


کتابخانه مجلس شورای ملی




کتاب: الکافین الفاروق بنی الصفت والمین

مؤلف: علاء سرحدی

جلد: ( ۱۴۱۸ ) از کتب ( خط ) اهدائی

آقای سید محمد صادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۳۱۱۲۱

۴۳۹۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی  ۱۴۱۸
----------------------------------	------------------------

۱۵۱۸

بازرسی  
۳۳

۱۱۱۱

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰



۱۴۱۸

پارسی شد  
۶-۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الکافین الفارق بین الصمت والکلام

مؤلف: علیرضا

جلد ( ۱۴۱۸ ) از کتب ( خطی ) اهدائی

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۴۱۸

۴۲۹۳

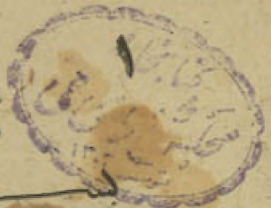


خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۴۱۸





ما لله الرحمن الرحيم  
 المائة السابعة من الاطلة الذالة على عصمة الامام عليه السلام  
 الامام معصوما لو كان يكون الله تعالى قد جعل الطريق الموعود بها  
 يستحيل اذ اراه الى المطلق في الثاني باطل فالقدم مثل سائر الاما  
 ان المطلق هو تحصيل الامامية من اوامر الله تعالى وتواهيته  
 وهي ضرورة لا يمكن ان لا يكون غير المعصوم طريق من القضاء بالملكية  
 ويستحيل استنتاج الضرورة من المكس في البرهان والباطل  
 الثاني فظاهر ان جعل طريق التحصيل في حق ان يحصل منه من الحكم  
 العالم محال **ب** اما ان يكون معصوما ذ التبايع ام لا والثاني  
 يستلزم جواز الاضلال والدعاء الى المعاصي فلا يبقى وثوق في قبوله  
 ولا يحصل المكلف وثوق بانه لطف ولا اول يستلزم حكيمته  
 لانه كلما لم يكن الامام معصوما كان في الاضلال لم يكن معصوما في  
 الاختيار **الخاتمة** | لو لم يكن الامام معصوما لكان اما ان يكون  
 تكليفه اخف من تكليفنا او اثقل واكثر او مساويا ولا اول  
 باطل لتساويها في الواجبات وانما خلف بتوابع المرتبة والرياسة

ولا ريب



ولا ريب في الثاقل واكثر وهو مساو لنا في علة الاحتياج الى  
 اللطف الذي هو شرط في التكليف وهو المقرب والمبعد من علة  
 الاحتياج هو جواز الخطاء فلزم مساوي المكلفين في الشرط <sup>التكليف</sup>  
 او الزيادة مع ان احدهما قد فعل الله الشرط الرجوع اليه تعالى  
 الاخر وهذا محال يستحيل من الله تعالى ان يحصل مصلحة  
 زيد لمفسد غيره ولا ان يزد الظلم فاذا كان الامام مساويا  
 لنا في الاحتياج الى اللطف المقرب المبعد ولم يجعل للامام  
 لطف الامامة ورياسة علما فانه يكون قد حصل مصلحة  
 لنفسه الامام وهو منعه من اللطف وهو محال اذا كان اللطف  
 لزيد مثلا من فعل الغير وهو ضرورة للفاعل فيجوز تكليفه التفاعل  
 به لاجل زيده ولا يزد الظلم وقد بان ذلك في علم الكلام <sup>فالا</sup>  
 اذا ساوينا في علة الاحتياج فقبوله الامامة وقيامه بها منعه  
 عن امام اخري بقرينة مع احتياجه اليه فيلزم ضرورة بذلك  
 اللطف غيره وهو محال لو كان الامام غير معصوم فاما منعه  
 ان يكون لطفنا خاصة او له خاصة او لنا او ليس لنا ولا له



والرابع مح والامام جيت والاول والثاني محالان والا لكان  
تكميلا بطاعته او تكليفه تاما لنا والفيما بهما تكليف غير وهو  
مح قد ثبت في علم الكلام فتنين ثالث فينا وهي فعلها فينا وفيه  
معه تمكنه من حمل المكلف على الطاعة وابعاده عن المعصية او  
طاعة المكلفين له لكن فعلها فينا مع الشرط هو التقييد بالطاعة  
بحيث لا يحل بواجب والبعد عن المعصية بحيث لا يقع وهو جيت  
عممله وهو المطلوب **هـ** لو لم يشترط صحة العمل في الامام لم يشترط  
فيه العلم لان العلم اغا زاد لصحة العمل فاذا لم يشترط صحة العمل  
لم يكن المراد لاجله شرط فيلزم كون الامام عاصيا جاهلا فلا  
فايد في امامته اصلا والثانية اذ لا يشترط في العلم ولا الى العمل  
فوجب كونه معصوما **و** العاصي الجاهل اولى بالعدم من العالم فلو  
لم يكن الامام معصوما لكان امامة الجاهل اولى من امامة العالم  
لانه بالعدم **الامر** بالمعروف والنهي عن المنكر في كل قضية مشروعة  
وانما يتحقق باسودد ما سود والامر لا بد وان يكون معنيا شخصا  
والما سوده هو غير المعصوم فالامر الاصلي هو المعصوم والا لكان

المضائق والمضائق باعتبار واحد محال ان يكون كمالا احدا من اصلا  
للاخير ولا لزم وقوع الفتن والهرج **ح** الامام هو الامر لكل غير المعصوم  
المعروف ولنا في علم المنكر فلو كان غير المعصوم لكان اما امر نفسه  
او لا يوجد له امر مع مساو انه اياهم في علة الحاجة اليه هذا خلف **ط** كل  
من لا امر له بالمعروف ولا ناهيه عن المنكر وهو امر لكل لا يصدر منه قبيح  
ولا يحل بواجب الامام ان لا يجب امره ونهيته وهو محله وعليه الوجوب  
الصلوي والترك او يجب من غير من يجب عليه وهو مح لا فرضا انه لا امر له نفس  
المعصوم ولا امام لا امر له اما من رعيته وهو بوجوب سقوط وقعه وتقدم القبول  
منه وايضا فان ذلك مح فان السلطان لا يتمكن من رعيته من امر ونهيته فيكون  
الوجوب خاليا من الفائدة بالكيفية واما ان يكون له امام آخر وهو بوجوب التسلسل  
**ي** قوة الامام العقلية فاهل للقول الشهوية الموجودة في زمانها كلها  
لو بسطت يد في ان يفهمها قوة ما شهوية فيستحيل عليه المعصية **يا**  
الامام مقتدى الكل ويجب عليهم الاقتداء به وسابغته في افعاله واقواله  
جميعها فلا بد وان يكون الممكن من الكل فلو عسا في وقت لكان علة انقضى  
في ذلك الوقت من المطيع وهو مح **ب** فيجب تقديم المفضل على الفاضل فيجب



ان يكون الكمال الممكن للانسان الاقصى في جاني العلم والعمل فهو معصوم  
**يج** عدم عصمة الامام ملزمة لا مكان انتفاء الغاية منه للمؤمن لصدق  
 كلما كان الامام ~~لا~~ الممكن حين امانته الممكنة غير معصوم امكن ان يصدق  
 الاشئ من الغاية منه بانية حين امانته وتمكنه لكن كلما كان الامام  
 اما ما تمكنا كانت الغاية منه ثابتة بالضرورة وما دام اماما متمكنا اما  
 صدق الاول فلان الغاية من الامام التفريد عن الطاعة والتبعية من <sup>العصية</sup>  
 مع تمكنه فاذا لم يكن الامام معصوما امكن عدم حصول هذه الغاية وهو  
 ظاهر واما الثانية فلانه لو لم يجب حصول الغاية عند ثبوت الإمامة  
 لزم احد الامرين اما امكن المعبث او الجهل او عدم محال ثبوتها باعيا  
 ثبوتها وكلاهما لا محالة والملازمة ظاهرة لكن صدقها بين المتقدمين  
 بجميع انفسها مح بالضرورة **ب** قوله تعالى انك لمن المرسلين على حال  
 مستقيم تنزل العزير الرحيم لتندبر قوما ما اندر اباؤهم فهم غافلون لقد  
 حق القول على اكثرهم وجه الاستدلال يتوقف على مقدمات الاول ان  
 الغاية معلولة بغير وجودها وعلتها بما هيها كالحالوس على السرير فانه  
 علته لفعل الصانع له ومعلول له الثانية ان جعل ما ليس بعلته

من الحكم العالم به مع الفائه انه تعالى عالم بكل معلوم وهو حكيم الرابعة  
 الامام في قوله لتندبر الامام الغاية وهو ظاهر اذا فسر ذلك فنقول جعل  
 الله تعالى في الغاية والمذكورة وهي الانذار شيئا احدها وجوب التندبر  
 وثانيها انه من سال وثالثها انه عليه السلام على صراط مستقيم وبإيعا  
 ان ذلك الصراط المستقيم تنزل العزير الرحيم وكذا ان رساله عليه  
 السلام فعرنا ان الانذار موقوف على هذه الاشياء اما ثبوته على  
 نصبه تعالى ايا رسولا لتسرح وجوب طاعة من هي بنى نفعه والد  
 نفع اخر المعترض فان كلامهم مع الماثلة في عدم نصبه نفع اوجه  
 من الماثلة في البشيرة واما ثبوته على كونه على صراط مستقيم فلانه  
 لو كان طريقه غير صحيح الكل كان اتباعه قبيحا فتوجه الحق للمكلفين  
 على عدم اتباعه وان كان في البعض لم يكن كلامه وفعله وطريقه الا  
 على الصواب لانه اعظم منه ح ولا دلالة للعام على الخاص فيكون جهة  
 المكلف ترك اتباعه فتعين ان يكون طريقه صوابا باعيا واما ثبوته  
 على كونه من الامن عند الله بمعرفة صحته ما لم يدركه الفصل في الامور  
 الفعلية وانتفاء عدم المكلف بعدم ادراك غفلة اياه في الامور النظرية



التفصيلية اذا تقرر ذلك فشرط في الامام اي كونه نصب الله تعالى وبيان  
على صراط مستقيم اي كونه امره ونهيه واخياره وفعله وتركه صوابا وكونه  
من عند الله بمشاركته النبي صلعم الامام في الغاية ونفي الانذار وحمل المكلفين  
والنص عليهم بذلك ويكون الفارق النبي صلعم بعلمه بالوحي وهذا بعلمه من  
النبي صلعم فدعاء النبي والامام الى الشيء واحد وهما معا على صراط  
مستقيم وهو بر من عند الله الى النبي بالوحي والى الامام باخبار النبي  
اياءه وانما يتحقق ذلك مع كون الامام معصوما انه نعم جعل في هذه  
الاية ان بعلمه هذه الامور حق القول عليهم نفع الاختلال بشئ منها  
لا يلزم ذلك فبعد موت النبي فان لم يوجد من له هذه الصفات  
اعنى وجود النذر وكونه نصب الله تعالى وكونه على صراط مستقيم  
وانه بر من عند الله تعالى والفارق بينهما ان النبي سواه من عند الله  
وهذا ثابت عنه لكن بعد ان في الغاية والطريق لم يخلق القول لايقا  
هذان الله الدليلان مبنيات على ان الغاية اذا تعقبت للملح حيث  
الى الكل وهو ممنوع لانا نقول قد بينا وجه تعلقها بالكل **ب**  
لوقساوي الامام والمأموم في عملة الاحتياج الى امام لزم احدا من بين

اما خلق بعض المكلفين عن اللطف والاحتياج الامام الى امام اخر ومن  
ايضا الترجيح من غير مرجح **ب** قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير  
المغضوب عليهم ولا الظالمين اثبت لهم اربعة اشياء احدها كونهم <sup>نصف</sup> مستقيما  
والثاني انه نعم انعم عليهم بهذا الطريق والثالث كونهم غير مغضوب  
عليهم والرابع كونهم غير ضالين فنقول اما ان يكون هذا الطريق  
مستقيما في جميع الاحوال والتكاليف والافعال والاقوال وفي  
بعضها والثاني في كل شئ الكمال فسواله عبت فعبين الاول و  
انما يتم بعصمتهم بل هو مرجح فيها وكذا نقول في نفي ضلالتهم الغضب  
عليهم ونفي ضلالهم ودلالة على نفيها عنهم دائما ظاهرا واثباتا  
يتم فنقول اما ان يكون هذا طريق الامام او يكون طريق الامامة  
والثاني مرجح لانما مكلفون باتباع الامام واتباع طريقه ومن المحال ان  
يأمرنا بسؤال الهداية الى طريقه وكلفنا باتباع غير فقعين الاول  
فيكون معصوما **ب** اما ان لا يكون شيئا من الناس معصوما او يكون  
كل الناس معصوما او ثبت البعض معصوما والاول باطل لقوله تعالى  
ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين وسلطان



تكرة في معرض النفي فمع جميع وجوهه وكل آت بذنب فللسيطان عليه ه  
سلطان في الخلة وهو بنا في النفي الكلي والتالي باطل بالاجماع ومطلوبنا  
والثالث اما ان يكون هو الامام وحده او مع غيره والثالث مع نقول فتعالى  
افن يهدي الى الحق الحق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدي فالكلم كيف  
تكون ولان الاحتياج المعصية الامام اكثر من عصية غيره وناظرها  
فيه وفي غيره من الناس وعصية غيره لا يوشى الا فيه فيكون هو ولي العصية  
والاول والتالي هو مطلوبنا **ب** عدالة الامام في كل وقت تعرض هي عليه  
في تغيب المكلف من فعل الواجب وترك المحرم فلا بد وان يكون الوجود  
الذي بهما قد بين في العلم الاعلى ان الاولوية لا تنفك عن الوجوب **ل**  
هو العصية **ل** العلة في الوجود يجب لها الوجود حال كونها علة وعدالة  
الامام في كل وقت تعرض في حال علة في عدالة مكلف الامام والعدالة  
المدكومة هي العصية لا يقال عدالة الامام علة معدة وهي لا يجب ان يكون  
موجودة بل جاز ان يكون عدمية لانا نقول العلة المعدة اما بوجودها  
او بعدمها كالاجزاء المعروضة في الحركة الاولى حال كونها عليها يجب  
لها الوجود وهو المطلوب ثم لا يمكن ان يكون هذه معدة بعدمها لان عد

في وقت ما نيا في لطف المكلفين في ذلك الوقت **ك** انا جعله الامام لكل  
القوة العملية والتكليف انا يحصل من الكامل لاستحالة افادة الناقص الكمال  
والكمال المطلوب ليس الى مرتبة دون ما فوقها لاختلاف المكلفين بالكمال  
التمكن للنفس الانسانية وذلك هو العصية **ك** غير المقصوم ظالم بالامكان  
ولا شيء من الظالم بامام بالضرورة ينتج لا شيء من غير المقصوم بامام بالضرورة  
اما الصغرى فلان كل غير مقصوم مذنب وهو ظاهر فمذنب وكل مذنب  
ظالم لان الآيات المصحة بذلك كثيرة في الكتاب العزيز واما الكبرى فلنقول  
تعالى لا ينال عهد المظالمين والمراد بالعهد هنا الامة لقوله تعالى اف  
جاءك للناس ما اقول ومن ذريتي قال لا ينال عهد المظالمين وجوب  
مطابقة الجواب للسؤال واستحالة باخرا البيان عن وقت الحاجة بوجوب  
ذلك وهذا ظاهر ولا النفي الدائم والدائمة مستلزما للضرورة كما بين  
في المنطق وهذا مبني على مقدمات ثلثة احدها ان الممكنية الضعيفة في  
الاسكال الاول ينتج وقد بيناه في المنطق وعليه القدماء وثانيها استلزام  
الدائمة الضرورية وقد بيناه في علم الاله لاستحالة ان يكون الاتفاق في  
دائما او كثيرا وثالثها ان النتيجة ضرورية وقد بان في المنطق ايضا



كذلك للانسان حالان دار الدنيا ودار الآخرة والاول سماها الله تعالى دار الغرور وهو ولعب وفي مشاهدة بنا في الكتاب فيها الحق للابناء والاولياء وهي مغتصبة وقد احكامها الله تعالى واحكم خلق يدرك الاشياء وجعل فيه من القوى المدركة والعادية وما يتوقف عليه وجعل له قوى العلوم مراتبها وفيه من العجايب ما يبهر عقل كل عاقل ولا يعرف ذلك الا من وقف على علم الشرح ثم خلق من المطعومات والشمس والمركوبات والنار والمجوان والمعادن وحركات الكواكب وتأثيرها بالحر والبر وما يدل على تصحيح على تمام حكمة صانعه تبارك الله احسن الخالقين ثم قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا بكرمه لئلا تدنوا فالتعاقل اذا امعى النظر بجميع الفكر والاعتبار بحمد هذه الدار التي سماها لهوا ولعبا ودار غرور بهذه الحكمة ويكرم الانسان فيها هذه الكرامة بهذه المنافع ليعمل دار قنارة واخرته بان لا ينسبها ما منصوصا يحصل التيقن بقوله بخط الشرح ويقدم نظام النوع ويهديه ويلزمه الطريق الذي يوصله الى دار القرار باليعمال ذلك موكولا الى الخلق ولا يجعل فيهم معصوما يختارون باب القبول الضعيفة والقوى الشهوية والغضبية

القوة تغلبهم من لا يحصل التيقن بقوله ولا يوثق بفعله ان يحسن عليه الشفاء او كثر منه فانه يحصل له طريق الى التيقن بحكم الله تعالى فكيف يمكن احكام امور الانسان في هذه الدار واهمال اموره في تلك الدار مع ان هذه الدار ليست مقصودة بالذات اغا المقصود تلك الدار وهذا بنا في الحكمة بالضرورة ولا يقول به من ادعى فطنة تعالى الله عن ذلك الدليل لا وان تمتنع معه نقبض المدلول والام لا يمكن دليلا بجهة وقول الامام دليل وفعله دليل على الصواب فيمتنع عليه نقبضه ولا يغني العصية الا ذلك كخلق الله تعالى للانسان طريقا لمعرفة منافع في العالم المحسوس الذي هو دار غرور وتلك الطريق تصفه كل حواس الظاهرة والباطنة ولا يجعل له الى معرفة منافع ومصالحه دار الآخرة طريقا مقيدا لليقين هذا بنا في الحكمة والطريق الى معرفة احوال الآخرة واحكام شرع الانبياء والاائمة فاذا لم يجعلهم معصوما لم يجعل للآخرة طريقا مقيدا لليقين هذا بنا في الحكمة لا بد ان يكون المبطل والدافع قوى في المبطل والمرقوع لاستحالة كونه اضعف واستلزام المساوى التخرج والنهي عنه والمنوع منه هو ما يقضيه القوة الشهوية والغضبية



والغضب في الامور العجائبة والمحسوسة والماتع منها هو كالماتع هو كالماتع  
 فان لم يكن معصوما لم يفد قوله العلم ولا الظن لان امكان الخطاء فيه  
 ثابت وبتجديد في الممكن لا يخرج فيكون المانع والمبطل اضعف دلا  
 من المنوع والمبطل فلا ينفو من الحكم ذلك **كلما** وجب بسبب وجبه حاجه  
 ما فاذا وجد فباعتار وجوده وعدم المانع تنبيع وجبه الحاجة بالقي  
 اذ لو لم يرتفع وجوده وجبه الحاجة اخراج في دفعه الى شئ اخر اذا تقرر  
 ذلك فوجه الحاجة الى الامام جواز الخطاء على المكلف فاذا تمكن الامام  
 واطاعة المكلف وعلم بافعاله اما ان يرتفع خطاء كل مكلف تحققت فيه  
 الشرايط او لا والثاني يستلزم التسلسل والثاني باطل فكذلك المقدم  
 بيان الملازمة ان الامام اذا لم يكن معصوما لم يرتفع وجبه الحاجة  
 وهو جواز الخطاء وهو ضروري فان جواز امره اهماله بالامر  
 بالباطل متمن فيحتاج الى امام اخر ويلزم التسلسل **كلما** وجب لرفع  
 وجبه الحاجة لا يمكن ان يؤكد وجبه الحاجة الى الامام جواز الخطا  
 على المكلف فاذا لم يكن الامام معصوما جاز الزامه المكلف  
 بالخطاء فيكون مؤكدا الوجه الحاجة فيمنع كونه اما **كلما** امامه

غير المعصوم اولى بالرفع من عدم الامامة لكن رفع الثاني واجب  
 فالاول اولى بالوجوب ما الاول فلان عدم الامامة يستلزم جواز  
 الخطاء واما امامه غير المعصوم فجواز الخطاء ثابت مع جواز الزام  
 الامام به وتمكنه من التعدي على غيره والظلم وانواع كثيرة  
 من الفساد لا تقع مع عدم الامام فكان رفع هذا اولى من رفع  
 عدم الامام لكن دفع عدم الامام واجب لوجوب نصب الامام  
 على الله تعالى عندنا وعلى المكلفين عند اخرين فالانفاق لا يمن  
 منه وهو من لا يقدر خلافه في الاجماع على وجوب رفع عدم الامام  
 بنصبه فوجب القول بعدم امامه غير المعصوم وهو المطلوب  
 كلما يلزم من عدم الامام من جواز الخطاء على المكلفين من المحذور  
 يلزم مع ثبوت امام غير المعصوم زيادة فحاذل اخرى لان اللازم  
 من جواز الخطاء على المكلفين من المحذور مع عدم الامام اذا كان  
 الامام غير معصوم ولا امام له لانهم ايضا مكلفون بالخطا  
 واما للزيادة فلان زيادة الدار غير المعصوم وجواز حمل على الظلم  
 وقيل الانفس كما وقع وشهد من تقدم من الزوايا كبراميه



فان الذي فعله الله بالحقين صلوات الله عليه وآله <sup>اولا</sup>  
 وما نظره به من شريه النور وخراب بيت الله الحرام ومدينة الرسول  
 صلى الله عليه وآله فذلك لم يحصل من احد من الرعية وكلما يحصل منه ما يحصل  
 فيشي وبدا لا يحسن من الحكيم العالم به ان يجعل واقعا لمفسد  
 ذلك الشيء وهذا امر ضروري فلا يحسن من الحكيم العالم جل ثناؤه  
 نصب امام غير معصوم ولا يحسن منه ايضا الامور بنصبه على قول من  
 يوجب الامامة على الناس لا يجاب الله تعالى لان الضرورة قاضية  
 بان من يطلب رفع شيء لما يحصل منه ذلك مع زيادته  
 مسفك يكو اول بالرفع بالغا يفعل ذلك الجاهل به او الخما  
 او العايب والكل مشقة في حق الله تعالى <sup>لا</sup> اجوان خطاه المكلف  
 وظلمه لنسبة جهة حاجة المكلف الى امام معصوم وخطاؤه  
 على غيره اشد خطورا من خطابه على نفسه فلو جهة حاجة  
 اول من كون الاول وهذا الوجه في تمكن غير المعصوم وبأسه  
 من كذبه رعيته فاما ما من غير الحق المعصوم تكون جهة حاجته  
 الى امام اخر واول واشد من جافاه الى الاول ولا شد والنظر الى <sup>حق</sup>

محدود

لا يلزم

لا يلزم بالحكيم العالم بكل معلوم <sup>اب</sup> فائدة الابداء الامام في اشياء  
 الامور لا يتوقف على الاجتماع كالحرب واقامة الحد والعقوبات  
 الشرعية وغيرها وهي يرجع الى كل واحد من المكلفين في معادته  
 معاشه ومعادته وفيما يرجع المخطط نظام النوع وفائدة في ذلك  
 كلمة للمل على الحق والمنع من الباطل بالنسبة الى الحق والمجمع الى كل  
 واحد من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من التكليف امر بالامر  
 الشرعية في كل زمان واغا يمكن ذلك لو امتنع عليه للظن في كل واحد  
 واحد من الاحكام الشرعية لان المراد منه امتناع الخطاء في كل واحد  
 واحد على عين فعله اولى ويمتنع عليه للخطا بالنسبة الى كل واحد  
 من المكلفين والاختلا واحد عن اللطف في زمان زمان والاختلا بان  
 عن اللطف واغا يكون كذلك اذا كان الامام معصوما بالضرورة <sup>في</sup>  
 امامة غير المعصوم مستلزمية لامكان اجتماع التقيضين واللازم مح  
 فكذا الملزوم بيان الملازمة ان غير المعصوم اذا امر بالخطا وتوقع  
 من مخالفة كذا امر بسفك الدماء المعصومة مثلا فوجوب متابعتها  
 مع تحريم ذلك الفعل اجتماع التقيضين وجوب مخالفتها مستلزم <sup>للفتنه</sup>



مع تحريمها واستلزام بعض الغرض من الامام اذا الفصل منه نظام النوع و  
في القشة اختلال النوع وذلك مستلزم لاجتماع القضايتين وعدم متابعته  
لذلك **له** وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي ص ووجوب طاعة النبي  
وجوب طاعة الله تعالى لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا  
الرسول واطيعوا امر منكم وانما يكون بمثابة الطائفتان في الوجوب <sup>لما</sup> **لما**  
الامر ان لكن امر الله تعالى لا يمكن ان يكون خطاء فكذا امر الامام وفعلة ولا  
نفى بالمعصوم الا ذلك **له** الواجب لا بد وان يخص بصفة زائدة على  
يقضى بحجبه اذ الجواب لحد المتساويين دون الاخر ترجيح بالامرجح  
لا يبقو بالحكم فاجاب اتباع الامام في افعاله واقواله لا بد ان يكون  
لصفه فيها وتلك هي كونها صوابا دائما ولا نفى بالمعصوم الا ذلك  
**لو** قوله نعم انك لمن المرسلين على صراط مستقيم هذا يدل على  
عصمة النبي <sup>ص</sup> لان معنى كونه على صراط مستقيم اي انه لا يجوز عليه <sup>الخطا</sup>  
بل كل افعاله صواب والارجح عن الاستقامة في وقت ما لكن اعا يقال  
انه على صراط مستقيم ان لو كان كذلك دائما ولانه ترغيب في وجوب  
ايتاعه واعلامه للامة ان النبي على صراط مستقيم فاتبعوه الى ذلك <sup>ط</sup>

لكن النبوة له دائما وعلى كل التقادير وكذا وجوب وجوب لا يتابع  
فيكون على صراط مستقيم دائما والقيام بمقامه وخليقه داع الى ما دعا  
اليه فبقا ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما  
**لو** قوله نعم تنزل العزير الرحيم هذا ترغيب من وجهين احدهما  
انه قد حكم بان ما في الرسول فهو تنزيل من الله تعالى وثانيهما انه الذي  
تركه عزير غير عام وانما تركه رحمة ربه لانه رحيم فيكون ما يافيه  
من الله تعالى ولا يعلم انه كذلك الا يكونه معصوما فالداعي الى ما دعا  
اليه والقيام بمقامه وكل الاحوال والافعال بحجبه ذلك **لح**  
قوله تعالى واصبر يوم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذا  
رسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث وجعلنا استكثار توفيق  
على مقدمات احدها ان رحمة الله تعالى متساوية بالعلو امة محمدا  
اول الثانية امة محمدا اشرف من سائر الامم لقوله كنتم خير امة اخرجت  
للعالمين الثالثة ان لطف الامامة كلطف النبوة اذا توفى ذلك فقوله  
لطف الله صوفي حق امة الذين كوكذبوا وانكروا الرسالة عليهم  
بعد التاكيد ولا لطف اعظم من طريق مفيد للعلم بطريق آخر في تحصيل



السعادة الابدية والدلالة على الاحكام الشرعية وحفظها بمعصوم  
 المكلف للعلم لا ينصب لامة محمد صلى الله عليه واله من ينفعهم ويحرمهم من ينفذ  
 قوله اليقين وهم اشر الام وعناية الله بهم بغير اثم هذا لا يتصور **لطف**  
 تكرار الانذار من لا يفد قوله اليقين ويجوز المكلف خطاؤه وكفرته بحسب  
 يتاوى الثاني والاول في ذلك الاحمال ولا يتردد العلم به كما كان في الاول  
 لا بد تعجبه المكلف لا يفيد غير ما كان او لا فلا فائدة فيه واذا تحقق  
 دفع الخطا والانداز بالتكرار لو ثبت امتناع الخطا فثبت نصب البرهان المفيد  
 للعلم وبما القونه فتسفيحهم وهو المطلوب لكن الامام هو قائم مقام النبي  
 حيث امتنع شيء اخر لانه عليه الصلوة والسلام خاتم النبيين نصب **لطف**  
**مراد** من النبي الامام الملقب بالمكلفين الى امتثال او من الله ونوا  
 هية فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا خبرا ولا اعتقادا او الفعل مع الاعتقاد  
 والنية والاخبار والاول يكفي فيه القهر بالسيف واما الثاني فلا يمكن بنا  
 ولا بالقهر بل بالبرهان والادلة التي يسكن اليها العاقل ويحصل له  
 العلم بها وهذا على قسمين اما عقلي او نقلي والاول فعل النبي والامام  
 وفيه انفة والارشاد على المقدمات التي تركب البرهان منها والثاني

فلا طريق له الا قول النبي والامام اذا نزع ذلك فنقول التكاليف  
 الشرعية التي الى النبي والامام لطف فيها متعصرة في هذه الاقسام **فعل**  
 النبي والامام في القسم الاول والقسم الاخر اكثر اذا عرفت ذلك القسم  
 الاخر لا يحصل برهان فيه الا مع عصمة المبلغ له وهو النبي والامام  
 لانه لو لم تكن مكان قوله لا يفيد العلم فلا تسكن نفس المكلف اليه  
 لتجوير الخطا عليه فلا يحصل الاعتقال المطابق لواقع الفعل **لطف**  
 من هذا الامام فلا يحصل المعترض منه في هذا القسم والقسم الاول لا يلو  
 ثوبانه امر بالقوارضه الا بعصمة فلو لم يكن الامام معصوما لم ينقض  
 القرض منه ما الامام افضل من كل رعية لان تقديم المفضول على **لطف**  
 قبح والمساوى ترجيح بلا مرجع مادام اماما لكنه امام في كل زمان  
 بالنسبة الى كل مكلف فلو جاز عليه الخطا لم يلزم من فرض وقوعه  
 على تقدير امامته وافضل حال فاذا فرض منه الخطا في زمان ما قواما  
 يقع خطا كل المكلفين فيه فيجتمع الامر على الخطا هذا خلف فلا وان **لطف**  
 مكلف ما عده عطل بل هو منصب افعاله واقواله فيكون افضل من الامام  
 مام في تلك الحال فيجتمع التقيضان هذا خلف **لطف** السبب لشيئ يمنع ان يكون



سببان لضده والامام مع تمكنه وبسط يده وحضور المكلف عنده و  
 بافعاله وامتناله المكلف وامر سبب يكون فعل المكلف صوابا وقرن  
 الطاعة وبعك من المعصية فيمتنع ان يكون الامام على هذه التقاد  
 سببا في ذلك ينتج لاشي من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المظ  
**ح** دعاء الامام مفيد لليقين ولاشي من دعاء غير المعصوم بمقد  
 لليقين فلاشي من الامام بغير المعصوم اما الصغرى فلان دعاء الامام  
 كدعاء الله تعالى وهو مقرب مفيد لليقين فكذا الاول لقوله نعم الميعاد  
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فيجعل طاعة الرسول واولي  
 الامر منكم واحدة كطاعة الله نعم وكل من كانت طاعته طاعة النبي  
 وطاعة الله نعم كان دعاءه كدعائها فطاعوا واما الكبرى فطاعة  
 لان قول غير المعصوم لا يفيد اليقين لتجوز الخطاء ومع تجوز النقص  
 لا يحصل الجزم منه قوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوا يحبكم الله  
 يلزم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي لا يحب الله نعم ولا يحب الله  
 اي لا يكون مطيعا لله ولا يكون الله يتبعه ميتا والاشباع انما يتحقق  
 بالمتابعة في افعاله واقواله كلها الا ان يصح على عدم وجود الاشباع

وهذا انما يتحقق مع العلم القطعي بكون افعاله واقواله صوابا وانما يكون  
 ذلك في المعلوم فيجب عليه النبي والامام مقامه ومساو له  
 فيما يراد منه سوى الوجوه فيجب عليه ان يتبع الامام هو اتباع النبي  
 فكلها واحد وانما يتحقق بعبادة الامام هو الامام دعاء الميسر وينبع  
 من متابعت بالضرورة ولاشي من غير المعصوم كذلك في الامكان  
 ينتج لاشي من الامام بغير معصوم بالضرورة من الله نعم كلف في  
 كل واقعة بحكم خاص والكتاب والسنة يمكن استخراج كل الاحكام  
 منها فاما ان يكلف الله نعم يجتهد بما يورثه اجتهدا اليه فلا  
 يكون له عالى في الواقفة حكم وهو خلاف الشفقة واما ان يكلفه بالاشباع  
 ذلك للمكلف من الكتاب والسنة مع عدم دلالتها اذها ينالها بيان  
 ولو تابع غير شاهدة وهو كلف ما لا يطاق ولا يفي ولا يفي بعد النبي  
 فلا بد من طريق يرجع المكلف اليه وليس الا الامام فان لم تكن معصوما  
 لم يكن المكلف طريقا اليه العلم بذلك اذ قول غير المعصوم فلا يفيد الظن  
 ولو افادة فقد لا يقع المكلف بخصوصا مع قوله تعالى واجتنبوا كثيرا  
 من الظن فينبغي ان يكون الامام الحافظ للشرع يجب ان يكون معصوما



مح اذا كان فعل صفة في محل تعرض وغاية يصدر من ذلك المحل  
عند فعل تلك الصفة فاما ان تعلم الفاعل ان ذلك المحل مع فعل  
تلك الصفة فيه يصدر منه تلك الغاية او يصدر منه ضد تلك الغاية  
او يتحقق نقضها او لا يعلم واحدا منهما والثالث مح على الله تعالى  
والثاني بقسميه مناقض للغرض معد ومن باب الخطاء لا يصدر من  
الحكم نقض الاول اذا تقر ذلك فتقول الامامة صفة من الله تعالى  
تحقيقها في محل معين وهو الشخص المعين فعل من لا يجوز عليه <sup>الخطا</sup>  
اما من الله تعالى وهو الحق عندنا او من اهل الاجماع عند المخالف <sup>الغرض</sup>  
منها حمل المكلف على الحق وهدايته الى الطريق الصحيح والصراط القويم  
فتقول الله تعالى ان الامام يصدر منه ضد ذلك في وقت ما كانت امامته  
في ذلك الوقت مناقضة للغرض خطأ لا يصدر من الله تعالى ولا من اهل  
الاجماع فحين امتناع صدور ذلك منه في وقت من الاوقات فيكون  
معصوما لا يقال هذا يدل على خصمته في البلوغ لا مطلقا لانقول  
من جاز الخطا مخالفا للشرع في شيء جاز مطلقا بل المعلوم قطعا  
ان صدر منه خطأ من ان تبعه غيره فيه لا يكون افضل منه <sup>في</sup>

في ذلك المقام النبوة <sup>صط</sup> اصل للامامة والامامة فرعها والامام فاع مقام  
النبوة في املاء الدعوى ولطف الامامة اهم من لطف النبوة لقوله تعالى  
انما انت منذر ولكل قوم هاد ويشترط في الامام ما يشترط في النبي  
لاجل جزم المكلف بصحة الدعوى لكن يشترط في النبي العصمة فنشترط  
في الامام كذلك ان الامام هاد يجب اتباعه وكل من كان كذلك فلا  
يحتاج الى هادي فالامام لا يحتاج الى هادي اما الصغري فلا تقدم ولما  
الكبرى فلقوله تعالى ان يهدي الى الحق ان يتبع امن لا يهدي  
الا ان يهدي قالكم كيف تحكمون فاذا ثبت ان الامام هادي لا يهدي  
امتنع عليه الخطا فثبت المط فاقوله تعالى انما انت منذر وكل قوم  
هاد والهداية في الاعتقاد والقول والفعل ولا يتم ذلك الا باربعة  
اشياء **أ** ان يكون عالما بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وكل حكم  
الله تعالى وكل واقعة للكافرين ولا يكفي الظن لقوله تعالى ان الظن  
لا يغني عن الحق شيئا **ب** لان الهداية لا يكون الا بالعلم ويكون كالاعتقاد <sup>داته</sup>  
برهانية من قباية جميع الامور والنواهي الشرعية بحيث لا يقع الخلل  
منه بشيء لا عدا ولا سهوا ولا تأولا ولا لا لم يتحقق الهداية المطلقة



ج ان يكون مصيبا في جميع اقواله بحيث واريه واوامره ونواهيه  
 المكلفين **و** ان يكون المكلف جان ما يد للتجن ما يقينا بها ناسيا  
 بحيث يتم فايدته وهي اتباع المكلف في جميع ما يامر به ونهاه <sup>حصول</sup>  
 والاشياء المبينة على الاحتياط التام وتخرج للعارضة اذا عاده الى  
 الجهاد وهو بذل نفسه وتفرغها للهلاك مع قوله تعالى لا تقوا بايديكم  
 الى التهلكة فانه لو يعلم عالم الجحيم ما يحصل من رتبة الشهادة من امثال  
 قوله بان يقبل ويقبل الام يبدل نفسه للهلاك قطعا وكذا في باقي  
 الاحكام واغايتم الثلاثة الاول مع العصمة والاخير مع وجوب العصمة  
 فدل على ان الامام يجب كونه معصوما وهو المظهر في الامام هادي  
 لا يهدي به احد في زمن وجوب اتباعه وهو زمان امامته وكل  
 من كان كذلك فهو يعلم الاحكام يقينا ويمتنع منه فعلا <sup>خلال</sup> <sup>ولا</sup> <sup>القبض</sup>  
 بالوجب اما الصوري اما انه هادي فلقوله تعالى انما انت منذر وكل  
 قوم هاد واما انه لا يعقديه احد في زمان امامته ولا كان اتباع ذلك  
 اولى من اتباعه لقوله تعالى ان يهدي الى الحق الحق ان يتبع امن لا يهدي  
 الا ان يهدي فالكيف تحكمون فقد اكر اتباع المهتدي دون الهادي

نزوح عليه واما الكبرياء فاعلمه بالاحكام فلاذنه لوجهل بها لاخراج  
 الى هاد فيه ولو ظنه في الظن متفاوت فكان الاقوى اولى بالاستماع والعلم  
 اولى فاما ان لا يحصل لاحد فيلزم عدم بيان الله تعالى حكما تكليفيا  
 وهو ما يحصل لغيره فيكون هو واجب الاستماع لكن هذا مع لقوله تعالى  
 احق ان يتبع واما امتناع فعله للقبض وتركه الواجب والا لوجب على <sup>القبض</sup>  
 الانكار عليه وامن بالمعروف فيكون هاديا لكنه باطل بالاية **ف** قوله  
 الامام وفعله وتركه ونزوحه لقوله تعالى ايها الذين امنوا اطيعوا الله  
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعطف المفرد على معمول الفعل <sup>يقضي</sup>  
 فساويها فيه والطاعة الواجبة للرسول هي متابعة قوله وفعله  
 وتقريره فجب ان يكون الامام كذلك فلا ان المفهوم من الطاعة  
 الكلية ذلك فان غيرها طاعة جزئية قوله او فعله وتفريره  
 مقدم على كل دليل ظن وعلى كل اجتهاد لانه مجتهد اما ان يجعل  
 له ظن نسب دليل على حكم بخالف حكم الامام فان وجب اتباعه  
 اجتهدا فقد خالف الامام ولم يثبت له الطاعة الكلية وهو مع  
 مناقضة للفرض وموجب لانعام الامام فتعين اتباعه فولا وقولا



او تقريراً فهو مقدم على كل دليل ظني واجتهاد والمقدم على كل ظني  
لا يكون ظنياً قطعاً بل على اجوراً بما عليه الخطأ لكان ظنياً هذا خلف فيجب  
ان يكون معصوماً كالأمام أقوى قوله من كل مراتب الظن وآخر مراتب الظن  
ما بعد العلم فيكون قول الإمام مفيد للعالم وقول غيره المعصوم لا يفيد العالم في  
كل قول وفعل او تقريراً وترك من الإمام سبيل المؤمنين ومن خالف  
سبيل المؤمنين التزم استحقاق الذم بالضرورة ينبع من مخالف قول الإمام او فعله  
او تركه او تقريره استحقاق الذم بالضرورة امام المقدمة الاولى فله قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانجي  
على المكلفين فهذا اتباع الامام مطلقاً وماعتد طلقه كلية والطريقة التي  
احببها الله تعالى على كل المكلفين اتباعها ولا يجوز مخالفتها في سبيل المؤمنين  
بالضرورة واما المقدمة الثانية فله قوله ينبع من سبيل المؤمنين قوله  
ما تولى وهو نص عام اذا تقر بذلك فتقول الامام كل من خالفه مستحق  
للذم قطعاً بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كل من خالفه مستحق للذم  
قطعاً بالضرورة ولا مكان خطائه وامر معصية فلا ينقض مخالفته ولا يلزم احد  
الاخذ من من اما انقلاد الحرام الى الوجوب بان الامام واجتماع التقيين والذم

بقسميه باطل فاللزم ومثله اما الملازمة ففاهرة واما بيان بطلان  
الملازم اما الاول فياجتمع المسلمون واما الثاني فيالضرورة وينبغي لا شيء  
من الامام بغير معصوم وهو المطلوب فوقول الامام مسا والاجماع دليل  
قطعي والمسا والقطعي قطعي فتقول الامام دليل قطعي ولا شيء من غير المعصوم  
قوله دليل قطعي لان غير المعصوم معناه جابر الخطأ غير ان فعل قوله التقيض  
وكل التقيض وليس بقطعي فتقول غير المعصوم ليس بقطعي اما مساواة قول  
الامام للاجماع لان الكل امر واتباعه فتقوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم امر بالطاعة للعلماء  
للإمام وفي اتباع في قوله كلها فعاله واذا امر الكل باتباعه في القول  
والاعتقاد فيكون قوله مسا والاجماع وهو ظاهر ولما كون الاجماع  
دليلاً قطعياً علماً بين الاصول لقوله تعالى ومن يتبع غير سبيل المؤمنين  
توله ما تولى واولي الامر واوليهم واجازته واقباله وتركه وتقريراً  
في الصراط المستقيم التي اشار اليها الله جل جلاله في قوله اهدنا الصراط  
المستقيم لانه تعالى جعلها مساوية لطريقه النبي صلى الله عليه وآله ولا امر الله تعالى  
ونواهيه لانه ساءى بين وجوب اتباع الله تعالى والاتباع والامام وحياته



لكن هذه صراط المستقيم قطعاً فيكون مساوياً بها كذلك يخرج  
 امر الله تعالى عباده وأوسدهم إلى سوا الله تعالى ان يهديهم  
 إلى الصراط المستقيم فاما ان ظن طريقة الامام تؤدي إليها كراهي  
 فلا تؤدي إليها والثالث باطل لانه يستحيل ان يامر العباد بان  
 يسأل الهداية إلى طريقه يامرهم بسلوك غيره ولا يودي إليها  
 هذا منا فضل الغرض فلا يصدر من الحاكم تعجده لا يقال هذا يدل  
 على عصيته في التبليغ على عصيته في غيره لا ما يقول يامرهم ان يامر الامام  
 بما لا يفعل في الجملة لكن يلزم ان يكون طريقه غير صراط مستقيم بقوله  
 تعالى يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله  
 وعجز قد قرئنا ان طريقة الامام صراط مستقيم **وقد** قوله تعالى  
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين يقول هؤلاء اما ان لا يكون لهم وجود  
 في الخارج اصلاً يكون وجودهم متحققاً والاول مع الاستحالة لا من  
 بسؤال الهداية إلى طريق المعلوم في الخارج وهو ضروري وان كان  
 لهم وجود فاما ان يكون الامام منهم اولا والثاني مع الاستحالة امر  
 تعالى عباده بان يسألونه الهداية إلى طريقة قوم لم يامر عباده بان

طريقة من ليس منهم واستحالة ذلك بدعي فتعين ان يكون منهم  
 هؤلاء المعصومون مع قوله تعالى هذا صراط المستقيم صراط  
 الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين دللت هذه الآية  
 على ان هذه طريقة الهداية والمهدي هذا الذي على هذه الطريقة  
 فالكلام يهدي إليها لانه هاد لما بينا في قوله تعالى انما انت منذر ولكل  
 قوم هاد والامام لا يهديه غيره بعد النبي لما بينا في قوله ان يهدينا  
 إلى الحق الحق ان يتبع من لا يهدي الا ان يهدي فالكلم كيف تحكمون  
 فان لم يكن الامام على هذه الطريقة هو المعصوم بالضرورة  
**سأ** قوله تعالى ان يهدي إلى الحق الحق ان يتبع من لا يهدي  
 الا ان يهدي فالكلم كيف تحكمون من ياتباع هادي لا يهديه  
 غيره وحرام اتباع من يهدي غيره دأباً ويلزم ان يكون  
 هذا الهادي الذي لا يهديه غيره معصوماً بالضرورة وهو غير  
 النبي بقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد فاما ان يكون  
 هذا الهادي الامام او غيره فان كان الاول فالمطلوب وان كان  
 الثاني فالامام ان لم يكن معصوماً كان زيادة لأحاجة اليه لان ذلك



الهادى يجب اتباعه سواء وقاربه امر الامام او فعله او لا الامام حوله  
 بغير ذلك الهادى لا يتبع لانه يهتدى بغيره لان غير المعصوم يهتدى بغيره  
 فيكون الامام جزءا فائدة فيه فضبه يكون عبثا هذا خلف وان كان الامام  
 معصوما فالمطلوب حسب الامام يجب طاعته في جميع الامور ونواهيها  
 تقريره دايا وتقريره وتركه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله  
 والطيعوا الرسول واولى الامر منكم والعطف على مفعول العقل يقتضى المساواة  
 فيه فامتنع امره بمعية والام يجب اتباعه فيه لانه لا يهتدى فيه الا  
 ان يهتدى مع صدق الداعية الموجبة الاول فكان لغرض وقوع امر  
 بمعية يتم لتمام القضاة لان المظلة السالبة تناقض الداعية  
 الموجبة والاولى صادفة واذا صدق احد القضاة بالفعل امتنع  
 صدق الاخر وكان معصوما في التبليغ والحكم فيكون معصوما مطلقا  
 اذا قايل بالفرق بين الاجماع على عدم الفرق وكان العلة في  
 فعل الواجب والامتناع عن المنهيات في الامام هو العلم بالله  
 وعلمه ونفا به وباستحصان ذلك في الاجماع وعلى المعصية وهذه العلة  
 مشتركة بين عدم اتقوا هم على فعل المعصية وبين عدم الافدام

على

على الامر بها ومن اشتركت عليه الوجود اشتركت عليه العدم  
 لانها عدم عليه الوجود لا شئ من غير المعصوم يجب اتباعه في  
 الجملة وكل امام يجب اتباعه دايا وللاية ينتج من الشكل الثانى  
 لا شئ من غير المعصوم بامام دايا وينعكس بالعكس المستوى الى  
 القول لا شئ من الامام بغير معصوم دايا وهو تناقض قولنا بعض  
 الامام بغير معصوم في الملكية لكن الاولى صادقة فيكذب الثانية  
 لانها تنقضها قوله تعالى اتبعوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون  
 العار والمحال فنيا فكل من وجب اتباعه دايا فخرج الصفه دا  
 يمة لكن الامام يجب اتباعه دايا بما تقدم من الاولى فيكون هذه  
 الصفه داية ولا تغنى المعصوم الا من يدعى شجاع اقواله وافعاله  
 وتركه وتقريره انه سمر اذا امر ان احدهم مطلق الاخر مقيد لصفه  
 ولحد الحكم والموضوع او كان المقيد اعم حلا المطلق على المقيد لما  
 تقريره الاصول مقيد الامر بطاعة اولى الامر في قوله تعالى اطيعوا الله  
 والطيعوا الرسول واولى الامر منكم بهذا الوصف وهو كونه  
 شهيدا فاثبت هذا الوصف له والمطلوب والا فان علم بقوله دار



وباجتهاد المكلف لزم الغاية لانه اذا امر المكلف بامر قاله المكلف  
لا يتبع حتى يعلم انك مهتد ولا اعلم حتى اجتهد واني اجتهد او  
اجتهدت واني اجتهدت الى خلاف هذا الحكم فيقطع الامام وكذا  
ان لم يعلم فلا بد من وجوب هذا الوصف وهو المطلوب لانه معنى  
العصية سوى ثبوت هذه الآية ومن قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
الرسول واولي الامر منكم مقدمتان ههنا الامام يجب اتباعه دائما  
وكل من وجب اتباعه فهو مهتد مادام يجب اتباعه ينتج الامام  
مهتدا دائما وهو المطلوب <sup>يخرج</sup> لو لم يكن الامام معصوما لزم اجتماع  
التفويض والتالي باطل والمقدم مثله بيان الملائمة انه قد <sup>ثبت</sup>  
في المقدمتين المذكورتين في الدليل السابق كل امام مهتد دائما  
كان امام غير معصوم صدق بعض الامام ليس مهتد بالفعل والذاتية  
والمطلقة العامة يتناقضان فيلزم اجتماع التفويض هذا خلف  
لا يقال هذا المحال لزم من الجوع من حيث هو مجموع الامن مقد  
واحدة هي ان الامام ليس معصوم في الجملة واستلزام الجوع  
للمحال لا يلزم استلزام احد اجزائه لذلك فان كل واحد من <sup>التفويض</sup>

قد يكون

قد يكون ممكنا والجمع من حيث هو محال ناقل اذ كان احد التفويضين  
صادقا بالفعل كان صدق الآخر مستلزما لاجتماع التفويضين فيكون  
مستلزما للمحال فيكون محالا والتقدير صدق المقدمة الاولى وهي  
قولنا الامام مهتد دائما <sup>مع</sup> علة وجوب اتباع كون الشروع بهتدا  
وهو ظاهر في هذه كالصريح <sup>به</sup> ولان الوصف الذي لو لم يكن علة  
في الحكم لم يحسن ذكره يجب الحكم بكونه علة لكن هذا كذلك فان قوله  
بعد اتبعوا من لايسا لكم اجرا وهم مهتدون لو لم يكن علة لم يحسن ذكره  
لكنه فيكون علة قال الشافعي عن اولى الامر وجبا شعار وجوب اتباعه لان  
عدم المعلول يجب عند عدم العلة فتكون هذه الآية ناسخة او  
محصلة لقوله تعالى واولي الامر منكم لاقتضاء هذه الآية العموم لسا  
طاعته طاعة الرسول ذكر ذلك باطل بالاجماع <sup>سقط</sup> لو لم يكن هذا الوصف  
دائما لزم الاحمال في وجوب اتباع الامام لانه يكون في حال وجوده  
في حال عدمه لكنه ليس معلوم لكل من وجب عليه اتباع الامام فلا  
يتم فائدة الامامة كون الامام غير معصوم يستلزم نقض الغرض من  
نصب الامام وهو على الحكيم <sup>مع</sup> لانه انما يجب اتباعه حال كونه مهتدا



وغير المعصوم تنفع فيه هذه الصفة والمجالة ولا يلزم لاجب اتباعه في المعصية  
 فان علمت بقوله وان كان اتباعه مستلزما للدور المحمدي يكون محالا  
 او تقول المجتهد نسلم لغامه ولانه يلزم ايم وقوع الهرج والهرج <sup>خلاف</sup> <sup>ولا</sup>  
 والفرض من نصب الامام رفع ذلك عما عساه الامام من ممكن خال عن <sup>وجه</sup>  
 المقاسد مستعمل على حجة تامة للكافرين واصلاحهم والله تعالى قادر  
 على كل الممكنات فتقول عصية الامام لو وجود القدمة والداعي وانقاء  
 الصارف وهو ظاهر <sup>ح</sup> خطاء الامام تقديرا يستلزم امكان اجتماع  
 النقيضين <sup>ح</sup> فيكون هذا التقدير مستلزما للمح وكل تقدير مستلزم  
 للمحال فهو مح فيكون هذا التقدير محالا اما استلزامة لامكان امكان  
 اجتماع النقيضين فلان وجوب اتباع الامام عام في الاشخاص والازمان  
 والاوامر والنواهي فاذا اخطا في امره او نهيه فان وجب اتباعه <sup>ح</sup>  
 المعصية وهو يستلزم اجتماع النقيضين وان لم يجب اتباعه في الجملة مع  
 وجوب اتباعه دايا <sup>ح</sup> لزم اجتماع النقيضين ولا معه يستلزم نقض الفرض  
 من نفسه وهو يستلزم اجتماع النقيضين ايضا واما الثاني فظاهر  
<sup>ع</sup> قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان تقرير الاستدلال به <sup>تف</sup>

ولا

على قدس بن المقدمة الاولى ان تابع التابع فيما هو تابع فيه تابع <sup>ح</sup>  
 النوع في ذلك الشيء المقدمة الثانية ان هذه الآية عامة في الاشخاص  
 والازمان وفي المتلقي عنه وذلك بالاجماع والمراد بخطوات الشيطان  
 المعاصي وترك الواجبات اذا تور ذلك فتقول غير بالفعل اي من اجل  
 بولجب بالفعل معصية فهو منع بشي من خطوات الشيطان ولا شيء  
 ممن هو منع لخطوات الشيطان يجب اتباعه مادام متبع لذلك <sup>ح</sup>  
 ينح لا شيء من غير المعصوم بالفعل بولجب الاتباع في الجملة وكل امام  
 يجب اتباعه دايا <sup>ح</sup> لما تقدم ينح لا شيء من غير المعصوم بالفعل بامام  
 دايا وينعكس بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الامام بغير <sup>ح</sup>  
 بالفعل دايا ويستلزم قولنا كل امام معصوم دايا لان السالبة  
 المعدولة المحول يستلزم الموجبة المحصلة المحول عند وجود المو  
 اذوع والتقدير بثبوت الامام لا يقال دل هذا الدليل على ثبوت  
 عصية الامام دايا والمدعى وجوب العصية والداعية انهم من الضرورية  
 لما ثبت في علم المنطق لانقول للثواب من وجهين الاول قد ثبت  
 في علم الكلام ان الداعية يستلزم الضرورية لانه قد ثبت بالبرهان



في علم الكلام ان الاتفاق لا يكون دائما ولا اكثر يا الثاني ان لا نفى بين  
 العصمة والوجوب الذاتي بالوجود غير بالغير والعصمة من الاغراض  
 الممكنة وقد ثبت في علم الكلام ان الممكن لا يوجد الا بعد وجود سببه  
 والا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال بالضرورة واذا دل الكمال الدليل  
 على عصمة الامام دائما ثبت وجود سببها دائما وهو يستلزم وجوب  
 المسبب دائما وهو المطلوب <sup>على</sup> فوقع الظاهر من الامام مستلزم للحال  
 وكما استلزم الحال فهو محال فوقع الظاهر من الامام محال اما الصغر  
 فلانه قد ثبت بهذه الآية النبي عن اتباع من يقع منه الظواهرية ثبت  
 لقوله تعالى واواي الامم منكم وجوب اتباع الامام دائما فلو وقع منه  
 المخالف للملأ لزم اجتماع النبيين لانه يلزم كون الشيء الواحد  
 في الوقت الواحد عن المكلف الواحد ما موده ومتفق عنه فدل  
 هذا الدليل على العصمة باي وجوب كان وهو مطلوب بانعز قوله  
 تعاديس والقران الحكيم انك لمن المرسلين على صراط مستقيم تنزيل  
 العزيز الرحيم تقرير الاستكلال به ان نقول الطريق الذي يدعوا اليه  
 اليه طريق العصمة مستقيم وهي طريق العصمة لانها لا يكون سواها بحيث

لا يتخللها الخطاء والالام يكن صراط مستقيما او يكون معلوما بحيث لا يتغير  
 اليك شك ولا احتمال النبيان لقوله تعالى تنزيل العزيز الرحيم وصف  
 الطريق المذكور بانها منزلة من عند الله لكن هذه الطريقة هي طريقة الامام  
 لانه الهادي اليها والنبى ينفذ بها فقد اشترى كافي دعوة لخلق الهادي  
 الدلالة عليها فيكون هي طريقة الامام على صراط مستقيم فوجوب طاعته  
 يكون على هذا الطريق <sup>بوجوب</sup> اتباعه ايضا فصيح وصف الامام بانه على  
 صراط مستقيم فيكون معصوما مع ذلك هذه الآية ان النبي على صراط  
 مستقيم فوجوب طاعته يكون على هذا الطريق <sup>بوجوب</sup> اتباعه لذلك  
 وطريق غير المعصوم ياتي ذلك في وقت ما وقوله تعاد اطيعوا الله <sup>لعل</sup>  
 الرسول واواي الامم منكم يدل على وجوب اتباع النبي دائما واشياء  
 الامام دائما فيكون قد كلف المكلف بالمتنافيين في حالة واحدة  
 في وقت واحد وهذا محال بين في علم الكلام من استحال ذلك  
 وهو ظاهر <sup>نعم</sup> مساوي للملكين في اللطفية بحيث يسد كل واحد منها  
 سدا اخر ويقوم مقامه يدل على تساوي وجه اللطف المقضي  
 لوجوب الحكم فيها وانتم في كل واحد منها مثلها في الاخر وقد بين الله



تعالى في هذه الآية وجه لطف نبينا عليه السلام بقوله تعالى على صراط مستقيم وأشار إلى ذلك بقوله تعالى لتتقوا ما أنكر آباؤكم والأمانة قابلة مقام النبوة في اللطفية فيجوز أن تساويا في وجه اللطف وتبني عليه تعالى بقوله اغااث منكم واكل كل قوم هاد فيكون الامام على صراط مستقيم دائما كما كان النبي فيقول الامام على صراط مستقيم دائما وهذا معنى العصمة **ع** النبوة لطف خاص والامامة لطف عام لقوله تعالى اغااث منكم واكل كل قوم هاد ولا شك ان الاحتياج الى الهداية دائم بخلاف الانذار فهي اولى بوجه اللطفية وقد بين ان وجه لطف النبوة هي العصمة فيكون اولى بالامام **ع** لحد الامور الاربعة لازم وهي اما وجوب مخالفة النبي في وقت ما او وجوب مخالفة الامام في وقت ما ان تكليف بالابطاق او عصمة الامام والثلاثة الاول باطله فعبان الرابع وهو المطلوب بيان الملازمة ان طريقة النبي صواب دائما فلو كان الامام غير معصوم كان على خطي وقت ما لكن يجب اتباع كل واحد منهما دائما لقوله تعالى واطيعوا الرسول واولي الامر منكم سواي ينهون عن الطاعة في ذلك الخطاء اما ان يجب اتباع النبي في مخالفة الامام في وقت

وهو احد الامور الثلاثة ويجب اتباعهما معا فيلزم تكليف بالابطاق وهو الامر الثاني او يكون الامام على صراط مستقيم وهو الامر الرابع او لا يعنى بالعصمة الا ذلك واما بيان استحالة الثلاثة الاول فظاهر قوله قل اعوذ برب الناس ملك الناس الله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس تقرير الاستدلال به ان نقول وقوع الخطاء من الامام يستلزم لحد الامور الثلاثة اما الفحاشية او امر الله تعالى على المكلف بالاستعانة به من شئ او امره بذلك الشئ واتباع ما امر المكلف بالاستعانة منه فيما استعاذ به عنه واللازم باقسامه باطل فاللزم مثله اما الملازمة فلان الله تعالى امر باتباع الامام فاما ان يكون هذا الامر عاما في قوله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فيكون مأمورا باتباع الامام فيما علم انه صواب والعلم ههنا بالاجتهاد او يقول الامام بامام اخر فان كان فان كان بالاجتهاد فاذا قال له المكلف ان اجتهادي ما اذا في اتباعك هذا الحكم فلا يجب على اتباعي واذا كان ان تامرني لما يجب على منقطع الامام فيلزم الختام الامام وان كان يقول الامام لزم ذلك وهو الختام للامام ايمن وان كان يقول امام اخر لزم التسلسل في الآية وان كان



يقول الامام لزم الدور وهو لغام للامام ان كان يقول امام  
الاول فوقع الخطاء منه يستلزم امره بان ياتى في الخطاء لان عموم الامر  
باتباعه في اقواله وافعاله يستلزم ذلك لكن الله تعالى امر بالاستعاذة  
من شر من يخال المكلف للخطا في الحكم الشرعي فيلزم ان يكون الله  
تعالى قد امر بالاستعاذة بالله تعالى من يامر بالخطا او يخرج فعله  
على المكلف بقول او فعل او امر واما استحالة اللازم باقسامه  
فظاهر لاستحالة وقوع الخطا من الامام وهو المطلوب في الامور  
باتباع الخطا والتوقد بالعقاب على تركه من القادر الصادق  
اش من استحالة المكلف بتبيلات بالامانة الى فعله للخطا لكن  
الله تعالى بالاستعاذة به تعالى من الثاني فمن الاول اولى فيكون  
امرا بالاستعاذة من نفسه بعد الله عن ذلك علوا كبيرا فاستعا  
ذته وقوع الخطا من الامام المستعاذ به تعالى منه شره في امر الله تعالى  
به حبل حال من وجوه المفاسد ولا بد شره التكليف فلا يكون  
شرا بوجه اصلا فيكون جزا من كل واحد فلو وقع من الامام الخطا  
والمكلف ما مور اتباعه دايم لما تقدم لاجتماع الضدان في شئ <sup>حد</sup>

وهو كونه جزا من كل وجه وشراما من كل وجه او من وجه في  
حالة واحدة وهذا **في** العقل السليم وهو النظر المستقيم بخلاف  
يديه ان يامر الله تعالى المكلف بالاستعاذة منه تعالى من شئ و  
هو قادر على انفاذه منه لم يامر به امر اجاز ما ويجال على القيم بالشئ  
جزية ومقابلته على تركه كفعله <sup>في</sup> الخطا في الاحكام بفعل المعصية  
وترك الواجب للمل عليه والدعاء اليه واختلاف امر الله تعالى بالاستعاذة  
به منه دايم في جميع الاقوال والافعال والتروك لكن وجب اتباع الامام  
ما دام دايم فلو وقع الخطا من الامام لزم لاجتماع التقيضين الامر والنهي  
في الشئ الواحد في الوقت الواحد هذا **في** شئ مما يصد من الامام  
تساعده دايم والا لكان الامام دخلا في قوله تعالى من الوسواس  
والعقل الصريح بحكم يديه ان الله تعالى يامر بالاتباع شخصه  
ويجعله هاديا لم يامر بالتعوز منه في وقت ما وكل خطا به هو ذمه  
دايم لا يخرج شئ مما يصد من الامام بخطا وهو المطلوب قوله تعالى ومن  
يتوكل على الله فهو حسبه والاستعاذة منه توكل عليه واغا يستعا  
ذته تعالى مما يخاف منه فقام تعالى بالاستعاذة به تعالى مما يخاف منه وعنه



بانه تعالى يكفي من ذلك فلو وقع من الامام النظام وامرنا باتباعه واما بالكلية  
تعالى انه غلصا لوعده ثم الله عز وجل خلق كبرا **اقول** للطف الله تعالى  
مراتب احدها التوفيق وهو يخلق القدرة والآلات وثانيها الهداية  
بإيضاح البرهان ونسب الأدلة وثالثها الافاضة والتميز على الانواع الحسنة  
والاخلاق المرصية فغايدة الاستعانة به فهو وعدة بالاجابة انما <sup>يكون</sup>  
في احدها مراتب والامر باتباع من وقع منه الخطاء وعزم الامر في الا  
وقات وافعال بنا في هذه المراتب كلها فاحذر الامر من اعداء  
وجوب طاعته الامام في المصلحة او عدم الاجابة في الاستعانة به نعم في المصلحة  
وكلاهما صدق بقبضهما وهو وجوب اتباع الامام دائما وحصول  
الاجابة في الاستعانة به تعالى بما استعاضته دائما لانه تعالى قادر على  
كل مقدور وعالم بكل معلوم والعقل خال من المغاسد والامنا  
امر الله تعالى بطلانه فترجى القدرة والدواعي ونفى الصارف فنجب  
الفعل دائما للامام صفات احدها انه هاد لقوله تعالى انما انت مبين  
ولكل قوم هاد وثانيها انه مفترض الطاعة وثالثها انه ولي الناس  
كافه لقوله انما وليكم الله وسوله والذين لا اله الا الله فلا داع للكلف الى قول

نقضي القوة الشهوية والغضبية من المعاصي مع علة الشهوة وجوب  
القدرة اعظم من فعل الامام المنصف بهذه الصفات بها مع باقيه على  
الامامة فانه اذا اراد من هو بهذا اليه اعبد الله تعالى بفعل ذلك وهو  
بان على منزلة كان داعيا عليها للكلف الى فعل ذلك فله خلة الاستعانة  
بالله نفسه فيكون من الشيطان واتباعه والفعل الصريح يمنع ان  
يكون ثابت رسول الله تعالى والقائم مقامه قدامنا الله تعالى بالتقوى  
**فقط** ههنا مراتب لهدا خلق القدرة والآلات والتكليف وثانيها حصول  
العلوم بالافعال ووجوب مثل الوجوب والتدب والتحريم وثالثها  
اكمل عليها والمعاقبة على التزك او الفعل في الآخرة وفي الدنيا بحيث  
لا يلزم الاستخبار والالجابات بالامام ليس للمرتبة الاولى لانه من قول  
الله تعالى والمراد من الامام انما هو حصول المرئيين الاخيرين بان <sup>نفسه</sup>  
المن فقد شئ مما يتعلق بها في كل وقت يمكن ان يحصل وذلك <sup>العض</sup>  
المكلفين الذي يمكن ان يفقدوا ويترك احدها ولا يحصل ذلك  
الامن المعصوم ولانه لو جاز منه ترك شئ منها او فقد شئ منها  
لوجب جعل امام له والآن لا نقضي المكلفين من شرط التكليف وهو



مع قوله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ينزلون عليهم آياته  
 ويترجمهم ويعلم الكتاب ولكلمة تقرير الاستدلال به يتوقف على مقدمات  
 احدها انه تعالى اراد بالرسول تركيبة كل واحد واحد وهو ظاهر  
 وثانيها ان المراد به التركيبة المطلقة وثالثها ان المراد من الاما  
 ذلك لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد اذا تقرر ذلك  
 فتقول الامام تركي غيرة فلا بد وان يكون قد حصل له التركيبة  
 المطلقة لقوله تعالى انما من وكن الناس بالبر وتفسون انفسكم انكر  
 الله تعاجل الامر بالشئ مع عدم فعله واشترأكم في وجهه الو  
 جوب والتركيبة المطلقة هي العصمة **ص** ان هذه الآية تدل على  
 انه عليه السلام بكل تقوى العلم والمعلم فلا بد وان يكون كما  
 ملا فيها الكمال الذي يمكن حصوله للبشر والامام هاد الى ذلك  
 فلا بد وان يكون بهذه الصفة ايضا وكما له يقضى عصمته والا  
 لكان ناقضا في القوة العملية هذا **ص** الحق صمام الدعوى  
 للامام وغيره فلا يخلوا ما قد كمال هذه الصفات الاربع التي  
 جاء النبي صلى الله عليه وآله فيها في اولها والثاني في محالها فلا <sup>يكون</sup>

مكلفا بالبعث لاختاله التكليف بالحق ممكن فيجوز له لان النبي  
 فاعل له بد للمرض والامام قابل وهو ظاهر والاول المطلوب  
 وهو يستلزم العصمة **ص** قد علم بهذه الآية ان النبي مع اغماض  
 لتكميل هذه الصفات الاربع واجبا لله مع طاعته والناسي  
 به ليحصل للمطيع له عاقب وامر ونواهيته المسارية اليه كمال هذه  
 الصفات فكل من اوجب طاعته كوجوب طاعة النبي مع ويكون اولي  
 بالنصرف في الامامة كالنبي مع فلا يكون وان يكون المطيع له في  
 او امر ونواهيته والناسي به يحصل له هذه الغاية كالحصول  
 من اتباع النبي مع وطاعته لان مساواة وجوب طاعته الامر من  
 يستلزم ايجاد غايتها وتساوي الامر من في الاداء الى الغاية فلا بد  
 وان يحصل كمال هذه الصفات في الامام قطعا وهو معنى العصمة  
**ص** قوله تعالى ان من يهدي الى الحق الحق اجزا ان ينبع من لا يهدي  
 الا ان يهدي جعل الهادي هو الذي يهدي ولا يهدي وكل  
 من لم يكمل هذه الصفات وهي التركيبة المطلقة والعلم بالكتاب  
 والعلم بالحكمة فهو يهدي والامام هو الهادي لقوله تعالى وكل



قوم هاد فتكون هذه الصفات كاملة في الإمام وهو العصاة  
قوله نعم فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقوله التابع  
للإمام دأما هو تابع الهدى دأما لأن الله تعالى أمر بطاعته أمر  
كأما دأما فهو كما المشرع أمره عام في الأوقات والمكلفين فلو لم يكن  
الإمام معصوما لم يكن تابعه دأما تابع الهدى دأما لكن الثاني باطل  
فالمقدم مثله لا يقال لاختفاء الأمرين لازم وهو ما عصبه المغنى <sup>بالحديث</sup> واستدل  
او تدم وجوب اتباعها وكلاهما اما الاول فاجماعي واما الثاني  
فلوجوب اتباع المغنى على المقلد واتباع أمير الجيش واللام يتم لا  
نقول اتباع المغنى واتباع الجيش ليس به واما لكل الأشخاص  
ولا في امور كلية كالشريع بل في امور جزئية خاصة واما الإمام  
فاتباعه في امور كلية عامة في الأوقات والمكلفين فهي كالشريع  
فافترو فالا يلزم احد الأمرين الذين ذكرتموها <sup>ص</sup> قوله  
تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون  
نقرر الاستدلال ان نقول علل وجوب اتباعهم بانهم مهتدون  
وكم ما يوجب انتفاء التهمة وهو سؤال الآخر لكن الإمام سنان النبي

في وجوب اتباعهم فيلزم مساوئه في العلة وهو الهداية فانهم يعلمون  
وجوب اتباع المرسلين الا بانهم مهتدون فمطر العلة لمن وجد المعلول  
من العلة الفاعلية لوجوب اتباع حصول الهداية في المعاش  
والمال واتباع غير المعصوم قد يورى الى ضد الهداية فيما فيه  
الاتباع وقد لا يورى اليها واتباع المعصوم يورى اليها دأما  
مادام الا اتباع موجود او نصيبا ما معصوم ممكن والله تعالى  
قادر على كل عقد ورفلا يحسن من الحكيم نصيب غير المعصوم ولا  
اتباعه طلبا للهداية مع مساوئها صحتها وعدمها في نفس  
الأمر وعند المكلف مع قدرته على المعصوم <sup>مع</sup> قوله تعالى  
فالذين كفروا كذبوا فادعهم فادعهم فادعهم فادعهم فادعهم فادعهم  
ليطهرن وجه الاستدلال ان الطهينان القلب امر مطلوب  
في الامور الدنيئة الكلية لان المكلف يفعل ويفعل وياخذ الامور  
ويضرب الحدود ويفعل العبادات ويصحح العلامات بقوله  
ويامره واشارته وهذه الامور كلية ولانه الامامة بناشئة <sup>النبي</sup>  
كل الامور فيكون الطهينان القلب فيها امرهم مطلوب ولا يحصل



الأبعية الإمام فيجب أن يكون الإمام معصوما <sup>ص</sup> طاعة الله نعم لطيف  
بعباده أحسن في غاية اللطف والرحمة والإمام المعصوم طريق <sup>للكلف</sup> من  
والإمام غير معصوم طريق خوف وهو ظاهر فلا يناسب نصب الإمام به  
المعصوم لطف الله ورحمة بعباده وإرادته وإسلامهم وهديتهم  
والمناسب اللطف والرحمة الإمام المعصوم معين خصبة <sup>ق</sup> قوله نعم  
كذلك يبين الله آياته للناس ليعلم يتقون والتقوى وكتب  
له من الصواب واجتناب ما فيه شبهة أو يتوهم منه لزوم محذور  
بالجملة فالمتقون هم الذين لا يخجلون بما جمل وجوبه ولا يفعلون <sup>لله</sup> إلا  
بما يعلمون بأنه مباح ويحتشرون ما يحتمل بحرمه فلعلم أن هذه  
درجة مطلوبة لله تعالى من الله كافة في جميع ما أمر به ونهى عنه لأن  
تحصيل بعض أفعال الناس ببعض الأحكام به ترجيح من غير <sup>له</sup>  
جج ولأنه مخالف للعموم الآية ونصب ما معصوم في أقواله وأفعاله  
وأوامره ونواهيه عالم بحمل الآيات ونشأ بها يقينا وعلومة  
الهامة من قبل العلوم النظرية القياس طريق صالح لذلك فيجب  
أغما لغرضه أما هو وبالقوم مقامه والثاني مشتق بالوجوه <sup>حاج</sup> ولا

فتن الأولى وهو المطلوب قوله تعالى في الآية المتقدمة يبين <sup>ته</sup> آيا  
جمع مضاف فيعلم لما يعرف في أصول أن الجمع المضاف للعموم ولأن سياق  
الآية تدل عليه فإن المراد ببيان الآيات التقوى ولا يتم إلا بعموم  
الثاني لما يحتاج التكليف إليه من العاجل الثاني به والحرام ليحتمل  
والمباح فيكون محروما ولا يتم إلا بعموم وعموم قوله نعم للناس جميع  
محلى بالأمر المنس فيهم أيضا والمراد بالثاني لا يحتمل غير المعنى بحيث  
يكون نصا صريحا فهو التقوى إيجاب المشية وركوب طريق التقوى  
لا يحصل إلا بالبيان المذكور ولا يمكن لكل الناس أخذ ذلك من القرآن  
وهو ظاهر لأن بعض دلالة لته بالعموم وهو ظني لا ينبغي اشتماله على  
الجملة والمشتابه والصفة كذلك وليس للناس كلهم المطلوب منهم  
التقوى علوم بذلك كله من طريق الأحكام فلا بد من ولي الله يعلم  
ذلك يقينا ولا بد أن يكون قوله متيقن الصحة وليس ذلك إلا  
المعصوم فيجب القول به لأنه لو لا ذلك لزم أن يكون الله تعالى ناقصا  
لغرضه وهو جرح قوله تعالى واتقوا الله لعلكم تفلحون التقوى لا يتم  
إلا بمعرفة الأحكام كما هي في نفس الأمر والعمل بما به يعلم والأخلاق والآداب



اما ان يحصل بالعقل او بالفعل او بالنقل والاول عند اهل السنة ليس  
 بطريق صالح لسبب من الاحكام الشرعية وعند العدلية لا يعلم منه كمال الحكم  
 بل القليل منها فلا بد من الثاني اما في الجميع على الرأي الاول في اكثره على  
 الثاني لا بد وان يكون ذلك النقل مما يفيد العلم اليقيني ولا يحصل اكثر  
 من الناس من القرآن والسنة وهو ظاهر متفق عليه فلا بد من بيان  
 لذلك وللآيات المتشابهة ويكون عندنا ظاهرها نصا وكذا السنة  
 ولا يكفي ذلك لا بد وان يتيقن المكلف صحة قوله وفعله وذلك لا يتحقق  
 الا من المعصوم والثاني وهو العمل بما يعمل الامام لطف فيه لانه مقتضى  
 الى الحاجة والمجرد عن المحصية فتعين نصب الامام المعصوم والالتزم  
 بنقض الغرض فان الحكم اذا اراد شيئا فان لم يفعل ما يتوقف عليه ذلك  
 للشيء اذا كان من فعله خاصة مع قدرته وعمله فانه يكون نصا  
 للغرض ومنا فضا لا ارادته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال هذا  
 كله مبني على ان الامامة لا يقوم غيرها مقامها فيحتاج الى بيان شيئا  
 ولم ينوكلنا نقول المختص بالدليل الموضحة والنقل والعقل  
 قطعي وانما الثاني في اكثر الاحكام مما اتفق عليه الكل والمختص

النقل في نص بين او امام او اجماع اذ غير ذلك لا يفسد التعيين معلوم  
 وما اتفق عليه الكل والاول لا يفي بحال الاحكام فتعين الثاني <sup>حاصل</sup>  
 العلم به الا اذا كان من معصوم وهو ظاهر لما في الثامنة قوله  
 وانقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون امر ونهيد بدعي الترتيب مقدمة  
 الجواب بالابطاق مع العلم بانهم لا يطاق قبيح عقلا وكذا الامر به على  
 سبيل الندب وابطاحه عين والعب ومن الحكم العالم به مقدمة  
 قوله تعالى وانقوا الله اما على سبيل الوجوب او الندب الا باطاحه لا يخلو  
 هذه الامور الثلاثة مقدمة اخرى هذه الابطاحها ثابت بعد التبيين  
 اجماعا اذا تقرر ذلك فنقول احدا الامور لازم اما الامر بالابطاق  
 او ثبوت الامام المعصوم او ثبوت ما يقدم مقامه لانه قد ظهر  
 فيما ان التقوى لا تحصل الا مع الامام المعصوم او ما يقوم مقامه  
 فلما امر الله تعالى بالتقوى مع عدم امام معصوم او ما يقوم مقامه  
 لزوم الامر بالابطاق فلا بد من احدها لكن الاول مح والناكث متفق  
 لانه اما ان يكون عقليا او نقليا والاول متفق في اكثر الاحكام فتعين  
 الثاني وبعد التبيين لا يعلم التعيين الا من الامام المعصوم لما تقدم فتعين



الثاني وهو نصب الامام المعصوم الثاني اصل الله تعالى بالسوى واصل  
بطاعته اولى الامر وهو الامام فلا يتخلوا ما ان يحصل التقوى من طاعة  
الامام او لا والثاني محله تعالى اذا ارادنا شيئا وكان هو المقصود منا  
جميعا ما اوجبنا وحرم داخله السوى ثم امرنا بان نكاتب طريقا للثبوت  
مقصودا لذاتها بالارادتها الى ذلك المقصود وهي لا تصلح للاداء كما  
ذلك نقضا للغرض بل هو اضلال وهو محقق في الاول وهو ان التقوى  
تحصل من متابعة الامام ولا يمكن الا اذا كان معصوما وهو ظاهر كما  
التقوى لا بد منها من العلم التقني ولا يحصل من قوله غير المعصوم قطعا  
فتعين ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب المائة التاسعة من  
الادلة الدالة على وجوب عصية الامام الاول قوله تعالى ولا يتبعوا  
خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين فان زلتم من بعد ما جاءكم في  
البيئات فاعلموا ان الله عز وجل حكيم اعلم انه تعالى قد بين في  
هذه الآية امورا الاول التي هي اتباع خطوات الشيطان وهو  
عام في الاصول والفرع اجماعا الصغار والكبار وبالجملة فهذا  
عام لكل ما نهى عنه وترك ما امر به الثاني انه تحذير عن الذل بعد تحذير

البيئات وهي مأخوذة في البيان وهو ما يفيد العلم لمن نظر فيه وهذا  
من رحمة الله تعالى لعباده انه لا يوجب قبل حج البيئات فلا يقوم مقامه  
ما يقيد النظر فلا تحذير المظنون لانه قبل حج البيئات والتقدير  
ان التحذير بعبارة الثالث انه مطابق للنهي عن اتباع الخطوات  
فكما ان ذلك عام فهذا ايضا عام في كل ما دخل تحت التحذير وهو  
ظاهر لا يستحال الرجوع من تحذير الرابع ان الحج البيئات ليس  
من المكلف بل النظر فيها والاطاعة لها والانتقاد اليها وسيا  
الكلام يدل عليه الخامس انه يدل على حج البيت والالم يكن فيه  
فايدة وهو ظاهر ايضا والبيئة العامة وهي الدلالة المتقدمة لله  
للقبول التي يمكن فيه حصول العلم فيها في كل الاحكام هو الامام  
المعصوم في كل زمان لانه اذا علم منه منع عليه الخطاء والصفاء  
والكبار ومعلوم صواب قوله وفعله وتركه حصل منه التعيين  
فيكون الله تعالى قد نصبه والنقص من المكلفين وهو المطلب  
لا يقال هذا لادلة كلها مبتدئة على ان غير الامام لا يقوم مقامه  
وهو ممنوع لانا نقول للجوان من وجهين الاول البحث عما هو عصية



الامام فاذا كان الامام هو المولى للحكام لا يقوم غير عصته مفا  
 مه لان العلم بعصته اداية وقوله اما ان يكون من العقل او من العقل  
 كان من العقل فاما بالضرورة او بالنظر والاول يحصل في كل الناس  
 لان التقدير بخلافه فلا بد من احد الطرفين والنظر لا بد فيه من مقد  
 هي صدقه وانما يعلم بعد العلم بعصته وهو ظاهر واما العقل فاما ان  
 يكون منه او من امام اخر والاول يلزم الدور الثاني التسلسل  
 الثاني ان المراد من الامام اعلام الاحكام باليقين كما بينا والامانة  
 والقدم في الامر وانهي واقامة الحدود ونصب الولادة والفضاء غير  
 ذلك وانفاذ الشرايع وكل ذلك شايبة عن النبي وبما امر الله ونهيه  
 ولا يقوم بذلك فيما عدا في امور الدين والدنيا على الوجه الذي  
 كور الامام لان كل من قام بهذه الصفات فهو الامام فذل  
 على ان غير لا يقوم مقامه فيه والان الاعلام بالاحكام انما يقو  
 مقامه باليقين العلم وهو اما عقل او نقل والاول محال اما عند الخا  
 فهو ظاهر لانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية خصوصاً لكل  
 الاحكام لكل الناس واما عندنا فلا نه الواقع فان البحث انما

هو على تقدير الخلاف والثاني غا من غير الامام وهو ما ينفر عن الامام  
 وبناء على الفرض ابتداء لانه اذا كان الامام موجودا وقوله لا يقيد  
 العلم وقوله غيبة فيكون ذلك الغير اولى بالامامة ويحصل له اليقين  
 عند الناس واذا علم يقين غير الامام مقامه في الخبر لم يقم مقامه في الكل  
 وهو ظاهر الرابع الآية المذكورة في الوجه الاول يدل على انه نعم  
 لم يجعل ولم يشرع ولم يوجب شيئا بصاحب الميناء ولم ينصب ولو  
 كان الامام غير معصوم كان الله نعم قد شرع مناقض الميناء  
 لانه نعم امر باتباع الامام في قوله وافعاله وتركه فان وقع منه  
 لفظا ولا يعلم بالحيث المكلف عليه للفظا مع امرنا باتباعه فهذا  
 اضلال لا نصيب بينات الخامس الادلة العقلية الموجودة من الكنا  
 والسنة لا يقيد العلم بكل واحد واحد من الاحكام في كل واقعة  
 واقعة لكل شخص شخص الى انفراد العالم وهذا متفق عليه بين الكل  
 والتقدير ان الخطاب عام وان الله تعالى نصب الميناء لكل المكلفين  
 في كل الاحكام والتقدير انه لم يحصل الامام للاحكام لكل مكلف  
 بكل حكم فاما ان لا يعلم من الامام او غيره اذ الاحكام كلها عند



الاشاعة مثله والاكثر عند العقلة وهو ظاهر ولم يوجد من اراد الله تعالى واحكامه ونصوص الكتاب والسنة الجواب اتباع غير الامام اتباعا عاما بل الجواب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك ادلة كثيرة فكيف يحصل اثبات من غيره ولم يذكره الله تعالى ومنه لا يحصل ذكره واما من ياتباعه هذا ضد البينات وهو محال والسادس قوله تعالى المعجزة الله والطهوا الرسول واولي الامر منكم وهذا يدل على ان امر اولي الامر من البينات كما ان امر الرسول من البينات وهو ظاهر واذا كان كذلك من البينات اذا كان معصوما فان غير المعصوم لا يفيد قوله العلم فلا يكون من البينات السابع لا شك ان المفسدة الثانية من جوار خطا حاله الناس الرعية من خبري تعلق بنفسه وقد تعلق البعض الناس واما المفسدة الحاصلة من خطا الامام في الاحكام والافعال فساد كل لانه انما نصيب الامام لفوات كلية فاستدرك المفسدة المتخيلة امام واهمال المفسدة الكلية مما لا يناسب حكمته فيكم جل وعلا فلو كان الامام غير المعصوم لزم ان يكون له امام اخر وينتهي الى المعصوم وهو المراد الا لا ينشئ ويتسلسل هذا الخلف الثامن رتبة الله تعالى ورحمته

عامة العباد لقوله تعالى والذين آمنوا واتبوا الملة التي على الله والعقل الصحيح والجدس الصحيح يشهد ان بذلك قوله تعالى فبعت النبيين شريين ومنكرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم به الناس فيها اختلفوا فيه واختلف فيه الا الذين ارتقوا من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم ووجه الاستدلال ان نقول الله من على العالم برأيه ورحمته فبعت النبيين الكتاب وعليه البينة الفاعلية لا خلاف الناس في التولية الاحكام في الاحكام والقضية هو حصول الحق وانها في الباطل والمحال ليس الكتاب بل الرسول واختلف فيه الا الذين ارتقوا من بعد ما جاءتهم البينات فاذا كان الاختلاف في نفس الكتاب فثنا وبطلان كان المحال هو الرسول فعلم من ذلك ان من نعم الله تعالى واعظمها ان جعل الرسول مبعوثا ويبلغ الى الناس ما اوحى الله من الكتاب ثم يحكم بينهم بعد اختلافهم في تأويله وبعد التبع الاختلاف في التاويل اعظم فان لم يكن من يقوم مقام النبي في كون قوله حجة وفي وجوب اتباعه وفي طريقه وفي علمه واذا قوله لا تعين لر حصول العلة الفاعلية والكتابية بدون الشيء مع العلة



والداعي وهو الرافعة بالعباد مع عدم المعلول وهو محقق فلا بد من شخص  
بعد التبع يكون حاله ما ذكرنا وهذه لفصائل المذكورة لا تحصل إلا  
للمعصوم فوجب القول بعصمة الإمام التاسع قوله تعالى وما اختلف فيه  
الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم اليقينات بغير بينة وجه الاستدلال  
ان قوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه يدل على ان الاختلاف  
في التاويل لا التشريل وقوله من بعد ما جاءتهم اليقينات ليس  
المراو حصول لكم بالفعل بل المراد نصب ما يصلح لمن يفسد العلم  
في التاويل حتى يتحقق في اليقينات في الاختلاف بعد ما يفسد العلم  
يكون نبيا وهو ما عطف او نفى **والاول** لا يصلح ولا عند المحققين لفظا  
واما عندنا فلا نه ليس بعام في سابق الاحكام والتاويلات  
معتبرين الثاني والكتاب **الاول** تاويله والسنة ليست شاملة للا  
احكام التي لا تنافي ولا انها تحتاج الى بيان ما ويل لها فان اشهر  
مجلات وعمومات ومجارات واخبارات فليس العلم المعصوم لان  
قول غير لا يكون يقينية ويكون الاختلاف بغيره لان اليقينة ما يقيد  
العلم اليقيني ولهذا جعل الاختلاف بعد بغيره العاشر قوله

المخالفين

ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في  
قلبه وهو للخصام واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك  
الحريث والفنيل والله لا يحب الفساد واذا قيل له اتوا الله اخذته  
العزة بلا عثم فحسبه جحيم ولبئس المهادر ومن الناس من يشرك نفسه  
استقام من مرضات الله والله روف بالعباد **وسيد الاستدلال**  
انه يفسد هذه الآية شيئا ان اصلاح الظاهر ظاهر او لغير الناس  
حاله ويكون في نفس امره غاية فساد الباطن **ب** انه لا يصلح للولاية  
لقوله نعم واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها فهذا المفسد عن تولى  
هذا الموصوف بهذه الصفة **ج** ان من الناس من يشرك نفسه  
استقام مرضات الله ومعناه انه في غاية صلاح الباطن وانه لا يفسد منه  
معصية لان النفس من الشهوات المهلكة والارادات المحرقة  
يتحقق بترك الصغائر والكبائر وفعل سائر الواجبات **د** ان مثل  
هذا يصلح للولاية عقيب المنع عن تولية الاول يدل على صحة تولية هذا  
**هـ** او ذلك لا يعلم من اصلاح الظاهر **و** ان ذلك اغا يعلم الله تعالى  
ويعلم غيره بتعليمه اياه اذا تقرر ذلك فتقول هذه الآية تدل على بطلان







ظاهر التبرد التقوى بآنيانه والعصية لأجلها الله تعالى ولا يجوز  
 من الله تعالى فدل على أن الإمامة لا يكون بالاختيار وإنما يكون بعلم الله  
 تعالى ولا يجوز من الله تعالى تنصيب غير المعصوم فإنه يستحيل أن يحد عبادة  
 من شيء ويفعله هو بنفسه هذا **الحال** قوله تعالى واعلموا أن الله  
 بكل شيء عليم وجه الاستدلال أن نقول الله تعالى أمر بالتقوى أمر مطلق  
 غير مشروط ولا يتم إلا بوجود الإمام المعصوم وهو من فعل الله تعالى فظاهر  
 نصبه والآنم نقض الغرض وهو حج عليه نعم وكل المقدمات بينة لا  
 يحتاج إلى برهان إلا المقدمة الثانية وهي قولنا أن التقوى لا يتم إلا بالاتباع  
 إمام معصوم فإنها مقدمة استدلالية يحتاج إلى البيان فنقول بآنيانه  
 موقوف على مقدمات في حقيقته التقوى وقد ذكر العلماء لها رسوما  
 فقال بعضهم في الأتيان بالعبادات والاحراز عن المحظورات واختلف  
 أهل هذا الرسم في أن اجتناب الصغائر هو داخل في التقوى أم لا فقال  
 بعضهم لا يدخل الصغائر في الوعيد ويندرج تحت التهديد قال بعضهم لا يدخل  
 واللام يستحق هذا الاسم إلا المعصومين والمحق الأول لأن الوفاية فرض  
 الصيانة على المودى وفعل كل ذنب مفرد سواء كان صغيرا أو كبيرا وقيل

وإن كان الله تعالى  
 لا يخلق إلا ما يشاء  
 فكيف يمكن أن يخلق  
 ما يشاء من عباده  
 وأنفق الله

هي الاخذ بالاحوط فيفعل ما يحتمل أن يكون واجبا ويترك ما يحتمل أن يكون  
 محرما ما هو مأخوذ مما ورد في الحديث أنه عليه السلام قال لا يبلغ العبد  
 درجة التقوى حتى يدع ما للناس به حذر مما به الناس وقيل التقوى  
 هي المسية فكان ما يحصل من تركه الحسنه ففعله وكل ما يحصل من فعله  
 للحسنه ليجنب قلامة الاقوال كلها راجعة إلى الأول **باب** العبادات  
 والدموات كلها توقيفية **ح** أن الأمر بالتقوى لا يحسن إلا بعد من  
 احلها أن يكون الأمر بما لا يشر وما تستعمل عليه الصواب والتأني  
 أن يحل للكلف بالتقوى طريقا بعيدا العالم بكال هو حسن وبيع واجب  
 وغير ذلك من الأحكام وأشار الله نعم إلى المقدمة الأولى بقوله **عقوب**  
 الأمر بالتقوى واعلموا أن الله بكل شيء عليم وأشار إلى الثانية بقوله  
 وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به ولا يتم الوعظ إلا بالعلم  
 إذا تقرر ذلك فنقول قد أمر الله تعالى بالتقوى وقد ثبت المقدمة  
 الأولى في علم الكلام بالبرهان وبالقرآن إلى علمه بكل معلوم فيجب  
 تحقق المقدمة الثانية وهي جعل طريق الكلف إلى معرفة كل الأحكام  
 بالقيام بالأمر بنقض الغرض وهو ما عظم عقله ونقلها والأول **ح** أما



على قوله الاشارة عن فظ واما على قولنا فلان العقل لا سبيل باكثر  
 الاحكام فكيف بالكل والثاني والثالث مع بمعنى ان نقض الاحكام  
 يستفاد من العقل ونقيضها يستفاد من النقل وبعض مقدماته  
 عقلية وبعضها نقلية غير المقدمات التي يستفاد منها صدق النقل  
 عن كونه من الاصول لا يدعيها من المعصوم لان الكتاب العزيز وما وجد  
 من السنة لا يتكفى كل واحد من المكلفين من يحصل العلم بجميع الاحكام  
 منها ضرورة فلا بد من شخص يفيد قوله العلم وغير المعصوم ليس كذلك  
 فقد ثبت ان التقوى لا يتم الا بوجود امام معصوم وليس من فعلنا ان  
 العصمة غير معلومة لنا فهو من فعل الله تعالى بان ينصبه ويبدل عليه  
 فلا خلافا ما نأمنه مع عموم الامر بالتقوى لجميع المكلفين فجميع الارشاد  
 نقض الفرض وقت وهو من الحكيم جل اسمه مع الرابع عشر التقوى  
 اشرف المقامات لوجهين احدهما انها اجتناب الصغائر والكبائر  
 في جميع الازمان والاحوال ولا يتم الا بدرك الله نعم واستحضار امره  
 ونهية الالتفات بكل السؤال الحق وهذا مقام شريف وثانيها  
 ان القران الكريم شتمون بالامر بالتقوى ومدح المتقين وهو ظاهر

واذا كانت من اشرف المقامات واهم المهمات فيبقى نصب ما يتوقف  
 عليه وهي تتوقف على المعصوم في كل وقت فلا خلافا به اهمال عظيم لا يتم  
 المهمات وهو لا يكون من الحكيم لخاصة عشر امام يجب انصافه بالحق  
 الكلية وذلك يستلزم العصمة والمقدمتان ظاهران السادس من نفس  
 ذكر الله نعم المتقين في معرض المدح والتقوى اللغة اسم فاعل من مولهم وقاد  
 مالحى والوقاية فوط الصيانة اذا عرفت هذا فيقول اما التقى انفق الكل  
 على ان اجتناب الكبائر شرط صدق هذا الاسم والمحقق اجتناب الصغائر  
 شرط ايضا لانها تدخل في الوعيد لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبلغ العبد درجة  
 المتقين حتى يريح مالا باس به حذر امام به الناس وقال الله تعالى في الفصل  
 ان اندر وان لا الله الا انا فاتقون وقوله نعم اقم الله تقون في  
 المؤمنين واتاركم فاتقون هذا كله اشارة الى فعل الطاعات وقوله  
 تعالى واتوا البيوت من ابوابها واتقوا الله اى فلا تقصروا فهذا يدل  
 على ان جميع المعاصى الصغائر والكبائر وفانتم ان اكرمكم عند الله اتقوا  
 ولا شك ان الاكرم هو فعل الطاعات والواجبات وترك المعاصى  
 وهذا يدل على عصمة الامام لان اكرم الناس عند الله تعالى بعد الرسول



الامام وهو ظاهر اكرم الناس هذا النبي صلى الله عليه وآله وآلته واتباعه من المعصومين  
 فيجب ان يكون الامام هو المعصوم السابع عشر قال الله تعالى <sup>خاتم</sup> ما من دينا  
الذي نزل فيه القرآن هدى للناس وقال هاهنا هدى للذين وهذا  
 يدل على ان المتقين سبب هداية الناس وهم الغشرون والاعتبار بهم  
 فاما ان يكون الامام من المتعين او من غيرهم والثاني باطل لان الحكم  
 لا يوجب على من به الاعتبار وبه الهدى اتباع في الاعتبار ولا يهدي  
 الا بذلك الغير متعين ان يكون الامام من اهل مراتب المتعينين وهذا  
 هو المعصوم الثامن عشر وصف به تعالى كتابه العزيز بانه هدى  
للمتقين وصفه بانه هدى للناس فلا بد اذ ان المتقين على التمام  
 في ذلك بعد اشتراكهم منه لا بين القدر المشترك بينهم واللهم  
 فنقول الهلالية في الاعقاد والاقول والفعل وترجع ذلك كله على  
 الوجه الصواب فهذا هو القدر المشترك واما المهم فامور ان  
 هداية المتعين كونه يقبلا لاجل الشك حوله في شيء من الاشياء  
 فدل عليه بقوله تعالى لا ريب فيه ان جميع المطالبات النظرية والعلمية  
 فيه قد وجد وقد دل عليها قوله تعالى لا يقدر صغيرة ولا كبيرة الا

وقوله تعالى وكل شيء احصياه في امام معين ان دلالة على هذا  
كلها يقينية لان الدلالة اما ظنية او لائية لانه لا بد فيها من ترجيح لان  
الشك المحض لا دلالة فيه فاما ان يكون الترجيح مانعا من التيقن فلا  
 الثاني الظن الاول اما ان يكون ثابتا او لا الاول هو العلم والثاني  
 هو اعتقاد العقل الحق فوصف الله تعالى كتابه العزيز فان دلالة  
 جارية مطابقة ثابتة فيكون يقينية اما الاول فلقوله لا ريب فيه تكن  
 في معرض نفى نعم واما الثانية فبقوله لا ياتيه الباطل الاية واما الثالثة  
 فلقوله تعالى لا ياتيه الباطل ايضا لانه هدى للمتقين فتخصيصهم بهذا  
 يدل على الثبات وعدم قبول التزلزل فعال الطاعات الواجبة  
الى امر الله تعميها شرك جميع المعاصي التي نها الله تعميها واشار الله  
تعالى الى هذه المرتبة بقوله فاتقوا الله حق تقاته اذا تقررت ذلك  
نقول هدى غير المتقين ودفع اعتقادهم على الوجه الصواب  
سواء كان ظنا او يقينا او تعلما ودفع اقوالهم مطابقة في نفس  
الامر ودفع اقوالهم على الوجه الصواب فاعلى مراتب هذا القسم بعد  
قسم المتعينين من حلاله ذلك في كل الاعتقادات الاقوال والافعال ثم يلي



من حصوله في الأكثر ومرتبة لا تحصر فالقسم الأول المقصود بالمصومين لا  
لا تعني بذلك العصاة الأذلة وغيرهم يرجع إليهم ويستهدى بهم كلام  
أما أن يكون من القسم الأول انتهى المتعين أو غيرهم والثاني مع أن الإمام  
يجب طاعته كطاعة الرسول لقوله تعالى طيعوا الله واطيعوا الرسول  
وأول الأمر منكم ومح من الحكيم جل وعز أن يأمر القسم الأول باتباع  
وطاعة من هو من القسم الثاني ولأن الإمام ذكره الله تعالى الله  
والرسول فيكون من القسم الأول وهو من هذا القسم الثاني هذا مح  
من الحكيم ومن قال بغير ذلك فهو لا يعرف حكمة الله تعالى أعرض عن ذلك  
الرازي على هذا الدليل بوجوه كون الشيء هدى ودليلا لا يخالف  
لشخص دون شخص فكيف جعل القرآن هدى للمتقين فقط وأيضا  
فالمتقى هدى والمتهدى لا يهدى **ثانيا** القرآن فيه جملة  
ومتشابهة ظاهر فكيف جعلتم كونه كونه هدى للمتقين بمعنى كونه  
ولأنه يقينية لا يحوم الشك حولها خصوصا على قول من جعل  
الدلائل القطعية لا يفيد اليقين **ج** كما يتوقف كون القرآن حجة  
عليه لا يصح الاستدلال به عليه كعرفة الصانع وصفاته بعبدة الالهة

مخصوصة **ب** من الأول من وجهين **أ** أنا قد ذكرنا في تعريف هذا  
الدليل أن هداية المتقين غير هداية غيرهم فهو هدى للناس يعني  
وهدى للمتقين بمعنى بالمغايرة بينهما معايرة الكمال للجزا والعام  
لخاص ويجوز أن يكون التصديق بالسنة شخص يقينا وإلى آخره  
مساواة زوايا الثلث الثلث الثامن عند العالم بأفئد من يقينية  
وتدعيم غير يقيني **ب** أن تقول كان القرآن هدى للمتقين ودلالة  
لهم على وجود الصانع وعلى دينه وصدق رسوله فهو أيضا دالة  
للكافرين لانه تعالى ذكر المؤمنين قد حال بينهم وبين الهدى **ت**  
به لقوله تعالى أنا أنزلناه من أشع الذكر وقد كان علم مقر الكمال لأجل  
أن هؤلاء هم الذين استغفوا بانتذاره وأعلم أن بعض الفضلاء **ت**  
بالدلالة الموصلة إلى المقصود فهو الشيعين بالفعل وغيرهم بالقوة  
فما هو في ظنهم هدى فسمه للشيعين يمكن أن يودل إليه وعن الثاني  
المتشابهة والأجل أنا هو لأجل النقيض فاما من علم يقينا جزا بما أراد  
الله نعم من هذا اللفظ وهم المصومون الذين هم المنفون بالجملة  
وغيرهم بالجزا فانهم يعلمون دلالة اللفظ يقينا أما مع الله تعالى



منه فلا يكون مجعلا ومقامها بالسنة اليهم وانا اقول ان تلك المجال  
والمتشابه لا ينفك عن ذلك بديل على ما هو المراد على التعيين وهو  
اما دالة العقل والسمع فصا ركة هدى وانما قلنا انه لا ينفك  
لان الله تعالى قصد بخطا بنا الالهام ولا لكان نقضا وهو على الحكيم  
مح فاما ان يجعل على امر المراد من المجال فليلا عقليا او لم الله تعالى  
المراد الاول فان كان الثاني كان مطلقا بالمح ونقضا للفرض فتعين الاول  
وهو المطلوب وعدم ظرف بعض العالم به لا بديل لعدم العلم في  
ففس الامر عن الثالث يكفي في الهدى كونه هدى في بعض المطالب  
والقران في تعريفه والرابع وتاكيد ما في المعقول وانا اقول من  
نذير القران العظيم حق نذيرة واحال نكرة الصحيح معانيه ونظر  
يقطه سليمة زيادة في تزكية وحده مشفلا على كل الادلة العقلية  
على اثبات الصانع وصفاته لست اقول انه يستدل به من حيث  
هو قول الله تعالى على ثبوت الصانع بل يستلزم مات الادلة الدالة  
على ثبوت الصانع وصفاته كلها مذكورة فيه بالفعل وفيه اشارة  
الى تركيبتها ونظم الادلة منها فمن هذه الحجة بصير دليل لا انه من باب

على

التقليد

التقليد ونسلم انه حجة بال الاستدلال العقل بالمقامات المذكورة  
فيه لقوله تعالى فلا ينظرون الى الا بال كيف خلف والى التمسك كيف  
نفت الآية وهذا برهان اق وغير ذلك من الايات وهو كثير لا بما  
واثره لا يتم الا بالامام المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوما في كل  
زمان فيحتاج الى بيان مقامات الشريعة احدها ما الايمان والثبات  
ما اثره والثالث توقفه على امام معصوم والرابع انه اذا كان كذلك  
وجب نصبه وفي كل زمان على الله تعالى المقام الاول لاختلاف اهل  
القبلة في سبب الايمان فيعرف الشريعة ويجمعهم في اربع الفرق الاولى  
الذين قالوا الايمان اسم لافعال القلوب والمجاهد والاقربان بالسما  
وهم كثير من المعتزلة والزيدية واهل الحديث واما المعتزلة فقلنا  
ان الايمان اذا اعتدى بالياء فالمراد به التصديق ولذلك يقال فلان فلان  
امن بالله ودسوله ويكون المراد التصديق اذا الايمان بمعنى ادراك  
الواجبات لا يمكن فيه هذه التعدية ولا يقال فلان امن بكذا او  
صلى وصام بل يقال فلان امن بالله كما يقال صام وصلى لله فلا  
يمان للمعتدى بانه مجرى على طريقة اهل اللغة واما اذا ذكر غير



مقتضى فقد اتفقوا على انه منقول من سماء القوي <sup>مقتضى</sup> هو التصديق  
معنى <sup>تات</sup> لم يختلفوا فيه على وجوه لحدها ان الايمان عبارة عن فعال <sup>الطاعات</sup>  
سواء كانت واجبة او مندوبة او من باب الاقوال والافعال والاعتقادات  
وهو قول <sup>نفسها</sup> واصل بن عطاء بن ابي السعد بن الفاضل عبد الجبار بن احمد قانا  
انه عبارة عن فعال الواجبات <sup>نفسها</sup> فخلق دون فعال النوافل وهو قول علي بن ابي  
هاشم <sup>نفسها</sup> ان الايمان عند الله اجتناب كل الكبار والمومن عند الناس  
كل من اجتنب كل ما ورد فيه الوعيد <sup>نفسها</sup> قالوا ويجعل ان يكون من الكبار ما لم  
يورد فيه الوعيد فظهر الفرق وهو قول النظام ومن اصحابه من قال  
شروط كونه معضدا عندنا وعند الله اجتناب الكبار كلها ولما اهل  
الحديث فذكروا وجهين الاول ان المعرفة ايمان كامل وهو الاصل ثم بعد  
ذلك كل طاعة ايمان على حدة وهذه الطاعات لا يكون شئ منها ايمانا  
الا اذا كانت مترتبة على الاصل الذي هو المعرفة <sup>نفسها</sup> وذهبوا الى ان الجود وانما  
القلب كثر ثم كل من يعصيه بعد كفر على حدة ولم يجعل شيئا في الطاعات  
ايمانا ما لم يوجد المعرفة والافعال ولا جعلوا شيئا من المعاصي كفر ما لم يوجد  
الجود ولا كما لان الفرق لا يحصل بدون اصله وهو قول عبد الله بن سفيان

كلاهما الثاني زعموا ان الايمان اسم للطاعات كلها وهو ايمان واحد <sup>حاصل</sup>  
الغرائض والنوافل كلها من جملة ومن ترك شيئا من الغرائض فقد  
انقص ايمانه ومن ترك النوافل لم ينقص ايمانه ومنهم من قال  
الايمان اسم للغرائض ومن النوافل <sup>نفسها</sup> المعرفة الثانية السابقة  
الذين قالوا الايمان بالقلب واللسان معا وهو لا يختلفون  
على ما ذهب الى ان الايمان اقوال باللسان ومعرفة بالقلب  
وهو قول جمهور الفقهاء ثم هو لا يختلفون في موضعين احدهما  
لخلاف في حقيقة هذه المعرفة <sup>نفسها</sup> يحسم من قسرها بالاعتقاد والآخر  
سواء كان اعتقادا تقليديا او كان علما صادرا عن الدليل  
وهو الذي يحكمون ان المقلد مسلم ومنهم من فسرها بالعلم  
الصادر عن الدليل وهو لا زعموا ان المقلد في اصول ليس  
بمسلم <sup>نفسها</sup> الموضع الثاني زعموا <sup>نفسها</sup> يختلفون في ان العلم الصبر في تحقق  
الايمان علم يمارى فقال بعض المتكلمين هو العلم بذات الله تعالى  
وصفاته على سبيل القام والحال وليس المراد العلم بالذات  
بالحقيقة بل بذاته بالصفات ويعنى قولنا بالتمام اي كل صفاته



ثم ان هؤلاء لما ذكر اختلافهم في صفاته تعالى كفر كل طائفة منهم  
من عدة من الطوائف وفاق الجماعة من الانصاف المعين هو العالم  
بكلام علم بالضرورة كونه في دين محمد عليه السلام المذهب الثاني  
ان الايمان هو التصديق بالقلب واللسان معا وهو قول كثر من شتات  
المريسي وابي الحسن الاشعري والمختار من قول الامامية قال  
ابو الحسن الاشعري المراد من التصديق الكلام القائم بالانفس <sup>الم</sup>  
الامامية وفقهم الله التصديق هو الحكم على شئ بشئ لما با او سلبا  
المذهب الثالث مذهب طائفة من الصوفية ان الايمان اقوار  
باللسان وخلص بالقلب الفرقه الثالثه الذين قالوا الايمان عبارة  
عن عمل القلب وهؤلاء اختلفوا على قولين احدهما ان الايمان هو  
عبارة عن معرفة الله تعالى بالقلب حتى ان من عرف الله بقلبه ثم  
مجد بلسانه ومات قبل ان يقر به فهو مومن كامل الايمان وهو  
قول جهم بن مفون امام فرقة الكتب والرسول واليوم الاخر فقد رآه  
انها ليست داخله في حد الايمان هكذا نقل بعضهم عنه ونقل عنه  
الكعبي ان الايمان معرفة الله نعم مع معرفة كلامه في بالضرورة كونه من <sup>دين</sup>

محمدا وثانيهما ان الايمان مجرد التصديق بالقلب وهو قول الحسين  
الفضل الجلي الفرقه الرابعة الذين قالوا الايمان هو الاقرار باللسان  
فقط وهم الذين في بيان الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان  
فقط لكن شرط كونه ايمانا هو حصول المعرفة في القلب والمعرفة  
شرط لكن الاقرار باللسان ايمانا لانها داخله في معنى الايمان  
وهو قول علان بن مسلم الرشي والفضل الرياشي وان كان الكعبي  
قد انكر كونه قولا لاختلال الثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان  
من غير شرط اخر وهو قول الكرامية ومن عمو ان المنافق مومن <sup>ظاهر</sup>  
كافر السرية فثبت له حكم المومن في الدنيا وحكم الكافر في الآخرة فهذا  
بمجموع اقوال الناس في معنى الايمان في عرف الشيع والذى <sup>ذهب</sup>  
اليه ان الايمان عبارة عن التصديق بالقلب والاقرار باللسان  
ونعني التصديق الحكم الذهني بالثبوت والانصاف على ما زعم الطائفة  
الثابت وهو المستند الى الدليل الصحيح في مادته والاقرار باللسان  
المطابق لذلك وذلك التصديق هو التصديق بوجود الله <sup>تعالى</sup>  
وصفاته الايجابية والسلبية التي يجب معرفتها على كل المكلفين



كالوحد وبالنوّة وثبوتها على محمد بن عبد الله صلّى الله عليه وآله  
وبصفاته من العصمة والعجزة وبأمانة الولاية الاثني عشر وبعضهم  
بقا امام صاحب الزمان عليهم وعليه السلام الى افراض الكافرين  
وقد بين ذلك في علم الكاظم اذا تقرر هذا فنقول قد يحصل هذه  
الاقوال المختصان الناس في قولين احدهما قول من شرط العمل جزا من  
الايمان وثانيها من لا يجعله جزا من الايمان فقول المذهب الاول لا بد  
وان يكون جزا لايمان هو العمل الصالح الصريح ملحوظ ولا بد وان  
يجعل الله تعالى طريقا الى العلم اليقيني فاما ان يكون من طريق  
اواخبارا ولا والثاني لا يعلم كالايمان عادة والاول لا بد وان يكون  
معلوم الصدق والاجماع والتواتر نادرا في فحين اخبار المعصوم  
وحيث بطريق الموت الى النبي ولا يثني غيره وجب الامام المعصوم  
اذ غير خلاف فقد ثبت احتياج الذي في ايمانه على هذا القول  
الى الامام المعصوم والقول الثاني قول من لا يشترط العمل في الايمان  
فنقول ان الايمان والعمل المطلوب منه الشارع الصحيح اليقيني  
لقوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئا وذلك العمل الصحيح اليقيني

انما يحصل من المعصوم بالتحرير الذي ذكرناه فقد ثبت ان المعصوم  
لا بد منه اما في الايمان او في اشارة فيجب القول به في قوله تعالى ما يريد الله  
ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم  
تشكرون هذه الآية تدل على عصمة الامام في وجه الاستدلال بقوله  
على مقدمات براد اكلف الله تعالى شيئا فاما ان يكلفه  
بمعين ذلك اوبه ان اذاه اجتهدا اليه وان لم يوراجتها اليه  
ويقوم ما يوردي اجتهدا اليه مقام ما كلف به والثاني قول  
من قال كل مجتهد مصيب وقد اطلق في الاموال فحين الاول لا بد  
للمكلف من طريق الى اصابة الحكم المعين الذي حكم الله به في الوا  
لانه لولا ان لم تكلف ما لا يطابق فلا اقل من لزوم اللبس وقد نقاه  
الله تعالى بهذه الآية الظن اعتقاد راجح يجوز معه النفيض واذا جاز  
مع النفيض يكون اهم من المطلوب واذا كان اهم فلا يصلح ان يكون  
طريقا موصلا الى المطلوب لان العام لا يستلزم الخاص فجعل ما هو اهم  
طريقا الى اقل من اقل من ان يكون جزا عظيما الطريق الى العلم  
اما الضرورة او النظر والنظر يخص في قسمين قول المعصوم وغيره



شرايط اخدها ان يكون واجب العصمة وثانيتها ان يجعل الله تعالى طريقا  
 دليلا للكلف بوجهه المعروفه عصمه وثالثها ان يعلم الله تعالى المعصوم  
 لكن الاحكام التي حكم بها الله تعالى بغيرنا وادبعها ان يودى المعصوم  
 طاعة الله تعالى من الاحكام وخامسها ان يقسب المكلف منه وان يات  
 باسم وينتهي بنهيه وسعه في امواله وفعاله اذ انقرض ذلك فقول  
 قد ثبت في هذه الاية انه لا بد من طريق المكلف الى العلم بذلك للحكم  
 فجعله الله تعالى ونصبه وذلك الدليل قد بيناه انه اما المعصوم  
 او غير مثل الالهام والنوازل والاحكام والله تعالى ما قرع على ان  
 بفعل ذلك لكن الشاغل يتحقق في كل مكلف في كل واقعة من اول  
 بعثة الانبياء الى آخره فهو خلافة جري العادة فعين الاول والاكثر  
 الله تعالى بخلافه بالواجب وناقضا لفرضه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا  
 فعين المعصوم فقول تخصيصه ببعض الام زمان وبعض المكلفين  
 ترجيح بالامرجح فلا بد في كل زمان من معصوم واجب العصمة يكون  
 قوله مبدا للاحكام الشرعية ودليلا برهانيا قاطعا عليها فيفيد العلم  
 بذلك هو الامام وهو المطلوب وطريق اخرى الاستدلال بهنالك

الآية وهو ان تمام النعمة قد يكون في الدين وقد يكون في الدنيا  
 المقصود في الدنيا لخلق الاشياء الضرورية للانسان والتفريع بها  
 وبين وجه الانتفاع بها وكيفية نقلها والمعاملات والمعاوضات  
 وفي الاخرة بالاعمال الصالحات واجتناب المحرمات واقامة العبادات  
 ونظامها لايم الا بمعرفة الاحكام الشرعية وطرق التكليف العقلية  
 ولا يحصل ذلك الا من المعصوم فيجب نصبه وطريق آخر ان طهارة  
 النفس اغني عن كونه الظاهر باستعمال الشريعة الحسية والاتصال  
 لا طهر الله تعالى ونواصبه على حسيته في نفس الامر وتخليه  
 في الاخلاق الديمة وفايدة هذه الطهارة ان النفس تستعان  
 بقبض الله تعالى عليها بكماله ومنه وجوده الصور القدسية  
 فتتخل بالكمال النفسانية وذلك اغايم بارسال المعصوم  
 اذا لا بد لا تقي بذلك ولا يدخل العقل في ترجيح كثير من الاحكام  
 الشرعية فلا بد من الامام المعصوم وطريق اخر من حمل افراذه  
 الطهارة اقامة للحدود والتعزيرات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وجعل ذلك مقفولا ما لا يغير المعصوم لا يورث الطهارة لان فعله



اعظم من السبب فلا يمكن ان يكون مسببا فلا بد وان يكون معصوما  
 وطريق آخر ان يدعى الاجر اعظم من الخطاء في الاحكام وخصوصا المتعلقة  
 بالعبادات والاطهار اعظم من الصيانة عن الخطا في شئ من الاحكام  
 اصلا والماتة والصيانة انما يكون بالمعصوم وطريق آخر ان يقال ان الله  
 تعالى وامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامر الامام طريق التطهر وهو ظاهر بقوله تعالى  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل امر الامام تأت  
 امر الله تعالى فلو لم يكن معصوما لجاز منه الخطا في حكمه فلا يكون امثالا  
 امر مطهرا ولا يصلح ان يجعل في تلك مرتبة امر الله وامر الرسول  
 بل هو مساو ومن حيث الصواب وانما يتاخر بالشرب والذات  
 والمراد انما هو من حيث الصواب وهو المطلوب وطريق آخر  
 قد بين ان الامام راس ونهية راسا ومن سادته من سادى النظهي  
 بل هو بالعله القرانية اشبه فلا بد وان يكون مطهرا من سائر  
 الرجس والخطا وسائر الذنوب العيوب والسهو والنسيان  
 وهذا هو العصمة لان تطهيره اولى من تطهير واحد لا يكون  
 مبداء لكن ارادة التطهير بالسبوبة ويجعم في اللفظ فيكون

التطهر اولى من تطهير الامام الى الامام ولا لزوم السنة فلا بد وان  
 يكون معصوما وطريق آخر ان يدعى اعظم من نصب امام معصوم حافظ  
 الشريعة والشرائط المذكورة فان تخلف الحكم فليقدم قبول المكلف  
 من المكلف لا من الله بعد وبين بدان يتم علينا ويظهر من هذه النسخة  
 مح قوله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله  
 من اتبع رضوانه سبيل السلام يخرجهم من الظلمات الى النور يا ايها  
 ويهديهم الى صراط مستقيم هذه الآية تدل على انه بعد نصب ائمة  
 يقينية في الكتاب يهدي بهما من اتبع رضوانه واتبع سبيل السلام  
 وسبيل السلام هي الطرق التي يستفاد منها احكام الله تعالى  
 باليقين واذ لم يكن من الكتاب المجتهدين ففي المعصومين فاما ان  
 يختص بالنسب فيحصل اللطف للمكلفين في زمانه خاصة وهو ترجح  
 بلا مرجح واما الاختصاص بالنسب بل يكون مشتركة بينه وبين الامام  
 فلا بد في كمال زمان من امام معصوم يعرف سبيل السلام وتلك  
 الطرق يقينية ويكون ايات الكتاب بالسنة التي هي الآية لا الشئ  
 في الهداية مثل النور فانه يفيد الايضار اليقيني الذي لا يقبل الشك



فلها نسبة فيها طرق الكتاب وذلك لا يمكن الا المعصوم الذي نفسه  
قدسية يكون العلوم بالنسبة اليها من قبيل فطرته القياس وهذا  
هو مطلق قوله نعم ويهديهم الى صراط مستقيم يدل على ان المراد انه  
نعم اراد الهداية الى صراطه ونهيه ومن ليس بمعصوم لا يمكن فيه ذلك  
فكان في النبي ينفي في كل زمان كذا يكون الامام معصوما وهو  
المطلوب وهذا قريب من البديهي قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا  
الرسول واخذوا فان توليتم فاعلى انما على رسولنا البلاغ المبين  
تعمير الاستدلال من هذه الآية من جوده انه نعم امر بما جاز من مخالفة  
الامر وعدم الاتيان بما امر الله تعالى به وحكمه تعالى بما اراد الاحكام  
التكليفية واحدا كقوله في الاصول ومن لم يوجد معصوم في كل  
زمان فقد نزل العلم بالحكم بحكم الله تعالى يقينا فالخوف حاصل  
ولا يندفع بدونه او يخلف علوم ضرورية بالصواب ولم يحصل التأني  
لاننا نتجت على هذا التقدير فلا بد من الاول طريقه مع الموقوف لا بد  
من ثلثة امور احدها ما يتعلق بالله نعم نعم وهو نصب المودى  
والبلغ وهو الرسول ع وحيث فانا البشر من الحكم وعدم تاهي الوقائع

معلوم وقدم وفاساير المكلفين باستخراج كل الاحكام الشرعية  
من الكتاب العزيز والسنة على سبيل التبيين بلا شك ولا ريب  
واقع لا تراخ فيه والمنازع مكابر والاجماع قليل ومسائلة معدود  
والشوا ترك ذلك من جعل شخص قائم مقام النبي في حفظ الشرع  
والعصمة عالم بالاحكام باليقين وبخبر عن علم لا يقبل الشك طريق  
صالح الراجع مخوفه ومعرفة لاحكام الله تعالى واذا لم يحصل  
من الطرق معين هو باليقين وثانيتها نصب دليل دال على نبوته  
النبي وعلى امامته الامام وثالثتها البلاغ النبوي وسبعه في البلاغ  
ورابعها انتصاب الامام التعريف لاحكام خلقه ودمر ولا  
لان حسنة المكلفين لاجل التواضع الى فهم الاحكام انتصاب  
الامام لتعريف الاحكام ان سألته المكلفون ودعا به اليها ان  
امر على نفسه منهم وقامسها امثال المكلفين لامر الامام والسعي  
في تعظيم الاحكام والامور الاربعه المقدمة من الله تعالى فلولم  
يفعلها الله تعالى لكان حصول الامن للمكلف ضررا متعذرا ولا  
بالحد يستلزم الامن بالسعي الى ما يؤمن المكلف والاجتهاد في



دفع الخوف وهو ظاهر فلو لم يجعل الطريق الذي من فعله ولا يمكن  
الكلف منه لكان تكليفا بالمعنى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فيجب عليه  
والخامس من فعل المكلف كالأحكام لأن من فعل المكلفين فيجب نصب  
الأمام المعصوم في القرآن الحكم والمشيابه والنص الظاهر والمأ  
بجصول الدلالة البينة منه في كمال الأحكام المجتهد بحال من النسب  
ومع كون الحكم واحدا واحتمال النقيض وعدم قيام غير الحكم مقامه  
مطلوب التنازع وفيما يشك منه من المصالح وفي تركه من المقاسمة  
لا يحصل الأمن بأصالة حكم الله تعالى ولا يحصل مع علم يقيني وطريقه  
أنا أقول واجب العصمة الذي يستحيل عليه الشهور والسيان  
والخطأ في التأويل مطلقا أو غيره وهذه من حقائق الحقيقة لا ينقلب  
والثاني لا يوجد وهو ظاهر فلو لا وجود الأول لزم أن يكون الله  
تعالى ناقضا لغرضه وهو محال بالضرورة نعم الله عن ذلك فتعين  
وجود امام معصوم في كل وقت قوله تعالى إنا على رسولنا  
البالغ المبين وإنا يكون البلاغ مبينا لوجعل فيه طريقا إلى  
العلم ولم يجعل طريقا غير المعصوم فتعين عليه النص على امام معصوم

قوله تعالى إنا جعلناه في الأرض خليفة لدا الله بالخليفة قيل الخليفة  
والاستدلال بالحكم إنا هو بالأهم فيدل على أن الخليفة أهم فلا بد  
وأن يكون الخليفة أكمل من كل المخلوق في القوة العالية والعلوية  
وأشرفهم ومن يكون كذلك لا وليس ذلك إلا المعصوم فأيدته  
لخليفة تكمل قول العلم والعمل لسائر الملائق وتكمل كل استعداد على  
فائه استعدادا ولما كانت مراتب الناس في الاستعداد متفاوتة  
في الكمال والنقصان وجب أن يكون الكمل لكل الوصل كل استعداد  
إلى أقصى نهاية كاله كاملا في القوانين العلية والعلوية وأصلا في  
الكمال الكمال إلى أقصى نهاية الكمال البشري ولا يتحقق ذلك مع  
غير العصمة فوجب أن يكون معصوما وهذا المعنى الموجب مشار  
في كل خليفة لله تعالى في أرضه فيجب عموم الحكم لعموم العلة وهذا  
مقتضى الحكم الإلهي والخليفة كما يقال على النبي يقال على الإمام  
ولأن النبي لا يعم في كل عصر وهو ظاهر فلو اختص ذلك بالثاني  
لاختص باللفظ بعض الأمة إلى جهة الله عامة ساملة لكل  
عنايته في حق أهل كل عصر فوجب الإمام إنا سمي الخليفة لأنه يحكم



في الخلق بحكم الله تعالى وبحكم على امره ونهيه فهو خليفة الله تعالى  
وهذا قول ابن مسعود وابن عباس والسدي وكذلك قوله تعالى  
ان جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحكم و فابدية لا يحصل  
الامع العصمة فوجب عصمته اما الاولى فلان خلق الشهوات والنزوات  
في الطباع البشرية من مكلات التكليف بحيث يحصل الثواب التام  
بامثال الافام والانتزاع النواهي واليه اشار به قوله تعالى وفي  
النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى ومن الناس من يستعصر  
الكمال وحصوله في تحصيل معننى الشهوة ولا يلبى بحفظ نظام النوع  
لذلك فوجب الحكمة وضع الخليفة لتقوى القوة العقلية وتساعد  
على القوة الشهوية والعنسية ويحمل الناس على المعروف وينزجرهم  
عن المنكر ويردع القوى عن الضعيف وهذه عناية من الله  
تعالى لا يخفى باحد بل نعم الملا بفتح جميع الاحتجاج والبلاد واللا  
زمان لجميع الاشخاص فالطوب منه عصمة غير او يمكن من الكل  
فكيف لا يكون هو معصوما ولا وجه حاجة المكلف اليه بحجوان الملقا  
عليه فلو جاز عليه الملقا لاحتاج الى خليفة اخر ودار وشه وهو ح

ولان من به صلاح كل وجه يستأذي بحب ان يكون عاريا عن كل وجه  
للفاسد ولان من المراد منه زجر الكل عن كل معصية في كل عصر وفي  
كل وقت والامر بالطاعات كذلك لا بد وان يكون معصوما وهو  
لله والى المقدمة الثانية فلا نه اذا لم يكن معصوما انتفت فائدة  
وفعل الحكيم اذا كان لغرض توقف الغرض على شرط في فعله <sup>بفعله</sup> ولم  
لاشك انه يكون نافعا لغرضه وهو مضاد للحكمة وهذه الدلة  
لخليفة امين الخلق على الاديان والدماء والاموال فلو جاز <sup>عليه</sup>  
الملقا والمفساسة امتنع من الحكيم جعله امينا وابنا عه وهو  
قاهر مستفاد من كلام الشيخ محمد بن بابويه من الامامية <sup>الله</sup> رحمه  
تعالى عليه على عليه السلام افضل من الملائكة والملائكة  
معصومون والافضل من المعصوم معصوم فقبل عليه السلام  
معصوم اما المقدمة الاولى فلقوله تعالى ان الله اصطفى ادم  
ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين والعالمون هم  
ما هو الله تعالى وعلى عليه السلام من ال ابراهيم والمصطفى  
افضل من المصطفية منه ولان النبي محمد صلى الله عليه واله <sup>فضل</sup>



من الملائكة اما افضلية النبي صلى الله عليه وسلم في علم الكلام ونسبها  
 المولود بينه على ذلك فنقول انه عم افضل بني آدم وادهم افضل  
 من الملائكة اما المقدمة الاولى فاجامعية واما المقدمة الثانية  
 فلان الله مع امر الملائكة بالسجود لادم والمجود له افضل من  
 الساجد وهو ضروري واما اتحاد نفس علي عليه السلام ونفس النبي  
 بمعنى اتحادهما في الكلمات فيقوله تعالى وانفسا وانفسكم والاجماع  
 على ان المراد بقوله وانفسا على عليه السلام والمقدمة الثانية  
 وهي ان الملائكة معصومون فلو جوه **آ** قوله تعالى لا يعصون الله ما  
 امرهم ويفعلون ما يؤمرون **ب** قوله تعالى فما فوق ربهم من فوقهم  
 ويفعلون ما يؤمرون يتناول جميع فعل الملائكة وتركه النهي  
 لان النهي عن الشيء يستلزم الامس بتركه فان قيل بالدليل على ان  
 قوله ويفعلون ما يؤمرون بعد المعلوم قلنا لا شيء من المأمورات  
 الا بوجوب استئذنه منه والاستثناء يخرج من الكلام بالاولاه لادخل  
 على ما بيناه في اصول الفقه ولانه صفة مدح فلو لا العموم لشاركوا  
 في عداهم وذلك فلم يكن لاختصاصهم بصفة المدح **ج** قوله تعالى

بالعباد يكرمون لا يستقوته بالقول وهم باسمه يعملون مرجح في ما بهم  
 عن المعاصي وكونه نعم في كل الامور تابعين للامر والامر والوحي  
**د** انه تعالى حكى عنهم انهم طيعوا في البشر والمعصية ولو كانت نواصية لما  
 منهم ذلك الطعن **هـ** انه تعالى حكى عنهم انهم لم يسمعون الليل والنهار  
 لا يفترون ومن ذلك ان كان كذلك استعصم مدبر المعصية منهم و  
 اما المقدمة الثانية وهي ان افضل من المعصوم معصوم فظاهر  
 وتدنية الله تعالى عليها بقوله ان اكرمكم عند الله اتقاكم واذا ثبت  
 ان عليا عليه السلام معصوم وجب ان يكون كل امام معصوم  
 اذ لا قابل بالفرق والاعتراض ان المقدمة الثانية قد رجع فيها بما  
 من المشوية ويكفيها بالمنع والنقض والمعارضة اما المنع  
 فلان تسليم عصمة الملكية الملكية وما ذكرتموه من الادلة اما امانته  
 فخصه بملائكة النار وما في الادلة تمنع عمومية في كل الملائكة واما  
 النقض فبقيضه ما ردت وما ردت فانها مكان وقد جبر منها الله  
 والامعاء فيها لما عاقبها الله تعالى حيث خيرها بين عذاب الدنيا  
 والاخرة فاختر عذاب الدنيا عاجلا فجعلها باياله منكم وبين في



اليوم القيمة وما يعلمان الشئ الناس ويدعون اليه ولا يراهم احد  
 الامور نصيبا الى ذلك العلم السحر والمعارضة فقوله تعالى حكاية عنهم  
 ان جعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك  
 ونقدس لك فهذا يدل على انهم اعترضوا على الله تعالى في ذلك  
 من اعظم الذنوب ولا طعنهم على ابن ادم بالقساخية والغيبة  
 ذنب ولا نهم اما ان يكون قد تلووا ذلك بالوحي او بالاستنباط  
 والاول ينفي ما يدعى اعمادته عليه تعالى والثاني يستلزم القدرح  
 في الخبر بالوحي ولا يجوز قوله تعالى وما جعلنا اصحاب النار الا املا<sup>لك</sup>  
 فدا هذا على ان المملوك مذبذب لان اصحاب النار انما يكونون  
 من يعذب فيها كما قال الله تعالى اولئك اصحاب النار هم  
 كان فيها خالدون ان ابليس من الملائكة المقربين ثم عصى و<sup>كفر</sup>  
 وذلك يدل على صدور الذنب والمعصية من جنس الملائكة  
 هذا خلاصة كلام المشوية **البواب** اما المنع فهو بالكل لانا  
 اسبقنا الى عصية الملائكة والملا القرآن مشحون به والعقل  
 ذكر على انهم خير من غيرهم فاهب بعضهم اسم خير من غيرهم ولا قدر

لهم على الشر والفساد ولا نهم لاشهرتهم ولا حاجة وعلى المؤمنين بفتح  
 الصبح الفصح فلا يفعلوه لا تقادروا على الحاجة والجهل واما قولهم في  
 الاول انه مختص بملائكة النار قلنا ممنوع بل هو عام لعصية الاستثناء  
 سلطنا لكن يتم مطلوبنا فيه فاننا قد بينا انه افضل من كل الملائكة قد<sup>خل</sup>  
 للعصومون من غيرهم وتم الدليل وعن عموم نالي الايات فتقول  
 انه بالانفاق الكمال على العموم ولعصية الاستثناء لكل فرد من افراد  
 الملائكة وما ذكرناه من تمام الاستدلال سواء كان للعموم او للتخصيص  
 والجواب عن التقيض بوجوه فالمحسن المملوك يكسر اللام وهو  
 مروي عن التتعاك وابن عباس ثم اختلف هو لا فقال الحسن كانا  
 عليهما اقليين يبابل يعلمان الناس السحر وقيل كانا رجلين <sup>عليهما</sup>  
 من الملوك فريد على هذه القراءة بقوله انزل فقال بعضهم  
 بمعنى قدر قالت المنبرية امن القضاء والقدرة وقال بعضهم  
 القضا عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة  
 وشربة علي على سبيل الابداع والقدرة عبارة عن وجودها في  
 موادها الخارجية او بعد حصول شرايطها بمنزلة واحد بعد <sup>حد</sup>



قال الله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزل الا بقدر معلوم  
 العقلية نوجده في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين والجملة اما  
 معها موجودة فيها من غير احتياج ان قرأ بكسر اللام بوجه احدها  
 لا يليق بالملايكة تعليم السحر وانيها كيف يجوز انزال الملكين مع قوله  
 ولما نزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون وناثكها لو انزل كان اما  
 ان يجعلها في صورة رجلين او لا فان كان الاول مع انها ليسا برجلين  
 لكان ذلك تحيلا ولبسا وذلك غير جائز ولو جاز ذلك فلم لا يجوز  
 ان يكون كل واحد من الناس الذين يشاهدون لا يكون في الحقيقة  
 انسا نابل ملكا من الملايكة وان كان الثاني فهو باطل لقوله تعالى  
 ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وفي هذه الوجوه كلام يليق بعلم  
 الكلام ذكرناه في النهاية فلا يطول بذكره هنا ان قوله وما انزل  
 على الملكين موضعه خبر عطف على ملك سليمان وتقديره ما تنزلان  
 الشياطين اقرار على ما انزل الملكين وهذا هو قول ابي مسلم <sup>تفسيره</sup>  
 قال ان الشياطين نسبوا السحر الى ملك سليمان مع ان ملك سليمان  
 كان سبأ عنه فكذلك نسبوا ما انزل على الملكين في ان المنزل عليهما

وهو مبني عن السحر لان المنزل عليها كان هو الشرع والدين ولما دعاه  
 الى الحق ويح عليه بان السحر لو كان نازل لعلهم لكان منزله هو الله تعالى  
 وذلك غير جائز لان السحر كفر وقيس ولا يليق بالله تعالى انزال ذلك  
 لان قوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر يعلم على  
 ان يعلم السحر كفر فلو ثبت في الملايكة انهم يعلمون السحر لم يسم الكفرة  
 ذلك باطل ولانه لا يجوز على الانبياء ان يسم يعلم السحر لئلا يجوز  
 في الملايكة بطريق الاولى ولان السحر ايضا قالا الى الكفرة والفسقة  
 والشياطين المردة فكيف يضاف الى الله تعالى ما ينفي عنه ويتوعد عليه  
 بالعقاب وهذا السحر باطل الممدد وقد ابطاله الله في عدة مواضع كما  
 قال الله تعالى في قصة موسى ان الله سيبطله ان يكون ما يعني  
 الحق ويكون معطوفا على قوله اما كفر سليمان كتابة قال لم يكفر سليمان  
 ولم يزل على الملك السحر لان السحر كانت تضيف السحر الى سليمان وتتم  
 انه مما انزل على الملكين بابل هاروت وماروت فوالله عليهم  
 في القولين وقوله وما يعلمان من احد جدار ايضا اي لا يعلمان احد بابل  
 بابل هاروت وماروت فوالله عليهم



ابتلاء وانجان فلا تكفر وهو كقولك ما امرت فلا تا بكذا حتى قلت لا تفعل  
 وبنيته اوحى قلت له ان قولك كذا نالك كذا ومعناه ما امرته حتى خذته  
 عنه القول السحر تعلم منفعة لانه منفي عنه والنفي عن الشيء يستلزم معرفته  
 لاستحالة تكليف الله تعالى شخصا بان يجتنب شيئا بوجهه لا مطلقا لانه يكون  
 تكليفا بالجماع فان الشيء عن الشيء يستلزم العلم لا يقال انه تعالى فيم الأشياء  
 على تعلم السحر وجعله كذا لقوله تعالى ولكن الشياطين كفر بما يعلمون  
 الناس السحر ليعلمون ويقصدوا في الارض فلذلك ذمهم الله تعالى  
 السحر لفظ مشتق من بين معنيين احدهما باقوف ولطف ويعب منه العقول  
 والاذهان لقوله ان من البيان لسحرا وثانيهما ما يدم فاعله وهو كل  
 امر يخفى سببه وتتميل على غير حقيقة بحري بحري الثوبه والمخادع واذا ا<sup>ل</sup>  
 ولم يقيد افا ادم فاعله فال تعالى وسحرت اعين الناس فيم هو هو عليهم  
 فالترن على الملك جاز ان يكون من القسم الاول وهو اختيار بعض  
الاصوليين انه تعالى انزل علم السحر ابتلاء من الله تعالى للناس من <sup>بعله</sup>  
 ويعمل به كان كافرا ويعمله لئلا يعمل به ويتجنبه ويجزئ منه وليتوقا  
 دليلا بعميم به كان مومنا كما قيل عرفت الشك لا الشك لكن لشيء فيه كما

الله تعالى قوم لوط بالنهر فمن شرب منه ليس مني ولم يطعمه فانه مني  
 وهذا الوجه اختيار المعتزلة والجواب عن المعارضة لمن لا اول  
 فيمنع انهم ارادوا الاعتراض عليه تعالى بل طلبوا العلم بالشيء فخلق  
 بني ادم مع صدور منهم لان الحكم اذا علم باستعمال فعله على نفسه  
 لا يصدر منه ذلك الفعل الحكمة عظيمة ومصلحته نامة <sup>للملكة</sup> تنصرف في  
 تلك المفاسد بالنسبة الى وجود المصالح فاذا الملائكة بسؤالهم  
 ان يعلمهم الله تعالى تلك الملكة وايضا فان الاعتراض لمعرفة الجواب  
 وحل وجه الاشكال والشبهة ليس بفيج ولا يشمل على الحكار <sup>و</sup>  
 فان سواهم كان على وجه المبالغة في اعظام الله تعالى فان العبد  
 المخلص لشأن جله لمواه يمكن ان يكون له عبد يعصيه ولم يذكر  
 وكذلك بني ادم عينه لهم بل لما كان محل الاشكال فخلق بني ادم  
 اقدامهم على الفساد وسفك الدماء ومن اراد ان السؤال  
 وجب ان يتعرض لمحل الاشكال لا لغيره فلهذا السبب ذكر ومن  
 صفات بني ادم هاتين الصفتين قوله اما ان يكون قد علموا ذ<sup>لك</sup>  
 بالوحى او بالاستنباط قلنا جاز ان يكون بالوحى وجاز ان يكون



لا الهام واعادته عليه تعالى علما سبيل الاستفاده كما قد بافلا  
 محنة ووعن الثاني بحجاب قوله تعالى وما جعلنا اصحاب النار الا  
 ملائكة لا يلدن ذلك على انهم ومعذبون بها بل يدبره خزنة  
 النار والمتصرفين في النار والمديرين لابرها وعن الثالث لاسلم  
 ان ابليس كان من الملائكة لانه نعم اخبرته في موضع لخرانه كان  
 من الجن الامام افضل من انبياء بني اسرائيل او سما ولهم  
 وانبياء بني اسرائيل افضل من الملائكة والامام افضل من  
 الملائكة لطسن والملائكة قد وصلحهم الله نعم وقد حرم بصفاته  
 احدها انهم لا يعملون شيئا الا بامرهم تعالى وسم بامرهم يعملون وهذه  
 الصفة في العرف العام انما يستعمل في كل شيء بعلمه بامرهم نعم ولا  
 من امره شيئا وانها انهم لا يحضون الله ما امرهم كما قال نعم  
 وهذه صفات العصمة فهم معصومون فيكون افضل من <sup>المعصوم</sup>  
 معصوم فانبياء بني اسرائيل معصومون والامام اولي العصمة <sup>الله</sup>  
 افضل من لاقتل المعصوم او سما ولهم اما المقدمة الاولى  
 فلقوله تعالى السلام على ائمة انبياء بني اسرائيل والامام

افضل من كل العلماء فهو افضل من انبياء بني اسرائيل او سما  
 لهم واما المقدمة الثانية فلقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا  
 والابراهيم والاسماعيل على العالمين والعالم كل ما سوى الله تعالى  
 وذلك لان انتقاؤه من العالم فكما كان علما على الله تعالى ولولا  
 عليه فهو عالم ولا شك ان كل محدث فهو دليل على الله تعالى  
 كل محدث فهو عالم فقله ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم  
 والاسماعيل على العالمين معناه انه تعالى اصطفاهم على كل المخلوقات  
 ولا شك ان الملائكة من المخلوقات فهذه الآية يقتضي انه تعالى  
 اصطفى هؤلاء الانبياء على الملائكة واما المقدمة الرابعة <sup>بها</sup> ففرض  
 اعترضه فخر الدين الرازي على المقدمة الثانية بان الكلية منقوضة  
 بقوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم والى فضلكم  
 على العالمين فانه لا يلزم ان يكونوا افضل من الملائكة ومن محمد  
 فكذا ههنا وايضا قد تعرض في حق من يسم عليها السلام ان الله  
 اصطفى ائمة على نساء العالمين ولم يلزم كونها افضل من فاطمة  
 عليها السلام فكذا ههنا والجزئية لا تنفي كرم في الشكل الاول <sup>للقول</sup>





ان هذا الاسكال قد دفع لان قوله نعم واني فضلتكم على العالمين  
 خطاب للانبياء الموجودين في ذلك الزمان وحين ما كانوا موجودين  
 لم يكن محله موجودا في ذلك الزمان ومن لم يكن موجودا لم يكن من  
 العالمين لان المعدوم لم يكن من العالمين فلا يلزم ان يكون افضل  
 من محرم فاما جبرئيل فانه كان موجودا حين قال الله نعم ان الله  
 اصطفى ادم ونوحا والآية فيلزم ان يكون قد اصطفى مولا علي جبرئيل  
 وايضا فثبت ان تلك الآية قد دخلها التخصيص لقيام الدلالة ومنها  
 لا يوجب ترك الظاهر فوجب اجراؤه على الظاهر في العموم وقد عرفت  
 من ذلك الجواب عن الالتزام بان مريم قد اصطفاه الله تعالى  
 على نساء العالمين ولم تكن افضل من فاطمة عليها السلام فان فاطمة  
 لم تكن موجودة في ذلك الزمان وقام التدبير كما من قوله تعالى  
 وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وهذه العبارة تدل لفة على المحض <sup>نصب</sup>  
 امام قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله ورحمة بل هو اعظم من بيان  
 التكليف الجزئية والمندوبات والمكرهات الاقلية لانه امر كل اخلا  
 به بيا في الرحمة فيجب عليه نصب الامام الدعوة المكلفين الى طاعته و <sup>تخفيف</sup>



عن معصيته لان امره قائم مقام امر النبي وهو افضل من كل الامة  
 ويجب ان يكون معصوما لان تسليم الامة كلهم امرهم ونهيتهم قطع  
 وتركهم الى شخص واحد غير معصوم يناق في الرحمة فهو معصوم فالامام  
 معصوم هذه الآية تدل على ثلثة اهتمامه تعالى برحمة الامة وعدم  
 تضلها امام معصوم يناقض هذا الغرض فيكون محال من الحكيم هذه الآية  
 تدل على عمدة النبي صلى الله عليه وآله لان عدم معصيته من ان سألته بخص في الرحمة  
 يناق هذا الغرض فيكون محال والامام قائم مقامه فيما ارسل فيه  
 فيكون معصوما والا تناقض للغرض فان هذه الآية تدل على انه عليه  
 السلام افضل من العالمين والملائكة من العالمين فيكون محرم افضل  
 منهم وعلى عليه السلام نفس النبي لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم  
 والاتفاق على ان المراد به على عليه السلام فهو افضل من الملائكة  
 والملائكة معصومون ولا فضل من المعصوم معصوم فعلى عليه السلام  
 معصوم وكذا كان على معصوما كان الامام مطلقا معصوما لانه  
 لا قابل بالفرق كل امام معصوم وهو المطلوب من الملائكة معصو  
 مون لقوله تعالى لا يستقوناه بالقول وهم يا اverse يعلمون وعلى عليه السلام



افضل من الملائكة لما تقدم فيكون على معصوما لان الافضل  
من العصوم معصوم بالضرورة الله تعالى خلق الملائكة عتق  
بلا شهوة وخلق البهائم شهوات بلا عقل وخلق الانسان و  
جمع فيه بين الامرين فصار الادنى سببا للعقل فوق البهيمة بذلك  
لاجلها وصار سببا للشهوة دون الملائكة ثم وجدنا الادنى  
اذا غلب هواه عقله حتى صار يعمل بهواه دون وعقله فانه يصير  
دون البهيمة كما قال تعالى اولئك كالاقيام بالهم اصل فلذلك  
صار مضطرا الى النار دون البهائم فبحالته اذا غلب عليه هواه  
حتى صار لا يعمل بهوا نفسه شيئا بل يعمل بهوا عقله ان يكون  
توق الملائكة او مساريهم اختيارا لاحد الطرفين بالآخر اذا  
تقرر ذلك فنقول انما اراد الله تعالى بالامر ونواهيه وخلق  
المقول ليخرج الانسان من مرتبة مضيض مرتبة الدواب الى اوج  
مرتبة الملائكة ونصب الانبياء والائمة لارشادهم ودعائهم الى  
ذلك بتبليغ الانبياء وحمل الناس على الامتثال فلا بد وان يكون  
الانبياء من مرتبة ما يدعون الناس اليه وكذا الائمة لانهم قايون

مقام الانبياء في جميع ما يراد فلا بد وان يكون الانبياء والائمة معص  
مون كالانسان الغرض ولم يتحقق ذلك المطلوب وهو ظاهر قوله  
تعالى في سورة يونس اياه من جعلكم جميعا الى المعول وهو متفق تجري  
والعقل ليعز بهم فيسقطه وبوصفهم اجورهم او يقسطهم بما اقتسطوا و  
عدلوا ولم يظالموا حتى شاولوا عملوا صالحا لان الشريك ظالم لقوله  
تعالى ان الشريك لظالم عظيم والقضاة ظلام انفسهم وهذا اوجه  
للقابلة قوله بالكاينوا يكفرون وهذا الله حقا انه لا يخلق  
ثم بعباده يعجز الذين امنوا وعملوا الصالحات بالقسط نقول  
هذه الآية تدل على وجوب نصب امام معصوم ولا يخلو زمان  
فيه مكلفين غير معصومين ونفريه يتوقف على تقدم مراتبهم  
ان جعل غاية الخلق واعادتهم بحزب الذين امنوا وعملوا الصا  
للقسطاى بالعدل ان الغاية في كل فعل اعظم واشرف  
من فنى الغاية وهو مومن في علم الا الله بال قرب من لبيد خلق  
واعارته من عظيم فيكون ايضا لهم الى جزائهم من الثواب  
على فعلهم اعظم من قلة هذا التزام والمفضل العظام نصب



الإمام المعصوم الذي تفيد قوله العلم <sup>بأن</sup> يمكن المكلف من عمل الصالحات  
 يقينا ويخرج عن الشك لانه ذكر الخبر اعلی من اهل حدیثهم الا  
 وهو من القوة النظرية والثاني عمل الصالحات وهو من فعل  
 القوة العملية والانسان يحتاج فيهما الموصول له اليهما ففي  
 القوة النظرية الفعلية البدئية والنسبية الحاجة الى الموصول  
 الظاهرة والباطنة موهبة الله تعالى ذلك ولو اختلف شيء من ذلك  
 بحيث فقد الموصول ذلك المفقود اليه لعدم من جهل ذلك  
 وفقد ذلك العلم لم يحس عاقبه عليه من في الثقيلة والعملية الى  
 موقف الوحي المبين اليقين والى ثابت ذلك الموقف لنظر الموت  
 اليه بحسب سرعة وبحال الناس عليه ويكون قوله مقطوعا معلوما  
 منه عدم الخطأ بل يتيقن منه الصواب في كل وقت فكما ان عدم  
 المكلف في القوة النظرية تفيد مخيد للعلم فكذا تفيد القوة  
 العملية تفيد من يفيد قوله العلم وذلك هو الإمام المعصوم  
 لان غيره يجوز المكلف خطأ فلا طريق له الى التعيين اذا كان  
 الحكيم قد خلقه وكلفهم واعادهم لاجل جزاءهم على الايمان وعمل

الصالحات ولم ينسب لهم معصوما لعدم قوله التعيين نقص عن حقه ونقص  
 الغرض بطل قوله تعالى وان اوجبت ان الله الناس لا يدينهم  
 وضع الله تعالى الاحكام جميعها لانه تعالى تعالى يعلم ما كان وما يكون  
 الى انقراض العلم فلا بد في كل واقعة من ان ينسب حكما فواجب  
 على النبي لا انذار للمكلفين بجميع الاحكام وذلك يحتاج ولا يتم  
 فايدته الامام المعصوم في زمان لوجوه لحدوها ان الامام لطف  
 المكلف وسلا لا ينادى بموقعه تعالى واللفظ في التكليف الواجب واجب  
 وهذا على ما في المعتزلة وتاينها ان عقولنا لا تستقل باخراج جميع  
 الاحكام الواقعة في كل زمان من الكتاب العزيز والسنة وهو  
 ظاهر الاختلاف والواقع ولان اكثر النظر فيها لا يستخرج الاحكام  
 يفيد الظن فلا بد من ان يكون من جملة من ينذره النبي شخص  
 ذو نفس قدسية وقوة الهامية بعلمه النبي شخص طريق استنتاج  
 الاحكام من الكتاب والسنة يقينا ويعبر عنه قولين كلية  
 تفيد العلم القطعي بفصل الاحكام ويكون حافيا لذلك وليس  
 ذلك الا المعصوم وثالثها انه غاية الانذار والعول والمودى المقاية



منهم كان السبب الانداز منهم والموتى اليه الحاصل عليه فان القوى  
الشهوية تعارض القوى العقلية في اكثر الناس ولما مال عليه هو لا  
مام ولا بد وان يكون معصوما ولا ليقض العزم لجواز ان لا يحال عليه  
بالعمل فيه وقد وقع في رياسة غير المعصوم من ادعاء الامامة لمعاوية  
وواجب شيعته وقضايا قضية واشياء باطلة وخرق الشرع كثيرا  
بل اربع ذكرها عنه ابو يوسف وغيره من الجهور وان يعجزها ان العقل  
اذا كان له غاية وتلك الغاية يتوقف على امرها لياحتي وكان  
ذلك العقل من العقل لذلك الفعل الذي يتوذن الغاية فان  
يفعل ذلك كان بعيدا من الحكمة ولا يراى الانداز بعاسه العقل  
وهو يتوقف على حامل المكلفين غير المعصومين على جميع الاعتقاد  
وحكم الله تعالى وغير المعصوم لا يعلم منه ذلك فلا بد من نصب امام  
معصوم فاستحال ان لا يفعل الله نعم الامام فيه خصاله لحد  
انه يعلم الاحكام لا ياخذها بالظن والاجتهاد لقوله تعالى ولو  
دعوة الى الرسول والى اولى الامر منكم لعلمه الذين يستنبطونه  
وثانها انه قوله سيد الحكم الشرعي اى كاشف مضد الحكم الجرم

المطابق الثابت بصفته لان المكلف لا بد له من طريق الى العلم لانه  
لا بد من طريق يقيد الحكم الشرعي فاما ان يقيد الظن او العلم والاول  
لا ينفي الخوف للحاصل من الاختلاف والخاصة به وانما وجبت عليه المقر  
وامثال التكليف لدفع الخوف على ما ثبت في علم الكلام فلا يجوز ان  
يتشا الخوف من نفس التكليف وثانها انه لا يمكن عليه السهو و  
النسيان والغلط ولوجاز شيء من ذلك عليه لما حصل المكلف  
الطائفة بقوله وهذه الخصال انما يحصل في المعصوم فلا بد وان  
يكون الامام معصوما وايما امامة غير المعصوم يستلزم الخوف  
على المكلف ودفعه واجب ورجع اللازم يستلزم الملزوم فيجب  
دفع امامة غير المعصوم فلو كان غير المعصوم اماما لزم اجتماع  
التنقيضين وهو محجوب على الامة اتباع قول الامام وفعله ولا يجوز  
لاحد منهم الخلاف عليه فهو افضل من كل الامامة وايما يكون معصوما  
والاجاز عسيانه في وقت وطاعة فيه فيكون افضل من الامام  
وذلك الوقت وهو خلاف التقدير قوله تعالى ليس والقران الحكيم  
انك لمن المرسلين على من طرستقيم تنزيل العزيز الرحيم حكيم في هذه



الاية باحكام ثلثان طريقه النبي صراط مستقيم فلا يكون الحق الا في  
وجعله تعيينا لانه قال تنزيل العزيز الرحيم ولو كان الامام غير معصوم  
جاز ان يزل عن الصراط فزل نحن معاشر النعمان بجمعة عصاة الامام ب  
الامام قائم مقام النبي عليه السلام ونشهد اني خليفة رسول الله  
والنبي بشير ونذير لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا  
ونذيرا ولكن اكثرهم لا يعلمون فالامام يكون ايضا بشيرا ونذيرا  
واعاين فائدة مع العلم بصواب قوله وفعله ولا يتم ذلك الا مع  
عصية **ج** الامام بحجة الله في ارضه على مجموع من عداه عبارة في كل  
زمان وبالنسبة الى كل حاكم في احكام الشرع فحال ان يخفى  
في حكمه اوزمان ونصيب غيره والا لكان قول المخطئ المخطئة  
على المنصب وهو مع اما المقدمة الاولى فلقوله تعالى يا ايها  
الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فهذا  
اول الامر هو الامام لانه اما ان يكون هو النبي وغيره ولا  
يلزم التكرار بلا فائدة والثاني اما ان يكون هو الامام او  
اوها والاخير ان باطلان فتعين الاول واما الثاني فلا استحالة

ان ينسب اما ما ناسا عن النبي وخليفه له وبوجب عليه وعلى الامة  
طاعة غيره والثالث فهو باطل الاستحالة مساواة الامام غيره  
والامكان الاختلاف فيجتمع النقيضان وهو مع فتعين الاول وبا  
في المقدمات ظاهرة والامام خليفة في الارض وكل خليفة  
اذا المقصود من نصبه الحكم بالحق في كل واقعة وحكم وفعل واجتناب  
الباطل والهواء وايضا في افعاله واقواله وتروكه واحكامه لقوله  
تعالى يا ابا داود اجعلنا خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق  
ولا تتبع الهوى وهو خام في الكل واعاين حصل ذلك في المعصية  
**د** ودع المدنيين باقامة الحدود والتعزيرات خير مطلق للشارع  
وليس بعض الذنوب والى من بعض بذلك وكذا الزمان والمكلفون  
كذلك فتعين نصب فيم باقامة الحدود والتعزيرات على كل ذنب  
وفي كل وقت على كل مكلف فلا بد وان يكون القيم منزها عن  
ساير الذنوب وفي كل وقت كلها والا لحد القيم والمقام عليه  
وذلك هو الامام **ز** الامام نائب النبي وخليفه وقائم مقامه  
فيما جاء به النبي من دعوة الامة وهو ظاهر النبي اعلا جلالته



على الإقامة آيات الله ويعلم الكتاب والحكمة وتركهم تقوله تعالى  
هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يلجأ إليهم وتركهم ويعلمهم  
الكتاب والحكمة فان كانوا من قبل في ضلال مبين والمراد من التزكية  
التزكية المطلقة لا من ذنب وذنب فان لم يكن هو كذلك علم سبب  
منه تزكية غيره لان من ليس بتركى كيف يتركى غيره لا يقا فان لا يحصل  
فايدة الامام لانا نقول انما سعى الامام للتزكية المطلقة فان لم يحصل  
فالمنازع من جهة المكلف لا من غيره الامام قائم مقام النبي يجب  
ان لا يقول على الله الحق لقوله تعالى حقيق على ان لا تقول على الله  
الالحق فيجب ان يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا في المعصوم فيجب  
عصمة الامام ليعلم المكلف انه بهذه الحال ويعلم قلبه الامام  
عليه السلام لطف بحسن التكليفين اما المقدمة الاولى فظاهرة  
لانه قد وقع الاجماع على نصب الامام ورايها خلق بلد من رتب  
موجب اضطرابه وفساده واما المقدمة الثانية فظاهرة ايضا  
لانه فلوجاز عليه لفظا لتحقيق فيه وجه الحاجة فكان يلزمه  
المختار من عدم نصب امام له لانه لم يجر عليه لفظا فهو كاف

فلا حاجة الى غيره فلا يكون من فرض اما اما هذا خلف  
وان جاز لفظا لتحقيق وجه الحاجة فان كان امامة الاول فهو  
عين الفسخ لوقوع الاختلاف ويستحيل ان يكون كالا واحد  
منهار يتساحا كما على الاخر يجب طاعته عليه ولاضا واعظم  
من ذلك وان كان غير مقلنا الكلام اليه وتسم ووقع لفظا  
والاختلاف فجاز لفظا على الامام ليستلزم المحال وكلما استلزم  
المحال فهو محذور ولم يكن الامام معصوما ان لم امكان اتباع ابناء  
الخطي على المسبب وترك الصواب والرجوع الى لفظا والثاني  
باطل اجماعا والمقدم مثله بيان الملازمة يتوقف على مقدمات  
ان المسبب في الاحكام واحد وقديم في الاصول ان مجموع الامامة  
معصوم من لفظا في القول والفعل وقديم في الاصول ايم  
انه يجب على مجموع الامة فعند عصر النبوة غير الامام اتباع الامام  
لانه مساو لقول النبي فعلة لقوله تعالى ولودعوة الى الله  
والى اول الامم الالة فاما ان يكون على سبيل الجمع اولا والاول مع  
لان حصول النبوة لاحاجة الى الامام وان اما ان يكون قول



كل واحد حجة من غير اشتراط قول الآخر اقول واحد مشرط ومطلق  
 اخرون العكس والثاني مح لأن المشروط اما قول النبي وهو مح  
 بالضرورة او قول الامام فمع نص النبي لا اعتبار بقول الامام ولا  
 حاجة فعين الاول فتساوى النبي في وجوب اتباعه وان الانبياء  
 الدالة على وجوب اتباع النبي ومساواته اياه عامة لكل الامة وهو  
 اجماع المسلمين اذا عرفت ذلك فتقول اذا وجب على كل الامة  
 اتباع الامام في قوله وفعله فلو لم يكن معصوما جاز الخطا واذلج  
 الخطا عليه في حكم وجب وجاز اصابه واحد من الامة في ذلك الحكم  
 وجب عليه اتباع الامام للمقدمات المذكورة فيلزم المح المذكور  
 واما استحالة الثاني فظاهر لا يحتاج الى بيان المطلوب من ان  
 النبي والامام اشياء هو الهداية الى الطريق المستقيم الذي  
 هو الحق وسؤال العباد الذي عليهم انه امام هو الهداية الى  
 الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم  
 ولا الضالين وهذا يدل على انه واحد حمل الامر عليه نعم  
 عن ركوب غيره بان سمع المكلف عن ذلك سمعه في كل الاحكام ولا

والاول من النواهي ولا يتناقض ذلك الا في معصوم يعلم الاحكام الشرعية  
 العرفية عن ادلتها التقييدية تعينا وهو ظاهر الامام يجب المصلحة  
 على الكل ولا يجب عليه طاعته احد نفسه اكمل من الكل وعليه اعظم  
 من الكل وهذه اعظم زهد من الكل وتقواه اقوى من تقوى  
 الكل فيكون معصوما وهو المطلوب لا يقيم الحد من الله قبله  
 حد ود الامام هو المقيم للحد على كل محدد فلا يكون لله قبله حد  
 فيكون معصوما وهو المطلوب الصغرى فلقوله تعالى اما من  
 الناس البر والنسون انفسكم والخير والاجماع واما الكبرياء فظاهر  
 قوله تعالى هو الذي بعث في الانبياء رسولا منهم يتلوا عليهم آياته  
 ويتركهم ويعلم الكتاب والحكمة الآية قوله يتلوا عليهم آياته اشارة  
 الى الملائكة التي اربع وتهدى الظاهر باستعمالها وقوله ويتركهم  
 اشارة الى تطهير الباطن من الاخلاق الذميمة وجمع المناقض ويعلم  
 اشارة الى الاسرار الحاصلة بعد ذلك من رتبة الكتاب العزيز  
 وحقايقه وقوله والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية فلا بد وان يكون  
 النبي كاملا في هذه الصفات كلها كما لا يمكن للانسان ولا يفوق المعصية



الاذ لك والامام قائم مقام النبي في جميع ذلك فهو كذلك وهو  
 المطلوب **الامام** عليه السلام واجب الطاعة كالنبي لقوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم  
 ووجبت طاعة النبي المأمود والمأمورية فيجب ان يكون وجوب طاعة  
 الامام عاما لذلك اذا عرفت ذلك فنقول لو لم يكن الامام معصوما  
 لزم بعد الامرين وهو اما امكان امره تعالى لو لحد في وقت واحد  
 بالضدين وهو تكليف لا يطاق ونقض الغرض من نسب الامام  
 واللازم بقسميه بالطل فالمتروك مثله بيا والملازمة لو لم يكن  
 معصوما جاز ان يامر المكلف بغير ما امر به النبي فاما ان يجب  
 كل منهما وهو اجتماع الضدين ولا يجب واحد منهما وهو خلاف  
 التقدير لا يجب اتباع الامام الا اذا عرفت موافقة النبي فاذا  
 قال المكلف لا يجب اتباعك حتى اعرف موافقة امرك لامر النبي  
 ولا عمله ينقطع الامام ويخيم وهو نقض الغرض <sup>بشأن</sup> لان غير المجتهد لا  
 من العلم فاما ان لا يكون امره بالاتباع مشروطا بالعلم بموافقة  
 امر الامام لامر النبي او يكون فان كان الاول لزم امكان اجتماع

الضدين وان كان الثاني لزم اما وجوب الاجتهاد على كل العالم  
 في الاحكام الشرعية الشرعية وهو خلاف الحق على ما تقر في الأصول  
 او تقديم قول مجتهد اخر على قول الامام وهو خلاف المقدمة  
 المقابلة بعموم اتباعه وهو محجوب فلا بد من ان يكون يتقرب  
 بالاستحالة مخالفة النبي وذلك اغاها هو بالقول فوجب عصمته  
 وهو المطلوب يجب رد الاحكام في العالم الى النبي والامام  
 بحيث كل سببه على الامة وفي العمل هو الذي يحمل عليه فلا بد  
 وان يكون معصوما في القول والفعل لان المطلوب في الرد  
 اليه وحمله الحق فلو جاز ضد وغير الحق منه لكان مثل واحد  
 في الامة فلا ترجيح في الرد اليه ولا نه جاز ان يحمل على الخطأ  
 يب قوله تعالى واذا آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلمكم  
 تهتدون عرفنا بهذه الآية وما يشابهها من الايات  
 ان غرض الله تعالى من ارسال الرسل والمخاطبة على لسان الرسل  
 ووضع الكتاب والايات هداية الامة الى الحق وكما يتوقف  
 عليه الهداية فاما ان يفعل الله تعالى بالمكلفين بكلفه به



ان امكن المكلف الاثنان به وتفسير ان سال الرسال ونصب المكلف  
 بان يكون المبلغ معصوما معلوم من وجوب عصمة انه لا بد من  
 عن الله تعالى الا ما امره باذنيه ولا يقول الا الصواب ولا يترك  
 الا ما يجوز تركه لم يكن قوله وفعله وتركه وتقرير هذه اية قطعا  
 فتجوز المكلف عليه الخطا فيكون قبول قوله مستمرا على ضرب من  
 والعصمة لا يمكن تكليف المكلفين بقبول قول المبلغ بها فيجب  
 ان يقولها الله تعالى والا امام قائم مقامه في الدعوة الى الحق في  
 حمل الخلق عليه فيجب ان يكون حاله كما له فيجب ان يكون الامام  
 معصوما وهو المطلوب **في** عصمة الامام انتم من شرع الحدود  
 في الغرض المطلوب من شرع الحدود وشرع واجب فعصمة الامام  
 واجبة اما الاول فلان الغرض من المطلوب من شرع الحدود رد  
 المفسدين وحمل الناس على فعل الواجبات وترك المحرمات  
 كلها ولا يتم ذلك الا بحفاظ للشرع ويتم للحدود فالغاية المطلوبة  
 من نصب الحدود ولا تحصل الا بالحفاظ المقيم وذلك هو الامام  
 فالامام ادخال في الغاية وهو العلة القريبة لها فكان اسم ركنه

غير معصوم مود الخ لعل الوتوق بحصول الغاية منه بالبحوث ان يحصل  
 منه مدها فيما نقص الغرض من نصب الحدود فكانت عصمة ام كما  
 تقضى الغاية منه ومع تمكنه وطاعة المكلف لم يحصل الغاية في  
 الحقيقة العلة المصلحة للغاية هي العصمة واما المقدمة الثانية فلان  
 في علم الكلام من وجوب نصب الحدود وهو المطلوب بقوله تعالى  
 رجال من اقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا  
 من لايساكم اجوا هم مهترون هذه الآية تدل على وجوب عصمة  
 النبي والامام به وتقريرها ان يقولوا علة وجوب الاتباع عدم  
 سوال الاخر وكونه المتبع مهتداها وانما يجب الاتباع حال الاخذ  
 لان الواو الحال واذا يعلم كونه مهتدا بالبعصمة لانها انضابط الكل  
 في السلامة عن الضلال والامام متبع فيجب عصمته لا امام هاد بالشر  
 رة ولا شيء من الغاوى بها وبالضرورة مادام غاويا ينبغ لا شيء من الامام  
 بغاوىها وبالضرورة على قول القدماء واما على قول المتأخرين  
 اما الصغرى اية يهدون واما الثانية فظاهرة واذا ثبت ان الامام  
 ليس بغاوى فهو معصوم لقوله تعالى ان عبادي ليس الا لعليهم سلما



الامن ابتعدك من الغاوين فقال من اتبع الشيطان فهو قاتل بحكم هذه الآية  
 المحض ثابت بين من الغاوى والمخلص الذين ليس عليهم سلطان لهذا  
 الآية ولقوله تعالى لا تجدني من الجوعى الاعبادك منهم المخلصين <sup>هو</sup> الامام مقيم  
 الدين ومعه لقواته وراى اليه بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم  
 كذلك بالامكان ينبغ لا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الضمري  
 فظاهرة لان المراد من نصب الامام احوال الدين وحفظ الشرع <sup>الذي</sup>  
 اليه وبالجملة نيابة النبي في التبليغ والتمهيد واما الكبرى فظاهرة الامام  
 وليس مطلوبا ان يكون في زمانه اعل مرتبة منه فلا بد من بيان شرائط  
 هذه الرئاسة وغايتها فلا بد من ان ينهين الغاية ولا حتى يعرف  
 الشرايط فطريق البرهان الان فتقول غاية الامام تكميل كل من انك  
 يقدر استعداد ذلك الشخص الذي يروم كمال مياة مخاطب الناس  
 بالحكم من الخطاب زيادة بالمشابهة وفي المعقولات تارة بالبرهان  
 وتارة بالخطابة وتارة بالمجدل من شد الناس كلا على قدر بصيرة  
 ويرتب كل قوم في مرتبتهم الى بلوغ منهم الرئيس في موضعه ومرتبته  
 والمرود من مرتبته ويراعى حاق الحق والعدل فيهم ويكمل قوام

العملية والعلوية وبكسر قواهم النفسانية والشهوانية والوهية  
 ولقوى القوى العقلية في جانب العلم والعمل على الوجه الاصواب  
 فغاية رفع الخطا عن العالم ان الطاعة وهذه التي ليس له شرط  
 اربعة <sup>العمل</sup> ان يكون له الحكمة التي هي غاية الغايات في جانب العلم  
 ان يكون له الفضل التام الذي هو في الغاية المطلوبة في الدين  
 والديان العلم والعمل وارشاد الناس وغيرة ذلك من انواع الفضائل  
 بحيث لا يكون احدا افضل منه في العلم ولا في العمل لان الغاية المطلوبة  
 من الامام هي حمل المكلفين على فعل الطاعة وترك المعصية فلا يتم  
 الا بطاعة المكلف ولا يتم ذلك الا بان يعلم المكلف ان فيه  
 من صفات الكمال ما ليس بغيره ليحصل له ترجيح في نفسه ولا يتم  
 الا بصفة العلم والعمل ان يكون له قوة البرهان لاهلهم وجود  
 الاقناع لاهله ومهارة للمجدل لاهله لان ذلك من شرائط  
 التكميل ان يكون له في نفسه قوة للجهاد ان تبعه المكلفون  
 ان ينبع في جميع ذلك الفضل الهى وسنة النبي وان يستبسط  
 بما هو مصرح باليس مصرح به ما هو محجة على طريق المجردة عقلا او <sup>شعرا</sup>



فلا بد وان يكون عارفا بدقايق النفس والهي وسمت النبوة ودلائلها  
 التي هي حجة في الشرع بحيث لا يخرج عن طريق النبوة والكامل هو الذي  
 يعرف سنن الانبياء المتقدمين بحيث لو ردا اليهود اذا ترافعوا  
 اليه املهم علم مطابقة بالحكم به حاكم ملته وعدم مطابقة والى  
 هذا اشار على عليه السلام بقوله لو كسرت الى الوسايق لكانت  
 بين اهل التوراة يتورا فيهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم الى اخر  
 الحديث واختلفوا في اشتراط هذا وذلك كله لا يتم جميع اجزائه  
 وشريطة الا في المعصوم العالم بجميع ما ذكرناه العامل في جميع الا  
 هو ان باهو وغيره من المكلفين مكلف به وهو المطلوب  
 قوله تعالى ولقد كرمتنا ادم الى عظام اسباب الكرامة وقال  
 تعالى ان اكرمكم عند الله اتعاكم والتقوى فاي بالعدول عن الشك  
 الى اليقين واتباع غير المعصوم ليس كذلك فلا بد وان يجعل الله  
 تعالى اماما معصوما يرجع اليه في الاحكام والافعال لا يفيد  
 قوله وفعله التعيين لحصول المستوى بالتعيين وكيف يتصور من الله  
 تعالى ان يعطي عباده لاسباب الكرامة في الدنيا ولا يعطي في الآخرة ثم كيف

يعظم الكرامة في الآخرة ولا يعظم اعظم الاسباب والطرق  
 الى التقوى وهو الامام المعصوم وهو قادر عليه غير المعصوم  
 اذا علم من يحتاج الى الامام وما وجه الحاجة الى الامام وفيما يحتاج  
 الشئ الاما فيه علم ان الامام يجب ان يكون معصوما اما ولا نقول <sup>لكل</sup>  
 غير الامام فالتبني على فصيلين احدهما المعصومون فاما ان يكون من  
 يجب عليه للجهاد اول والا ولا يجب اليه في اجتماع الناس والقدم  
 في الحرب فان للجهاد لا يتم الاجماع للناس وقاهرهم على ذلك  
 وهو المتقدم يكون اولى الامر والنهي وان لم يجب عليه للجهاد  
 يحتاج اليه في نظام الشرع لانه لا يتم الا بالانبياء وقد يحتاج اليه  
 في نقل بعض الاحكام وامامة غيره لم تستلزم كون الامام معصوما  
 لما ياتي لاستحالة تقديم المفضول على المفاضل فيما يحتاج الى الفصل  
 اما وجه اما حرة فيه المفضولية لانه فاضل حكمه للحكيم واثباتها غير  
 المعصوم فيحتاج الى امام في امور كونه لطفا في فعل الواجبات  
 واجتناب القبايح وارتفاع الفساد لان من لا ينفذ على قوته <sup>هية</sup> الو  
 وقواه الشهوانية والفضدية ونفسه اما ان فعل الواجبات عنده



تستلزم النعم العاجل والامتناع عن القبايح يستلزم قوار ذلك  
حسية ووهبية والتقدير ان مقتضى هذه الذات وغالب على قوته  
العقلية والفساد دفعه بقتضية القوة العقلية وموجبه قوة المعصية  
والتقدير انها عالية على العقلية في كثير من الناس وهو الواقع في  
نفس الامر فالامام يقوى القوة العقلية ويقهر القوى الوهسية و  
الشهوية والغضبية واذا لم يكن الامام معصوما ثبت فيه وجه  
الحاجة الى امام اخر ويلزم السنة والانتفاء الى معصوم **م**حسب نظام  
امر الخلق وقهر المفسدين على الوجه الاكمل وانما يحصل ذلك بالمعصوم  
**ل** حفظ الشرع من الزيادة والنقصان ويكون قربنا قليلين في  
وقع سنهم ما هو جازين عليهم من الاعراض عن النقل في ذلك وكان  
قوله الحجية فيه بيان مجملها وكشف محتملها وايضا من الاعراض الملية  
فيها على الوجه البقبي الاكمل وانما يحصل من المعصوم وهو ظاهر  
**ب** الامام هو المعز في المسائل التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين  
واية الفقهاء المحققين اثنين ما وجه الترجيح في ادلة القرعية التي  
هي كالتحكية كما عليه الشهوة على اكثر الكفاين وذلك بوجوب

بسبب يلزم وتفرق جمعهم والامام يرفع ذلك فلا بد وان يكون صفات  
الامام ينال الصفة التي اقتضت ذلك في غيره لكن مقتضى غيره عدم الصفة  
فيكون صفة الامام المعصية ولان مقتضى غير المعصوم ذلك هو خلية  
القوة الشهوية والوهبية والغضبية ومعلومية القوة العقلية فاذا  
صارت صفة الامام هذه الصفة كانت القوة العقلية فيه كاملة  
غالبة لكل وهي مقتضية لعدم الاخلاق بالطاعات وعدم التنازل  
بالمقتضى فلهذا من باب البرهان الان والى السهو جازين على  
التاقلين للتخيار النبوي في صورة لا يحصل فيها الاجماع ولا التوافق  
قد سد باب الاستدلال على المكلف لانه قد يفعل بعضهم عن بعض  
الاثار والدالة على حكم شيء فلم يكن للمكلف طريق الى الاستدلال  
وينقطع للحجة فلا بد من مضاف للشرع والتخيار عن سهو التا  
قلين ويكون منه الحجية لو فقدت الحجية من غيره وهو الامام ولا بد  
وان يكون معصوما ولا لزوم المحذور لانه لو جاز عليه السهر كما  
جاز على غيره ثبت المحذور وهو استدلال باب الحجية على المحققين لا يقال  
هذا مبني على نفوذة القياس والاستحسان اما على تقدير بطلانها فلا



نقول قد بينا بطلان الفياس في الكتب الاصولية لكنه جاز ان يكون هذا  
 السهو في الاسباب والكفارات او المبدء ولا يجوز الفياس في الاستحسان  
 فيها وهذا الدليل ذكره المرتضى رضي الله عنه قال فاقض القضاء عبد  
 الجبار بن احمد يقال لهم انقلون كون الامام حجة باضطرار ولا يقدح  
 الغيبة وان قالوا باسناد لا قيل لهم فمعضم عنكم من المقام بما  
 كلفوا من الاستدلال على كونه حجة فتوانتم لزمتم الحاجة الى الامام  
 اخر الى نهاية فيلزم السه مع اسم لا يوثق والواحد فلا بد من القول  
 بانه يمكن معرفتهم والقيام بنصرته من خبر حجة بين الامام قيل لهم يجوز  
 مثل ذلك في سائر ما كلفوا به وان كان النقص فاما اجاب المرتضى  
 رضي الله عنه بان كلامه هذا مبني على مقدمات <sup>ا</sup> انه فرض خلاف  
 الواقع ان الواقع ان في النصوص الالهية والاحبار النبوية ما هو  
 متشابه وما هو مجمل وما هو مشترك وما يجرى عقول المكلفين  
 بالعلم به تعينا وان كثيرا من الادلة اللفظية ولا يفيد العلم بفع وقوع  
 ذلك في الواقع فرض نقيضه وهو علم كل واحد واحد من المكلفين  
 جميع الاحكام الدين باضطرار يكون محالا ونحن انما اوعينا الحاجة

المكلفين الذين لا يعملون بنقص احكام الدين باضطرار وعلى تقدير  
 ثبوت الجمل والمشارك وغير ذلك من النصوص التي تحتاج الى بيان  
 وهذا التقدير واقع في الواقع وكما لزم الواقع فهو واقع  
 وهو مطلوبنا واعراضه لا يقدح فيه كبر ثبوت احد الامر من  
 وهو اما استلزام العلم بالنقص بالضرورة في الغوام بالكل بالضرورة  
 واما ان امكان الشيء فاعلم مقام وجوده العقلي في العقل والثاني  
 وبيان ذلك بدليله هذا استدلال بالحاجة الى الامام في العلم  
 بانه لاحكام في الجملة ولو ببعضها على تقدير كون العلم بمتصف  
 بنقصها باضطرار واعراضه ذلك ان لو استلزم العلم بالنقص  
 باضطرار العلم بالكل بالفعل باضطرار كون امكان السبب  
 فاعلم مقام الفعل فان الذي استدلال بالحاجة في العلم الى الامام  
 كون المكلفين عالمين بجميع احكام الدين باضطرار بالفعل  
 وهو قد بين الامكان فان ادعى كون الامكان فاعلم مقام الفعل  
 فهو الامر الثاني واللام يحصل مطلوبة فان الامكان مع فرض  
 وقوع النقيض المخرج الى الامام لا استدلال بالحاجة وبطلان الامر



ظاهر دليله هذا غير تام كما انحصار رتبة الحاجة الى الامام في العلم واستلزام  
الاستغناء بغيره في العلم الاستغناء عند مطلقا وكلاهما باطل فان العلم  
يكون الامام حجة منا والعلم تبايرا للامام حكاه الشريعة وهو ممنوع لحواله  
الى العلم يكون الامام حجة المظهر فان التبايح التي هي مقدمات تعينية  
اشد على التي من المقدمات غير تعينية والتحقيق ان العلم يكون  
الامام حجة من قبل فطرته القياس قوله تعالى واوجبتم ان جلدكم  
ذكر من ربيكم على اجل منكم لينذركم وتستقوا ولعلمكم ترجون  
وجه الاستدلال ان الله تعالى ارسل الرسول لينذر المكلفين  
ليحصل العلم التقوى والتقوى اجتناب ما فيه شبهة والاخذ  
باليقين ولا يحصل الامن بمعصوم فيجب عصمة الرسل ونصب  
الامام ليقوم مقام الرسول في اذار الخ لا يبق ويحصل المكلف  
به الغاية العصى التي هي التقوى وانما يتم ذلك بالعصمة  
فيجب عصمة الامام قوله تعالى لعلكم ترجون الرحمة الموعودة  
في مقابلة الانذار ليست بتفصيل والرحمة الموعودة هنا هي عدم  
العذاب بوجه من الوجوه وانما يتم ان لو علم من يبلغ انه <sup>معصوم</sup>

في النقل والعقل وجه قوله انما يتم من المعصوم والامام قام  
مقامه فيه اعترض ابو علي الجبائي بان الامامية جوز وان يكون  
الامام مغلوبا بالحوارج منوعا بغير الاعذار بل الواقع عندهم ذلك  
فان كان الغرض منه نفس وجود امام في الزمان وان لم يبلغ ولم  
يتم بالامور وصح ذلك فجاز ان يكون القيام بذلك جبرئيل او بعض  
مالائكة المقربين في السما ويستغنى عن وجوده في الارض لان المعنى  
الذي يطلب الامام لاحد غير ولم يقتضى ظهوره واذ لم يظهر كان  
وجوده كعدمه وكان كونه في الزمان بمنزلة كون جبرئيل في السما  
واجاب عنه السيد المرتضى رحمه الله بان الغرض لا يتم بوجود الامام  
خاصة بل مع وجوده باسمه ونهيه ونصرته وتمكنه من  
اقامة الحدرد والجهاد لان بهذه الامور يكون لطفه لانه بهذه  
الامور يكفي المكلف اقرب الى الطاعة وابتعد من المعصية لكن  
الغلبة منعوا مما هو الغرض فاللوم فيه عليهم والله تعالى المطلب  
لهم ولما كان الغرض لا يتم الا بوجود الامام اوجب الله تعالى  
وحصله بحيث لو شاء المكلفون ان يصلوا اليه ويتبعونه



لوصولوا وتتفقوا بان بعد الوعد عن ما يوجب خوفه وتعيته فيقع منه  
 انظهور الذي اوجبه الله تعالى عليه مع التمكن ولما كان المانع من <sup>فعله</sup>  
 راسه ونهية غير مانع من وجوده لم يحجب من حيث امتنع عليه التصرف  
 بفعل المسكلة ان يعذبه الله تعالى ولا يوجب جده في الاصل <sup>لأنه لو</sup>  
 ذلك لكان هو المانع للكافرين بلطفهم ولم يكن المظلة وفعل املا  
 وكما نوا انما ايوه فسادهم وارتقاء صلاحهم من جهة لانهم  
 غير متمكنين مع عدم الامام من الوصول الى ما فيه لطفهم ومصلحتهم  
 ومصلحتهم فجمع ما ذكرناه بفرقتين وجود الامام مع الاستتار <sup>بين</sup>  
 عدمه وبما يقدم ايضا يفرق بينه وبين جبرئيل لان الامام اذا  
 كان موجودا استلزامت الحجة لله تعالى على المكلفين به ثابته  
 لانهم قادرين على افعال يقضى ظهوره ووصولهم من جهته <sup>في</sup>  
 منافعهم ومصلحتهم وكل هذا غير حاصل في جبرئيل فالمعارض  
 به ظاهر القلظ واقول التحقيق في هذه المسئلة ان الامام <sup>المعصوم</sup>  
 لطف للكافرين ولا يتم الا يتم الامور نصب اياه بان وجوده <sup>نفس</sup>  
 عليه هو والبنى او امام اخر وقبوله الامامة وقيامه بالدعوة و

ولماعة المكلفين له الا لا من فعله تعالى والثاني من فعل الامام <sup>ع</sup>  
 لا يجوز ان يستند اليه مع لانه في التكليف بالهو مستند الى المكلفين  
 فعدم الجواز يقتضي جبه المكلف على الله تعالى وكذا مع عدم نصب  
 دليل عليه وعدم قبول الامام يكون منع اللطف فيه وهو يقيد <sup>ج</sup>  
 فيه في عصيته فتعين الرابع والمكلف هو المانع واما مع عدم <sup>عصيته</sup>  
 بحمله على الفساد متشابه في الامكان بحمله على الصلاح فلا يكون  
 لطفا ولا قطعاً بحجة المكلف على الله تعالى <sup>لأن</sup> الامام فيه مصلحة  
 يقضى وجوب نصبة قطعاً اما عندهم في الشرع واما عند العامة <sup>تلك</sup>  
 بوجوبها عقلاً في الفعل فنقول المصلحة الحاصلة من الامام  
 اما ان يكون حصولها من المعصوم ارجح من حصولها من  
 غيره او مساو لحصولها من غيره او حصولها من غيره اولى  
 من حصولها منه والكل باطل الا الاولى اما بطلان ملحد  
 الاول في الضرورة فيكفي في اللطف اقرب مع قدسة القادر  
 عليه فلا يجوز غيره من الحكيم لان الحكمة تقتضي ذلك فالقدرة  
 موجودة والداعي ثابت والصارف منتف فتنصب الامام المعصوم



كأنما يتم فائدة نصب الإمام إذا كان قوله وفعله حجة فتقول  
 أما أن يفند قوله العلم والظن ولا يفند قوله ولما منتهى الثاني  
 ينفي فائدة الإمام والثاني نفى الله تعالى عن إباحة لقوله تعالى  
 أن يتبعون إلا الظن ذكره على سبيل الذم فتنتفي فائدة إباحة  
 فتعين الأول فتقول هكذا لا شيء من غير المعصوم بعد قوله  
 أو فعله العلم بالضرورة وكل إمام بعد قوله أو فعله العلم  
 يتبع لا شيء من غير المعصوم بإمام بالضرورة من الشكل الثاني وهو  
 المطر وما عا أما أن يكون الإمام معصوماً ولا يندفع وجه لما  
 إلى الإمامة مانعة حله والثاني بالمال منتف والأول ثابت فيحتاج  
 هنا إلى مقامين أحدهما بيان صدق مانعة الحلو ونفريه <sup>أن</sup>  
 إلى الإمام أنما يجوز الخطأ على المكلفين وجواز السهو وإما  
 حد ودانته فإذا لم يكن معصوماً لمحقق في الإمام وجه الحاجة  
 فلم يندفع وجه الحاجة لأعنه ولا عن غيره وإما بيان بطلان الثاني  
 وانتفاءه فلا تستلزمه الاحتياج إلى إمام آخر فإن كان معصوماً  
 كان هو الإمام والأول وغيره محتاج إليه وإن لم يكن معصوماً

احتياج إلى إمام آخر وتسم والتسلسل باطل كمر أحد الأمرين لأن  
 وهو ما عصمة الإمام أو جواز احتياج المكلفين إلى الإمام مع عصمته  
 والثاني باطل معين الأول فهنا مقدمتان أحدهما لزوم أحد الأمرين  
 والثاني بطلان الثاني إما المقدمة الأولى فتقول أما أن يكون  
 علة وجوب الإمامة انتفاع العصمة عن المكلفين وجواز فعله  
 التبعي منهم ووقوع السهو عليهم والظابط في ذلك كله عدم  
 العصمة أو يكون العلة غير ذلك فإن كان الثاني لم يمنع أن يكتب  
 حاجتهم إلى الإمام مع عصمة كل واحد منهم لأن العلة إذا لم يكن  
 عدم العصمة لم يكن لفقدانها تأثير وجاز أن تثبت مقتضيها أن  
 الأبرار المتحرر لما لم يكن العلة في كونه مفرقا سواد جاز  
 أن يكون مفرقا مع عدم سواد تثبت الأمر الثاني وهو جواز  
 احتياج المكلفين إلى الإمام مع جواز عصمة كل واحد منهم وإن كان  
 الأول وجب عصمة الإمام لأنه إذا كان وجه الحاجة هو مكان <sup>الخطأ</sup>  
 وجب سد باب وجه الحاجة ما يمنع من جواز الخطأ ولا يمكن الأمر <sup>المعصوم</sup>  
 وقبول المكلفين منه والثاني من المكلفين والأول من الله ثم قال



الامام معصوما ليعت الحاجة للمكلف على الله تعالى وهو مع ولها المقدمة  
 الثانية وهو بطلان جواز احتياج المكلفين الى الامام مع عصمتهم  
 فلانه لو جاز ذلك لجاز ان يحتاج الانبياء الى الائمة والدعات  
 مع ثبوت عصمتهم والقطع على انه لا يفعلون شيئا من القبايح  
 ولا يخلون بشئ من الواجبات وهو معلوم الفساد بالضرورة  
 وهذا الدليل ذكره المرتضى قدس سره اعترض عليه بعضهم  
 بانه لو كان عصمة الامام مع قبول المكلفين دافع لوجه الحاجة  
 لم يستقر حاجة المكلفين الى الامام لجواز وقوع عصمتهم  
 لوجود الفاعل والقابل وانتفاء الصارق فثبت العصمة  
 فنتفي حاجتهم الى الامام فجاز عدمه واجاب بان العصمة لا  
 مام لا ينفي الحاجة اليه وانما ينفيها ثبوت العصمة لا ينفيها  
 لا يقال هذا مبني على ان الباقي محتاج الى المؤثر وقد ثبت  
 بطلانه في علم الكلام لا نقول للجواب عنه من وجهين  
**الحق** ان الحق هو احتياج الباقي الى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت  
 بطلانه في علم الكلام **وهذا** ليس من باب الباقي بل هو

من باب الحادث لان شهوات المكلفين وعصمتهم وسهولتهم وفعل  
 القبايح يتجدد في كل وقت وكل حال فوجه الحاجة يتجدد فقله  
 للفقهاء في كل وقت لعله للحاجة في الامام المتعصية لوجوب نصبه  
 هي عليه بي علم الحاجة الى عصمته المتعصية لوجوبها لكن وجوب  
 نصبه ثابت فثبت علته فثبت معلولها الاخر وهو وجوب عصمته  
 فهذه مقدمات المقدمة الاولى بان ايجاد العلة وتقريبه ان  
 الحاجة اليه المتعصية لوجوب نصبه هو كونه لفظا في ارتقاء الله  
 القبيح وفعل الواجب وقد ثبت ان فعل القبيح والاخلال بالواجب  
 لا يكونان الا من الحسن معصوم فقد ثبت ان علة الحاجة هي  
 ارتقاء العصمة وجواز فعل القبيح فالباقي لوجه الحاجة هي عصمة  
 الامام والآن ثبت الحاجة الى الامام فلا سعي للامام وجه الحاجة وتقل  
 الكلام الى الثاني ويشتم المقدمة الثانية ان وجوب نصبه ثابت  
 وذلك لاننا نبحث على هذا التقدير المقدمة الثالثة انه اذا ثبت  
 وجوب نصبه ثبت علته وهو ظاهر لان ثبوت المعلول يستلزم  
 ثبوت العلة المقدمة الرابعة انه اذا ثبت العلة ثبت معلولها الا



وهو وجوب العصية وهو ظاهر **الاشي** من الامام يدع الى النار <sup>وقد</sup> بالضر  
 وكل غير المعصوم دافع الى النار بالامكان ينتج لاشي من الامام بغير معصوم  
 بالضرورة فهنا مقدمتان الاولى بيان الصغرى وتقريره انه لو  
 جوز المكلف انه يدع الى النار لوجب الاحتراز عنه وعن قوله لانه  
 يحصل له التوفيق ودفع الخوف واجب فكان يجب الاحتراز  
 عنه وهو منى فائدة الامام المقدمة الثانية بيان الكبرى وهي  
 ظاهر فان غير المعصوم يجوز عليه الخطاء والسهو واما المقدمة  
 الثالثة فالتأججه واما المقدمة الرابعة فيكون النتيجة من ضرورة  
 وقد بينا البرهان علميا في المنطق فوالله ان الامام وفعله مبدأ  
 من جملة المبادئ لقول النبي وفعله ولاشي من المبادئ التي يستفاد  
 منها الاحكام بمحتمل للخطاء فلاشي من قول الامام وفعله بمحتمل  
 للخطاء بل من كل امام قوله وفعله لا محتمل للخطاء وكل غير معصوم  
 قوله وفعله محتمل للخطاء ينتج من الشكل الثاني لاشي من الامام  
 بغير معصوم بالضرورة فهنا مقدمات المقدمة الاولى الى ان قول  
 الامام وفعله من جملة المبادئ للاحكام الشرعية وهو ظاهر لقوله

تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر  
 منكم فيجعل الله تعالى طاعة الامام كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله  
 الثانية انه لاشي من المبادئ للاحكام الشرعية التي كلف الله تعالى  
 العمل بها بمحتمل للخطاء لانا لا نفق بالقول بالامام وافق امر الله جل  
 ذكره المقدمة الثالثة ان كل غير معصوم قوله وفعله محتمل للخطاء  
 اذا كان ليس بمعلوم بالضرورة ولا دليل قطعي عليه احتمل الخطا  
 قطعا المقدمة الرابعة انه ينتج ضرورة لانه الصغرى وهي ان  
 كل غير معصوم امام قوله وفعله محتمل للخطا في قوة قولنا كل امام  
 قوله وفعله ليس بخطاء بالضرورة والشكل الثاني اذا كانت  
 احدي مقدمات ضرورة يكون النتيجة ضرورة الامام ركن  
 من اركان الدين لان قوله مبدا من مبادئ وهو حافظ الشريعة  
 والعامالبة والذي يلزم العمل به فاذا كان معصوما كان الدين  
 كاملا وان لم يكن معصوما لم يكن الدين كاملا لكن قال الله تعالى  
 اليوم اكملت لكم دينكم فدل على ثبوت امام معصوم بالضرورة  
 كلما كان الامام بالضر كان معصوما لكن المقدم حقا الثاني مثله



اما الملازمة فتقضي النبي الملقب كافة الى من يجوز عليه الخطاء عقله  
في كثير من الاوقات مغلوب بشهوته وتوابعه الفضيلة والنسب عليه  
وامر الخلافة باتباعه واقامة مقامه بعد وفاته ولا يكون يجوز  
من هو لها عندئذ واكثر منه اغراء بالقيح وهو من النبي لا يجوز  
ولانه ترجيح منه من غير مرجح لتساوي الامام والمأموم في وجه الحاجة  
ولانه عيب لا تنفاد القايده منه وهو سد خلل المكلف وهو جواز  
الخطاء واما بيان حقيقة المقدم فلا ان النبي لم يخرج من الدنيا حتى  
صار امر الدين كاملا كما قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وانم  
عليكم نعمتي والامامة اعظم اركان الدين وهذا مقتضى ان امر الامامة  
قد تم قبل وفاته والاحكام التي ثبتت في زمانه لم تكون قد نص عليها  
قطعا خصوصا حيث فيها اعظم اركان الدين الامام في اللغة  
عن الشخص الذي يؤتم به ويقضى فالمراد انه اسم لما بين يدي  
به والخاص اسم لما يتحقق به اذا ثبت ذلك فنقول لوجاز الذنب  
على الامام لاجاز الاقدام على الذنب ما ان يعتدى به ولا يعتدى  
فان كان الاول كان الله تعالى قد اس بالذنب وانه غير جائز وان كان

الثاني خرج الامام عن كونه اماما لان كونه المأموم اذا را ما علم  
قبحه لم يلح لا يكون متبعا لا مقدرا به بل يكون متبعا للدليل وذلك  
يقدر في كونه اماما قسيت ان الخطاء على الامام غير جائز  
لوجاز الذنب على الامام لزم احد محالات خمسة اما عدم  
وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او توقف فعله على الحال  
او الدور او اجتماع التقيضين او استلزام وجود المعلول ضد السبب  
واللازم باقتسامه باطل فالمرزوم مثله بيان الملازمة ان الممكن  
لا يلزم من فرض وقوعه مح فلو جوزنا وقوع الخطاء من الامام  
فتقدير اقدمه على سفك الدماء واستباحة الفروج وتوا  
الظلم اما ان يجب على الرعية منعه في هذه الافعال او لا يجب  
فان لم يجب لزم الامر الاول وهو عدم وجوب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وان وجب فاما ان يجب على مجموع الامة منعه  
عن ذلك او على احاد الامة والا اول يستلزم ما توقف الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر على امان الامة الموجودين في الشرف  
والعز على المفضل الواحد وهو مح فالزم الامر الثاني وهو توقف



فعله على ولان المشاهد المعلوم اننا نرى الملك المعظم اذا قد على  
فعل فيج فكل واحد من احاد الرعية يا يخاف من اطهار الامتار عليه  
ان يصير غير موافقا لذلك الملك المعظم ذلك الفعل الصحيح  
ياخذون هذا الواحد الذي ظهر الامتار عليه ويعتدون وانا كما  
هذا الخوف حاصل لكل واحد من احاد الرعية استمع اجتماعهم على منع  
ذلك الملك عن ذلك الفعل والقسم الثاني وهو ان يجب على كل واحد  
من احاد الرعية اطهار الامتار على الملك المعظم فقول المعصوم  
من نصب الامام ان يوجب كل واحد من الرعية فلو وجب على كل واحد  
من الرعية ان يوجب الامام لزم الدور فان هذا اغايم ضريح معصية  
بسبب هو ذلك وذلك يتخرج بسبب سوا ذمور باطل وان يجب  
متابعته لزم اجتماع المعصية والوجوب في فعل واحد وهو اجتماع  
التقصير وهو الامر الرابع ولانه يلزم ان يكون نصب الامام مستلزما  
لنكر الفواحش والفتن ونهب الاموال وتعطيل الشرايع كما حصل  
في زمن معاوية ويزيد لعنه الله وهو الامر الخامس في رياسة  
غير المعصوم في الدين والدنيا ليس خالية عن خوف المكلف ودفع

ولجب يتخرج رياسة غير المعصوم وفعله واجب ولا شيء من الامام  
دفع رياسة واجب فلا شيء من غير المعصوم بامام والصغرى بينه  
والكبرى مبنية والكبرى السالبة بدعية فتم المطلوب لكل  
من ثبت له الامامة تحصل له الغاية المعصومة من ثبوت الامام  
بالامكان يتخرج لا شيء من ثبت له الامامة بغير معصوم بالضرورة  
ويلزمها كل ثبت له الامامة فهو معصوم بالضرورة فهنا مقدما  
اربع المقدمة الصغرى وبرهانها ان كل فعل صدر من عالم يقبله  
مختار حكم فله غاية في فعله وكذا كلما اوجبه الشارع له غاية  
والامامة عندنا من فعل الله تعالى ومن نص النبي فلا بد له من غاية  
وعند العامة يجب بالشريعة فله غاية والا كان فعلها اما جابها  
عبثا وهو لا يقال افعال الله تعالى لو كانت معطلة بالاعراض لزم  
استكمالها والادام باطل فكذا الملتزم لاننا نقول يستلزم ان  
كل من فعل لغرض فهو مستكمل به بل العلم الضروري وجا صلا بان  
من فعل لا لغرض ولا لغاية كان عبثا في فعله وحكم بسفاهة المقدمة  
الثانية الكبرى وبرهانها الغاية في الامام كونه نطقا بقرير للكافرين



من الطاعة ويعد بهم من العاصين قبلوا منه وطاعوا وسمعوا قوله  
 واستلوا امره ونهيه وحفظ الشريعة والرداع عن الشكوى إقامة  
 الحدود وسد باب الخطاء ويمكن المكلف من العلم بالمسابيل <sup>الاجتهاد</sup>  
 ان اراده وحفظ نظام النوع وادخ الفساد واصلاح العباد <sup>المعصية</sup>  
 يتوقع منه امكان اضداد هذه ومنه ظاهر ضرورة لا تنزع فيه <sup>المفارقة</sup>  
 الثابتة النتيجة فلما بينا في كتبنا المنطقية كرجح العرفان والاسرار  
 ومحبر الباعث ان اقران الضرورية بالممكنة في الشكل الثاني  
 ينتج ضرورة المقدمة الرابعة لزوم اللازم عن النتيجة لاشك  
 في ان النتيجة سالبة معدولة المحول وهي تستلزم <sup>المصلحة</sup> الموجبة  
 عند وجود الموضوع والامامة ثابتة عندنا وعندهم لما بينا في كتبنا  
 الكلاسية وبيان هنا ان الزمان لا يخلو عن امام اتا من الله  
 تعالى بطاعة واحدة كل اواسر ونواهيته وبوجبه على كل  
 من خداه اذا علم الله تعالى ان جميع اواسر ونواهيته موافقة لامر  
 تعالى ونهيه ومطلعه بعثها لاسر الشارع وانما يوجب اتباعه  
 لذلك اذا علم الله في فعله وتركه موافق لاسر الشارع وثباته

مقدمة اخرى لامام قد امر الله تعالى بطاعته وهذا الامر عام في  
 اشياء في المكلفين اي كل من عدى لامام بعد النبي صلى الله عليه وآله  
 في كل الازمنة في الاوامر والنواهي في كل ما يامر به وينهى  
 عنه <sup>و</sup> الامر معلق على كل من وصف بالامامة ومح ان يطلق  
 الله تعالى امره بطاعة شخص من اشخاص البشر بهذه العمومات  
 الاربعة الا وعلوم منه تعالى انه مصيب في جميع اقواله وافعاله  
 وانه غير مخطئ فيها لان الفعل الصريح والذهن الصحيح الصحيح  
 والبدئية السليمة والفطرة المستقيمة تدل على ان الحكم  
 العالم بالاشياء كلها القادر المختار الفع من جميع الاشياء  
 لا يامر عباده ورضيته كافة باتباع شخص وامثال او امره و  
 نواهيته ويعلم انه قد تجاوز غرضه ومراده من العباد في شيء  
 اصلا ولا نفي بالعصمة الا ذلك لضعف النبي لطيف فجميع افعاله  
 التي هي الطاف للمكلفين والوجوه المطلوبة منه قطعاً وبشأن  
 ربه لامام في ذلك لانه نائية وقايم مقامه فلزم منه ان يكون  
 عصمة الامام لطفاً في جميع احواله التي هي الطاف للمكلفين <sup>حيث</sup> والو



الوجوه المطلوبة منه فيجب عصمة <sup>ك</sup> كالغير معصوم مانع من الطاعة والام  
بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بامام بالضرورة والصغرى  
بينه والكبرى مبرهنة لان الامام انما نصب لالطاف بالضرورة في  
ان يكون هو ما نوا منها بالضرورة لا يقال لان ان النتيجة ضرورة  
وقد بين في المنطق لا اتصل قد بين عليها في المنطق سلكنا لكن  
كون النتيجة داية مما لا شك فيه وفيه يتم مطلوبنا <sup>الوجه</sup> الحاجة  
مباين لوجه الاستغناء لانها متضادان ضرورة ووجه الحاجة  
الى الامام لما استقر بنا الصفات التي ذكرناها في وجه الحاجة الى  
الامام دانياها جميعها راجعة الى شئ واحد وهو جواز الخطأ  
لان قولهم يحتاج اليه في اقامة الحدود واصلها فعد احد الذنوب  
وفي اماره الجهال وبنى على الكفر والبيغ والكفر ذلك هو من  
الكياير النظام وهو من الذنوب وفي الخصومات والحكومات  
واحدتها على ذنب قوجوه الحاجة الى الامام كلها راجعة  
الى جواز الخطاء والمتا في له العصمة وهو وجه دفع الحاجة  
قولهم يكن الامام معصوما لم يحصل وجه دفع الحاجة فكان

نصية غير محصل للمفادة فيكون عينا <sup>م</sup> امامة غير المعصوم تقطيل  
نفس الشرع وينافي الحق بالامكان ولا شئ من الامامة الصحيحة معطلة  
لشئ من الاحكام الشرعية ومناقية الحق بالضرورة ينتج لاشئ  
من امامة غير المعصوم بامامة صحيحة بالضرورة وهو المطلوب  
ولمقدتان بالبداهة امامة غير المعصوم تناقض فرض النبوة  
بالامكان الصحيحة المغيرة شرعا بما فيه لغرض النبوة في شئ  
من الاوقات بالضرورة ينتج لاشئ من امامة غير المعصوم صحيحة  
ولامغيرة شرعا اما الصغرى فلان فرض النبوة بارشاد للخلق  
وحملهم على الحق ووقوع افعالهم على نهج الشرع للظهور وان  
لايضلوا للشرع وغير المعصوم يمكن ان يحملهم على خلاف  
ذلك وسفك الدماء ونهب الاموال يخطل بنظام العالم قد  
حرب ذلك في تقدم غير المعصومين وادعائهم الرياسة ولا  
واما الكبرى فلان الامام لما كيد الشرعية وتقرير جميع ملجا  
به النبوة في جميع الاحكام واما النتيجة فقد ثبت في المنطق وما  
عليها من الاعراض والجواب مذكور فيما تقدم وتحقيقه ونتيجته



في المنطق سبيل الإمام كل هو سبيل كل المؤمنين والثاني حق  
دائما فكذا ذلك الأول وكل من كان سبيله حقا دائما فهو معصوم  
لان السبيل هو الطريق ويطلق ايضا على الحوال لانسان كلها  
اعنى افعاله واقرارها ونحوه وجميع ما يتعلق به فاذا كانت كلها حقا  
كان ذلك الانسان معصوما وانما قلنا ان الطريق يطلق على ذلك  
لان المشهور في العرف ذلك حتى انه يتبع الى الحقيقة العرفية  
اذ غلب من اللغوية وانما قلنا ان سبيله سبيل كل المؤمنين  
لان كل من عدل امام يجب عليه اتباع الامام ولا يجوز له مخالفة  
لفقه وانما قلنا ان سبيل المؤمنين حق فلقوله تعالى ومن  
شيع غير سبيل المؤمنين قوله ما نؤلا وهذا تهديد وتخيير  
من عدل عن سبيل المؤمنين لا يلة الإمامة عن مجموع  
امر من احدهما يتولى وهو نفوذ حكمه على غيره اعنى كل من سوا  
شرعا وجوبا ببقاء الكل الى اواسه ونواهيته والثاني  
عدمي وهو نفوذ حكم شخص غيره عليه شرعا وكل واحد  
من الوصفين يحتاج الى العصمة فالجواب يحتاج الى العصمة

ايضا اما الاول فلان نفوذ حكمه على كل من عداه انما وجب شرعا  
لا جدار شاد لثباته وحكمه على الشرع المطهر وينفذ الامر والنهي  
الشرعية وانما يتم وثوق المكلف بحصول المعانة ان لو جزم بانه  
لا يامر الا بالصواب ولا ينهي الا بامان يوافق الكتاب ولا يفعل شيئا  
ينافي المشرع ولا يجزم بذلك الا بالجزم بعصمة واستماله المعانة  
على جوديه واما الثاني فلان عدم نفوذ حكمه غير عليه واستقلاله  
بالرياسة العامة في الدنيا مع عدم العصمة قد امكن ان عمله على  
التقلب ومطاعة الشهوية والغضبانية بل هو للواقع في الحكم  
وذلك يحل بقاء مدة الإمامة فيتعين ان يكون معصوما على قوله نعم  
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات واحسوا الى ربهم اولئك  
اصحاب الجنة هم فيها خالدون مثال التعيين كالاعنى والامم والبصير  
والسميع هل يستويان مثلا افلا تذكر هذا يدل على ان  
الإمام معصوم وتقريره ان نقول حصل العالم في فريقين احدهما  
انصفوا بصفات ثلاث احدها الايمان وثانيها العمل بالصالحات  
وثالثها احسوا الى ربهم والصالحات عام في جميع الصالحات كقولهم



احدهما انه جمع على كلام الجعفر وقد ثبت في اصول الفقه <sup>العموم</sup>  
وثانيهما ان قوله اولئك اصحاب الجنة والاصل في الاطلاق الحقيقة  
والصاحب واذا جدد على المالك او المستحق والمستولى والثالث  
غير مراد اجمع فتعين احدا لاولين وقوله اولئك اصحاب الجنة  
تعبد للمصير العرف العام فان الرابطة تحذره وهي قوله  
هم اصحاب الجنة والحكم اذا رتب على الوصف دل على عليه  
الحكم والاصل في العلة ان يكون ذاتية وان لا يتأخر مولاها  
منها فيلزم استحقاقهم من علمهم دائما فتقوله لا بد في هؤلاء  
من معصوم والام يستحقوا الجنة في وقت ما والسالبة  
ال مطلقة الكلية تضاد الداعية الموجبة الكلية والضدان  
لا يجتمعان والاولى صادقة فيكذب الثانية فلم معصومين  
لان عمل كل الصالحات توجب العصمة فالامام اما ان يكون  
في المقسم الاول والثاني محلا لصفة ولان من هو اعظم وامر لا  
لا يصلح للهداية ولا صلاح الفاسد والامام هاد ومصلح للفا  
سدين فتعين الاول فيكون معصوما لا يقال الاعراض عليه من وجوه

انها والله على عصمة المجموع من حيث هو مجموع فان المجموع جاز  
انهم هم الذين لم تخلوا بشي من الطائفة وليس يدل على ان وكل  
واحد كذلك <sup>لانه</sup> دلالة ترتيب الحكم على الوصف هذا للعلة ولا  
مفهوم ودلالة المفهوم ضعيفة وهذا المطلوب من عظيم  
فلا يصلح الاستدلال فيه بالنظر فيان المقابلة بين العمى والبصير  
والصم مقابل للعدم والملك وهما لا يقفان البين فلا يدل على  
<sup>هو</sup> ان قوله تعالى الذين امنوا وباقي الصفات واجبة اليهم  
وقوله السميع والبصير والاعمى والاسم مهيئتان ايضا والمهيئة في  
قوة الجزئية فلا يتناقضان ان ذكر هو لا في مقابلة قوله  
ومن اعلم من افترى على الله كذبا اولئك يعرضون على ربهم  
ويقول الشهاد وهو لا الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله  
على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عاقبا  
وهم بالآخرة هم كافرون لا جرم انهم في الآخرة هم الاخسر ون  
ولاشك انه لا حصر في الترتيب بين الكافرين وبين المعصومين  
ليس محاصر فلا يلزم ان يكون الامام من احدهما وانما يلزم



ذلك لو كان التردد حاصرا وهو ممنوع لا نأقوله للجواب  
 عن الأول ان الحكم المعلق على صفة ابن وجدت الصفة وجد  
 وهذا معلق على صفة فابن وجدت وجد ولا يصح شيئا فيه  
 الاجتماع والافتراق وعن الثاني ان الوصف لا يمكن في ذكره فاق  
 لا التعليل وجب التعليل به وهو هنا كذلك والافتراق التعليل  
 هذا خلف وعن الثالث ان مع وجود الموضوع وقبوله بنفي  
 التقابل بين العدم والملكية مشا والتقابل بين النقيضين هذه  
 الصورة وعن الرابع ان المراد هنا الكلية بالاجماع وعن  
 انه تعالى ذكر حكم الفريقين معلقا بوضعين عامين وهما يقسمان  
 النقيضين فدل على الخصر بيان ذلك انه تعالى قال مثل الفريقين  
 كالاعمى والاعم والبصير والسميع هل يستويان مثلا افلا تتذكر  
 فالاعمى هو الضال وهو يصدق باحاديث الذنوب والاعم بالنسبة  
 الى بعض الذنوب صادقة في الجملة ايضا في تلك لانها مطلقة  
 والبصير بانه هو الذي لا يعرض له عي والاخلال فهو يقابل  
 ولوجود الموضوع وقبول الملكية يقسمان النقيضين في تلك

استدل الأصوليون على عصمة الامة بقوله تعالى ويتبع غير سبيل  
 المؤمنين قوله ما تولى ما ان حرم ترك اتباع سبيلهم في شيء ما فابن  
 وجوب اتباع سبيلهم في كل الاشياء او السبيل هو افعالهم واقعا  
 وتركهم فيلزمها ان يكون ذلك كله حقا لانه لو لم يكن حقا  
 لم يوجب الله تعالى اتباعه ويتوعد على تركه بالنار والعذاب  
 ولا معنى للعصمة الا اذا تقرر ذلك فنقول الله تعالى امر جميع المكلفين  
 النبي وغيره باتباعه وامر من عدا النبي بطاعة النبي وامر من عدا  
 الامام بطاعة الامام ثم جعل طاعة الامام مساوية لكل واحد من  
 الطاعين بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي  
 الامر منكم فعلقوا في الامر على الرسول وصيغة الطاعة لهما  
 واحدة وهذا صحيح في تساوي وجوب طاعتها فيجب اتباع الامام  
 على الامة كافة فيلزم ان يكون سبيل حقا في افعاله واقواله  
 وانه كل واحد منها حقا ولا نفي بالعصمة الا ذلك فردت هذه  
 الآية انه وجوب طاعة الامام ومساواتها لطاعة النبي ان الامام  
 في فعلهم امر الامام وفعله وتركه او نهيها او باحاديثها واستباحة



فلا ندلائه ذلك على عصمة الامام اولى **واحد** انه تعالى حكم في  
 كتابه العزيز بان يخرج المؤمن من كل الظلمات الى النور ولا يتم ذلك  
 الا بعصمة الامام وعدم خلو الزمان من امام معصوم فوجب ذلك  
 لان وعد الله في حكم الواقع لانه يجب وقوعه ويستحيل خلفه لما  
 للمقدمة الاولى فلا نلفظ الظلمات عام لانه اسم جنس معروف باللام  
 فيعلم التحقيق والاسول واما المقدمة الثانية فيوقوف على مقدمات  
 ان الجاهل ظلمة وهو ظاهر للحكم بخلاف ما انزل الله تعالى ظلم وكذا  
 اذا لم يما انزل الله لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك  
 هم المفلطون عدم اصابة حكم الله في الاحكام ظلمة لانه جهل  
 التمر بالخوف وتجويز الخطاء ايضا ظلمة وهو ظاهر من غير المعصوم  
 بامام بالضرورة **ثاني** قوله تعالى حتى اذا داركوا فيها جميعا فات  
 اخراهم لا ولاهم ربنا هولاء اضلونا فاتهم غرابا صغارا في النار وقال  
 لكل ضعف ولكن لا يعلون وكان غير معصوم له هذه الصفات **بالامكان**  
 ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة **بنج** لا شيء من غير <sup>العصم</sup>  
 بامام بالضرورة لم يعبد الله المقلد للخطي انهم لم يعبدوا عندهم

حيث قالوا ربنا هولاء اضلونا ولا في شك ان المقلد اعان المقلد شبهة  
 او حيث اعتقاده لصلاحية التقليد وكان غير معصوم بمقتضى ذلك  
 فلا بد وان يكون الامام معصوما حتى يحصل التعبد لمن يعبد  
 قوله ويعمل به ما قوله تعالى فمن اطاع ممن افترى على الله كذبا كان  
 غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه <sup>الصفة</sup>  
 بالضرورة **بنج** لا شيء من غير المعصوم بامام **بنج** قوله تعالى ولا يظن  
 الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط وكذلك يحرم من كل غير معصوم **بممكن**  
 لذلك ولا شيء من الامام له ذلك بالضرورة **بنج** لا شيء من غير المعصوم  
 بامام بالضرورة **ثاني** قوله تعالى ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين  
 وجه الاستدلال ان كل ما موم تابع الامام في اقواله وافعاله وترو  
 لا بد ان يحول معه في الآخرة بالضرورة وبما ان يحول معه  
 انطالم بهذه الآية فلا يكون الامام طالما بالضرورة وكان غير معصوم  
 فهو ظالم بالامكان فلا يكون الامام غير معصوم والوضع يوجد  
 فالامام معصوم قوله تعالى ولا تصدقوا الا بصلاحها  
 كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة



بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة فقولنا تعالى ولا  
 ولا نفقدوا بحال من اطيعوا عدونا ومصدقون عن سبيل الله  
 من امن به تبغونها عوجا كل غير معصوم كذلك بالامكان  
 ولا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة فقولنا تعالى ولا تاتوا  
 اهل القرى امنوا واتقوا انفتحنا عليهم بركات من السماء ولا  
 رض القرى لا يتم الا بمعصوم كالتقدم وتقديرة غير مرق والمعصوم  
 ليس من فعل المكلفين بل من فعل الله تعالى يفعل لطفا  
 للمعصوم وما يعمله الا الله ولا يتمكن الرعية من فعله ولا  
 من العلم به فلو لم يفعل الله تعالى ما يصير للمعصوم به نقصا  
 وينقصه وينقص عليه لكان تحريره على ذلك ينزل منزلة النبي  
 وكان نقصا لفرضه نعم فقال الله عن ذلك علوا كبيرا في قوله  
 تعالى واخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفعلون كل  
 غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام يمكن  
 له ذلك بالضرورة لان الامام انما نصب لدفع ذلك فلو لم يكن  
 منه ذلك لم يامن المكلف من امثال امن محصولة في ذلك فلا

بدفعه لذلك ولا يمكن الا بالعصمة فلا شيء من غير المعصوم  
 بامام بالضرورة فقولنا تعالى من يضل الله فلا هادي له  
 وجه الاستدلال يتوقف على مقدمات المقدمة الاولى ان عدم  
 المعلول لعدم علته فعدم العلة هي علة العدم المقدمة الثانية  
 ان الوهم هو سبب الضلال لانه هو الذي يعارض العقل كثيرا  
 من المقدمات وغلبة الشهوات وسببها البعد القوة الشفوة  
 فخلق الله تعالى العقل للمكلف بحيث يتمكن المكلف من ابطال  
 قضايا الوهم الباطلة ومقتضى الشهوات والقوى الفضوية  
 ثم قد تراها في كثير من الناس مهيمنة خلقه ويدعي لها باعة  
 اكثر واعظم واذا ما يسنا المطيع لقواه الشهوية والفضوية والو  
 المبرج لها على القواه العقلية اي ترجح القوة العقلية وجدا  
 الاول اكثر من الثاني باضعاف مضاعفة وكل ذلك سبب عدم  
 العصمة فلو لم يوجد بئس معصوم بروع والمطيع لقواه الشهوة  
 ولينم كل مكلف في كل وقت بالحق لزوم الضلال المقدمة  
 الثالثة ان هاد نكرة وخلق النقي عليها فيلزم عمومها فيبقى



كل هاد المقدمة الرابعة قوله بضلال نكرة معوض اثبات فلا يلزم تباين  
 انه تعالى المت اصل مطلقا لم يكن له هاد لا ينفي ولا امام ولا غيره المقدر  
 الخامسة قد بينا ان المعصوم من فعله تعالى وهو سبب ركوب  
 طريق الصواب والصحة فلم لم يكن بوجوده الله تعالى كان الله تعالى  
 سببا لعدم المعصوم وعدم المعصوم هو سبب الضلال فيلزم ان  
 يكون الله تعالى سببا للضلال يقال الله وتقدس عن ذلك واذا  
 كان سببا للضلال اذا انقر ذلك فتقول لو لم يكن المعصوم <sup>في</sup>  
 في كل زمان وعصر بحيث لا يتخلو وقت منه يلزم اضلال المكلفين لتحقيق  
 علة ضلالهم ويكون المضل هو الله تعالى فيلزم ان لا يكون لهم  
 هاد فيلزم اشقاء فائدة البعثة وامامة غير المعصوم يلزم ان  
 لا يكفي غير المعصوم اما ما فيضال امامة غير المعصوم وهو المطعوم  
 عصية الامام يلزم للمح وكما هو ملزوم للمح فعدم عصية الامام  
 مح اما الملازمة فلانا قد بينا في الدلائل المقدم انه متى خلا الزمان  
 من المعصوم بحيث لم يكن معصوم اصلا لزم صدور ذنب من كل  
 واحد من المكلفين فيكون ضالا وقد اضله الله تعالى الله

عن ذلك علوا كبيرا ومن اضله لم يعد هاد لصدق لا ينفي من هاد  
 لما تقدم من عموم نفي قتاله من هاد فلو اهداه الله في كل وقت <sup>يكون</sup>  
 له هاد والموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية وقد صدقت  
 السالبة الكلية فيكذب الموجبة الجزئية ولا يهدى بالنفي الا ما  
 يهدى بتيقى فائدة البعثة وفائدة نصب الامام وهذا محال  
 استحالة كمال استلزام المحر فقط كمال انتفى المعصوم انتفى الامام  
 مطلقا ونفي الامام لا يجوز في المعصوم لا يجوز الملازمة فلانا قد  
 بينا فيما تقدم ان نفي المعصوم يستلزم اضلال الله تعالى لمن يعمل  
 دينا فان لم يوجد من يعمل دينا اصلا ثبت المعصوم وهو المطعوم  
 وحيدة فانه تعالى قد اضله فتبقى عنه كل هاد له كما تقدم من عني  
 قوله قاله من هاد في زمان من الزمان بالينفي عنه دايما لان له نكرة  
 ورد عليها النفي وكل نكرة ورد عليها النفي فهي للعموم فيعم في الزمان  
 ولا شئ من واما استحالة الالزام فلما بينا من وجوب نصب  
 الامام اما عندنا فعقلا واما عند اهل السنة فترعا وبالجملة فقد  
 تقدم البرهان على استحالة الله <sup>من</sup> قوله تعالى هو الذي بعث في الانبياء



رسولانهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلم الكتاب والحكمة وإن  
كانوا من قبل في ضلال مبين وجه الاستدلال أن المراد من بعث  
الرسول التبليغ وإليه أشار بقوله يتلو عليهم آياته وإن يزكيهم  
يتطهر الظاهر بأمثال الظاهر إلا وأمر الشريعة والنواهي السمعية والحكم  
الحقيقية بحيث لا يجزى بواجب ولا يفعل فيما لم يترك البالد من الأحكام  
الذميمة وتكمل قوام النظرية بالعلم إلى أن يوصلهم إلى العقل المستقيم  
فإن امتنع من بعضهم ذلك فلا امتناع من المكلف ما من عدم استعداده  
أو من تقريظه إماما يرجع إلى الفعل الواجبات وترك الصياغ لم  
يمكن المكلف منه فليس يخلف به كمالا هو مكلف به فاستناعه  
عنه فيه فالإمام قائم مقام النبي ونائب منابه في ذلك كله  
فلا بد وإن يكفي فيه هذه الصفات حتى يمكنه أن يورث غيره  
ذلك وذلك هو المعصوم لأننا نفى عصمة <sup>ال</sup>أولئك قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا أيمانكم وائتمتعوا كل غير معصوم  
يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الإمام له هذه الصفات بالضرورة  
فلا شيء من غير المعصوم بإمام بالضرورة <sup>موجب</sup> قوله تعالى وما كان

يعذبهم وإن فيهم وما كان الله يعذبهم وهم يستغفرون  
ولا يتم ذلك إلا بعصمة النبي والإمام مساو للنبي في جميع ما عدا الواسطة  
أسطة أحد من البشر والإمام مخير عن الله تعالى بواسطة النبي هو  
سند فيكون معصوما وجه الاستدلال من وجوه أحدها أنه تعالى  
تتبعي بعديهم والنبي فيهم الأمانة للنبي فيكون النبي أكرم من أمته كالم  
عند الله وقار تعالى أن أكرمكم عند الله أتبعكم فيكون النبي أتقى  
كل أمانة وكال أمانة معصومة ولا شيء من المعصوم معصوم فيكون  
النبي معصوما والإمام قائم النبي لأن طاعته مساوية لطااعته  
سبح قوله تعالى والله لا يحب الخائنين كل غير معصوم يمكن أن يكون  
كذلك ولا شيء من الإمام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير الإمام معصوم  
بالضرورة قوله تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق  
ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون وجه الاستدلال  
أنه تعالى حكم أن رحمة وسعت كل شيء فيتحيل عليه ما ينافي الحكمة  
وبعض الفرض ما ينافي الحكمة دائما إذا تقرر ذلك فتقول أرسل  
رسوله بالهدى ليهدي المفلوق وهو باخلاصهم وتبليغ الأمان







والفعل من الطرفين فتعقوب مع تحققة المذكور وتعرف ان انسان لنفسه  
 الفعل وقوله غير لا يجوز ان يكون مجزئ فطره وامره الا اذا وقع العرج  
 في العالم فيثبت ذلك فيستلزم ثبوت الامام وان لم يكن معصوما <sup>مستل</sup>  
 الغرض من التكليف بذلك ان قول غير المعصوم يحمل الصواب <sup>المطلوب</sup>  
 فتخرج بلا مرجح ولا يكتفى الظن منها الجواز ان يرضى نفسه وغيرها  
 للعقل الا انهم متعدي قوله النعمان وهو المعصوم فلا بد من  
 القول بهذه الآية من المعصوم فتطليها ولا يجوز ثبت المعصوم  
 مع قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس  
 واحدة وخلق منها أزواجها وجه الاستدلال ان عدم افعال  
 او امره ونواهيها على سبيل الاحتياط المحصل لليقين وذلك <sup>مستل</sup>  
 الا من معصوم قوله تعدي النعمان وهو يعلم الاحكام بيقين في كل  
 زمان فيجب ثبوت المعصوم في كل زمان والنتي محمد صلى الله  
 عليه وآله وخاتم النبيين ولا ينبغي بعده تعدي الامام المعصوم  
 وهو المطلقا قوله تعدي ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده  
 يدخله نار خالدا فيها وله عذاب مهين وجه الاستدلال ان <sup>يقول</sup>

ثقة غير المعصوم يمكن ان يودي الى هذه الاشياء وثقة الامام  
 لا يودي الى شيء من هذه الاشياء بالضم والالتزم لعدم ثبوتها <sup>مستل</sup>  
 الغرض من نصب الامام او اقامته الامام اوفى التكليف <sup>مستل</sup>  
 مع اما الملازمة لان الله تعالى ان لا يكلف المكلفين باشتال شيء  
 من او امره ونواهيها فيلزم الاول او يلزم منه باشتال في الكل  
 وهو غير معصوم فيمكن ان يامر بالبيع وسفك الدماء بالنظم فليكن  
 الثاني وان تكليفه بالاشياء ما يعلم سوا فليكن لقيام الامام لانه اذا  
 قال المكلف سمعى يقول لا اسفك حتى اعرف صواب فعله وامرك  
 واول اعلمه ولا طريق الى عمله في كثير من الاحكام الا من قواله  
 نوع الاحكام في القرآن والسنة فيلزم الدور فيقطع الامام ويعرف <sup>هو</sup>  
 حاله عن قوله تعدي بريد للناس لكم ويهدى لكم سنن الذين من قبلكم  
 وثبوت عليهم والله عليهم حكيم وجه الاستدلال ان يقول لو كان النبي  
 والامام غير معصومين او احدهما غير معصوم لزم احد الامرين <sup>مستل</sup>  
 ما ليس بسبب سبب او عدم سبب وكلاهما قدما استحالته فيجب ان يكون  
 الامام معصوما مع ان الامام يقيم الحدود والمجاهد والاحكام العامة كما



المعروف والشيء عن التكرار بقوله وامره ولا يجوز مخالفة منها  
 وكلاهما كان كذلك يجب ان يكون معصوما فالامام يجب ان يكون معصوما  
 اما الصغرى باجماعه لاستحالة جعلها مفردة بغير نفس عام واما  
 الثانية فلانها امور كلية تتعلق بها الدماء وارتقاها وانظام  
 الدعوى والكل مبنى على الاحياط والام لا يجوز ان يجعل في غير المعصوم  
 عند لو لم يجب ان يكون الامام معصوما لم يجب الامام والثاني بط  
 فالمقدم مثله بيان الملازمة انه انما يجب الامام لان الامام غير معصوم  
 يجوز عليه الخطا فلو كان غير معصوم لجاز عليه الخطا فان لم يكن  
 اما ما جاز خلوا التكليف مع عدم عصمة المكلف من الامام كما في الامام  
 بنفسه فلا يجب لغيره والا لزم الترجيح من غير مرجح عنه لو لم يجب الامام  
 معصوما لاستغنى عن الامام والثاني بط فالمقدم مثله بيان الملازمة  
 انه اذا كان جواز خطا المكلف بوجوب الامام مع عدم عصمة الامام  
 فنفسه امتناع بحكمه واتباع ايجاب طاعته بجواز خطه وادارة الذ  
 الدمانية لانها زائدة في الاثبات فلو لم يجب ان يكون معصوما لكان  
 عدم نصبه ومنتعه او امره مطلقا فيجتمع هذه الصفات ويخرج الامام

من وجب عليه ولا فرق بين الامام والنبى في ذلك وكما لا يجب من  
 عدم امتناع الكفار النبي ترك البغية لذلك لا يجب من ترك اتباع  
 الخلفاء المنصوص عليه ترك النص ومعارضات ابو الحسن باطلة  
 اما ادلا فلا يها واردة عليه حيث اوجب نصب الامام لكونه لطفيا  
 واما ثانيا فلو رده على جميع التكليف فان الناس لو خافوا معصوم  
 كانوا الى الصلاح اقرب ومع ذلك لا يجب فعله ويلزم من ذلك  
 سقوط التكليف اذ مع عدمها يكون الناس الى الصلاح اقرب  
 وهو باطل كما ان المصلحة انفس التكليف ومنفعة ذلك الامام  
 السادس من لوازم ان يثبت امامته بالاختيار لجاز ان يثبت به  
 النبوة لاشتراكها في جميع المصالح المطلوبة منها والثاني باطل قطعاً  
 فكذا المقدم لا يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلقى منه المصالح الشرعية فلا يثبت  
 نبوته بطريق يؤمن عند جواز الخطا عليه والكتمان والتعبد  
 كذلك الامام لا يراى لما يراى له الامر والفضل ونحوه من سبب  
 الدين ولا يمتنع ان يثبت امامته بالاختيار لان قول الامام ايضا يراى



لتعريف الشرع وصيانه عن التغير والتبدل بالعصية بخلاف تسمية  
من الامانة وعبا سابعه وطاعته والانقياد الى قوله فلا يدان بنبوته  
امامته بطريق مومن خذاع من جوار الخطا السابع عشر الصفة  
المشتقة في الامام حقيقة لا يمكن الاطلاع عليها بالبشر الا سلام والعدا  
والشجاعة وغيرها من الكيفيات النفسية فلو كان نفسه منوطا باختيار  
العامه لكان اما ان يشترط العلم بمصوفا في المنسوب بالاختيار وهو  
تكليف مالا يطاق او يشترط الظن وقد مضى في الشرع عن اتباعه قال  
سبحانه وتعالى ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا  
ان يظن الاظنا وظان من يسوق فينا اجنبوا كثيرا من الظن ان بعض  
الظن اثم ويظنون بالله الحق الظنوننا وعجزت من الايات الدالة  
على انه من اتباع الظن فكيف يكون طريقا في اثبات مسئلة  
وحكم عام ثم بما البلوى لا يقال الشارع قد امر باتباع الظن في قبول  
الشهادات والمسائل الفروعية لا نقول العام اذا خص بالليل  
لا يخرج عن كونه عن كونه لانه فيما عدل الحال التخصيص الثامن عشر

الامانة بالاختيار لكان لمن ثبوتها باختياره وان بطلها وبطلها باختياره وان  
بطلها وبطلها في الامر بالقاضي واذا لم يعمل في ازالتهما علمنا انه لا يعمل في  
ثبوتها لا يقال هذا كان الامر فيه كان الامر في ولي المرأة انه يملك تزويجها ولا يملك  
فتح العقد بعد التزويج لا نقول الفرق ظاهر فان الشارع جعل لارالة تيد  
النكاح سببا مخصوصا غير منوط بنظر الولي ولا بنظر المرأة بل بالزوج بخلاف  
ولاية الامامة فانها غير منوطه باختيار العامة لمصلحةهم الوجه التاسع عشر  
الجماعة ان يولي الامام لكان الامام خليفة عليها على نفسها وليس للانسان  
ان يستخلف على نفسه كما ليس له وان يحكم نفسه وهو سبيل الاختيار لا يقال  
هذا كان الامر في ذلك المحدث حادثة للجمعة فاذا اجتمع وعمل فانه لا  
يكون ذلك حكما لنفسه او على نفسه بل يكون حكما لله وللرسول بشرط  
اجتماعهم وكذلك المختارون اذا اختاره الامام كما في قول الفرق ظاهرا  
فان الحكم حكم الله ثم في الحادثة واحد وقد امر المكلف باصابتها بوسيلة  
النظر في الاذلة التي تضمنها الله ثم وجعلها علامة عليه فانها لا بد ان يكون  
موصلة اليه لا مشاع تكليف مالا يطاق ولم يجعل الله ثم حكم تلك الحادثة  
منوطا باختيار المكلف بخلاف الامامة عندكم فانها موقوفة على الاختيار



فلم يتصفوا من ارادوا ويقولوا من ارادوا الوجه العزير والولاية الاما  
اعظم الولايات فاذا ثبت هذه الولاية للعامة والخاصة فكيف يمكن  
اثباتها لغيرهم لا يقال الميث للولاية الامام هو الله ثم فان الامام اذا امر  
غيره ان يولى امرا فوله فانه يكون مضافا الى الامام دون من ولاه لانا  
نقول اذا سلم ان الامة من الله ثم ارتفع التمساع على انهم لا يهتدون الى  
ذلك بل يجعلون الامر مفوضا الى اختيار وليس اذا وجب علينا  
اقامة الرئيس فاخترنا نحن من بيننا ولا يخرجه بذلك نصيب الامام  
عن سنده البنا الوجه الحادي والعشرون الامام خليفة الله ثم وروى  
فلو ثبت الامة بالاختيار لكان خليفة طعنا لانهم لا يستخلفونه فلا يجوز  
ان يكون خليفة الامة القول الكلي انه خليفة الله ورسوله وهذا بطل  
الاختيار لا يقال انه خليفة الله ثم عند اختيارهم على ما بيننا لانا نقول كيف  
خليفة الله ثم ولم يرض الله عليه بل جعله مفوضا الى اختيارنا ولو كان  
ذلك خليفة الله لجاز ان يبعث نبيا ويجعل الاحكام مستندة الى اختيارنا  
ويكون بسبب ذلك مستندا اليه ثم وهو باطل قطعاً الوجه الثاني في  
العشرون كيف يجوز من النبي انه يفوض اعظم الامور الى غيره وهو قوله

الامام مع طوعه ونهيه هذا الا ان اعظم المراتب هو النبوة والامام ما عتبر حكمه  
حكمه ووالى الولاية ولا يتولى الولاية بنفسه فكيف يعمل ذلك وهذا بطل  
بالاختيار وبوجوب اثبات النص لا يقال جاز ان يكون المصلحة شرعا في  
نفوس علو اختيار الامة الى غيره لانا نقول انقاء المصلحة في ذلك بل يجوز  
مفسد كثيرة ولو جاز ذلك جاز ان يعلم الله ثم ان يكون المصلحة في ان نفوض  
الى المكلفين بقين الانبياء الوجه الثالث والعشرون فلا وجب الله  
الوصية كما في كتابه وجبت عليها رسول الله صلى الله عليه واله من مات بغير  
وصية مات ميتا جاهلية كيف يلتزم بجوزان سنت النبي صلى الله عليه واله  
ترك الواجب المجمع على وجبه وجوب النصوصين عليها الاختيار فكيف  
يجب عليه على الامة وعليه حكمهم بتركه من غير نسخ ولا ابطال ولو  
الكفارة بنبياءهم يستوفى باعظم من ذلك اذا امتنع منه عليه السلام  
ترك الوصية بطل القول بالاختيار لا يقال ان ما نريد بالوصية  
لمكان عليه بن او وصاته لغيره او كان له طفل الى ما جرت هذا  
فاما الامور الدينية فلم يرد الشعر بالوصية اصلاً لانا نقول الوصية في  
الدين اعظم من الوصية في الامور الدنيوية وبالحصول من النبي صلى الله عليه واله



هو من الخيرة ومنع الدين وصلة والمراد بالية والدال عليه وقد حصر الله  
احواله في الاثار فقال نعم ان انت لا تذبرو منصبه وعلى المناسب وانفعها  
شأننا فكيف يجوز ان يجله ويجعله منوطا بمن لا يحب به ومن يوصله الى  
مستغنه وكيف يمتنع ندب الوصية في الامور الدينية وقد ذكر الله في  
كتاب وصية ابراهيم ابقيه وكذلك يعقوب فكيف يجوز الوصية في  
الدنيا ولا يجب في امور الدين من هي منوط به ومنه مبعوث لاجلها  
للارشاد اليها الوجه الرابع والعشرون ولو كان الجماعة ائمة او بعضها ان  
ولا امام لوجب ان يكونوا علم من الامام لوجب ان يكونوا العلم من الامام  
بالامتحان علم الامام وفضله ليختاره ولو كانوا علم منهم كانوا بالامامة  
اولى منه ولم يكن لهم ان يختاروه وليس لهم ان يختاروه انفسهم وهذا  
الاختيار لا يقال لا يجب ان يكون الامام اعلم من غيره حتى يعلم من فضل علمه  
بالمرجوح ابدأ يعلم فضل الراجح فاما تعلم رجحان الى خفيه في الفقه على  
غلطه وسيبويه في الفقه لا نقول مسلم ان المرجوح يعلم ان الراجح افضل  
من اخر غيرهما فنوع الوجه الخامس والعشرون لوجب نصب الرئيس على  
الخلق فاما ان يشترط العلم باستمالة الخلق والتقدم منه اولاد الاول هو

من

هو القول بالعصمة ولا يعطى الا الله والثاني فيلزم كون الغرور في نفسه جواز  
الترين فقد الوجه السادس والعشرون لو وجب على الناس نصب الرئيس  
وطاعة لرفع الفساد والمضار لوجب ترك واستغناء بذلك عن نصب  
الترين فيسقط وجوبه وهو خلاف المقدم وهذا لا ينافي في الامية  
الشابطين بوجوب نصب الرئيس على الله ثم لا على الرعية لا يقال انهم  
لا يكفون عن النساء ولا ما نقول وقد لا يطيعون الرضا فيقع الفساد لا يبقا  
اذا لم يطيعوا الرضا من قبل انفسهم او نوالا نقول واذا لم يتركوا الفساد  
فن قبل انفسهم او نوالا يقال لا شبهة في وجوب ترك الفساد لكن كل  
زمان لا علم من صلحا بكسره ومن الجهاد بطلوه والفساد عن نصب  
الرئيس منه اقل منه عند علمه لمن يمكن وقوع الفساد لزمه تركه  
وان يوصل الى منع غيره باقامة الرئيس وان تعينه بنفسه وراه وماله  
لا نقول الصلحا لا ينفق ارام في تعيين الرئيس بل يختلف وقد تطلب  
كل واحد منهم ذلك المنصب لنفسه او لمن له به عناية فيقع المخرج والمخرج  
لان الجبال لا يضيأ عدون الصلحا وقد لا يمثلون ام ذلك الرئيس فيلزم  
الفساد وانما يندفع النساء على القول الامامية لان الرئيس منصوب من قبله



هنا  
 نعم ولأن الصلحاء إذا تمكنوا من دفع الفساد من الجاهل وإذا عجزوا عن  
 عجزوا عن ذلك فيلزم عدم وجوب نصب الرئيس وهو باطل الوجه السابع  
 والعشرون لو اقتص بخير ترك الواجب وجوب الرئيس على المكلفين  
 بلزم  
 النفس واللازم باطل فالملزوم مثله بانه الشرطية ان مقتضى الوجوب  
 الرئيس على المكلفين بلزم النفس واللازم باطل فالملزوم مثله بانه الشرطية  
 واجب بخير منهم الاخلال به وكان عليهم شي آخر لصدور عن الاخلال  
 الواجب كعدم عليهم في بخير وقوع الفساد نصب الرئيس لوجود مقتضى  
 واما على قول الامامية وهو انه اذا وجب على المكلفين ترك الفساد وجب  
 منهم الاخلال به وجب على الله ثم اقامة اللطف بنصب الرئيس والله تعالى  
 يستعمل منه الاخلال ما يوجب فاندفع محذور النفس لا يقال للملازمة  
 ممنوعة فان بخير ترك الواجب من كل واحد من الامة لا يستلزم وجوب  
 الرئيس لكن هذا الواجب لا يمكن تركه فانه واجب على كل الامة على سبيل  
 الاجماع ومجموع الامة من حيث هو مجموع مقصود لا يقول المح اجتماع كل الامة  
 على الخطا اما اذا ارتكب بعضها الصواب جاز ان يرتكب بعضها الخطا  
 وقول البعض في نصب الامام ليس بحجة الاستفالة التراجع من غير مرجح ولا

نصب  
 الرئيس

في الارض جعله من فعل المجموع فاذا لم يحصل باختلاف البعض لا يلزم  
 الامة على الخطا ولا حجية الامام المذكور الوجه الثامن والعشرون لو وجب  
 نصب الرئيس على الرعية لا على من لم يلزم احد الامر من اما الاخلال بالواجب او  
 وقوع الضرر والرج والثاني يسميه باطلا اجماعا فالندم مثله بانه الشرطية  
 ان البلاد متعددة والمسكن متاعدة وفي كل بلد وضع يجب ان يكون  
 بردهم عن الفساد ولا اولوية لتخصيص بعض البلاد والاصناف يكون الرئيس  
 منهم فاما ان يكون يجب على كل بلد نصب رئيس ويلزم منه وقوع الضرر والرج  
 وانتارة الفتن وانتشار الشائعات بين الروساء اذ كل رئيس يطلب الرئاسة  
 العامة وفي ذلك من الفساد اصناف ما يحصل ترك نصبه او يجب على  
 بعض البلاد ويلزم التراجع بالمرجح والواجب على كل واحد وفيه بطلان وجوب  
 نصب الرئيس من الرعية او يجب على كل بلد ولا يفعلونه ويلزم الاخلال  
 بالواجب الوجه التاسع والعشرون الاجماع واقع على انه قوله ثم والساكن  
 والساكنة فافطعوا ايديهم والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد مائة  
 جلدة وغيرها من الايات مطلعة غير مفيدة فاذا ثبت هذا فيقول  
 اما ان يكون للامة اول الامة والاول باطل بالاجماع على ان الحدود لا



يتولاها الإمام أو من أدله الإمام كما نقله الخوارزمي فتعين الثاني  
 وإذا كان خطأ بالإمام وجب أن يكون منصوباً من قبله ثم تحقق الأمر بخود  
 توجيه الخطاب إليه ولا يجوز أن يكون منصوباً من قبل الأمة والأحكام  
 الأمر لا موقوفاً على أن ينصب الإمام أمماً ويقبل ذلك المنسوب للإمامة  
 لا يقال أنه امر مطلق بالتوصل إلى قطع السارق والسارقة والتوصل إليه  
 إنما يكون بقبول من يصلح للإمامة لها ويقدر من يمكنه العقد لمن يصلح  
 للإمامة ولزم على من يمكنه العقد له القطع بأن يقدر الإمام معه لمن  
 يصلح لها فيقطعه الإمام لأن الأمر المطلق يقتضي وجوب الفعل على كل حال  
 وذلك يقتضي وجوب مقدّماته والأية دالة على وجوب نصب الإمام  
 على الرعايا لأننا نقول الآية دلت بذلك على القطع وبالباع على المقدّمات  
 وإنما الأمر بالقطع على تقدير إمام معصوم من قبله ثم لا يجوز أن  
 يجعل دالة بالذات على التوصل إلى القطع لأنه أخرج الكلام عن حقيقة  
 من غير ضرورة ولا دالة عليه لأن الأمر المطلق إنما يقتضي وجوب مقدّمات  
 الفعل على المحجب عليه ذلك الفعل إنما وجوب الفعل على المكلف ووجوب  
 مقدّماته على غيره فتبين ومن يقدر الإمامة لمن يصلح له غير من يقدر

يتم

الإمامة

الإمامة فإن وجوب قبوله على الغير ومن يقدر الإمامة لا يجب عليه القطع  
 بل على من يقبلها وقد استدلل أبو الحسن البصري بهذه الآية على وجوب  
 نصب الإمامة على الرعية بأن قوله ثم فاقطعوا مشركيها بين التوصل إلى القطع  
 وبين مباشرة القطع فإنه يقال قطع الأمر السارق إذا أمر بقطعه فقطع وقطع  
 الحداد السارق إذا مباشر القطع وليس المراد مباشرة فإن ظاهرها عام متناول  
 لكل وليس يمكن لكل مباشرة القطع ولو أمكنهم لم يكن المراد ذلك للاجتماع  
 أنه ليس بالإمامة أن تأمر الحداد بالقطع من غير أن يتولى ذلك الأمر الإمام  
 فإن المراد بها التوصل إلى القطع وإذا كان كذلك فالأمة بدخل من جملتهم  
 من يصلح للإمامة ومن يمكنه العقد له فيلزم لكل التوصل إليه بنفسه  
 وليس القبول والعقد والجواب من وجهين أحدهما أن الأمر بالقطع لا  
 بالتوصل إليه وقد تقدم ذلك في فيما قررناه في أن يصح في الإمامة  
 أن يقال أنه قطع السارق ويقوم عرفاً الأمر بالقطع كما بينهم حقيقة في  
 الحداد أنه قطع السارق ويقوم عرفاً الأمر بالقطع كما بينهم حقيقة في  
 إذا مباشر فصح أن يكون حقيقة فيما في حق الإمام عرفاً وفي حق الحداد  
 أما العاقلون للإمامة فلا يقال أنهم قطعوا السارق بمعنى أنهم



عقل الامامة لمن اراد فقطع السارق ليعذب لك في اللغة وان جعل مجازا  
 كان بعيدا في الغاية واللفظ لا مجال على مجازة البعيد في الغاية مع وجود  
 الحقيقة واقول لفظ القطع حقيقة في المباشر وقد يطلق على السبب  
 للسببية والاسباب يتفاوت في القرب والبعد وفي العموم والخصوص  
 وتتفاوت تلك المجاز في الاولوية والامر بالقطع بعض الاسباب التي  
 تامة والعقد سبب بعيد عام مع وجود الحقيقة والقرب وامكانهما  
 خصوصا السبب البعيد العامة فانه يكاد ان يكون من الاسباب المتفاوتة  
 ولا يجوز حمل اللفظ عليه واعلم ان القابلين لوجوبهما عقلا على الامامة لا  
 على الله ثم ذكر واسمها الاولى ما ذكر في نفي التخصيص والتفصيل العقليين  
 على استعماله اجاب نفي على الله ثم الثانية ان كون الامام منصوبا يمكن  
 لطف فعدم عدم يمكنه لا يحصل اللطف فاذا علم الله ثم ذلك كان  
 اولى ولا يتم اللطف عينا فلا يجب عليه الثالثة ذلك الامام اما ان يكون  
 معصوما او لا يكون معصوما والقول بالعصمة مشع ما ياتي وغير المعصوم  
 ليس بلطف الزايفة لو وجب وجود معصوم لكونه مقربا وبعد الو  
 ان يكون نوانه وروسا القرى والنواحي بل الحكم بامر معصومين

على مع

لان ذلك تقريبا وتبعيدا الخامسة ان ما من الزمان الا ونصير من خلوة  
 من التكليف الشرعية بالاتفاق فالقول بجواز خلوة الزمان من غير وجوب  
 نصب الامام لاجل الطاعات يكون اولى وهذه الشبهة معقولة ونعوهم  
 عليها وهي واحدة ضعيفة اما الاولى فقد بينا في علم الكلام نبوت النبي  
 والتفصيل العقليين وكيف لا يكون كذلك ولا يتم شرعية من الشرائع  
 والامة من الملوك الا عقد من المقدمة الاولى ان الله ثم خلق المعجز على  
 الانبياء والنصديق المقدمة الثانية ان كل من صدقه الله ثم يجب ان  
 يكون صادقا فالنصديق الكاذب منه ثم واستحالة صدور القبيح منه  
 ونفي من لا يتم على مذاهم اما المقدمة الاولى فلاستحالة تعليل افعاله  
 ثم بالاعراض واما الثانية فلان نفي الحسن والقبح العقليين يستلزم  
 اظهار المعجز منه على يد الكاذب فلان نفي وجوب الشيء عليه ثم يستلزم  
 جواز اظهار انانية اظهار المعجز على يد الكاذب ثانيا العاص على  
 وعقاب المطيع وادخال الانبياء النار وادخال الفراعنة الجنة مما بعد  
 العقل اسفها الوعد من ادنى فكيف اذ اصل من قادر حكيم سبحانه  
 عما يصفون واما الثانية فهي على اربعة وجوه ان الامام لطف في حال



وظهوره اما عند ظهوره ككلام واما عند عيبه فلا يجرى مجوز المكلف  
 كل لحظة فبمعنى من الأقدام على المعاصي وذلك يكون لطفًا يقال  
 الإمام ان كان شرط في كونه مكلفًا لطفًا وجب على الله تم فعله وتمكينه  
 فلا لطف لانا نقول ان يعرفه لابد منه في كونه لطفًا ولا يتم انه يجب عليه  
 تمكينه لان اللطف انما يجب اذا لم يناف التكاليف بخلافه ثم لا يعمد  
 ينافي التكاليف وانما لطف الإمام يحصل ويتم باموره منها خلق الإمام وتمكينه  
 بالقدرة والعلوم والنص عليه باسمه ونسبه وهذا يجب عليه وقد فعله  
 بحال الإمامة وقبولها وهذا يجب على الإمام وقد فعله نفيها النقرة والذ  
 عنه وامثال واخره وقبول قوله وهذا يجب على الرعية الثاني المقرب  
 الى الطاعة والمبعد عن المعصية والعه والاحبار عليها وليس بلطف لانه  
 منافع التكاليف ونصب الإمام والنص عليه واره بطاعة من الاول <sup>فهم</sup>  
 على طاعته من قبل الثاني لانه من الواجبات فلو جاز التهم عليه لجاز  
 باقي الواجبات لان طاعته الإمام هي عبارة عن امثال واره الله ثم ونواهي  
 والتهم على امثال حج الإمام هو الامر يا واره الله ثم ونواهي فلو جاز  
 على طاعته لجاز التهم على الايمان بما امر الله ثم به ولا مشاع مما هي عنه

غير باسطة الإمام واما الثالثة فلان الإمام يجب ان يكون معصوما  
 الإمام لو جاز ان يخال بالواجبات او يفعل المعصيات لاشنع ان يكون نصيبا  
 ولا لثم ان يكون داخل فيها هو خارج عنه ان يكون من المحتاجين اليه  
 يجوز العصمة عليه ومن غير المحتاجين اليه لكونه محتاجا اليه والمحتاج  
 غير المحتاج لا قضا الاضافة تغاير المضامين وسنزيد بيانه فيما بعد  
 شاء الله ثم واما الرابعة فهي ضعيفة جدا من وجهين <sup>ان</sup> الواجب عليه  
 ما يفيد التقريب والتبديل هو غير وارد عليه منشاء ان المكلف اذا  
 استوت نسبه الى ما يريد الحكم منه والى ما لا يريد فيجب على الحاكم انه  
 يعبر الى ما يريد ويجعله عما لا يريد حتى يحصل ترجيح احد الطرفين  
 المتساويين على الآخر الذي لا يتم الوقوع الابه اما اذا كان الى ما لا يريد  
 اقرب والترجيح حاصل ويوجب الوجوب وهو الشاوي لما في الوقوع  
 زائل فلا يجب عليه ان يكون كل زمان وجود معصوم ويستحيل  
 وجود سبب في كل منة ما يقوم مقام الآخر دفعه واما الخامسة فلا قضا  
 بوجوب الإمام على تقدير التكاليف فلا يرد علينا ولا نواقع الخوف  
 والفساد وبه يتم نظام النوع فلهذا السمة آوهن من بيت العنكبوت



البحث السابع في عصمة الامام وهو ما يمنع التكليف معه من العصية متعلكا  
فيها ولا يمنع غيرها فيها مع عدم الاختلاف الناس في ذلك فذهب الامامية  
والاصولية اليه ونفاه الباقر لنا وجوه **الوجه** لو كان فيه معصوم كان  
مناجا اما الى نفسه او الى امام اخر فقدرنا وبين وهما محالان وذلك  
لوجود العلة المحوجة اليه فيه لا يقال المعصوم لا مع واما ان يقدر على  
العصية او لا يقدر فان قدر فلا يجب اما ان يمكن وقوعها منه لا ولا  
يمكن فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز وان لم  
يمكن فقد رتبته على ما يمكن وقوعه لا يكون قدرته وان لم يقدر فهو  
مجهور وليس ذلك يثبت له وايضا اذا جاز ان يمنع وقوع العصية  
شخص من المكلفين بفعل الله ولا يظهر بغير قدرته وممكنه من الطريق  
فالواجب ان يجعل جميع المكلفين كذلك اذا كان العرض من وجودهم  
الثواب اليهم دون وقوع العصية وعنايتهم عليها وايضا فلم لا يجوز ان يكون  
الانتماء في الاحتياج الى النبي او القرآن وينقطع التسلسل لا يجب  
عن الاول بانه يقدر عليهم ولكن لا يقع مقدوره لعدم خلوص اعيانهم  
كما يقول في امشاع وقوع القبايح من الحكماء ثم وكما يقول في عصمة الانبياء

فاز القدرة على ما يمكن وقوعه لا اعتبار في غير فانية لا يتكرر انما يتكرر  
القدرة على ما يمكن وقوعه لذاته ومن الثاني ان يقول ان الحكم جعل  
شخصا واحدا بفعله معصوما من غير استحقاق منه لذلك لكننا نقول كل  
من يستحق الاطلاق الخاصة التي هي العصمة بكسبه هو من عصية سنام  
الامام يجب ان يكون من تلك الاطلاق فالمكلفون باسرها واستحقوا  
بكسبهم تلك الاطلاق كما لو كلفهم معصومين وظهر ان الخلل في عدم  
عصمتهم جميعا راجع عليهم لا عليه ثم ومن الثالث ان نسبة غير المعصومين  
الى النبي او القرآن نسبة واحدة فلو جاز ان يكون النبي الموجود  
زمان سابقا والقرآن معينا المكلف مع جواز خطاويه عن الامام الجاز  
في الجميع مثله ذلك روح الاحتياجهم الى امام وقد سبق فساد اللازم  
نظير فساد الملزوم مما يثبت وجوب نصب الامام على الله ثم بالطريق  
الثاني نقول اما نعم ضرورة ان الحكم اذا نصب في عتبه من يعرف منه  
لا يقوم بمصالحهم ولا يراعي ما لاجله احتاجوا الى منصوب قبله يستقيم  
القول منه ذلك المصوب ويفر عنه وينصب غير المعصوم من الله ثم  
داخل في هذا الحكم فعلمنا انه لا ينصب غير المعصوم وكل امام ينصب الله



هو معصوم لا يقال لا يجوز ان يكون خوف الامام من الغل سببا موجبا  
 لامتناعه قبله علم الخطا سلبا لكن ينقض ما ذكرتم بالنائب العاديا  
 في المشرق والامام في المغرب فانه غير معصوم ولا يخاف سطوته سلبا  
 الامام عبارة عن مجموع امرين احدهما يوثق وهو نفوذ حكمه على غيره والثاني  
 سلبى وهو امتناع نفوذ حكم الغير عليه فلما انقرض الامام الى العصمة كان ذلك  
 اذ الاول او الثاني او المجموع والكل باطل بالنائب المذكور فانه لا ينفذ حكم  
 احد عليه فيه الامام الامام في تلك الحال لا ينفذ حكمه عليه ايضا لانه  
 يستدل علم الامام بالخصب بالغيب وقد رتبته على الاختراع وهو ان  
 الحكيم وقد تحقق فيه كل واحد من الوصفين مع ان العصمة تنسب  
 فيه بطل اشتراط العصمة في الامام لاننا نجهت غيب عن الاول ان  
 عرفنا الفوائد عرفنا الضرورة فخر الامة عن غل احاد الولاة فكيف بالرسول  
 المطلق ومن الثاني ان النائب يخاف من الغل في مستقبل الوقت وقد  
 لطف له بخلاف الامام سوال فليكن خوف الامام من عقاب الآخرة  
 لطفا له جواب الامام بشاركه غير في الخوف فلا يكون ذلك معينا  
 عن الامام فذلك له ولا رغبة الناس في الدنيا اكثر بغريب من

٣٢

الطاعة وتلك المعصية من الاخوة وعن الثالث يمنع الحضر وايضا فله  
 ان يكون الغرض ان الامام حاكم على المسلمين فوجب عصمته بخلاف ذلك  
 ايضا فله ان يكون العصمة لاجل عدم حكم غيره عليه بخلاف النائب فان  
 الامام يحكم عليه في تلك الحال او فيما بعد الثالث ان الامام حافظ للشرع  
 فيكون معصوما اما الصغرى فلان الحافظ له ليس الكتاب لو وقع فيه  
 ولعدم احاطة بجميع الاحكام وليس هو السبب للوجهين السابقين ولا ينفذ  
 المسلمين على انما لبست الحافظ للشرع ولا انها مشاهبة والحوادث عينية  
 وهو لا يمتنع لحوادث الخطا عليهم اذا خلوا عن الامام لان كل واحد يجوز كذبه  
 فالمجموع كذلك وان الاجماع انما يحصل في قليل من الحابل ولان الاجماع  
 يثبت كونه حجة اذا ثبت كون النقلة معصومين وانما يثبت ذلك بالسمع  
 لاننا لو علمنا بالفعل لكان اجماع النصارى حجة والسمع بخلاف البنية  
 والتخصيص فلا بد من معرفة علم الناصح والمحمس ولا طريق الى ذلك سوى  
 انه لو كان النقل وانما يثبت هذا اذا علمنا ان الامة لا ينفذ بفعل الشارع وانما  
 يكون كذلك لو عرفت كونهم معصومين وهذا هو ظاهر وليس الغيب  
 لانه ليس حجة في نفسه لا فائدة النقل الضعيف ولا فائدة لادله من اصل

ليس



لا يمكن ان يعيش منفردا لا فقارة يفعلها بنفسه بل يفقر الى مساعدة غيره

منصوص عليه فلا يكون بانفراده حافظا وان احدهم يقال بذلك وليس هو البراءة الاصلية والاثم وجبت بعينه الاثبات بل كان يلحق بالفعل وذلك باطل وليس هو المجموع لان الكتاب والسنة وقع الشارح فيها وفي معناها فلا يجوز ان يكون المجموع حافظا لهما من جملة ذلك المجموع وهما قد اشتملا على بعض الشرع واذا كان كل واحد من المجموع قد تضمن كذلك فليس فطرا كونه دليل على ما تضمنه ذلك المفرد من جملة الشرع فقد صار بعض الشرع غير محفوظ فلا يكون المجموع محفوظا لم يبق الا امام الذي هو بعض محفوظا اذا صدر عنه الذنب فلان يتبع وهو باطل قطعاً والام لا يكون ذنباً ولو لم يمتعه ولا تغايرتوا على الاثم والعدوان واما ان لا يتبع فلا يكون قوله فلا يكون فيه فائدة الخامسة ان كان نصب الامام واجباً على الله تعالى فما استحالة صدور الذنب منه لكن المقدم حق فالتالي مثله بان الشريعة ان لو صدر الذنب لمجوزاً بالخطا في جميع الاحكام التي يامر بها وذلك مفسد عظيمة والله تعالى حكيم لا يجوز عليه المفسد وقوله نعم لا يقال ما يهدي الظالمين اشار بذلك الى عدم الامانة والفساد ظالم السابع لانسان مد في الطبع لا يمكن ان يعيش منفردا لا فقارة في بقائه الى ما كل وليس وسكن

لما

القول الذي تضمنه قوله

يمكن

يمكن ان يعيش منفردا لا فقارة يفعلها بنفسه بل يفقر الى مساعدة غيره  
يقرع كل منهما لا يحتاج اليه صاحبه حتى يتم نظام النوع ولما كان الاجتماع في مطنة التغالب والسادس فان كل واحد من الاستخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره فبدونه قوتها التيمونية الى احدى وهرة عليه وظلمه فيه فيؤدي ذلك الى وقوع الطرح والمزج واما القدر فلا بد من نصب الامام معصوم بضد عن الظلم والتعدي وينبغي عن التغلب والفرار ونصف المعلوم من الظالم او الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطا والسيئ ولا العصبية والام يتم النظام به انتم على نصب الامام المعصوم والحاجة العام داعية اليه ولا مفسد فيه الكمال ظاهر فيجب نصبه على كل صفة نقص يوجب احتياج موصوفها في الكمال ونفيها الى غير انما يوجب الاحتياج الى غير موصوف تلك الصفة لعدم اوجبت الاحتياج الى غير موصوف بما شارك في الاحتياج وغير الموصوف بعدم العصمة هو موصوف بالعصمة حتى يجوز الخطا هو مكافاة واذا اوجب الاحتياج الى علة في عدمه كانت واجبة لعدم اذ اجمع الممكنات لتيسر في الامكان فينتسب في الاحتياج الى علة خارجية والخارج عن كل الممكن لا يكون ممكناً واجب عدم الخطا هو المعصوم بما لو كان الامام غير معصوم

الشارح

الجمعة



يختلف المعلوم عن علمه الشامة ولكن الثاني باطل فالقدم مثله بان الملازمة  
 ان يجوز الخطا على المكلف موجب لا يجب كونه مرسلا امام والامام لا يكون  
 مرسلا امام والا كان امامه هو الامام من غير احتياج اليه يجب ان يجب  
 بل ليل اللغة والاجماع والعقل اما اللغة فلان الامام عبارة عن شخص يام  
 به اي يقبل به كما ان ايام الرد الما برئى به واللغات لما يلتصق به واما  
 الاجماع فلانه لا خلاف انه يجب على كل واحد من الناس قبول حكم الامام  
 اتباعه في جميع الاحكام وفي جميع سياساته واما العقل فلانه يجب اتباع  
 الامام قطعا وقبول حكمه اما ان يكون مجرد قوله والدليل على ذلك  
 بالضرورة ولا جاز ان يقال الدليل على علمه لوجوب اتباعه على غير الصبي  
 ولا يتحقق علمه دليل انه لا فائدة في توسط قوله فتعين ان يكون مجرد  
 قوله ولو جاز عليه فتقديره قد اتمه على الخطا اما ان يقال بعدم اتباعه  
 من الله تعالى بالانقياد بما ولا يقال ذلك فان كان الاول لازم كونه نمام  
 بالخطاب وهو حج والثاني فقد خرج الامام في تلك الحالة عن كونه اماما  
 فليزم مع خلو ذلك الزمان عن الامام وهو حج اما نعلم بالضرورة بقية  
 النبي عليه السلام وتكليف الناس كل زمان باتباع ما جاء به من الشريعة

ان كان

وذلك

وذلك موقوف على تعليمها نقلها اي من بعده والناقل اما ان يكون معصوما  
 او غير معصوم والثاني باطل والا لما حصل العلم بقوله فيما يقوله ولا اعتماد  
 على قوله فيتنفى فائدة التكليف فتعين الاول والمعصوم الامام والامة  
 اجتمعوا عليه واهل التواتر نقلوه لا غير القول بمعصوم خارج عن هذه  
 التسمية قول لا قابلية ولا يجوز ان يكون مستند علم من بعد النبي  
 بشيعة انقطاع الاجماع من الامة عليه فان عصمة الامة عين الخطا  
 انما يعترف بالنصوص الواردة على لسان الرسول بالكتاب والسنة  
 وكل نص يدل على كون الاجماع حجة فلا بد من معرفة كونه منقولاً  
 عن الرسول وانه لا يصح له ولا معارض وكان ايضا يتوقف على صدق  
 الناقل له وصدقه اما ان يكون معلوما بالاجماع او غيره فان الاجماع  
 الدور من حيث ان لا يعرف صدق الخبر الدال على صحته صدق اهل  
 الاجماع الا بالاجماع وعصمة اهل الاجماع ولا يعرف الا بعد صدق ذلك  
 الخبر لان الاجماع انما هو حجة باستماله على قول المعصوم لانه لو كان  
 جوازا للكل لزم لكل واحد وان الخبر لازم للكل وقد بينا في الجواب  
 ضعف كل ادلتهم كون الاجماع حجة لان السائل الاجماعية فليكن



الغاية ولا يمكن ان يجمع بينهما وان كان بغية الاجماع فاما بالنوا  
او بغية الاجازان يكون بالنوا فان غايته النوا معرفة كون ذلك  
الغيب منفوقا عن الشيء وليس فيه ما يدل على انه ممتنع ولا معارض  
فلا يغير كون الاجماع حجة فلم يبق الا الامام وهو المظهر وهذا بطل كون  
النوا متبعا للاحكام ولا يمكن ان يكون عند الشيء اظهر من الاقامة  
لوقوعها في كل يوم خمس مرة على راس الائمة ولم يثبت بالنوا  
فصلها لوقوع الخلاف فيها بل ان لم يكن الامام معصوما فنقد  
وقوعه في المعصية اما ان يجب انكار عليه ولا يجب فان وجب  
عليه لزم الدور من جهة توفيقه انه جاز لا امام على رجب الرعية وزجر  
الرعية على رجب الامام ولو وقع الهرج المجدور منه وان لم يجب انكار  
عليه فهو منع لقوله فهو من راي منكرا فليكره لوجوب انكار المنكر  
بالاجماع به اختلفت الامة في سائل ليست في كتاب الله ثم ولا السنة  
النوازية ولا اجماع عليها والقياس ليس حجة لما بين في الاصول والآثار  
الاحاد لا يصلح لافادة الشريعة لقوله نعم الخزان الطن لا تعنى من  
الحق شيئا فلا بد من معصوم يعرف الحق والباطل ذلك هو الامام

بأن القرآن انما نزل ليحكم ولجعل به وهو مشتمل على الفاظ مشككة  
مجهلة لا يعرف مدلولها في نفسها وابات متعارضة وابات متشابهة  
وقد وقع الاختلاف فيها بين المفسرين ولا سبيل الى معرفة الحق فيها  
يقول غير المعصوم اذ ليس قول احد غير معصوم اولى من الاخر فلا  
ان يكون المرفوع لذلك معصوما وهو الامام تعالى الله عن رجال هو الناس  
للامام ومن لم يناد نصبه فبح عقله والله تعالى لا يفعل ولا بد ان يكون الا  
ما معصوما مع قوله نعم اطيعوا الله واطيعوا الروا والامر منكم وكل من امن  
الله بطلا عنه فهو معصوم الاستحالة انما هي طاعة غير المعصوم مطلقا  
فبح عقله لا يتعد الامام لوم يكن معصوما كان ما ان يكون عاميا او مجتهدا  
والاولى ان لا يجب على المجتهد طاعته ونقص محله من العلوية يستلزم  
من الله تعالى لا يبطا عنه العاص ايضا ولا يجب على العاص طاعته عدم الاولوية  
والثاني محال والام يجب على المجتهد بن غير اتباعه لعدم الاولوية وتخصيص  
العاصي بين قوله وقول غيره من المجتهدين فلم يبق فائدة في نصبه كقوله  
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا  
الضالين وغير المغضوب ضال فلا سبيل اتباع طريقة قطعنا فبين ان



يكون هنا معصومون والهداية انما هي بالعلم بطريقهم لا بالظن وهو نقل  
والناقل له ايضا معصوم والاجماع والتواتر غير متحقق ان السؤال انما هو  
اشياءهم في جميع الاحكام والاجماع والتواتر لا يفيدان ذلك فليس الامام قايما  
اذا كان قوله نعم الذين انعت عليهم غير المعصوم عليهم ولا الصالحين اشياء  
الانبياء فالهداية الى طريقهم بطريق علي انما هو المعصوم في كل زمان اذ  
لا يختص هذا الدعاء بقوم دون قوم وان كان اشارة الى الانبياء فالمراد ايضا  
حاصل ما قوله نعم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من انعت من  
الفاو بن هذه نكره متقية فتم الاستثناء فليدروا من ذلك نفى كل حال  
للسيطان على قوم خاصة في جميع الاوقات ان كل من صدر منه ذنب في  
وقت ما كان الشيطان عليه سلطان في الجملة وهو يقا في قوله ليس  
عليهم سلطان في ويبدل على عصمة قوم من ابتدا وجودهم الى اخر عمرهم  
من الصغار والكبار رسموا وعملوا وناووا ولا وكل من اثبت ذلك اثبت عصمة  
الامام اذ انما انفال احد بعصمة الانبياء من اول ظهورهم الى اخر عمرهم من  
جميع الصغار والكبار رسموا وعملوا وناووا ولا وقال بعصمة الامام كذلك  
ومن نفى عصمة الامام لم يقل بالذلك فالفرق قوله ثالثا حار واجماع

قوله نعم ان عبادي الى الخواص ان يبيع الامام عبادي الا ان عبادي فالك  
كيف يكون وغير المعصوم لا يبدى الا ان عبادي فلكم وقد لا يبدى مع انه  
يبدى فكيف يكون الكفار على اتباعه اولى بغير المعصوم لا يجوز اتباعه ولا كما  
محب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو المكمل بقوله نعم الذين انعت  
عليهم المراد بالغة هنا العصمة ارسال اتباع طريقهم التي انعم الله عليهم بما  
يملك على ذلك اذ طريقهم هي الصراط المستقيم وانما يوصف بذلك ما هو  
دائما وبسبب عليه الخطا ولا شيء من غير المعصوم كذلك اذ طريقه ليس  
بمتغيرة دائما فذلك على ان كل متبوع طريقه كذلك وكل متبوع معصوم  
وله الامام متبوع فيجب ان يكون معصوما كقوله تعالى لا يكون لك  
على حجة بعد الرسل المراد منه لا يكون لاحد من الناس شيء من وجوه  
الحج في الناس وهو ظاهر وفي الجملة انما نكره في معرض النفي وانما  
يتم ذلك في حق من باقى بعد عصر الرسول مع عصمة نافي الشيع وقائم  
مقام الرسول في جميع ما يراد منه سوى النبوة ولا يتحقق ذلك الا مع  
عصمة الامام فيجب عصمة الامام لاننا نقول نفى الحجة بعد محي الرسول  
يتوقف على امام معصوم والالزم الشافعي لا انه لو لم يكن امام معصوم



ثبت المحجة لكنها منفية بالآية والزمان واحد فنزبط الشافعي متخفة لانا  
 نقول الامام المعصوم لازم لا ارشاد الرسول للوجه المذكور وذكر الملتزم وجه  
 اللازمه كان لا لان قوله نعم بعد الرسول هو قوله بعد الامام المعصوم  
 ولا نه ليس البر بعد هي الرسول محجزة بل المراد وانما جميع الشريعة ونفوذها  
 واظهارها وجميع ما يتوقف اصطفاها والعلم بها والفعل ورأس ذلك واهله  
 الامام المعصوم لانه هو المودى للشرعية وبه يعلم ولا يافق الاستحالة  
 الرسول ووفاته وخلو الزمان من معصوم والالتب المحجة بقوله نعم  
 امن بالله واليوم الآخر وعلى صالحاته اجره عند ربهم ولا خوف عليهم  
 ولا هم يحزنون وجه الاستدلال من وجهين ان في الخوف ونفي الخوف  
 الخزن على وجهين احدهما لعدم الالتفات وعدم التصديق وهو من  
 باب المحجول وثانيهما العلم بالنبوة والتعبد من جهة العبادة والاحكام  
 بها واعتقادها والعلم بالطاعة والمعاصي والاحكام بالوجه البقياني  
 والاثبات بها وليس المراد الاول لانه ثم ذكره على سبيل المدح والاول  
 الدم فتعين الثاني فلا بد من طريق الى معرفة ذلك وليس الكتاب  
 استعماله على التشابه والمشتراك والاشبه كذلك فتعين ان يكون

الطريق هو قول المعصوم فانه من اجلات القرآن ومجازاته والالفاظ  
 المشككة فيه المراد بها يقينا ويعلم الاحكام يقينا بصحة يحصل الجزم بقوله  
 لا استغنى الثاني قوله نعم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون نكره منفيه فيكون  
 للعموم ونفي الخوف والخزن انما يتيقن انفا سببها اذ غير المعصوم  
 امره خطا بالمعصية وخطيه عن الطاعة وجميع الاحكام لا يحصل في نفس  
 القرآن ولا من نفس السنة المنوالة ولكن في كل زمان يمكن نفسه في  
 الامام المعصوم في كل زمان كقوله نعم اذ ذلك الكتاب لا رب يقول  
 يدل على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين احدهما انه نكره فيهم  
 فليزم انفا القريب والاشك عنه من جميع الوجوه وهو عام في الازمنة  
 ايضا وغير المعصوم لا يعلم جميع مدلولات القرآن يقينا بحيث لا يحصل له  
 ريب ولا شك في وجهه كالاتي من كالاتي الالفاظ ولا معنى من معانيه ولا  
 مما يمكن نبأه او يراى منه لكن قد لنا على وجود من لا ريب عنده  
 شئ منها ويكون اعتقاده مطابقا لانه ذكره في معرض المدح في كل زمان  
 فدل على وجود المعصوم فيه وثانيهما انه يمكن معرفته في كل وقت  
 يمكن يقينا الامن قول المعصوم وهو ظاهر لانه لا يحصل اليقين الا بقوله



العصمة فيكون موجودا فيقبل مع وجوده امانة غير كذا قوله ثم اذا  
 قيل لا يفسد في الارض قالوا انما نحن مسلمون لانهم هم المفسدون  
 ولكن لا يشعرون وجه الاستدلال به انه يقتضي من يفسد في الارض  
 وهو يقتضي انه مصلح خطأ ويستلزم الذي عن اتباعه اذ متعده توجب  
 هذا المعنى فيه فيكون مذهبنا ونحجب الاحتراز عن متابعه من يمكن  
 وجود ذلك منه لا احتمال اتباعه على الخوف والضرر المظنون ونحوهما  
 واجب وغير المعصوم يجوز منه ذلك بل يكون امكان فعله وعدمه  
 متساويا وان ادعى الامر وصارفت الذي غير موجبين وتعارضهما  
 الشهوة والغضب وهما يقتضيان التبرج كالاولين فيعارضان السباب  
 بل يبرج اكثر الثانية من غير المعصوم فيجب ترك السباب غير المعصوم  
 ولا شيء من الامام يجب ترك السباب لوجوب اتباعه فكان يلزم اجتماع  
 الصديق وهما يتبعان من الثاني فلا شيء من غير المعصوم بامام هو  
 المخرج قوله ثم وما يفسد به الا الفاسقين الذين يقتضون عدم الله  
 بعد مشابهة ويقطعون ما امر الله به ان يوصل ويفسدون في الارض  
 اولئك هم الخاسرون وجه الاستدلال به ما تقدم في وجه السباب

كقوله ثم يشرون الضلالة بالهدى فازبحجت تجارتهم وما كانوا مهتدين  
 وجه الاستدلال به ان الفعل نكوه وهي في معرض الانبات يكتفي فيها المراد اذا  
 نفرد ذلك فيقول الامام منه ياد ابا الانساج الدائمة والعرفية دائمة ولا  
 شيء من غير المعصوم يهتدى بالاطلاق لما تقدم فلا شيء من الامام  
 معصوم وهو المطلق يقال يمنع الصغرى لانا نقول ذلك بوجوب اتباع  
 اتباعه لما تقدم من الشيء بذلك قوله ثم ويشرون الدين اسوا وعلموا  
 الصالحات انهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من  
 ثمرة رزقا لاية وجه الاستدلال بها يتوقف على مقدمات ان المانور  
 يشرون البشر وهو ظاهر وجب واللام في الجميع يقتضي العموم فلا يترك  
 في الحج ان له يقتضي الاستحقاق ان استحقا الواب الدائم وعدم  
 العقاب انما هو بفعل الطاعات وترك المعاصي وقد بينا ذلك في  
 علم الكلام وهذه الاية يدل على ذلك من باب الاسما كما يقرر في الأصول  
 في تفصيل وجوب المكن او معلوله الا عند وجوب سببه او عند  
 التواب الدائم مشروطا بالوفات فلا يثبت الامع الوفاة عند الوفاة  
 او قبلها مع وجود سبب الطاعات وسبب ترك المعاصي والا لزم



الأمرين أما وجوب الممكن مع عدم سببه أو ثبوت معلوله مع عدم  
وعدم وجوبه لأن البشارة لم بان الحجة احسان ثبوت استحقاق النوا  
الديام وليست العلة ثابتة إذ الموافقة لأن لم يثبت لاني في المستقبل  
لزم ثبوت سببها الذي يمنع معه المعاصي ويجب معه الطاعات  
باختيار المكلف لأنه يجب وجود الطاعات منه وتمنع المعاصي  
لزم ثبوت المعلول مع عدم سببه فان وجب من غير سبب وجوبه  
وجوب الممكن مع عدم سببه وهو محتمل وذلك السبب هو العصمة إذ  
ذلك فيقول هذه الآية يدل على وجود المعصوم في كل زمان كان  
بالبشارة فينفى وجود المعصوم استحالة بشارته المعلوم ويكون  
الشيء المتقدم الأول والمبشر يجب منه جميع الطاعات وينبغي  
جميع المعاصي لأن قوله ثم عملوا الصالحات للعلوم المقدمة الثابتة  
ومن جعلها فعل ضد القبايح والأشياء به ميمها فيلزم عدم صدق  
ثبوت سببها المعصية فوجب ثبوت الاستحقاق قبل الموافقات يدل على  
ثبوت سببها الموجب لما يقرر والعلم غير كاف لأنه غير موجب لأنه  
تابع والسبب هو العصمة فوجب ثبوت العصمة لأن لقوم غير النبي

ان

والناس بين قائلين منهم لم يقل بثبوت المعصوم أصلاً ومنهم من قال  
في كل عصر ولا قابل بثبوت في عصر دون عصر فكون باطلاً وقد ثبت في  
وقته ٢ ثبت في كل عصر فيقبل كون الامام غيره مع ثبوت فيقبل  
الحكيم عجائب طاعة غيره المعصوم على المعصوم ومع وجود المعصوم  
على ضرورة العقل لا قوله ثم قالوا الخبيل فيها من يغسل فيها ويسفك  
الدما وجه الاستدلال ان الملائكة يستعمل عليهم الجبال المركب في  
حكوا بان وجود غير المعصوم يستلزم على مفارقة فاجابهم الله ثم يقول  
اي بهاء ما لا تعلون معناه ان في وجوده من المصالح ما يقتضي  
على عدمه فاد كان وجود غير المعصوم يستلزم على غير مفارقة ما يكون  
بحكمه وتمكنه مع عدم معصوم نفريه ونجده محض المفارقة  
التي يستعمل مدورها منه تعذر فلا يكون اما لا يقال هذا يدل  
مطلوبه لأنه يدل على عدم عصمة ادم لأنه قال واذا قال ربك للملائكة  
ان جاعلكم في الارض قالوا انجعل فيها من يغسل فيها الى اخرها  
ادم وقوم اشارة اليه واذا لم يكن النبي معصوما فالامام اولي ان  
يكون كذلك لا نأقول لانه يدل على عدم عصمة ادم فان قو



انجعل فيها من بعد فيها وسيفك الدماء ليس إشارة الى آدم وإنما إشارة  
الى من ملأه آدم ثم اذ آدم لم يوجد منه فتأذى في الارض ولا سفك دماء  
ووجه الانكار انهم عرفوا ان وجود آدم على وجه يحصل منه النسك  
العقب المنكر المنكر مع عدم عصيته اكثرهم مستلزم للفساد وهذا  
يؤكد ما شاء تخليهم عن المعصوم كتب قوله فمن تبع هذاى فلا خوف عليهم  
ولا هم يحزنون وجه الاستدلال بتوقف على مقدسات ان هذا ترغيب  
في فعل استبان في الخوف والحزن وهو عام في كل عصر كمال احداثا  
الناقي ان كلما رغب الله فيه فهو ممكن ان المراد في جميع انواع الخوف  
والحزن في كل الاوقات لان النكوة المنفية للعموم دانه لا تخص  
تبقى امثال او امره ونواهيها وانما يعلم ذلك بمعرفة مراد الله تعالى  
خطائه جميعه بقيا ومعرفة مراد النبي من خطائه ان ذلك لا يحصل  
من الكتاب والسنة او غيرها من عبارات وعمومات والالفاظ مشتركة  
والاقل منها المعنى البقيا والسنة المتواترة منها قليل وقد قال بعض  
الاصوليين ان الدلائل اللفظية كلها لا يفيد شيئا من البقيا وقد  
بينا وجه ضعفه في الاصول لكن انفق الكل على انه ليس كل الدلائل

اللفظية مقبلا للبقيا ولا يمكن اشفا الخوف والحرز في جميع الاحوال  
الامر يقين المراد في خطائه ثم ولا يمكن الا يقول المعصوم فيكون المعصوم  
كل عصر فببقيال امامه غير مع وجوده وهو ظاهر في قوله ثم وكذلك  
حجبت امامه وسطا ليكونوا شهودا على الناس ويكون الرسول عليهم السلام  
وجه الاستدلال انه وصفهم بالعدالة المطلقة لاجل الشهادة على الناس  
بل ان يكون الشاهد من رها من مخالفة رسوله في شيء اصلاحا لا يكون  
في شيء اصلاحا لا يكون المشهود عليه مخالفة عليه ولا يكون كذلك الا  
المعصوم كدفع قوله ثم وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا  
وهو الممتدون وجه الاستدلال ان ادخال الالف واللام على المحول مع  
هو في الوجبة يدل على انحصار المحول على الموضوع كما اذا قلنا زيد هو العالم  
يدل على انحصار العالم وقوله واولئك هم الممتدون يدل على انحصار الهداة  
العامنة اعني الاحوال وفي كل الاشياء فيم فكون هذه إشارة الى المعصومين  
من امته حمل عليهم السلام وهم بعض الامم وهو ظاهر واذا ثبت ان ههنا  
معصوم فببقيال وجود الامامة في غيره وهذا الآية عامة في كل عصر  
فيلزم وجود معصوم في كل عصر ولانه لا قابل يوجد غير النبي في زمان



دون زمان لا يقال لو جعل المحول طبيعة المبتدئ لزم ما ذكرتم لكنه  
 لا يصح الجمع المعروف باللام فان كان يريد به بعض المبتدئين ولا يفي  
 ذلك او يريد به كل المبتدئين وهذا منع لان القضية ح تصير معرفة موجبة  
 نحوها مستور بالغاب الكمال ومثل هذه القضية يمنع صدقها لما بين في النسخ  
 وايضا لا يجوز ان يكون قوله نعم المبتدئون في تلك القضية اى في الصب  
 لا مطلقا وعلى هذا يصح لا مانع من الاول ان مثل هذه القضية يصرف مع  
 مساواة المحول للموضوع واردة ثبوت الكمال كما يقول مجموع افراد الناس  
 هي مجموع افراد الناطق وعن الثاني اما ذكرتموه مجازا وتحمل على الحقيقة او  
 له لو لم يكن الامام معصوما لزم قيام الامام والثاني باطل فالقدم مثله  
 بيان الملازمة ان الامام اذا جاز عليه الخطا لم يجز اتباعه الا فيما علم انه  
 لكن هو الناقل للشرع وانما يعلم بقوله فتوقف بمعرفة صوابه على قبول قوله  
 وقبول قوله على معرفة صوابه فيلزم فيقطع الامام لكل محكوم بامانه  
 يعلم منه انه تقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية دائما بقيا بالضرورة  
 ولا شئ من غير المعصوم يعلم منه انه يقرب ويبعد مع إمكانية ايا بقيا  
 بالضرورة ولا شئ من يعلم امامته بغير معصومه بالضرورة والسالبة

مستور

يستلزمه الوجهة المحصلة مع تحفظ الموضوع فلزم كل من يعلم امامته فهو  
 معصوم بالضرورة وهو المطلق غير المعصوم لا يمكن العلم بامانه قطعا وكل  
 لا يمكن العلم بامانه لا يكون اماما يتبع لاشئ من غير المعصوم لا يكون اماما  
 بالضرورة فلان الامام هو الذي يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية مع  
 دائما لكل من يعلم منه ذلك لا يعلم امامته بتقريب خطائه وتعلمه لا تكفي  
 المعاصي والامور لها وتجاوزة عن الامر بالطاعة والعلم بها في مجوز  
 وانما يعلم ذلك بعبء الامام وهذا ظاهر واما الكبرى فلانه اذا لم يمكن العلم  
 بامانه لو كان اماما لزم تكليف ما لا يطاق وانه لا يجب طاعته لعدم العلم  
 بالشرط والالزم تكليف العاقل وقد بينا استحالة في علم الكلام مع قرب  
 المعصوم اما ان يكفي تقرب نفسه من الطاعة وتبعية عن المعصية او لا  
 يكفي فان كان الاول استغنى عن الامامة مطلقا ولم يجمع الى امام وان كان  
 الثاني فاذا لم يكفي في تقرب نفسه اولى لا يكفي في تقرب غيره ولا يصلح  
 الامام بحسب ان يكون مقربا لجميع المكلفين في ذلك العصر الجاز عليهم الخطا  
 ومبعدا ولا شئ من غير المعصوم كذلك فانه لا يصلح التقرب بنفسه وتبعية  
 فلان شئ من الامام بغير معصوم وهو المطلق الامام بحسب ان يخشى بالضرورة

اما الصغر

ان



والأشئ من غير المعصوم يجب أن يغني عن الشيء من إمام بغير معصوم بالضرورة  
 أما الصغرى فظاهرة فإنه لو لا ذلك لاشتقت فائدة من لقوله ثم اطيعوا الله واطيعوا  
 الرسول وأولو الأمر منكم فأوجب طاعته وكل من أوجب الله طاعته وجب  
 أن يغني لقوله ثم وليحذر الذين يخافون من أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم  
 عذاب اليم وأما الكبرى فلأن غير المعصوم ظالم للصدر والذنب منه وقال  
 فثم ظالم لنفسه وكل ظالم لا يغني كقوله ثم إلا الذين ظلموا فلا يخشونهم  
 أخشى لأب قال هذا قياس من الأول صغره ممكنة فإن غير المعصوم هو الذي  
 يمكن أن يصدر منه الذنب ولا يشترط صدور الذنب بالفعل والقياس  
 الأول الذي هو أصل الدليل من الشكل الثاني كبره ليست ضرورية و  
 اختلاط الضرورية مع غيرها في الشكل الثاني لا ينافي بفتح ضرورية لا ينافي  
 عن الأول بأنه ما ان يصدر منه ذنب أو لا والثاني هو المعصوم والأول  
 غير مسلما لكن قد بينا في علم المنطق أن الممكنة الصغرى في الأول ينتج وقد  
 هنا على خطأ المتأخرين فيه وعن الثاني أنا قد بينا في كتبنا المنطقية نتائج  
 الضرورة ولأن الكبرى فيه ضرورة وينبغي ما ظاهره ما إمام تركه الله نعم  
 يوم القيمة ولا شيء من غير المعصوم كذلك فلا شيء من إمام بغير معصوم

أما الصغرى فللقوله ثم ولذلك جعلناكم أمة وسطا ليكونوا شهداء على  
 الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا إرجاء الله ثم وتذكر الرسول والله يوم  
 القيمة يقبل شهادتهم وذلك إنما هو لا مثال أم الله ثم وحبه والطاعة  
 فالإمام الذي هو مقرب إلى الطاعة ومبعد عن المعصية وهو لطف  
 في التكليف وبه فلو لا ذلك بل ينبغي أن يكون هو المراد بذلك لا غير وأما  
 الكبرى فللقوله ثم أن الذين يكتفون ما أنزل الله من الكتاب ويشرك  
 به ثم تأفيل أوليك ما ياكلون في بطونهم الأنا ولا يعلم الله يوم القيمة  
 ولا يبرئهم وهم عذاب اليم وغير المعصوم يمكن أن يغني بكم ما أنزل الله ويشرك  
 به ثم تأفيل فليس مقطوعا بشركة الله يوم القيمة بحسب إمام مقطوع  
 غير محزى يوم القيمة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك فلا شيء من  
 الإمام بغير معصوم أما الصغرى فلا تستعمل الذنب على الله ثم بالضرورة  
 وقد قال الله ثم يوم القيمة يوم لا يغزي الله النبي والذين آمنوا معه  
 قوم مقطوع بأنهم غير محزى كان النبي أولى من كل الناس بذلك كذلك  
 الإمام يكون أولى من كل الناس بذلك الوجود ما في غيره فيه لأنه يمنع  
 كونه معصوما على ما يأتي في زيادة تقريبه وتبعيده وكونه لطفًا كما أن النبي



لطف فيكون المراد بهذه الآية اما الاثمة وخدم اوم وغيرهم واما  
الكبرى فلان غير المعصوم يمكن ان يخفى لانه يمكن ان يدخل النار لقوله  
والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق  
ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق امامنا ايضا عصف له العذاب يوم القيمة  
يخل فيه مما ناجى ذلك خزا على كل احد وقوله ثم اولئك الذين  
الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فا اصبهم على النار وكل من يمكن  
ان يدخل النار يمكن ان يخفى لقوله ثم انك من يدخل النار فقد انجز  
لا يقال هذا الدليل لا يتم لان القياس المركب من ممكنين او ممكنة صغرى  
وفعلية كبرى الوصف في الاول لما بين في المنطق لا نقول بل هذا الدليل  
تام لان الممكنة الصغرى ينتج في الشكل الاول لما بينا في المنطق لا يقال  
الدليل يتم في حق علي والحسين عليهما السلام لانهم وجدوا من  
النبي اما في حق باقي الائمة فلا ينافي في فهم لانهم لم يكونوا في زمانه لا  
ليس المراد به حق آمن معه الذين آمنوا في زمانه خاصة بل الذين آمنوا  
بدعوته والتموا بشريعته ولم يخالفوا امره اصلا والبيان فلا ان يكونوا  
من زمانه في اي زمان كان وايضا فان الناس قالوا بعصمة الامام

عنه في كل امام ومنهم من نفى عن الكل وعصمة البعض ون البعض فلو  
ثالث باطل بالاجماع مع قوله ثم ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملك  
والكتاب النبيين الى قوله ثم اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون  
وجه الاستدلال بما تقدم تقريره في كذا ايضا فان الذين يصلونهم  
الذين يقال لهم انهم ليسوا المتقون وهم يافقهم المتقون قول علي في  
المعصوم غير النبي واد كان المعصوم غير النبي موجودا كان هو الامام  
غيره مع وجوده مع قوله ثم كذلك بين الله اياته للناس لعلهم يتقون  
الاستدلال به ان يقول هذه الآية عامة لاهل كل عصر وهو اجماع فيقول  
بيان الاثبات انما هو ينصب معصوم يعرف معاني الايات واسمها او  
ومجملها وما لها اذ مجرد ذكر الاثبات بحيث يعمل بها وتعرف معناها اذ  
المراد بقوله لعلهم يتقون وانما يحصل التقوى منها بالعلل بها وتتم المعصوم  
لا يتعين بقوله والتقوى هو الاخذ بتعاليف والاخذ بعمامة شاك ولا  
يحصل ذلك الا من قول المعصوم ولا يكفي الشيء في ذلك الاختصاص بعصم  
دون عصره السنة حكمها حكم الكتاب في العمل والتفاد في فسادات  
منها البقاي لان النص في مثبته هو النواتر وفي ذلك الله هو النص في



لانواع الاحكام لغلبة بيان الآيات لاهل كل عصر بحيث يمكنهم العمل بما جاز  
 المراد بما فيها انما هو نصب المعصوم في كل عصر قوله نعم ولا يملكوا اموالكم  
 بنكم بالباطل فلا بد من طريق تعرف الصحيح في جميع المصاديق بغير الشبهة  
 والكتاب لا يفيان فهو الامام المعصوم هو قوله نعم وانقوله لعلم لعلم ان  
 امره بالنقوى مع عدم نصب طريق سام من الشبهة والثبات محصل الى العلم  
 بالاحكام بغيرها مع وذلك الطريق ليس الكتاب والشبهة لان المجتهد لا  
 منها الا الظن وقد بناه في اجتهاده في وثيق فبعض الخطا في احدها  
 يتناقض ان المجتهد بنسب المقلدون فلا بد من امام معصوم في كل  
 عصر يحصل اليقين بقوله لعصمة من قوله نعم ولا تغدوان الله الغد  
 بحسب الاحراز عن الامتداد في كل الاحوال ولا يمكن ذلك الا بعد العلم باسب  
 ولا يحصل الا من قوله المعصوم بحسب نصبه والالزم تكليف ما لا يطاق في قوله  
 نعم من اعندى عليكم فاغدا وعليه بمثل ما اعندى عليكم ولا يجوز التحريم  
 في الله ولا ما المعصوم لجواز الخطا فالخطا للمعصوم هو احد العقائد مثل  
 ما اعندى وهذه الآية عامة في كل عصر فبعض المعصوم في كل عصر هو المط  
 نكحوا بايديكم الى التملك بحسب الاختراز في كل عصر عن امثال قوله

المعصوم القائل كيد لجوارحه بالمعصوم بالمعصية والخطا سيما عنه  
 امام معصوم بمثل قوله نعم ونزرد وان خير الزاد النقوى هو  
 الاختراز حرفين الشبهات فلا بد من طريق محصل للعلم باوامره نعم  
 نواهيته والمراد من خطائه حتى يحصل ذلك في كل عصر وليس ذلك الا  
 قول المعصوم لان الكتاب السنة غير واثقين بذلك المجتهد والكتاب  
 وجوب المعصوم في كل عصرنا امثال قول غير المعصوم بمثل على الخوف  
 الشبهة لجوارحه بالخطا عمدا او خطأ فلا يكون من باب النقوى بالقر  
 فلا بد من غير المعصوم امام هو المذهب قول واحسنوا ان الله يحب المحسنين  
 فلا بد من طريق معرفة الحسن من الصحيح بغيره وليس ان المعصوم لما تقدم  
 عامة في كل عصر فبعض كونه امام غير صحيح قوله نعم ومن الناس من يعيبك  
 في الجوده الدنيا الى قوله والله لا يحب الفساد وجه الاستدلال له حذر  
 مثل هذا وتوليته وعرف ان مثل هذا ولا يثبت لزم الفساد واحتمل  
 النظام وقد يعلم باطنه الا الله فلا يجوز الا ان يكون منصوب ما عليه من قبل  
 ثم يعلم استعماله في السنة وذلك هو المعصوم ولا يجوز من الحكم توليه  
 غير المعصوم نعم الامام يلزم من طاعته واتباعه عدم اتباع خطوات



الشيطان لان الله ثم امر بطاعة الامام لقوله ثم اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
والوا الامر منكم ونهى عن اتباع خطوات الشيطان بقوله ثم ولا تتبعوا  
خطوات الشيطان واما على المأمور به لا يكون فاعلا للمضى عنه من هذه  
الجهة لاستحالة تعلق الامر والى شئ واحد ولا شئ من غير المعصوم لم  
من طاعته واتباعه علم اتباع خطوات الشيطان وهما يتبعان من الشئ  
لا شئ من الامام بغير المعصوم وهو المصلحة قول ثم فان ذلك لم يبعد  
جاءكم البينات فاعلموا ان الله عز وجل حكيم والبيانات التي لا يحصل معها  
الخطا ولا الغلط لا يحصل الا بقول المعصوم اذ الكتاب شغل على المحل  
والنشاط بها والناسخ والمسنوخ والاضمار والمجاز والسنة كقول الله تعالى  
كثيرا غير نصفي اكثر انكم غير محجوا الله غير نصفي ذلك انما اكثرها غير نصفي  
ولا يعلم ذلك بغير المعصوم ولا يحصل الجزم الا بقوله لتعوبوا الخطا على  
غيره والجزم بنا في احتمال التقيض فدل على ثبوت المعصوم في كل وقت  
فيستحيل كون المعصوم غير ثبوت الجزم بالنجاة يحصل باتباع الامام والام  
يحصل وقوف بقوله واوره فاشتت فائدة نصبه ولا شئ من غير المعصوم  
يجرم بحصول النجاة باتباعه فلا شئ من الامام بغير معصوم بقوله ثم

من يرد نعمة الله من بعد ما جاء به فان الله شديد العقاب وغير المعصوم يجوز  
عليه ذلك فلا يجوز اتباعه ثم قوله ثم كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين  
مبينين ومن الذين الى قوله ثم والله يبلى من شئ الى صراط مستقيم  
الاستدلال بهذه الآية من جهة وجه آ قوله ثم ليحكم بين الناس فيما اختلف  
فيه وهذا اللطف فيجب عومها في كل عصر والعوم الناس فلا بد من  
حكم بالكتاب بين كل مختلفين بالحق قطعا وغير المعصوم ليس كذلك  
لتعويذه عند خطائه بغير الحق وايضا غير المعصوم لا يحكم بمصلحة الحكم  
كل مختلفين بالحق من الكتاب لانه لا يعلم ذلك بغير المعصوم من الكتاب الا  
المعصوم لوقوفه على معرفة جميع الاحكام بقيامته فدل على وجود المعصوم  
في كل عصر الثاني قوله ثم وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد  
جاءهم البينات يعنيهم والطريق الى العلم اما العقل والنقل واكثر حكمهم  
الشرعية لا يمكن العقل من ادراكها ولا مجال له فيها ففي النقل فاما ان  
يكون مقطوعا في نسبة فيه كل الناس وهذا لا يقع فيه اختلاف الا  
على سبيل السعي بين المختلفين وليس شئ من الكتب الالهية والسنة  
كذلك فلا يكون ادراكه ضروريا بشرط فيه الناس ولا بد من وضع



طريق يمكن التوصل منه الى معرفة الحق والدلالة من انواع الخطاب التي  
 المتصلة لكل الناس والامم يكن الاختلاف فيها متما اذ ما لا يشك العقل في  
 ضرورة ادراكه والطريق يوصل الى العلم به ولا بد فيه من اختلاف واختلاف  
 الامارات والظنون فلا يكون الاختلاف فيها لكنه تم حكم بان الاختلاف  
 نعم وان كان الثاني هو ان لا يكون مقطوعا في منه وذلك لانه بل يكون  
 قبل المحولات والمجاز فلا ينقص طريق الى العلم بانواع الخطاب والعقل  
 ولا يصلح هنا وهو ظاهر في النقل من لا يحصل الجزم بقوله ولا بد من طريق  
 الجزم بصدقه وبعبارة ذلك هو المعصوم وهو المظهر والطريق الى معرفة صدق  
 معرفة عصمتها ما بالمعجزات او بوضوح من الله تعالى ومن النبي صلى الله عليه وآله  
 صريح على ذلك مع قوله تعالى من بعد ما جاءهم البينات حكم بان اختلاف بعض  
 البينات التي يمكنهم معها العلم بالحق بل ذلك وليس ذلك من الكتاب  
 والسنة فيكون اشارة الى المعصومين المويدين بالمعجزات والكرامات  
 فانهم يعلمون فليقتصر في الظواهر العقلية في معجزاتهم والنصوص الدالة  
 عليهم والبراهين القطعية لا يحتمل التيقن قوله تعالى من بعد ما جاءهم البينات  
 امنوا ما خلفوا فيه من الحق باذنه اشارة الى المعصومين لا انما تعلم

انهم يعلم جميع المنشآت وجميع المولات بغيرنا الا المعصوم بقوله تعالى  
 هدى من يشاء الى صراط مستقيم وذلك دليل على ثبوت المعصوم وان  
 الصراط المستقيم الذي لا يعرف خطأ أصلا الا يقول المعصوم بقوله  
 وعسى ان يكونوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان يكونوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم  
 وانتم لا تعلمون فلا بد من طريق الى العلم بالاشياء النافعة والضارة من  
 الدين والسبيل الى ذلك الا يقول المعصوم فيلزم ثبوتها من قوله تعالى والله  
 يدعوا الى الحجة والمفخرة باذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون  
 به من رجوه احدها ان هذا يدل على رحمة ولطفه بالعباد وادبته  
 الحجة مع خلق القوى الشهوية والاهوية المختلفة والشیطان فالخطاب  
 بغير النفس والوهم فليوم ينصب المعصوم في كل عصر لنا فوضوحه تعالى الله عن  
 ذلك الثاني ان دعاه الى المغفرة والحجة انما هو مخلق القدرة وجعل  
 والطريق التي يحصل بها العلم والعمل وام لا لطاف في التكليف اما  
 المعصوم لانه المزمع الى الطاعة والسجود عن المعاصي لان العلم بالتكليف  
 والاحكام الشرعية لا يحصل الا من المعصوم لا يوثق بقوله فلا يتم الفاء  
 بالثالث قوله تعالى ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون البيان الذي



يُحصل معه التذكرو والخوف من مخالفة لا يحصل الا بقول المعصوم اذا اُتِيَ  
 اكثرها محال وعام محتمل التخصيص ولا مستند في عدم المحصل المختص  
 اصالة العدم المفيد للظن واكثرها لول فلا بد من معرفة طريق هذه <sup>الشيء</sup>  
 المعصوم لما تقدم سا قوله ثم والله عجب التواضع وعجب التواضع <sup>لله</sup>  
 يتوقف على معرفة الذنوب وهو موقوف على العلم بالاحكام الشرعية  
 والمخطايا الالهية والسنة النبوية وذلك يتوقف على معرفة الطهارة و  
 انواعها واحكامها ونوافضها وشرايطها واسبابها وكيفيةها ولا يحصل  
 الامن المعصوم على تقدم وهي عامة في كل زمان فيجب المعصوم في كل زمان  
 فيستحيل ان يكون غير المعصوم معه سبب قوله ثم ان تبرؤا ونفوا وصلوا  
 بين الناس والله سميع عليم وجه الاستدلال من وجهين <sup>ان</sup> البر والتقوى  
 والاصلاح بين الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية والمراد من انواع  
 الخطاب الالهى على وجه يقينى والاحراز بان بالعبسية والفساد و <sup>ل</sup>  
 البر وهو لا يعلم وذلك لا يعلم الامن المعصوم على ما تقر فوجب المعصوم الثاني  
 الموصوف هذه الصفا الذي لا يصلح بين الناس فيعين على الناس قول  
 قوله ليم الصلاح وانتظام النوع وغير المعصوم لا يصلح لذلك فدل على

ثبوت المعصوم مع قوله ثم لانه يواحدكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم  
 بما كنتم تعملون كما كسب القلوب ثلثنا انواع الاعتراف فان طالب كان مباحا  
 وان اباين في شئ سواء كان في الدنيا او العقلياسمى ايضا كاس  
 الارادة حج الكراهية فيجب وضع طريق العلم بالموافق من اللغو والمطابق  
 لامر الله ثم وجهه ولا يحصل ذلك الامن المعصوم لما تقدم وهي عامة في  
 كل عصر ووجود المعصوم في كل عصر لا يقال يقولون بذهب الملاحدة  
 القائلين يتوقف المعارف على الامام لاننا نقول لا يقول بانها لا في  
 المعارف العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية والمراد من الكلمات <sup>الالهية</sup>  
 والابان المحلة وغيرها موقوف على المعصوم وليس هذا مذهب الملاحدة  
 سبب قوله ثم والله غفور رحيم وجه الاستدلال انه وصف نفسه بالرحمة  
 خلق الله القوى الشهوية والغضب والبليس وقد رنه ويمكن المولى  
 من الاذى والمجمل فلزم خلق المعصوم الذي يمكن معه تحصيل الغوا <sup>ل</sup>  
 الدينية والاخرية والعذاب وتحصيل النقم وهو المولى الخيمونية و  
 العصبية والبليس الثاني رحمة اذ هذه الاسباب موجبا الهلاك والامام  
 المعصوم منج منها والرحيم هو الموقف من اسباب الهلاك <sup>هذه</sup>



الآية وقوله نعم والله غفور رحيم وقوله نعم الرحمن الرحيم وقوله كتب ربكم  
على نفسه الرحمة كل ذلك يدل على نفى حال التكليف في ترك التكليف  
أما الدواعي التي بان الله تعالى جميع ما ينبغي له أن ينافي به عما يتوقف على فعل  
المكلف من القدرة والعلوم والآلآت المقربة والمبعدة المعارضة بالقوة  
الشمسية والقضية والذات والأهم في ذلك من المعصوم في كل زمان وادفع  
نفسه لا يعتمد التكليف على غيره ولا يحصل له العلوم من السنة والكتاب  
جميع الأحكام وكان الله تعالى أنسب منه إلى وجه ما ولكن لا يجوز <sup>النسبة</sup>  
إلى الله تعالى بنفسه القدرة والشمسية والنفرة والألارفع التكليف لعدم <sup>الكلفة</sup>  
اللزوم إلا الحيا وغير ذلك لا يجوز والأهم محسن المبالغة إنما محسن مع  
كونه وجه الأما ليس من فعله ويتوقف التكليف سواء استقام المعصوم  
في كل عصر ما يلزم له الحال بالضرورة وكل ما لا هو مستلزم للحال بالضرورة  
فروح حال فاشفا الإمام المعصوم في عصره وإذا استحال صدق الشاهد  
الحريه وجب صدق والكلفة ويجب أن في كل ما الكبري قطا هو  
والصغرى فلا يستلزم اشفا ثبوت التكليف على الله تعالى وفي فاشفا  
المعصوم النبي في المطا إذا الذي يراد للعلم بالأحكام والتقريب والعباد

قوله

وجوده

وهما موجودان في الإمام المعصوم فيكون نفيه مساو بالنفي الذي فلازم  
أحد المتساويين لازم لا ذكر لكن اشفا الرسول يستلزم ثبوت المحبة فكذا  
اشفا الإمام سن الإمام المعصوم لطف عام والذي لطف خاص واشفا  
العام شرفا اشفا الخاص فاذا استحال إرسال الرسل منه تعالى فاستحالة  
عدم نصب الإمام المعصوم من باب مفهوم الموافقة لغيره الناقض للثبات  
على تحريم الضرب سمح قوله نعم ومن تعبد حادثة الله فالإمام الظالمون  
وكل من يمكن أن يكون ظالما لا يجوز اتباعه ولا طاعته حادثة من الغرض  
المطعون وغير المعصوم كذلك فلا يجوز اتباعه وكل عام يجب اتباعه  
ما من من غير المعصوم بامام سمح قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة  
الوسطى وقوموا لله قائلين أمرنا فظة على الصلوة الوسطى وذلك بمراعاة  
شروطها ومعرفة أحكامها والاختراز من مطلقاتها على وجه يعلم صوابه  
يعلم الأمن المعصوم لما تقدم فيجب دعي عامة في كل عام فيجب سمح قوله  
نعم بين الله لكم آياته لعلكم تعقلون والبيانات الذي يحصل منه العلم  
أنما يكون بالنظر مع معرفة الوضع بقينا أو من قبول المعصوم والآل  
منف في الكرايات ففحين الثاني فيستحيل أن يكون الإمام <sup>عنه</sup>

الصلوات



وهي عامة في كل عصر اجابا عما قوله ثم قائلوا في سبيل الله امر فلما نزل  
 بسبيل من دون رئيس وهي عامة في كل عصر يوجد فيه الكفار فيجب  
 الرئيس كذلك ولا بد ان يكون معصوما لان الجهاد فيه سفك الدماء  
 وابلاد الانفس فلا بد من ان يتيقن صحة قوله لا كيف يقابل ولين قاتل  
 وغير المعصوم لا يحصل الوثوق بقوله فينبغي فائدة التكليف بسبيله  
 ثم والله يوتي ملكه من حيث يشاء والله سميع عليم فيقول من يوتي الله الملك  
 لا يجوز ان يكون غير معصوم لانه عبارة عن استعفاء الام والنهي في  
 الخلق ولا يجوز ان يخلف بفعل الله سبحانه وثم ذلك لغير المعصوم  
 وهي عامة في كل عصر بالاجماع لانه لا يقابل بالفرق فانه لو قال قاتل  
 لا يجوز ان يكون في الاشارة الى النبي قلنا يدل على عصمته بعد  
 النبوة وقبلها لانه لو كان نجس صدر منه الذنب قبلها السقوط محله  
 من القلوب فلم يحصل الا بقاء الامر وهيبه وهو ينافي العرض ويلزم  
 القول بذلك عصمة الامام والا لزم احداث قول ثالث وهو ان  
 حج قوله ثم ولو لا دافع الناس بعضهم بعضا لفسدت الارض وجهه <sup>الملك</sup>  
 به من وجهه ام الله غير وحال بعض على انه هو الناصب للرئيس الدافع

واسع

الله

فيقال الاخبار ويجب ان يكون معصوما لانه بسبيل ان يجب  
 المعصوم حج بانه ينصب الله لدافع من الناس يرتفع <sup>الملك</sup> الفاساد  
 لو لا بدل على امتناع الشيء ثبوت غيره ولا يكون ذلك الامن المعصوم اذ  
 مع غير الضاد لا يرتفع حج انه تم نسب الاحكام الصادر من الرئيس <sup>والا</sup>  
 والنواهي اليه والا لزم المحذور فلما بطل ان يكون معصوما اذ <sup>معصوم</sup>  
 فلا بد من الخطا وهو ظاهر واقع ومن يقع على اخبار الخلفاء والملوك المتوكلين  
 يكون ذلك مقورا عند الخطا لا يكون من الله ثم لا يقال اشارة الى النبي  
 فانه دل على رئيس مطلق ولم يدل على امام فانه في زمانه لم يحصل وجوده  
 وبعد وفاته لم يحصل لشعبه وقرائه الشرعية والحكامه التي يورثها سلكنا  
 لا فاعل الا الله ثم كان نصب الخلفاء الرئيس من فعله ايضا سلكنا <sup>لكن</sup>  
 الارض انما يقال عند جميع وقوع الاحكام خطا وعلم الرئيس بخاذا  
 الاهوية واضطراب العام ولا يلزم من بغي البعض فلا يلزم العصمة  
 نقول اما الجواب عن فيقول هذه الآية عامة في كل عصر اجابا ولنزول  
 الملازمة المذكورة واشتغال الملازمة في كل زمان والله ثم لا يدل صلاح  
 ودفع فساد في زمان دون زمان والا لزم الترجيح من غير مرجح وبعد



الذي لا بد من رئيس يجر على اتباعه وخواصه والزم الخ المذكور  
 واما الثاني فقد بنا بطلان الخيرة قولكم لا فاعل الا الله اعذار الابلير  
 نفى الفساد في فعله واعذار الكلف في صدر الخطا منه وضافه  
 للقران المحيد في عدة مواضع بل القران مستحور بايات الفعل الى  
 الادعي وذم الكفار وفعال الظلم على ذلك ثم كيف يتحقق العقاب ولا  
 نافي بنا ان هذه تدل على عصمة الرئيس فانه لا يصدر منه الا الصالح  
 ولا يصدر منه ذنب لانه فساد فيجب ان يكون منصوبا من  
 الخلق واما عن الثالث فوجهين ان في كل واحد من انواع الفساد  
 من الله ثم ووقوع كل الصالح والعبادات مراد الله تعالى ويلزم من  
 ذلك نصب المعصوم لاستحالة ما قلناه بدونه ب اما ذكر نموه من  
 نفى الكمال لا يحصل الا من المعصوم لان ناصب الرئيس اما الله تعالى وغيره  
 والثاني مستلزم للاضطراب وتخاذب الاهوية والفساد الكلي فلا ينفى  
 الانصب الله ثم عز وجل الرئيس ويستحيل من الله ثم تخلف غير المعصوم ولان  
غير المعصوم يحصل منه الجور وفيه اثار الفتن والفساد الكلي لا  
على قوله ثم ولو ادفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت السموات وارضها

مساجد وصلوات يذكر فيها اسم الله كثيرا وجه الاستدلال هذه يدلك  
 الرئيس بعد النبي لانه حافظ للساجد والصلوات ومقرب الى الطاعة  
 وسجل عن المعاصي بعد تقريرها وذلك هو الامام المعصوم لما تقدم من  
 التقرير عنه قوله ثم قد بين الرشد من الغي وجه الاستدلال به ان كل  
 يطلق عليه رشد وصواب فلا شريك في هذا الوصف الموجب لبيان  
 وظهوره وتميزه من الخطا وكذلك الغي فلا شريك في هذا الوصف  
 الموجب لوجوبه بانه واطماره فترجع البعض في ولاية في معرض بين  
 احدهما ففي عند الكلف مطلقا والثاني الامتياز ولا يحصل الاول ولا حصل  
 الثاني الا بالكل ولين في ذلك الشيء من الكتاب والسنة وحدها وهو ظاهر  
 لما تقدم فتعين المعصوم كل زمان وهو ظاهر وهو مطلوبنا لا يقال قوله  
 ثم فيه ثبوت كل شيء بنا وذلك لاننا نقول انه لا يحصل منه الا من علم  
 بقينا محمدا نه ومجازاته وصغريته ومشاركته ولا يعلم ذلك بقينا الا الامام  
 المعصوم لا غيرا حيا ما قبل ما ذكر نموه على ثبوت المعصوم كل زمان ب  
 قوله ثم الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور وجه الاستدلال  
 به من وجهين ان هذه عامة في كل الاوقات والظلمات اما الاول فان



٢١٤  
 وأما الثاني فلوجوه أحدها اشتراك كلمة في هذه الوصف <sup>للإخراج</sup> القصير  
 والثمة عنها وثانيها أن ذكرها في معرض الأمثال وثالثها أن جمع معرف  
 بالالف واللام وقد بني في الأصول عومه فلعل على ثبوت المعصوم في  
 عصره فيستحيل أن يكون الإمام غير ما أن كرم الله ثم وجهه <sup>بجعله</sup> ينفذ  
 طريق يوصل إلى ذلك <sup>لأنه</sup> من المؤمنين وليس <sup>بأن</sup> المعصوم فيجب  
 كل عصر <sup>بأن</sup> قوله ثم الشيطان يعلم الفقر ويأمر بالمعصية والنكرو  
 يعلم مغفرة منه وفضلا <sup>بأن</sup> هذه عند بعض متابعي الشيطان فيجب الاحتراز  
 عنه وترغب في اتباع أوامر الله ثم ونهاية ولا يحصل ذلك <sup>بأن</sup> الأمن  
 المعصوم إذا لو كان الإمام غير مجازاه بالمعصية وبأمر الشيطان  
تح الإمام يستحق النقرة ويستحق ولا شيء من غير المعصوم كذلك ينبغي  
 لا شيء من غير الإمام معصوم أما الصغرى وظاهرة ولقوله ثم ما لكم  
 لا تشاركون وهي في معنى قصرة الإمام أولى اتفاقا ولقوله ثم اطعوا  
 واطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم وأما الكبرى فلأن غير المعصوم ظالم  
 لما تقدم وقال الله ثم وما للظالمين من نصيب <sup>بأن</sup> ما ان يكون المراد ونفى  
 الاستحقاق ونفى النقرة بالفعل والثاني <sup>بأن</sup> لو وقع النقرة فعين <sup>بأن</sup>

٢١٥  
 وهو المطلوب <sup>بأن</sup> قوله ثم وليس البر أن ياتوا البيوت من ظهورها ولكن  
 البر من اتقى <sup>بأن</sup> ياتوا البيوت من أبوابها وانفوا الله لعلم تفحرون والنقوى  
 هي الاحتراز وهي موقوفة على معرفة أحكام الله ثم كلها والمراد بالخطاب  
 ولا يحصل الأمن قول المعصوم ولأن امثال قول غير المعصوم <sup>بأن</sup> ركائب  
 إذا جئناهم <sup>بأن</sup> بالمعصية وذلك لأنها في النفي فيكون منها عنت <sup>بأن</sup> قوله ثم  
 وقالوا في سبيل الله الذين بقا لنكون وجه الاستدلال <sup>بأن</sup> أنه امر بالقتال فلا  
 بد من نصب رئيس إذا القتال من دونهم ولا بد أن يكون منصوبا  
 قبل الله ثم والألزم الاختلاف والهرج والفرج ونحو ذلك <sup>بأن</sup> الأهوية وذلك  
 القتال لأنه موقوفة على الاتفاق ورفع النزاع ويستحيل من الله ثم تخليكم  
 ضد المعصوم <sup>بأن</sup> قوله ثم واقتلوا حيث تقتلوا <sup>بأن</sup> واخرجوا من اخرجوا  
 هذا يتوقف على نصب الرئيس وغير المعصوم لا يؤتى بقوله وفعله فلا  
 ينبغ فيبقى فائدة هذا الأمر <sup>بأن</sup> قوله ثم والفتنة أشد من القتال <sup>بأن</sup> غيب  
 المعصوم <sup>بأن</sup> قد يحصل منه الفتنة التي هي أشد من القتال فيجب الاحتراز  
 كما يجب الاحتراز منها وهو المطلوب <sup>بأن</sup> قوله ثم واقتلوا حتى لا يكون  
 ويكون الدين كله لله فان اثنوا فلا عدوان <sup>بأن</sup> على الظالمين وجه الاحتراز



ان يجعل اشفاء الفتن غاية ويكفر عدوان المحل الظالمين ويكون الذين  
 لله ولا يعلم اشفاء الفتن وان الرادية الاصطلاح الاصلاح الامن المعصوم قد  
 تم فقد بوالانفسكم ولحمه وانقوله واعلموا انكم ملائكة وتبشرون من كل  
 بحر يصح على فعل الطاعة والامتناع عن القبائح والاختيار عن الشهوات  
 الا يقول المعصوم في كل عصر يجب ان قوله تمام ان تبروا وتوقوا وتصلوا  
 بين الناس والله سميع عليم والتبشرون والتقوى والاصلاح موقوف  
 على معرفتنا وامر الله تعالى ونواهيته والمراد بخطابه ولا يتم ذلك الا بقول  
 المعصوم في كل عصر لما تقدم من التفسير وغير المعصوم قد بامرنا بوجوب  
 اصلاح فلا اصلاح فيه فلا يجب امسال قوله فينتفي فائدة امامته قو  
 قوله تمام ان الدين امنوا وعلوا الصالحات واقاموا الصلوة واتوا الزكو  
 طم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجه الاستدلال ان نقد  
 قوله تمام ان الله بالناس ابروف رحيم وجه الاستدلال ان الامام المعصوم  
 في كل عصر من اعظم النعم وانما بوجه يحصل النجاة الآخرة والمنافع الدنيوية  
 وكان من رافته ورحمة التي حكم بها على نفسه نصبه واي نعمت في حجب هذه  
 النعمة التي يحصل نعم الدنيا ونعم الآخرة فكل النعم اقل منها ويستحق في

حينها ق فوله ثم فاستبقوا الخيرات هذا موقوف على معرفة الخطاب المأمور  
ولا يحصل الأمن المعصوم كما تقدم قبل فوله ولا ثم يعنى عليكم ولعلمكم يستدلون  
الى قوله ويعلمكم ما لم يكونوا يعلمون الاستدلال بما من وجوه آ اذ قد كما انما  
التم علينا وقد بنا ان الامام المعصوم كل نعمة مستحقه في هذا خيب هذه  
النعمة فلم يكن قد خيبه الله ثم لم يكن قد اتم النعم كانه امن يجعل  
الرسول وقايدته لا يتم الا بخليفة معصوم يقوم مقامه في كل وقت الثاني  
ان العلة الداعية الى ارسال الرسول هو اعلام خطاب الله فيقول في الخطاب  
وسيد من العصية وهدى ويعلم الكتاب ومعانيه وهدى الى الصلوات والاعمال  
ومنا ولا نه وجماراته ومشر كانه ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون وهذا الداعي  
موجود بالنسبة الى الامام والقدره موجوده واذا علمنا وجود الداعي في  
القدره حكمنا بوقوع الفعل ذلك على وجود الامام المعصوم في كل زمان  
ص فوله ثم واشكروا الى ولا تكفروا وناح بالشكر وهدى عن اخزان النعم وهو  
عدم الشكر فوجب وذلك موقوف على معرفة كيفيةه وهو موقوف على معرفة  
الخطابات الالهية ولا يحصل الامن قول المعصوم كما تقرر اذا الكتاب والسنة  
لا يفيان بكيفية الشكر على كل نعمة وغير المعصوم لا يوثق بقوله لجواب



٤٣١  
 ان يكون ما بعده لنا غير الشكر اما من باب الجود فيجب المعصوم في كل وقت  
 ما قوله ثم انزل عليك الكتاب بالحق مصداق لما بين يديه وانزل التوراة  
 والانجيل من قبل هدى للناس المراد من انزل الكتب الهداية ولا يحصل  
 الا بمعرفه ما فيه ولا يتم فائدة ما لا يجزى من امثال او اعره ونواهي  
 يحصل ذلك كله الا من المعصوم كما يقرر ولا فدل على نبوت الامام المعصوم  
 ص قوله ثم هو الذي انزل عليك الكتاب فيه ايات محكمات هن الام الكتاب  
 واخر من ايات ان قوله وما يذكر الا اولى الالباب الاستدلال به جوه  
 ان الناس منهم مقلد ومنهم غير مقلد والمقلد انما يتبع المقلد والله قد  
 ذم من يتبع المشابهة منه ابتغاء الفتنه واتباعه وانه من ان يتبع  
 وغير المعصوم يجوز منه ذلك فلا يوثق بقوله فيتنفى فائدة الخطاب فيجب  
 المعصوم حتى يتنفي التقليد اليه بانه لم يعلم تاويله لقوم مخصوصين  
 منكم يكونون راسخين في العلم وهذا لا يعلم الا من المعصوم اذ غيره لا يعرف  
 حصول الصفة فيجب المراد بالخطاب بالمشابهة هو العمل ايضا به ولا يحصل  
 الا من من الخطاب والعمل به الا من المعصوم فيجب ولا الخطاب بالمشابهة  
 مع عدم معصوم يحرم بقينا بصفه قوله ليستلزم الفتنه المحذرة فيها اذا

الجمعة

٣٣٢  
 الجملة من مختلف فيه وينبع سبب ذلك الخطب وعدم الصواب فلا بد من  
 المعصوم لتوصل منه الى العلم به اذ انه يجب دفع الدين في قلوبهم ربيع فتنعون  
 ما يشابه منه ابتغاء الفتنه ورد عنهم عز ذلك وهو يستلزم نبوت المعصوم  
 لان غيره لا يوجب لقول بعضهم على بعض فكل منهم يدعي انه مخالف لذلك  
 وذلك هو الفتنه ص قوله ثم انزلنا الزبور فلولا المراد وعدم الربيع اذ يتنفي من الله  
 ثم فعل الزبور واذا كان المراد عدم الزبور بالكلية ولا يحصل الا بالمعصوم كما تقدم  
 من التنوير فدل على بطلان ذلك على قوله ثم للذين اتفوا عند ربهم الى قوله  
 والله بصير بالعباد وجه الاستدلال به انه ثم قد علم الذين اتفوا التوبة والخطا  
 من العقاب سبب التقوى ولا طريق اليها الا بالمعصوم كما تقدم ص قوله  
 الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين بالاستعانة بما هو علم طريق  
 ذلك من المعصوم كما تقدم نقدره ص قوله ثم قال اللهم مالك الملك توتي  
 من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير  
 انك على كل شئ قدير وقد اتى الله الملك بالانفا فليعلم ان يكون معصوما  
 اذ يحكم غير المعصوم فيجب ويستحيل على الله ثم لوجود صده وهو الحكمة ص  
 قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحكم الله واما يعلم انما عه بالمعصوم

4



فما تقدم صرح قوله ثم ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على  
العالمين واما محسن ذلك من الحكيم مع عصمتهم واول العرلى اخره فاما  
يكون عنا والانبيا لا غيرا وهو للائمة عليهم السلام وعلى كل النفذ فظونا  
حاصل اما على الاول فلان كل من قال بذلك قال بعصمة الائمة ومن منع  
عصمة الائمة لم يقل بعصمة الانبيا من اول العرلى اخره فالفرق احدث  
نالت وهو باطل واما الثاني فظاهر لان الجمع اضيف والجمع اذا اضيف للجمع  
فدخل فيه على فاطمة والحسن والحسين وباقي الائمة لا نفى عن صلوات الله  
عليهم اجمعين فدل على عصمتهم وغير الانبيا من الابرهم خارج عن ذلك اذ  
ليس معصوم اتفاقا فلا يصح اصطفاؤه على العالمين لا يقال الجمع المحصور  
بالفصل ليس محبة في الباقي لما بين في الاصول لا نقول بل العام المحصور  
محبة في الثاني لما بين في الاصول صرح قوله عليه لا يجمع امتي على الخطا  
متفق عليه وهو يدل على وجود المعصوم في كل عصر لان الالف واللام  
في الخطا ليس للبعد اتفاقا فهي العنبر والتعريف الكيفية فبقى المعنى لا يجمع  
امتي على جنس الخطا من حيث هي هي فلو لم يكن منهم معصوم من اول  
الى اخره لجاز في زمان علم المعصوم فدل كل واحد منهما من الخطا مضافا

لما ينطه الاخر فيكون قد اجتمعوا على جنس الخطا الكثرة متق بالخير فدل على  
نبوت معصوم بينهم من اول عمر الى اخره في كل عصر اذا المراد به في كل عصر  
فثبت مطلوبا لاستحالة كون الامام غيره لما بين الثانية من الأدلة على وجود  
عصمة الامام ثم الامام محبة الله لان معنى المحبة من الله ثم كثرة التواب والامام  
هو سب حصول التواب للناس كافة واثباؤه لانه خليفة النبي وقيامه  
وكل من ينسب النبي محبة الله ثم لقوله فانعوى في محبة الله ولا شيء من غير العصمة  
محبة الله لانه ظالم لقوله فهم ظالم لنفسه ولا شيء من الظالم محبة الله نعم لقوله  
ان الله لا يحب الظالمين لا يقال نفى المحبة عن الكل لا يستلزم نفسيا عن  
كل واحد لا نقول العلة الظلم وهي موجودة في كل واحد رب قوله ثم واما  
الذين امنوا وعملوا الصالحات فوفهم اجرهم والصالحات عام لا يجمع  
فيكون العموم فيجب في الحكمة ومنع طريقا لغيره فجميع الصالحات والذين  
كما تقدم فيجب على كل عصر لعموم كل عصر صرح قوله ثم باهل الكتاب لم تلبسوا  
الحق بالباطل وتكتمون الشهادة الحق وانتم تعلمون صفته ادم بنفسه  
من متابعه وغير المعصوم يمكن كونه كذلك فيكون ترك اتباعه اخر اذا  
عن الضرر الظنون فيجب والاصل في ذلك المكلف به يجب ان يحلوا



امارات المفاسد ووجوبها فذلك لم يرد بانها من اجزاء من الضرر المقتضى  
 طاعة الرسول ان يأخذ بجميع ما اتى به وينهى عن جميع ما نهى ناعية لقوله تعالى وما  
 اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وطاعة الامام مساوية لقوله  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول والى امر منكم جعل طاعتها مشتركة واحدة فان  
 العطف يقتضى تساوى فى العامل فيجب ان يكون الامام معصوما والا  
 لزم الاحتجاج الامر بالنهى والنهى عنه وهذا لا يجوز بقوله تعالى فمن اقر  
 على الله الكذب من بعد ذلك فاويل لك الظالمون وغير المعصوم يمكن ان  
 يكون كذلك بالضرورة ولا منى من الامام يمكن ان يكون كذلك قطعاً ولا  
 لامتنع فائدة وما ينبغي ان لا منى من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو  
 المطلق وقوله تعالى وليكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف  
 وينهون عن المنكر والى ذلك المفلحون يقتضى الامر بكل معروف  
 والنهى عن كل منكر ولا يكون كذلك الا المعصوم فيجب قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اتقوا الله حق تقاته انما يحصل بعد العلم بالاحكام بقيا والتقريب  
 البعيد ولا يحصل الا من الامام المعصوم لما تقدم من قوله تعالى واعصوا  
 محمداً جميعاً ولا تقرقوا وجه الاستدلال به من وجوب الاعتصام

محمل له فقال او امر الله كلها والامتناع عن نواهيها ولا يعلم ذلك الا من المعصوم  
 وقوله جميعاً ولا تقرقوا واجب على الاجتماع على الحق وعدم الافتراق عنه  
 وازادة الاجتماع منهم من غير معصوم في كل عصر يافى العرض لاختلاف  
 الاحوال وعلية القوى الشهوية والعصبية والامتناع عن طاعة من يصد عنه  
 الذنوب وسقوط محلة من القلوب مع ان لا بد للاجتماع على الامور  
 رئيس لقوله تعالى كنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها وذلك انما  
 هو بخلق اللطف القرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية وهو الامام  
 في كل عصر والمطلوب من قوله تعالى كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تهتدون  
 هذه عامة في الآيات وفي الآزمنة وبيان المحمل والمشتك انما يحصل  
 العلم والام يمكن بيان ذلك انما يحصل بقول المعصوم فيثبت وهو المطابق  
 ولا يكونوا كالدبر وقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات والى ذلك  
 ثم عذاب عظيم منى عن التفريق والاختلاف وانما يتم ذلك من المعصوم  
 كل زمان اذ علم الرئيس بوجوب التفريق والاختلاف وكذا تفويض الشرب  
 اليهم فحينئذ يجب نصب الامام المعصوم وايضا فان النسخ عن الاختلاف  
 مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام وثبوت المحلات والمشاغبات



والجوازات مع عدم نصب الامام والتكليف بالاحكام في كل واقفه ونقض  
استخراج ذلك الى اجتماع التابع للامارات المختلفة الكبار والانظار المتباينة  
ما لا يطاق وهو محال يقال الحق اذ الزم مجموع لا يلزم لزومه الاخر فلا يلزم  
عدم المعصوم الحق لا نقول اذ كان ما عدا عدم المعصوم صادقا متحققا في  
نفس الامر والصادق المتحقق لا يستلزم الحق فحين عدم المعصوم الاستلزام  
وهو المحال وايضا فقله من بعد ما جازهم البينات يدل على طريق ظهور  
الاحكام والعلم منها وليس الامن المعصوم في كل عصر كما تقدم فثبت  
قوله ثم وما الله بذي ظلم للعباد والمأمورية مراد علمها ثبت في الاصول  
وكلام الشاعرة فقد بطلناه في كتبنا الاصولية ثم انما يارب طاعة غير المعصوم  
لانه قد يارب بالظلم للعباد والامام امر الله ثم بطاعته فلا ينافي من غير المعصوم  
وامام الحق قوله ثم كنتم خيرا متاخرا حجت للناس بامرون بالمعروف ونهيون  
عن المنكر وبومنون بالله بيقضي الامر بكل معروف والفهم عن كل منكر  
فاما ان يكون اشارة الى المجموع من حسب مجموع والى كل واحد والى بعضهم  
والاول محال فان الامة تبعها اجتماعها في حال فضلا على الامر بكل معروف  
لكل عدل الهى كذلك والثاني ايضا لان الواقع خلافه فتعين الثالث

وهو المعصوم فثبت المعصوم في كل عصر وهو المحال بقوله تمامه فاقية  
ينلون بآيات الله انا البيل وهم يعبدون الى قوله واولئك من الصادقين  
يقضي الامر بكل معروف والفهم عن كل منكر والمساومة الى كل الخير  
بحيث لا يلزم تكليف ما لا يطاق وذلك هو المعصوم فثبت وهي عامة في  
كل زمان اجابا عن انفايا وركباية قوله ثم يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة  
من دونكم لا يابونكم جنالا الى قوله قد بينا لكم الايات لعلمكم يقولون ولا تستدلوا  
بهم وسجين انما نهى عن اتباع هؤلاء وحذر منه فخذير اماما واتباع  
من يمكن ان يكون كذلك فيه خوف وضرر مطنون ودفعهما واجب  
بترك اتباعه وغياب المعصوم كذلك فوجب ترك اتباعه فلو لم التكليف بالعرف  
وهو تكليف بالمحال تب قوله ثم قد بينا لكم الايات ان كنتم تقولون هذا  
اشارة الى نصب المعصوم في كل زمان اذ بيان الايات من لا يحتمل  
ان يكون كذلك ليس الامن المعصوم كما تقدم ذلك على ثبوت قوله ثم  
واذ القوم قالوا امنا واذا اخلاوا عضوا عليكم الا انما مل من الغيظ فلما موتوا  
بغيتكم ان الله علم بذات الصدور فلذلك على ثبوت قول كذلك كما يعلم  
باطنهم الا الله ثم لا نهى عن باب الغيب وقد حذر عن اتباع من يمكن ذلك



وغير المعصوم كذلك فلا يجوز اتباعه والامام يجب اتباعه بقوله نعم ليس  
من الامور شيئا فاولى ان لا يكون للرعية نصب الامام بل يكون الى الله تعالى يستعمل  
منه نصب غير المعصوم والامر بطاعته في كل ما يامر به ولا يمكن اجتماع  
الضدين ومن الضيق وهو فتح قوله نعم اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
لعلم تزجون والامام المعصوم لطف في هذا التكليف وفعله موقوف  
من جهل العلم والعمل كما تقدم بقرره وان النافذ الفرض على كل الحكيم فتح  
يقوله نعم وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعطى  
للتقين الى قوله والله يحب المحسنين والاسناد اليها من وجوه الاول  
من التكليف هذه الغاية والامام المعصوم لطف وفعله موقوف على  
عليه والنافذ بان ذلك لا يعلم الا من الامام كما تقدم الثالث ان  
خلقهم على حجة التكليف والتعريض للمنافع بفعل وفعله الله تعالى واللفظ  
المقرب من ذلك بعد خلقهم على حجة التكليف وتكليفهم ان يفعلوا الله تعالى  
وهو المعصوم وهل يصور من الحكيم نعم التفضل بخلق الخلق وتكليفهم  
للمنافع ولا يخلق الامام المعصوم الذي هو مقرب لك ومبعد عن  
التمويه الغضبية السبعين عن ذلك الغاية في اكثر الامور هذا الجوز

الحكمة لا يصوره ما قبل كقوله نعم وتخير منكم شهداء والله لا يحب الظالمين  
هذا دليل على ثبوت المعصوم اذ غيره ظالم والذي يتخير الله شاهد له  
لعدالة المطلقة التي هي العصمة وبالجملة هو غير ظالم اعني غير المعصوم  
هو المعصوم كما قوله نعم ومن يدثر ابلا حرة من دون فعل سب الثواب  
لا يحصل الثواب وهو ظاهر والا كان تفضيلا فلا يكون ثوابا ولا بد من  
طريق يحصل العلم بانساب الثواب حرما ولذلك لا بد من معرفتك الشكر  
وسبه وانما يحصل من المعصوم واذن بين ان فعل الطاعة موجب للثواب  
والله داع الى الثواب ويريد حصوله من العباد فلا بد من خلق المقرب  
والمبعد وهو المعصوم كما قال الله تعالى نعم فاعل فخير ومتى تحققت القدرة  
والداعي وجب الفعل والاحسان المطلق انما هو الطاعة والامتناع عن الضايع  
والمعصوم لطف فيه يحصل له لا يحصل بدونه كما تقدم والله يريد الحكيم  
ويحب لقوله نعم والله يحب المحسنين فبدل على ناكدا لارادله وانما يريد  
الالطاف الموقوف عليها الاحسان المطلق التي يقرب المكلف اليه  
عن ضده التي لا يبلغ الا الحياء فيريد خلق المعصوم والامر بطاعته وجوب  
القدرة والداعي واشقاء المصادق اذ هو منافق للارادة وقد تحقق



الصادق المير وهو المطمح قوله تم والله يجب الصابرين وجه الاستدلال  
 تقدم كد قوله تم بل الله مولكم وهو خير الناصرين المراد فاعل لصالحكم و  
 مرشدكم وانما يتم ذلك بخلق اللطاف الموقوف عليها وهو المعصوم <sup>اذ غيره</sup>  
 ربما يقرب من المعصية ويبعد عن الطاعة فهو ضد اللطف ولا يحصل الوتر  
 بمخرجه بقوله فبنتفي فائدة نضبه فعبين المعصوم وهو المظكر قوله تم حتى  
 اسلم وشارعهم في الامر وعصيتهم من بعد ما اركم ما يحبون وجه الاستدلال  
 بعدم الشارح والحدان والعصيان وجعله سببا وعدم المحصول المعصوم  
 مودا في ذلك وموجب له والمعصوم من فعله ثم فلو لم يخلقه لكان الله تعالى  
 في ذلك وهو قبح تعالى عز ذلك علوا كبيرا ولانه لا يحسن الذم لعدم الطريق  
 المعبد اليقين في كنية الاحوال والاحكام والامارات والظنون فمختلفه وكذا  
 التكليف بعدم الخلاف في ذلك تكلف ما لا يطاق كونهم منهم من يريد  
 الآخرة لا بد من طريق ميمية يتيقن الوصول به وليس الا المعصوم فثبت كقول  
 تم والله ذو فضل على المؤمنين وهو اما بالنافع الديني والآخرية او هما  
 لا جاز الاول اذ هو صغير بالنسبة الى الاخرى فلا يجوز الايمان بالنافع  
 المحض مع اسكان الدائم العظيم فتعقبا احد القسمين الاخرين فلا يتم ذلك الا

الله

قوله

وهذا الذي يريد بالامر

باللطف الغريب المبعد الذي هو المعصوم فثبت في الامام يحسن الايمان كتم  
 قوله تم يقولون هل لنا من الامر من شيء فان امر كله لله وجه الاستدلال  
 هذا يدل على ان ليس لغيره ولا حكم في شيء مطلقا بل الكل لله ثم فلا يجوز ان  
 يكون نصب الامام مستندا اليهم لانه من اعظم الامور وانما واهما وعليه  
 باب الصالح الدائمة فيكون الى الله ثم والله ثم لا يجوز ان يجعل غير المعصوم  
 لانه قبح لما تقدم والله لا يفعل القبيح لانه لو امر بطاعة في جميع اوامره وهو يمكن  
 ان يامر بما يريد وبما يسمع في خاطره وقد وقع مثل ذلك فلو امر الله به لزم ان  
 يكون له من الامر شيء لكنه منفي وان كان مما يعرف المكلف انه صواب  
 لزم تخالفه ولا حاجة الى نضبه كذا على السبب على السبب فلو كان نصب الامام  
 من فعلهم لكان جميع الامور والاحكام الصادرة منه من فعلهم ومن نفس السالبة  
 فعل الله ثم لصداقها هذا كقوله تم كذا لا يبرئوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم في  
 موضع اخر ولا تغربوا ما اياكم اي من امور الدنيا وهذا المراد موقوف على  
 المعصوم اذ هو ضد التكليف فلا يحصل الا للمعصوم وبما تقدم من النقص  
 فلا يخلو بونه لا قوله محفون في انفسهم ما لا يدون ذلك هذه صفة  
 يقتضي عدم جواز اتباع من يمكن منه ذلك وهو غير معصوم كقوله

باللطف



ولأن قلتم في سبيل الله أو امتن إلى المغفرة من الله ورحمة خيرا ما يجمعون وجه  
الاستدلال بأن يقولوا القتل في سبيل الله بالحجاء على شبه أوامر الله تعالى  
وذلك كايتم الأبا امام المعصوم إذا لم ينعذ عنه إلى الله إذا كان معصوماً لم  
يقول قول غير المعصوم العاقل الكلي إلى التملكه خصوصاً في الحجاء فلا يجب وهو  
كل امام يجب ما شال عنه إلى الحجاء ويقول قوله فلا ينفى من غير المعصوم  
كعدم غير المعصوم لا يجوز القتل بقوله ولا امتثال أوامره في الشرع ونواهي  
علم ينفى صوابها بطريق غير قوله وكل امام يجب القتل بقوله ويجب  
أوامره ونواهي في الشرع ومنه يعلم صوابها وبخطاها ولا ينفى من غير  
المعصوم بامام اما الصغرى فلأن القائل الكلي إلى التملكه ممن عنه قطعاً  
وامتثال أوامر غير المعصوم في القتل وغيره لا يعلم أنه في سبيل الله ولا صوابه  
المقتوع به مقدم على المظنون وأما الكبرى فلأن فائدة نصب الأمام  
الحجاء وهذه الأوامر العظمى الذي وعد الله عليه من الثواب ما وعد آدم  
بقوله الأمام ما فائدة والأمامة حافظ للشرع فإذا لم يحزم بقوله فائدة  
له قوله ثم فيما رفته من الله كنت لم ولو كنت فظاً غليظ الغالب لا يقتضوا  
من حولك فاعتصمهم فاستغفرهم وشاورهم في الأمر هذا يدل على الروية

الثامنة والطف العظم بالعباد وإرادة مصالحهم والشفقة عليهم من الله تعالى  
التي مثل ولا ينفى من الشفقة والرحمة لنصب الأمام المعصوم المقرب إلى  
يقينا والسعد عن المعاصي وما ربه بتحصيل النعيم المولى والخلاص من  
العذاب السرد هل يجوز في صدر هذه الرحمة والشفقة أهالة علم  
نصبه وهل يجوز من النبي مع امره بمنزلة هذه الشفقة الثامنة والرحمة  
العامة عدم الوصية وعدم نصب المعصوم أهال هذا مع هذه الرحمة و  
الشفقة عملاً بالحقائق والثاني ثابت فينبغي الأول لا يقال هذا من باب  
المسئلة علة برهانية لا بما هم الصالح وبما هم نظام العالم لا نقول بل هي  
برهانية من باب البينة بالأدنى على الأدنى فان الدين لم والاستغفات  
والاستغفار لهم والعفو عنه واستعمال التواضع والأخلاق الحميدة معهم  
في اللطف المقرب والسعد كالمعصوم أصل وهذا زيادة فضله  
وبتحصيل من الحكيم فضاء اللطف وإن باني بما هو مهم وفي هذا المعنى  
عمل بالأصل بل هذا الخطاب الإلهي برهان لمى وبرهان على ثبات الرحمة  
الثامنة والفضل العظم وإرادة المنافع علة في نصب الأمام المعصوم  
فلا ينافي وجوبه ولا يثبت أحد مطلقاً الرحمة والشفقة وإرادة النفع



من الطاعة والتعبد عن المعصية فيثبت الأمر الذي هو نصب الإمام  
المعصوم الذي لا يتم فائدة ذلك إلا بقول فرق بين الحسن والفتح  
فإن فعل الحسن الحسن لا يلزم منه أن يأتي بالفتح بكل حسن وتارك يفتح  
لغيره يلزم ترك كل فتح فإن كل الرمان لمجوزة لا يلزمه أكل كل  
حاصل بخلاف تاركه لمجوزة بل قد وقع في الثاني نزاع بين المتكلمين  
وهذا اختلاف في صحة التوبة من فيج دون فيج والأول أولى والله ثم  
فعل ذلك وأمر به لحسنه فلا يلزم فعل كل حسن من هذا النوع فلا يلزم  
من ذلك نصب الإمام المعصوم لأننا نقول بل يلزم هذا فإنه إذا فعل  
الحسن الذي هو غير واجب لزوم منه فعل الواجب والله ثم حكمه وقد  
وجوب نصب الإمام عليه وهو الأمر من باب الأصل وقد فعلها مع  
وعنايته وترك الواجب هذا قد صدره من حكمه حكمته لا يتناهى وأيضا  
أنه إذا فعل الحكم في الغاية العام بكل المعلوما القادر على كل المقدور  
إذا فعل والعرض هذا ففعله للتقريب والتعبد وهو ليس بعام ولا يحصل  
منه ما يحصل من المعصوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل من هذا وهذا  
موقوف على أيضا وجب في الحكمة أن يفعل نصب الإمام المعصوم أيضا

وهو المطلوب فإن الحكم إذا قصد تحصيل عرض فعل ما يتوقف عليه قطعاً  
لو أن هذا المشافع وهذه الشفقة وهو دعا الرسول بدين وعفو واستغفار  
أمر عظيم ورحمة تامة لا يجوز تخصيص البعض بمادة من البعض فيجب ذلك  
في كل عصر وبفصيل من الرسول لأنه خاتم الأنبياء فلم يأتي به غيرهم يحصل  
الديم في الدنيا فلا بد من قيام مقامه متيقن من بعده له في أفعاله ليس  
ذلك إلا المعصوم فيجب في كل عصر لقوله ثم إن الله يحب المتكلمين ووجه  
الاستدلال بأن يقال النفس الناطقة لها قوانين نظرية وعلمية وهما  
كل منهما مراتب في الكمال والقصان أما النظرية فإنها أربعة <sup>العلم</sup> العقل  
الحيواني وهو الذي شأنه الاستعداد المحقق الثاني العقل بالملكة وهو  
الذي من شأنه إدراك المعقولات الأولية أعني البديهية والعلوم الضرورية  
الثالث العقل بالفعل وهو الذي شأنه إدراك المعقولات الثانية <sup>عن</sup>  
العلوم الكسبية الرابع العقل المستفاد وهو حصول العقود البنية والعلوم  
المشاهدة عند كالصورة في المرآة وهي غاية الكمال في هذه القوة واليه  
الاشارة أمير المؤمنين <sup>عليه</sup> لو كشف الغطاء ما ازدت بقينا وأما العلم  
فأولها تزيين الطاعة ههنا استعمال الشريع السوية والنواميس الإلهية



وثانيها تركيبة الباطن من الملكات الاربعة وثالثها تحلية السر بالصورة القلبية  
والرؤية لا يحصل الا بهذه وذلك موقوف على المعصوم لانه اللطف المقرب  
الى الطاعة والسبعد عن المعصية الموقوف عليه فكل المكلف به فيجب عليه  
التوكل بدون ما هو موقوف عليه وهو من جعله ولا يمكن من غير ذلك  
فعله من الحكم قطعاً فثبت المعصوم مع التوكل لا يحصل الا بثلثة اشياء  
مادون الحق عن مسد الانوار رب تطوع النفس الامارة للنفس المطمئنة  
لتخريب من التخليل والوهم الى التوهمات المناسبة للامر القدي منصفه  
من التوهمات المناسبة للامر السفلي ج لطيف السنة للنبيا اي هينة لا  
مثل في فيه الصور العقلية بسرعة ولا ان يفعل عن الامور الالهية وانما  
يحصل الاول بالزهد الخفي المقرب الى الطاعة والسبعد عن المعصية  
وذلك لا يتم الا بالمعصوم كما تقدم وانما يحصل الثاني بثلثة اشياء بالعبادة  
المشغومة بالذكر والفكر في الله تعالى والعبادة بمعمال البدن بكل جهات  
النفس فاذا كان مع ذلك النفس متوجه الى جنات الحق بالتركوا لانا  
بكلية مقبلاً على الحق واقتصار العبادات سبب الشقاوة كما قال ثم قوله  
للمصلين الذين هم من صلواتهم ساهون الذين هم وبالعبادة ينجب النفس الى

جناب الحق من جناب الغرور الثاني بالوعد والوعيد والزجر والوعيد  
على فعل المعاصي والملاح على فعل الطاعات والتقريب وذلك لا يحصل الا بالمعصوم  
فان غيره لم يكن النفس فيه ولا يحصل الا اعتماد عليه فلا يحصل الغرض منه  
بالمعاصي وخطاؤه منفر عظيم عن قبول قوله فيحصل ضد هذا الغرض  
من الكلام المقيد للصدق بما ينبغي ان يفعل وعما ارتكبه من منخص  
يكن النفس اليه ليعملها غالبية على القوى ولا يحصل مكنون النفس واعينها  
وتصل بها البقي التي جعلها غالبية على القوى الا اذا كان ركناً يعلم  
منه الصدق بقينا ويعلم منه علم صدق من من من فان وعظ من لا  
تقطع لا ينجح لان فعله يكذب وقوله وذلك ليس وانما يحصل الاول بثلثة  
اشياء الفكر اللطيف وقبيل النفس في ان خضوع ورقة منقطعة عن السوا  
الدينية معروفة مما سوى الحق جامع له جميع الهوم ها واحدا وهو طلب  
وجه الله تعالى لا غير وهذا لا يحصل الا بمعرفة طريق بقينا وليس ذلك الا  
المعصوم كما تقدم من التقدير فقد ثبت الاحتياج الى المعصوم في هذه  
المراتب كلها اذا تمسك بقوله ذلك فنقول قد وجد من الله تعالى القادر على  
جميع القدر العالم بجميع العلوم ارادة التوكل برب ما يتوقف عليه



ارادة الشرط يستلزم ارادة الشرط مع العلم بالتوقف واستحالة  
 فمجرد النقص المعصوم كل زمان لوجوب القدرة والداعي وانفا المصادف  
 فوجب وجود الفعل لكان القوى الحيوانية التي هي مثل الادراكات  
 ولا فاعيل الحيوانية في الانسان اذ لم يكن لها طاعة القوة العقلية ملكة  
 بجملة غير تاضية بل عوانتها تارة وعقبها تارة للذات بجملة  
 القوة المحيطة المنوطة من آما يذكر الله الثاني ما يبادى اليها  
 من الحواس الطاهرة تارة الى ما لا يما فتموت اليه حركات مختلفة حتى  
 تحب تلك الدواعي ويستخدم القوة الفاعلة في تحصيل ارادتها  
 فيكون هي امارة بصدورها افعال مختلفة المبادى والعقلية موثمة  
 عن كره مضطربة اما اذا منعتها القوة العقلية عن التخللات والنزها  
 والا حساسا ولا فاعيل الشبهة للشهوة الغضب واخرها على ما  
 المحال العقل العلى بحيث صار تارة تارة ونهى يمينه ولا بصل منها  
 يقضيه القوة الغضبية والشهوية من الفساد كانت العقلية ملطنة لا  
 بصل منها افعال مختلفة المنادى وما في القوى باسرها موثمة  
 لها وبين الحالتين حالات بحسب استلزام احداهما على الاخرى في الحيوان

حيوانا هو فيها احبائها واهلها عاصبة للعائلة ثم يزل ويلزم نفسها ويكون  
 لوامته وقدرها في القران الحكيم نسبة هذه النفس بهذا الاسم اذ امرت  
 ذلك فتقول قد ظهر مما تحقق ان النفس المطمئنة هي التي لا بصل منها  
 اصلا البانية واعقباتها صحيحة بغيره من باب العقل المستفاد فيجب ان  
 يكون نفس الامارة من هذه القسم موجودة وقد جاء في التفسير في  
 ان يكون غير الامارة مع وجوده لان الامام في كل عصر واحد خصوصا في  
 غير المعصوم وفائدة الامام منع النفسين الاخرين عن متابعة القوى  
 وحملها على مطاوعة القوة العقلية العلية في كل وقت فلو كانت بنفسه  
 من احدى البقين اما الاولى والثانية لكان في حال غلبة القوة الحيوانية  
 على نفس المحال المحيطة النفسين الاخرين على مطاوعة القوة العقلية فيعملوا  
 ذلك الزمان عن فائدة الامام وهو يافض ما ذكرناه من وجود حصوله  
 في كل زمان لاستحالة التراجع من غير مرجع وجود المقضى في كل وقت  
 ايضا فان هذا الرئيس ليس في زمان واحد بل في اربعة متعدي واذ  
 جاز حلوها عن فائدة الامام وغاية جاز حلوها عن الامام اذ اشق غاية  
 الشئ يوجب تجوز استغناءه فيجوز في كل زمان لاستحالة التراجع من



غير مرجح هت فيجب ان يكون نفس المعصوم من القسم الثاني يكون معصوما  
 المطلوب وهو رياضة النفس لغيرها عن هواها واطاعت مولاه واجتناب المنع  
 من اللغات الى سوى الحق ثم ورضا الله عز وجل في جميع الافعال والاقوال  
 والاحوال والاقوال وحملها الى التوجه الى الله ثم ليس في الاقبال عليه نظام  
 عادونه لها ولكان الامام حاملا للناس على الاول وجب ان يكون هذا  
 الرياضة التي هي كمال الرياضة له ذلك هي العمدة ما العلة انما هو علم  
 العلم واختلاف نظام النوع انما هو معلول لعدم العمدة فيكون نظامه  
 وصلاحه انما هو بالعمدة لكن الامام هو الناظم للنوع والمحافظة لاختلافه  
 والمصالح له فيلزم ان يكون معصوما اما الاول فقد تقرر في كلامه  
 واما الثاني فان اختلاف نظام النوع يحصل به لان الانسان مدني الجمع  
 لانه لا يستقل بامور معاشه وحده بل لابد من معاذن فيحتاج الى اجتماع  
 وبل هو القوة والسموية والقضية الى الجوز على غيره فيقع بذلك المخرج  
 والمرج ويجعل من الاجتماع ولا يكفى تقرر الشرايع فان ضعفها العقول  
 اختلاف النافع لم لا عند استيلاء الشوق عليهم الى ما يحتاجون اليه  
 الشخص فيقومون على محاله الشرع واهمال الثواب واستيلاء العقلا

الاخرى فنظامه وصلاحه انما هو من العمدة وهو المطر اما الثالث فان  
 فائدة الامام ذلك لانه الى الرئيس الى غير هذا ظاهر من اللذات منها  
 حيوانية ومنها عقلية اما الحيوانية فكما يتعلق بالقوى الشهوية كمنع  
 العضو الذي يكونه الحلاوة سواء كانت مادة خارجية او واحدة في  
 العضو سب خارج كما يتعلق بالقوى الشهوية لتكليف النفس الحيوانية  
 بتصور علة او ما يتصور اذى بالمعصوم ب عليه وكما يتعلق بالقوى النباتية  
 لتكليف اللوم بتصوره شئ يبرجوه او بتصوره شئ يذكركه ولذلك في  
 سائر هذه كالحالات حيوانية فمختلفة وادراكات حيوانية متناهية  
 يتبعها اللذات بحسبها والمجهر العامل له ايضا كمال ولذات وهو  
 وما يتفعله من الحق الاول بقدر ما يستطيع لا يقال الاول على ما هو عليه  
 غير ممكن للبس بل لغير الله ثم ثم يتفعله بتفعله من صور مخلوقة فانه  
 العجبة اعنى الوجود كما تمثلا بقيا خاليا عن خواص الطون والاهل  
 فاذا عرفت ذلك فيقول ان النفوس من البشرية اكثرها مصروف الى  
 تحصيل اللذات الحسية الحيوانية اكثرها بل بعضها مستغولة او فانيها  
 ثم بعضها محرم وبعضها مباح والمباح منها انما ايج مجتبه لا يقع نزاع في



النظام ولا يكفى الوعد بالذات واللام الأجله فان كثيرا من الجهال ذلك في  
 تحصيل مراده فلا بد من رئيس في كل عصر يلزم النفوس البشرية <sup>بعدم</sup>  
 العدل والوسط وهذه الذات وتغريب من الذات العقلية ولا  
 بد ان يكون موقفا من نفسه بان لا يتعدى العدل ولا يأخذ من الملائكة  
 الا ما اتى لها لا غير ذلك لان سبيل المعجز النفوس الباقية على ما لا يحسن  
 ولا يجوز انقادا بالمعنى وهو يتوقف بلوغ الذات على ذلك فانه من  
 فيبقى فائدة في كل قوة مشا في كمالها المستبعدة للذات وما وسام  
 اضداد تلك الكالات والنفوس الانسانية وقد لا تشاق الى حصول كالاتها  
 ولا يتم محصول اضدادها وذلك فوات لطف عظيم ومنافع لا تقاس  
 غيرها وسبب فقدان الاشتياق وعدم التام بالجهل اشتغال الملائكة  
 واعمالها الشرايع الالهية فلا لطف لهم من القرب اليها والبعد من اضدادها  
 فان اضدادها اذا كانت موجودة كانت النفس مشغولة بما فاه محصلها  
 ذاع الى الكالات والاشتياقات اليها لكنه مع الله تعالى فيجب غضب الامام  
 والالزم نقص الغرض من فوات السعادة الاخرى وبنا لها صلة من عدم  
 اشتغال الام والالهية والامتناع من النواهي الزمانية فوات الثواب

يكون

يكون اما امر عدم كنفصان العقل او وجودى كوجود الامور المضادة  
 لكالات فيها وهي اما راسخه او غير راسخه وكل واحد منهما اما  
 القوة النظرية واما محب القوة العلية فبصيرته اقسام اما ان يكون  
 محققا الغزيرة في القوة النظرية ما يكون محسب ما في القوة النظرية  
 ولا يكون بسبب عذاب ج ما يكون لوجود امور مضادة راسخه بسبب  
 القوة النظرية وهو يكون سببا للعذاب الاخرى وما يكون بسبب وجود  
 امور مضادة غير راسخه في القوة النظرية الامور الراسخه في القوة  
 العلية وغير الراسخه محب القوة العلية باسباب فوات الثواب  
 او حصول العذاب الاخرى منحصرة في هذه السنته الافعال الامام  
 اولين بل هو لطف في زوال الاربعة الباقية فلا بد ان يكون منصف  
 في وقت بالنسبة منها والام يكن لطف في زوالها مثل الشيء لا يكون ملة  
 عدمه وذلك هو المعصوم فان الاجزاء انما يكون بواسطة غواش عبي  
 عارضه مغايرة تغفل في بعض الوقت فاذا تفرغ عن الكالات انبثت  
 العصمة له الامام هو الذي يقرب الى السعادة الاخرى والتعظيم  
 والعبد غير استحقاق العقاب الاخرى مطلقا لو كان دائما او غير



دائم لا بد ان يكون كاملا لا يحب القوة النظرية ويحب القوة العلمية  
الطلق الذي يمكن للبشر فانه لو كان انفسا في احدهم مالم يحصل للتقريب  
والتباعد المذكورين تقريبه مما يتدغم تبعية عنه وتبعية مما يتدغم  
تقريبه فالكامل فيهما هو المعصوم او غير ناقص متفكر وجوه اكمل منه  
يكون قد حصل له الكمال المطلق الممكن للبشر هو الامام يجب ان يكون  
انفسه لها ملكة النجدة عن العلايق الجسمانية والشواغل البدنية والذات  
الجسمانية بحيث لا يلتفت اليها ولا يستغل بتجسسها بل ما جعل من المباح  
لاكثره والى ذلك اشار الله ثم لقوله ولا الهوة الدنيا الامناع وقال على  
فما طبا للدنيا الى تعرضت ام الى اشوقت طلفتك ثلاثا ونفس متبعة  
بالكمال الاعلى وحصل لها اللذة العليا اذا الداعي من جهة الله الى ذلك  
والمعبد للعقل من جميع ما معد من الله ثم على حسب ما امر الله ثم من  
التحريم والكراهة والحث على الافعال المفترية من هذا كالمواجب والندب  
ولا باعة ما يبعد ولا يقرب لوم يكن كذلك لم يصلح لذلك وهو ظاهر  
واذا انقر ذلك فيقول يجب ان يكون معصوما لانه عام ببيع القبيح وبيع  
ترك الواجب ومستغن عنه لا يصور فيه حاجة القوة السميوية الجسمانية

ولا الجهل المحالة في القوانين واذا سقى الداعي ويست الصادق وامنع منه  
فعل القبيح وترك الواجب وهي العفة وما هو المظهر اعلم ان الثاني  
طرفان وواسطة العاخر الجاهل بالله ثم من كل وجه الذي لا يجتنب  
بالمعصوم الذي لا يجمل بالواجب ولا يفعل فيما فيكون عالما بالله ثم  
انما يكون للبشر عليه ويكون احسن الخلق الله ثم فيكون اكمل الخلق في  
منه آله بختينه حج فاعله في الراتب بينهما لاسا في بعضها يكون  
اقرب الى الاول وبعضها اقرب الى الثاني والحاج الى الامام للتقريب  
التباعد الاول والثالث اما الثاني فمحل يحتاج الى تقريب الاحكام ككتاب  
الحسن والحسين عليهما السلام الى علي امير المؤمنين في روايتهما ونقلهما  
اذا انقر ذلك فيقول الامام يجب ان يكون من الثاني لانه لا يحتاج الى  
اخر والا لزم النسب والثاني فمحتاجان فلا يجوز ان يكون منهما مع الامام  
من رعية من كل رعية ولا شيء من غير المعصوم افضل من كل واحد  
الكل من كل وجه لذلك فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر  
فلما ياتي واما الكبري فلان كل غير معصوم غير عالم في الكمال الى الطرفين  
والتمانية والممكنة للشبه فيمكن ان يكون من هو اكمل منه بل يوجد اكمل



في شئ ماله في حال ما لا بد ان يكون ناقصا في قوته العلية اذا العلية في  
 تلك الحال لا يجب موافقة الكل له في ذلك النقصان فيكون ان يكون بعضهم  
 في تلك الحال لا يوجد منه سبب النقصان قطعا فيكون كماله من وجه  
 وهو باقصر العلية تحت الامام فادر على ترك الصنيع فلم يوجد داعي الفعل  
 ووجد الصادق فامنع الفعل منه اما الاول فظاهر والام لا يمكن مكلفا بترك  
 فلا يكون فيهما فلا في الثاني فلان الداعي هو تصور كمال في العقل اما القوة  
 الشهوية والقوة الغضبية والقوة الوهمية والجمامية وقد بينا انه يجب  
 ان يكون مجرد عن هذه الاشياء قليل المبالاة بماله العات له اليها  
 التمس واما وجود الصادق فلا في عالم بصحة ويعلم ما يستحق عليه من الذم  
 والفقالة لم يجب ان يكون عالما بجميع القبايح لانه السعد عينا ولا في اعلم  
 الناس بالله عز وجل لما تقدم لانه الداعي كمال اليه ولا يدعي الى الشئ الا  
 اذا علم به لا يستفاد له العكس وقال الله تعالى انما نجني الله من عباده العلانية والنجية  
 التامة صادقة عظيم فاذا اتفق الداعي ووجد الصادق فامنع الفعل وهذا  
 معنى العمدة الثاني في الناس في العلم بالله وحضورهم وعدم اشتغالهم  
 الجاني كماله في شئ اقسام الذي لا شعوره له ولا حضور الثاني الذي

واما

في

له الشعور ولا حضور الثاني الذي التام للبشر الذي يمكن له لا في النفس  
 فان ذلك لا يكون الا بالله ثم والحضور التام الممكن للبشر وهذا هو صاحب  
 المخرطة لله ثم المتلذذ باذراكه في غاية اللذة الممكنة للبشر ولذته في علم  
 الذات لان الذات يتفاوت في القوة والضعف بحسب ادراكها الموزن  
 حيث هو مؤثر انما هو يجب كماله فاذا كان له الكمال الذي لا يتناهى كان  
 مؤثرا على جميع ما سواه فاذا كانت المعرفة به لم كانت اللذة به وبطاعته  
 اولى بالذات فيكون منتفرا عن المعصية غاية الشرف فتكون ذلك  
 قطعا في مراتب بينهما ولا يتناهى بحسب القرب عن احدهما والبعد  
 والحاج الى الامام انما هو الاول والثالث لانه المنفرد في المعارف المجاز  
 عن طاعته والبعد عن معصيته وبقر من الثانية فلا يكون الامام منهما  
 لانه متغنى عن غيره ولا شئ منهما من منفرة فيه فيكون من الناس  
 وهو لم يكتف من حال على ما الامام الذي له الرئاسة العامة وحكم العالم  
 بين الابدان مجمع فيه اربع اشياء اما ان يكون نفسه كاملة وان كانت في  
 الظاهر ملغفة بخلافات الابدان لكن في نفس الامر قد خلفت ما يخرج  
 عن الثواب وخلعت الى العالم القديم ان يكون لم امور خفية

في  
 الشعور



مشاهدتهم لما يعجز عن ادراكه الاوهام ويكفل عن شانه لا لبس فيها جازم  
بما عين رأت ولا اذن سمعت كما قال الله تعالى عز وجل من قابل فلا يعلم نفس  
اخرى من قوة اعمى حج امور ظاهرة عنهم انارة كالواكل يظهر من  
اقوالهم واقوالهم انما يتعجب بهم من حيلة ما يعرف بالمعجزات والكراما  
كفعلع باب خبر وما ظهر من الايات على يد امير المؤمنين علي عليه و اخباره  
بالغيبات وكذلك اخبار صاحب الزمان بذلك الدليل اجمالى ونسبى  
اما الاجال فلا يملك النفوس ومن فيها الى هذه المراتب فلا يدوان يكون  
منها واما التفصيل اما الاول فليلا تغيب بالذات الجسمية والقوى  
التمثيلية والعصبية ولا ينفك اليها في حال التمكن من اعتماد العدل المطلق  
في جميع احواله انما احتاج الى الثاني ليلون علومه من قبل فطرة القبا  
والمنفعة المشقة لنشوت حم الله في الوقائع جزما وليعلم الثواب والعقاب  
والجوازات وينفرد خا طره عما سجد عن امور الآخرة بالكلية ليكون مقربا  
اليها وانما احتاج الى الثالث لان الامام هو الكمال الكامل وانما الخبيخ  
الرابع للعلم بصدق بعضه وطاعة العالم له فانهم لهذا الطوع اذا انقضى  
ذلك فبقول من يتحقق هذه الامور كان الامام معصوما قطعاً ان علم

العصمة اعنى صدور الذنوب والحفظ انما هو لترجيح القوى الشهوانية  
الذات الحسنة على الامور العقلية فلا يكون له حصول له الاول فاعلم العصمة  
من علم هذه الاشياء فاذا سب هذه الاسباب ثبتت العصمة كالمأمون  
مجمع فيه ثلثة اشياء الاعراض من الدنيا والآخرة والموافقة على فعل  
العبادة جميعها حج التصرف تفكر الى عالم الخبيروت مستند بما شرف  
نور الحق في شرفه لانه طالب الحق والامور الآخرة ومولاه للثامن بما يكثر  
الاعراض بما سوى الحق ثم لا سيما لما ينفعه عن الطلب وهو لذات الدنيا  
وطبائرها خصوصاً المحرمة ثم يعقل على ما يعقله انه تغيبه من الحق وهو  
العبادة وهذا هما الزهد والعبادة ولا بد من دوام نضوره الحق ثم اذا  
هذا فيقول بل على عصمة الامام للعلم الضروري بعصمة من اجتماع هذه  
الاشياء مع حركته في طلب الغريب اليه وكلاهما يغلطان به ثم لانه وكلا  
يغلطان بغيبه لذات ذلك الغيب اذا انقلبوا بغيبه ثم فلا جال الله ثم  
فوق رب الله ثم رضائه ولا يؤثر شيئا على عرفانه ورضائه ويعقل له فقط  
ولانه مستحق للعبادة ولا يمان نسبة شرفه اليه الامام يكون له جليلان  
وهي رابعة الى نفسه خاصة لاوهنة لا رعية ولا الوهبة كما قال امير المؤمنين



الحق ما علمت شوقا الى حبسك ولا خوفا من تاركك بل وجدتك اهلا  
 للعبادة فبعدت لك لانه لو لم يكن كذلك لم يمكن حفظ العدل المطلق في  
 جميع الاحوال والازمان وبالنسبة الى كل الاشخاص واذا كان كذلك في  
 اقواله واحواله فهو معصوم لا محالة لان الحركة الاختيارية تابعة للشوق  
 والارادة فاذا لم يؤثر ولم يرد ولم يثن في حال من الاحوال الى غير الله ورسوله  
 ولم يصدر منه ذنب قط فكان معصوما دائما بحركات الاختيارية موقوفة  
 على مبادئ اربعة مرتبة الادراك ثم السوف السمي بالشهوة والغضب ثم  
 الغم المسمى بالارادة المجازمة ثم القوى الموقرة المنقبة في الاعضاء فيقول  
 الامام بالنسبة الى المعاصي المبدأ الاول لانه يتكلف باجتنابه فلا بد من ادراكه  
 والاحزاة ايضا والام لم يكن قادرا بقى الثاني والثالث فيقول لا بد من العلم بانها  
 الثالث عنه لانه لو جوزناه عليه لمجازتها امر به ولا يوثق بانه القريب اليه  
 والسبع من المعصية ولا يعتمد على قوله فيثنى فائدة وانما يعلم بانها الثالث  
 عنه مع العلم بعينه والثاني منقبة عنه ايضا لانه يعرف ما يستحق عليه  
 من العقاب ويستحق ما يحصل بها للقوى الدينية من اللذة لما يقرر من انه  
 لا تنفك الى الامور الدينية والقوى الحيوانية بل يتخذها مستغفرا

فان جعلوها

حصلها كان على سبيل الله العدل والشرع والناسى به وليعلم الناس بالحقين  
 وعدم كراهيتها لا غير ذلك فليس قبل الشوق منه اليه واذا نظر المبدأ الثاني  
 اسعيا الحركة الاختيارية فامنع وقوع المعاصي منه فكان معصوما به  
 الامام كما لا يخفى من مشاعج منه الى اسماء الله تعالى فهو يرى الله بعض البصيرة  
 عند كل شئ وخشيته منه كاملة وارادته مراضته في كل حال جازمة ولا  
 لم يصلح للتقرب في كل واحد حال ولد فاعلم الناس الى ذلك لم يحفظ العدل  
 المكلف فيقبل منه الاخلال بواجب وفعل الفحشاء لا سئل ان ارادته  
 ضده فهو معصوم لخشية الامام وخوفه من الله تعالى يجب ان يكون  
 الغاية بحسب ينصهر كل شئ بالنسبة اليها ويكون راجعة على كل ذلك  
 او مطلوب شهوة او غضب فرضت في جميع الاوقات والاحوال حتى يحسن  
 من الحكم بحكمه والامر بطاعته وجعل مقربا الى الطاعة وسعدا عن المعصية  
 وحافظا للعدل التام فيحصل من ذلك الكراهية التامة للمعاصي والارادة  
 المجازمة للواجبات فلا يحصل معها شوق ولا شئ من المعاصي والارادة لها  
 بل قد وجه الصارف فيحصل فعلها فيكون معصوما من الامام كما لا يخفى  
 شيئا الا خطا فيه وان لم يكن ملاحظه للاختبار فيصير له تعريخ من الروايات



الى علم الحق مستقره حتى يتحقق منه حفظ العدل وذلك بوجبه  
 صاغة عظيمة من المعاصي فيكون معصوماً في الامام يكون شدة زاده معلومة  
 مجازاتها جات الحق لان له الكمال الانسي حتى يحسن امر الكل بتبعيته  
 عليه الذات العلا فيصحب القوى الشهوية والغضبية والذات البدنية  
 ولا يحصل له شوق وارادة الى المعاصي الشبه تظ الامام متوجه بالكلية  
 الحق عز وجل لا يلاحظ نفسه اى من حيث هي لحظة لحماة القدس  
 لانه الرياسة العامة في امور الدين والدنيا فيكون احتفال الكمال في  
 الكمال الحقيقية لتقوم نفس الكمال لتابعة الانفس منه ولعمري  
 نفس الامم فيستجيب ارادة المعاصي والشوق اليها منه ويستجيب تلك  
 الواجبات فيكون معصوماً من الامام له صفات التفرق بين ذاته وبين  
 جميع ما يتفعله من الحق باعما من ان بعض انارت تلك الشواغل كالليل  
 والالغيات اليها عن ذاته بكمالها بالجمرة عاوى الحق والاتصال  
 ترك النسخ الكمال لاجل ذاته بل لذات الكمال ولذات الحق وترك  
 اعتبار ذاته فاذا انقطع عن نفسه واتصل بالحق راي كل قدرته لانه  
 لها الى قدرته المتعلقة بجميع المقدورات وكل علم الانسبة لعل العلم الذي

لا يقرب عنه متفادفة في السموات والارض والا صغر من ذلك والا كبر  
 فصار قدرته الحق بجمرة الذي به سحر وسمعه الذي يسمع وفكره الذي  
 يفضل بها والعلم الذي يعلم منه ثم فلا نزوع شئ منها عن رضائه ثم لا  
 الامام محبان يكون له الكمال الانسي لما ياتي في الامام حال ان  
 يكون القدر بحيث يسمع الاشتغال بالحق عن الالتفات الى غير شدة  
 الاشتغال به فقط ويكون قافلاً عما سواه كما نقل عن علي ما اذا اراد  
 اخراج يصل فيه فضله واوقات مخاطبة الله ان في القوة بالامر  
 للعاسين فلا يكون الامور الخارجية شاغله اياه عن الحق ليكون بنفس  
 الخلق بمحبة الخلق فلا يما هو راقب الحق وملاحظ لحمايه وهذا اعظم  
 الصوارف عن المعاصي في الامام اجمع الناس لما ياتي وكيف هو  
 مجرل عن نفسه الموت وجوار وكيف لا هو مجرل عن محبة الباطل و  
 صفاح وكيف لا ونفسه الكبر ان يخرجها ذلة بشر او نشا للاحقاد وكيف لا  
 وذكره مسعود بالحق فيلزم من ذلك حمزه للقوى الشهوية والامم يكن  
 والغضب والامم يكن صفاحاً للحقد والامم يكن نشا للاحقاد فلا يصد  
 هذه القوى مقتضاها فلا يصد منه دين لان الدين مصلده



هذه القوى لا غير سيج الامام لا ينصب الى القوى البدنية والشمسية بل  
ما والا لما كان فيه في تلك الحال اذ لم يلبثت افضل من هذه الخيرة لكن  
الامام افضل من الكل في كل الاوقات ومن كل الجهات وفا على المعاصي  
لاجل انه لا غير فهو في تلك الحال ملحق الى ذاته بعرض من جانب الحق  
فلا ينشئ من الامام بغير المعاصي سلك الامام نفسه دائما متوجه بالكلية  
الى طلب الحق والصلوة والصوم في جميع الاشياء والام يصلح للعدل في كل الاوقات  
ولا يخرج القوى البدنية الى ما يصار ذلك لوجوده في راسه وفي  
النفس فيبقى صدها فلا يمكن صدور ذنب منه اصلا البتة وهو <sup>الطاهر</sup>  
سنة قوله ثم وعبدكم الله نفسه وانما نحن بعد اعلام الاحكام في كل وقت  
ولسنا وانما يتم ذلك بالمعصوم في كل عصر كما يقدم بعض تقريره سنة قوله  
عز وجل يا ايها الناس اتقوا ربكم والنقوى الترة عن الشبهات ومن  
حيلة الشبهات اعطاء قول غير المعصوم فلا يجوز تكليف بطاعة وايضا النقوى  
موقوفه على المعصوم اذ منه يحصل الجزم بالاحكام والامر بالشيء مع <sup>الاحكام</sup>  
نشره الذي هو فعل الامر المأمور لا يحسن بالحكم لانه يقبض الغرض و  
تكليف ما لا يطاق سنة قوله ثم واتقوا الله الذي يسألون ببالا وحام <sup>الله</sup> ات

كان عليكم ربها هذا دليل على وجوب الاختيار في كل الاحوال لانه من رقيب  
وهو عبارة عن الامر بالقرى وفقد الصواب في كل الاحوال الوفايع ولا يتم ذلك  
بدون المعصوم اذ غير المعصوم لا يتوقع الصواب في كل الاحوال سمع قوله ولا  
يبدلوا الخبث بالطيب هذا الدليل ينشئ على مقدما ان فعل الصواب  
في واقعه ما يبدل الخبث بالطيب الثاني ان هذا المعنى عام في الاحوال  
الوفايح والاشخاص والازمان وهو جامع في ان غير المعصوم بامر بالاطل  
ونسبه على الناس الاختيار عن الضرر المظنون واجب اعتماد قول  
غير المعصوم متوقع يبدل الخبث بالطيب فيمنع قوله اذ انقر هذا <sup>فيقول</sup>  
هذا الامر يستلزم نصب المعصوم فيجب بالنظر الى هذا الامر لما تقدم <sup>ولا</sup>  
سمع لاني من غير المعصوم بامر الله الامام هاديا في كل الوفايع والشبهات  
وكل من كان كذلك معصوم بامر الله الامام معصوم اما الصغر فقط  
واما الكبر فلان كل هاد لكامل في كل الوفايع والحوادث خصوصا في الاحكام  
الشعبية فانه يهدي اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان غير المعصوم  
فلا يمكن ولا ينشئ من الظالم يهدي الله سنة لقوله والله لا يهدي القوم الظالمين  
سم قوله ثم ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار



خالد بن فيها وذلك هو الفوز العظيم الطاعة المطلقة انما يحصل من المعصوم  
 ولا طاعة لله في كل الامور مطلوبة لله ثم ولا يعلم الامن المعصوم فيجب  
 كما قوله ثم عز وجل ومن يعص الله ورسوله وينفذ اوامره يدخله ناراً  
 خالد بن فيها وله كتاب مدين لا يصلح الائمة ولا يتبع الامن يعلم اشياء  
 الصفا منه وليس الامن المعصوم ولا احتراز عن المعاصي الا بامر المعصوم فيجب  
 استعمال طلب الشرط مع عدم فعل المشروطة من فعله عب قوله ثم يدل  
 لبين لكم وهدى لكم سنن الدين من قبلكم وبوت عليكم والله عليم حكيم والنبيا  
 بالمعصوم كما يقدم فيجب حج قوله ثم ويريد الدين يتجاوز الشبهات ان  
 تميلوا ميلاً عظيماً هذه صفة ذم ومنع من اتباعهم لانه السبع الشبهات فلا  
 يجوز اتباعه مطلقاً احترازاً عن الغرر المضمون والامام بحجبتا عنه ولا  
 من غير المعصوم بامام على الامام لا يقيم غيره عليه الحدود ولا السقط محله  
 من القلوب ولان السقط على الرعية حكم ونهزم ولا هو على نفسه وهو ظا  
 فلانه اذا كان يفعل الذنوب لا يبلغ القوى الشهوية مقتضاها فدل على  
 لزوم عنه اولى منه ولا تكليف في الحدود على الحدود بالتمكن والطاعة  
 لا بان يكون فاعلاً لا فامة اجمالاً وكل مدبر فلا بد من يتحقق للاقامة عليه

فان لا يمكن هو من المكلفين لانه ولا امر الله ثم لا يجوز اقامه الحدود  
 مقيم اجمالاً اعم اذا انقررت ذلك فيقول للامام فيجب عليه الذنب لانه  
 لو جاز عليه الذنب فلا يخلوا ما ان لا يجب اقامه حد عليه وهو باطل قطعاً  
 وما ان لا يجب فالحق ان يكون المقيم غيره وهو حج المقدمة الاولى وهو باطل  
 لتغاير الغايل والفاعل اجمالاً اعم الذنوب عاذة فلما فاعل قطعاً  
 وطاماع وهو ظاهر والمانع متغاير للفاعل قطعاً المانع هو المستلزم للعدم  
 والفاعل اثره الوجودي في الآثار واللوازم يدل على تغاير الموزات  
 الملزوماً اذا انقررت ذلك فيقول مانع من كل المعاصي في جميع الاوقات  
 والاحوال لجميع الناس مع عدم مانعة وحصول شرائطه والموانع لا يجوز  
 ان يكون منه بل من امر خارج عنه لا يصلح للمانعة فالشرائط من قبل  
 ومن قبل الامام كلها حاصلة والا لكان التقرب مبعداً والمبعد مغرباً  
 فاذا كانت شرائط المنع وزوال المانع عنه من قبله جميعاً حاصلة فلا يجوز  
 ان يكون سبباً فيها منه والا لكان المانع سبباً صفت هو الامام مخرج المحل  
 عن قبول المعصية فلا يجوز ان يكون فاعلاً فيها فيمنع عنه الامام بسبب  
 الطاعة وجميع الشرائط من قبله حاصلة والموانع من ذاته وعوارضه



الفسادية والبدنية زائلة فحان يخل بشئ من الواجبات وذلك هو  
 فتح الامام مانع لعصيته فلا يكون سببا لها بوجه والا لكان المانع من الشئ  
 سببا له هذا خلف عطفه وجود الطاعة وعدم العصية في الامام  
 موجوده والمانع مشف والشرايط ان كانت حاصلة وكلما كان كذلك في  
 وجود الحكم وهو امتناع العصية ووجوب الطاعة اما العصري ما وجد  
 العلة فلان الامام علة للتقريب من الطاعة والتمنع عن العصية في غيب  
 محله ففي محله اولى لان المانع من الشئ مناف له واذا كان في غيب محله  
 ففي محله الغايل لهذا الحكم اولى وكذا التقدير وهذا حكم ضروري واما  
 عدم المانع فلان المانع اما عدم علم الامام بصدور ذلك من الفاعل اذا  
 يتحقق عدم علة واما مقاهرة الفاعل بحيث لا يتحقق قدرة الامام على  
 منعه بسبب انكشاف بده لا يلزم به ويمكن من مقاهرته واهل لزم الاصل  
 بالمقصودة منه فلا يصلح لذلك وكلا المانعين مشع في حق نفسه اذا لم  
 يكن له قدرة على الامتناع عن العصية لزم تكليف ما لا يطاق وهذا هو  
 واما وجود الشرايط فلوجود تحققها في طرف الامام وطرف الله ثم والا كما  
 المحبة للكلين ولا نأجبا على قطعي في الامام علة في تقليل المعاصي فلو

بالحكم

وجدت منه كما كان عليه لكثير كما قال قوله ثم ان الذين ياكلون اموال اليتام  
 ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا ويسجلون سجيلا يصعق لولا ان الامام لا  
 من يقين في هذه الصفة منه وليس الامام المعصوم في بابها الذين امنوا  
 لا ياكلون اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراخى عنكم الى قوله  
 وكان ذلك على الله بسيرة وجه الاستدلال بها من وجهين ان معرفة الحق  
 الذي يוכל به المال لا يكون الامن الامام المعصوم لما بين تقريره من غير  
 نفسه الثاني قوله ثم ومن يفعل ذلك عدونا وظلما فهو مبغض نارا  
 هذه صفة ذم لا يجوز ان ينبع من هو فيه ولا ان يكون اماما وانما يعلم انقضاء  
 عن المعصوم فلا يجوز اتباع غير المعصوم في قوله ثم ان يجنبوا كبار ما شربوا  
 عنه يكفر عنكم سياكم الا انه هذا انما يعلم من المعصوم لما تقدم تقريره قد  
 قوله ثم وان خفتم شقاق بيننا فابغوا كلنا من اهلنا وحكامنا اهلنا هذا  
 خطاب الامام ٣ وتخليم له وتخليم غير المعصوم لا يجوز من الحكم ولان تقرير  
 نصب الامام الى الامة يودي الى تعطيل الاحكام فاصانده الى الشايع وعلم  
 الاتفاق على واحد من كما تقدم انه قوله ثم ان الله لا يحب من كان فحشا لا  
 فحشا لا يحب الاحتراز عن اتباع من يمكن فيه هذه الصفة لانه احتراز عن



الغرض المظنون وهو غير المعصوم فلا يكون - اما ما في قوله تعالى الذين يجهلون  
ويأمرون الناس بالعلل ويكفون ما اناهم الله من فضله لا يجوز اتباع من  
هذه الصفة فيه وهو غير المعصوم فلا يجوز ان يكون ما في قوله تعالى والذين  
يتقون اموالهم رياء الناس هذه صفة دم ومنع من اتياعه وغير المعصوم  
محتاج الى منه فلا يحرم لقوله فلا يصح فعله فلا يصلح للامامة مع قوله  
ومن يجوز ان يكون الشيطان له قربا فربا وغير المعصوم الشيطان له  
قربا قطعا ويجب الاحتراز عنه فلا يصلح للامامة فاما الامام في فعل الشيطان  
واراد القترانية وغير المعصوم لا يصلح لذلك فلا يصلح للامامة مع قوله  
ان الله لا يظلم مثقال ذرة وجه الاستدلال ان الامام بحكمه ولا شيء من غير المعصوم  
بحكمه الله تعالى لا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغرى فظاهر واما الكبرى  
فان يحكم الظاهر ظم ولا شيء من الظاهر بصادق من الله تعالى فلا شيء من غير المعصوم  
بحكمه الله تعالى اما الامام امر الله بطاعته في جميع اوامره ونواهيه ولا شيء من غير  
المعصوم امر الله بطاعته في جميع اوامره ونواهيه فليس شيء من امام غير معصوم  
اما الصغرى فللقوله تعالى واولى الامر منكم وهو عام في جميع الاوامر والنواهي  
انقائا ولساوي المعطوف والمعطوف عليه في الطاعة هذا المراد في

جميع الاوامر والنواهي ويكون في الامور اولى الامر كذلك واما الكبرى فاما  
امر الظاهر في جميع اقواله واوامره ونواهيه ظم ما هو مستبعد الاية انقضاء  
السلب الكلي وهو الموجبة الجزئية حسب قوله تعالى وان يكن حسنة نقضا  
ونواهي من لذتها جبر اعظيما هذا حيث عظم على فعل الحسنات وانما يعلم  
المعصوم من كانه قد تم فوجب صريح الله تعالى عز وجل يريد فعل الحسنات من العباد  
وانما يتم في المعصوم لما تقدم من انه لطف يتوقف فعل المكلف عليه وهو  
من فعله فوجب فعله والا كان نقضا للعرض صدق قوله فكيف اذا اجتمع من  
امه بنميريد وخبائك على هؤلاء شهداء وانما يتم المحبة عليهم والعرض يجب  
الامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق الى معرفة الاحكام الشرعية واما  
الامر الاهي فوجب صريح قوله يود الذين كفروا وعصوا الرسول لوتسوى بهم  
الارض معناه يود الذين كفروا وعصوا الرسول هذه صفة دم يقتضي ان لا  
يجوز اتباع من بعض الرسول وغير المعصوم بعض الرسول فلا يجوز اتباعه  
بصلح للامامة صوره فخر بن علي الاستدلال عن مخالفه وامر الله تعالى ونواهي  
وذلك موقوف على معرفتها بالتحقيق وتعيين البقايين ولا يتم الامر الا بالامام المعصوم  
فوجب له استعماله التحذير النام من الحكيم وعدم نصب الطريق اليه



صلى الله عليه وآله في هذه الآية بإشارة أوامر الرسول ونواحيه والمقصود لطف  
 منها في كلامنا في علم الكلام أن التكليف بالشيء يستلزم فعل شرطية <sup>اللفظ</sup>  
 منه الذي هو من فعل المكلف <sup>المكلف</sup> وبنا أن الإمام لطف بتوفيق عليه تعالى  
 به الواجب مع قوله ثم باليهما الذين آمنوا <sup>في</sup> لا تقربوا الصلوة وأنتم مسكار  
 حتى تعلموا ما تقولون الآية لا يجوز اتباع من يتجمل بفعل ذلك منه <sup>في</sup> وغيره  
 كذلك فلا يجوز اتباعه فلا يصلح إمامته <sup>في</sup> صلا الإمام هاد إلى السبيل ولا  
 من غير المعصوم <sup>في</sup> بها إلى السبيل بقينا فلا معنى من إمام بغير المعصوم أما  
 الصغرى فظاهرة لأن الإمام للتقريب إلى الطاعة والتباعد عن المعصية <sup>في</sup>  
 الهداية <sup>في</sup> وأما الكبرى فممكن أن يضد السبيل ويأمر بما لا يقرب من الطاعة  
 وتبعد عن المعصية <sup>في</sup> قوله أما إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب  
 الضلالة ويريدون أن يضلوا السبيل وجه الاستدلال أن الإمام يجب له  
 الصارف عن أضلال السبيل ومنع عليه ذلك <sup>في</sup> وأما مجرم بقوله ولا  
 على أمره ولا احتمال خوله في هذه الآية <sup>في</sup> وهو يقتضي الاحتراز عن إباحة  
 فائدته ولا معنى من غير المعصوم كذلك لأن له دالة الداعي إلى ذلك  
 العصمة الموجبة لغية منفية فيكون ذلك ممكنا فيه هذا آخر الكلام

الجزء الأول من كتاب الفقيه الذي رفق بين الصدق والمقتضى ورفع  
 نسوبه الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي في الفقيه من ربيع الأول سنة  
 تسع وسبعائة ببلد فينور وروى من تفضله ولد همدان بن الحسن بن المطهر  
 من سادات جنادى الأول سنة تسع وعشرين وسبعائة بعد وفاة المصطفى  
 روحه ونور ضريحه وكتبه العبد الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة ربه العفى عما  
 بن علي بن عز الدين الأسدي عفا الله له ولوالديه ولإسائر المؤمنين  
 والمؤمنات بمائة الف مرة ناسع جمادى الآخرة سنة ثلث وستين فمائة هـ لآية  
 هجرية نبوته على سرورها والسلام والحمد لله وحده والصلوة على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا المادة الثالثة من أدلة الدلالة  
 على وجوب إمام آقوله ثم والله أعلم بأعدائكم وجه الاستدلال أن الأعداء  
 لا يكونون هادين وكل غير معصوم محتمل أن يكون عدوا فلا يجوز أن مجرم  
 هاديا وليأكل ما يجرم كونه غير عدو بل يعلم أنه هاد وانتهى فلا معنى  
 غير المعصوم بإمام وهو المطلوب قوله ثم وكفى بالله وليا هذا يدل على غا  
 الشفقة واستحالة أهال الطائف المقربة إلى الطاعة والبعد عن المعاصي  
 ولا يحصل إلا بالمعصوم وكيف يتحقق من الحكيم أنه ينبغي على أنه الولي



والمولى هو الشرف وعلى من اللطف العظيم الذى هو المعصوم الذى به يحصل  
السعادة الأخرية والخلاص من العقاب المزمع وبه يعرف الضمان  
الخطاب قوله ثم وكفى بالله بصيرا وليس المراد فى أمور الدنيا وحدها إنما  
أما فى الآخرة ومنها وإنما يتحقق بإعطاء جميع ما يتوقف عليه الأفعال التامة  
وترك المحرمات من الطامات والمحررات خصوصاً التى هى من فعله وأولها  
بذلك المعصوم فإنه لا يقوم غيره مقامه وكل محذور فى جانب جعل المعصوم  
والدلالة عليه قوله ثم إلى نزال الذين يزكون أنفسهم بل يفهم من قوله  
نبا وجه الاستدلال أن يقول الزكاة هى الطيارة وكل ذنب رجس وأما  
يكون المراد الزكاة من بعض الذنوب والكحل مشترك فيه ولا يلائم  
ففى أن يكون من كلها وهو المطلق عبارة عن العصمة ولا يسهل أن  
غير المعصوم قوله ثم زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطر  
المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك  
متاع الحياة الدنيا والله عند حسن ما هب هذه صفة ذم يتنصت النعم  
اتباع المتصف بها وكل غير معصوم متصف بها فإني أحب الشهوات  
القناطر المقنطرة محبوب فى طبيعة الإنسان ولا يكفى العقل الذى هو

التكليف فى رفقته وما يعينه فلا بد من رئيس دافع ومانع لذلك وإن لم يكن  
معصوما كان من هذه القبيل فلا يصلح للمحاجة للمنافية لقوله ثم إلى نزال الذين  
من ذلكم الذين انفقوا على أنفسهم جنات على أخرى من نعمها ألا ينار خالدون  
فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله والله بصير لعباده وجه الاستدلال  
فى ارتكاب الطريفة الفرقة بيقينا ولا يعلم من المعصوم لما تقدم نفور غيره  
وجه والتقوى موقوفة على المقرب إلى الطاعة والمبعد عن المعاصي  
وهو المعصوم فوجب طه الذى يفهم من هذين الآيتين أن الباقي يحصل  
ما زين لهم من حب الشهوات إلى آخره ولا يكفى القوة العقلية التى هى من  
التكليف فى الناس وهو ظاهر فلا بد من مانع الشهوة وهو الإمام المعصوم  
كما تقدم من التقوى الحقيقية التى لا يخالها معصية النامة موجودة  
هذه الآية وذلك هو المعصية فإقوله ثم والله بصير بالعباد وجه الاستدلال  
أنه لا بد من الجرم بصفته أخبار الإمام وعدم اخلال بشئ من الشرع ونفس  
هالائه وإن يتقبل عليه الأضلال ولا يصير بالعباد إلا الله ثم فإن هذه  
الآية مفيد للمعصية لا بد من جعل طريق لنا إلى علم ذلك وليس إلا  
العصمة فوجب عصمة الإمام الثانى عشر قوله ثم الصابرين والصابرين



والفاسدين والمنفقين والمنفقين بالاسرار وجه الاستدلال ان  
ثبت لم صفة المدح المطلق اياها فلما راد اما الصابرين والصادقين الى  
اخره في البعض او في جميع الاحوال عن جميع المعاصي وعلى جميع الطامع  
والاول باطل والام المدح المطلق واشتراك الكل فيه فلا يجب تخصيصه  
المدح والثاني هو المعصوم فثبت فيتميم ان يكون الاحام غيره وهذه الآ  
عامه في الامانة ولا يخفى الرسل في قوله تعالى وما اختلف الدين اوتوا  
الكتاب الا من بعد ما جاءتهم به من العلم بغيا بينهم وجه الاستدلال ان  
نكرة وقد وقعت في معرض النفي فيم يلزم ان كل اختلاف بعد العلم  
بينهم وانما يتحقق ذلك لو كان لم الى العلم طريق وقد سنا وجوب المعصو  
في ذلك الطريق فيلزم ثبوت وليس لطفا اقل من لفهم يد قوله تعالى  
كل نفس هالكسب وهم لا يعلمون وجه الاستدلال المقصود من ذلك  
التقدير من فعل الشر والتمريض على فعل الطاعة ولا يتم الغرض من ذلك  
الا بالمعصوم لما تقدم من كونه لطفا يتوقف حصول الغرض من التكليف عليه  
فيجب عليه والا لزم نقص الغرضية اذا عجز عما عليها على فعل القبح  
فعل جميع الشروط التي من قبله تعالى والتمكن التام واعظم الشريط العصبية

فيلزم الاحسن هو القوة الشهوية والعصبية لبسنا عقل ودين لنا وانا قد  
انه لو اها لم يكن في التكليف كلفة وشقة كما كان الفعل والزول متساويين  
بالنسبة الى القدرة ولا مرجح لفعل القبح الا هنا فان اشفا كان فعل القبح  
وفتحة وكشف الشرع له فوسا من المنع فلم ينجح الى التمدد بالتمام والزر والوافر  
الافانم فاقنضت الحكمة ظهما والعقل لا يفيد ترجيح تلك مقتضاها  
فانما اعطى في اكثر الناس وطاعة كثير من الناس للقوى الوهنية اكثر  
طاعتهم القوة العقلية ولو لا وجود شيء اخر يقضي بترجيح تلك مقتضاها  
لكان فعل مقتضاها يقرب من الجاه والاكراه مما كان يحسن العقاب على  
فعل المعاصي وليس المعادن للعقل قوة داخلية بل لا بد ان يكون لا  
خارجا وهو الرئيس ولا ينس بل لا بد من الاشياء الى من يمكن من دفعه  
لقوة العقلية فيه وافيه بذلك وذلك هو المعصوم وجوب المانع  
فعلها ومع وجود المانع لا تأثير للسبب بل يمكن معصوما لكان قوة  
قالبه عليه فلا يصلح للمنافية مع الناس على ثلثة اقسام طرفان وواحدة  
فالاول من قوته العقلية وافيه بمعاصه القوة الشهوية بحيث لا يرجح  
مقتضى القوة الشهوية ونفي عنها ثلثة اقسام الثاني من قوته الشهوية فاعلم



دائما الثالث من تقي فوته العقلية من وقت دون وقت والارل هو  
 والثاني هو الفاجر الداخل تحت قوله ثم ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم  
 ابصارهم عشاوة ولم عذاب لهم عظيم فان ابصارهم كلها اجرت النغب  
 المنقضية للتفكر لا نار رحمة الله وغضب المنقضية للارجاز منبها القوة  
 الشهوية وكذلك سمعهم كلها وردت عليه الاوامر والنواهي والمواعظ  
 والدلائل المنقضية للارجاز منبها القوة الشهوية وعليه عليه وهذا  
 ليس من القوة الشهوية خاصة بل من احواله القوة العقلية واما  
 النفاة الى مقتضاها والثالث الثاني الموزنة ويعبر عن النفس الاولى  
 بالمطمنة وعن الثانية بالامارة ومن الثالث الزامة كما نطق به الكتاب  
 العزيز الامام يستحيل ان يكون من الثاني قطعا ويستحيل ان يكون من  
 الثالث لانما ان يحب طاعة واما لاوامره دائما في جميع احواله وهو  
 محال والارزم كون الخطا صوابا والامر بالمعصية والثاني في العقل بالضرورة  
 واما ان يحب امتثال اوامره ونواهي في حال عليه فوته العقلية على فوته  
 الشهوية خاصة دون غيره من الاحوال وهو محال لوجوه آحال فوته  
 الشهوية لا بد من رئيس مانع لتلك القوة لاستحالة خطوة الزمان عنه

وتح ان يكون هو معنا جالي رئيس اخر وحكم كما ذكر فرفع الخط والخرج الثاني  
 انه يكون حينئذ هو محتاج الى رئيس عليه في تلك الحالة لان علة الاحتياج  
 الرئيس ونصبه وغلبة القوى الشهوية في بعض الاحوال وذلك الرئيس  
 يكون حاله كذلك فيلزم اما النسيان واللدور والخرج واشغال الغائبة الثاني  
 انه اذا كان انما يجب طاعة في حال ما يحصل المكلف اليقين بقوله وجوب  
 في كل حال ان يكون هي تلك الحال فلا تنفع فينتفي فائدة نصبه لعدم  
 الوقوف به الرابع يلزم الفحامة لانه يقول المكلف على ابناءك حتى  
 ان تلك هي حاله عليه القوة العقلية وانما يقوله صواب ولا عرف ما لا  
 يقونك وفولك ليس حجة دائما ولا عرف ان هذه الحال حال حجة فوك هي  
 فيقطع الامام لا يقال لا يجوز قوله ولا اجتهاد سلنا لكن لا يجب قبول  
 قوله بقبول قوى المعنى فانه يجب على المفاد انما قبول قوله وان لم يكن  
 معصوما لا نقول اما الاجتهاد فانه يلزم الفحامة ايضا لانه اذا الزم المكلف  
 له ان يقول في اجتهاده ولما هي اجتهادى الى عدم وجوب قبول ذلك  
 في هذه الحالة فيقطع وفائدة الزام المكلف واما وجوب قبول قوله كما  
 فرباطا لوجوبه ان يقول قول المعنى انما هو على العاقل الذي لا يمكن



من معرفة الصواب من الخطأ بالاجتهاد اما من يمكن فانه لا يجب عليه قبول  
اجتهاد آخر والثاني انه راجع الى القسم الاول الذي بطلناه من وجوب  
طاعته في جميع الاحوال اما ان يكون اماما بالنقل وبغيره والاوان يستحيل  
منه ثم الجواب بقول قول من يجوز عليه الخطأ في جميع الاحوال وعلى جميع  
النقادير والثاني مع الشك ان تخيل الكلف كالمغنى فيلزم المخرج وانما  
الغنى فيلزم منه محالان واما ان لا يتغير فاما ان يكون مكلفا بالاجتهاد  
مع المخرج وانما الغنى امام الامام ولان الاجتهاد ليس عاما فاما لانه يكلف  
الكل محال فعيان ان يكون الامام من القسم الاول وهو المطيع قوله تعالى  
الله نفسه والى الله المصير وانما يحسن ذلك بخلق جميع الطوائف والسجدة  
اهمها فيجب كقوله تعالى عز وجل يوم تبدل كل نفس بما عملت من خير محضرا  
وما عملت من سوء يودان بينهما وبينه امدا بعيدا ومجديكم أنفسه والله  
رؤوف بالعباد انما يتم ذلك بمعرفة القبح والحسن فيجب وضع طريق  
بقيى وانما يتم في المعصوم كما يقدم في كل زمان فيجب وايضا لا يتم  
الا بالمقرب الى الطاعة والمبعد عن المعاصي وذلك هو المعصوم فيجب  
كما هو الله جل جلاله بان روف بعباده فيجب من ذلك فعل الطاعات

الله

والوقوف عليه بفعل التكليف وكل لطف وكل نعمة في النسبة الى  
المعصوم صغير مستحق واعظم النقي وام الطائف المعصوم في كل زمان  
عن الغنى وصف نفسه والرحمة والرافقة بعبه كقوله تعالى ان كنتم  
يحبون الله فأتبعوني يحكم الله ويعفو عن ذنوبكم انما عدا انما يتم بامر الله  
ومعرفة الاستحكام الشرعية بطريق يقينها ذغير لا يحرم بانباة فيه ولا بد  
طريق الى العلم وانما يتم بالمقرب من افعاله والمبعد عن مخالفاته وكلاهما  
لا يحصل الا امام المعصوم في كل زمان فيجب كقوله تعالى والله عفو رحيم  
فغفور فعول للمبالغة ومع عدم نصب طريق يقتل العلم اليقيني فيجب  
وحسن الحسن وخلق اللطف المقرب والمبعد لا يتم هذا في المعصوم  
كقوله تعالى عز وجل قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يهدي الكافر  
اقول المراد الطاعة في جميع الامور والنواهي وانما يتم ذلك علما وعلم المعصوم  
كما تقدم فيجب وجعل التوفيق من الطاعة كاللغو ولا يتم ذلك الا بطريق  
يقيني ولا يتم الا بالمعصوم كما تقدم تقريره فيجب كقوله ان الله صطفى  
آدم ونوحا وال عمران على العالمين هذا يدل على عصمة الانبياء والا فال  
بالعرفت بالفروق فيجب عصمة الامام ولان عليا والائمة الاحد عشر من ال



ابراهيم عليهم السلام فيكون قد اصفح الله ثم فيكونوا معصومين لا يفلأ  
هذا ليس بعام لاننا نقول هذا يدل على العموم لان الجمع المتألف للعموم قد بين  
خرج من الاول من هو خاص فبتبع الثاني على الاصل كقوله ثم واما الذي  
امنوا وعلوا الصالحات فيوفى بهم اجورهم هذا مخرب وسيت على ذلك  
الطاعة وترك القبايح وانما يتم بالعلم البعدي والمقرب والمبطل كالثقل  
تقريره وهو المعصوم فيجب كقوله ثم والله يحب الظالمين فالامام محذور  
لله ثم وغير المعصوم غير محبوب لانه ظالم فلا تنافي من الامام بغير معصوم  
كم قوله سبحانه وتعالى والله ولي المؤمنين والقصد الذي من الواجب  
على الصالح وفضل منافع المولى عليه وفعله وكل مصلحة ومنفعة  
المكلفين في جنب المعصوم مستحقه لما تقدم فوجب عليه من حيث  
هذه الآية ويلزم هذا الحكم نصب المعصوم كقوله ثم انفسون الحق بالباطل  
هذه الصفة ذم يقتضي التميز عن اتباع من يجوز فيه وكل غير معصوم محذور  
فيه ذلك فلا يحسن ايجاب اتباعه ولان هذه الآية تدل على النفي عن انكار  
الباطل بحيث لا يمازجه بحق بل يكون جمع طريقه باطلا بطريق النبوة او  
على الاذى وبطلان على النفي والحقا على انكار الباطل في الحجة في بعض

الاحوال بالنقض فاذا بطلت الموجبة الجزئية المطلقة العامة تنفيه السابقة  
الكلمية الدائمة فيكون ان لا يكركب يرتكب باطلا دائما وهذه العصمة <sup>بالفعل</sup>  
فالمراد في كل مكلف ذلك هذا يدل على عصمة الامام من وجهين احدهما  
ان العصمة على المكلف ممكنة وتكلف بها لانه تكلف بفعل جمع الواجبات  
والاستنارة عن جميع المحرمات ولا يفتى بالعصمة الى ذلك والمراد بالامام  
وجود تلك الصفة بالفعل في المأموم وعدم مخالفتها بآية الثانية فلو لم  
يكن هذه الصفة في الامام لا تنافي في وجه الحاجة فلم يكن احدهما بالامام  
بما والاخر بالمؤمنة او في من العكس وثانيهما انه نعم امر كل مكلف باتباع  
الامام بمجرد قوله امر اعماما في المكلف والاوامر والنواهي يدل على ان  
الامام وطريقه العصمة لانه مأمور باتباع طريقه ومأمور بالعصمة فلا  
يمكن الساقط بينهما كقوله عز وجل ويكفون الحق وانهم يقولون لا يجوز  
اتباع من يجوز فيه ذلك فلا يصح كون المعصوم اماما كما انه انما يحسن <sup>الذم</sup>  
على كتمان الحق مع العلم فلا بد ان يجعل الله له طريقا اليه وهو المعصوم  
قوله ثم ويكفون الحق وانهم يقولون انما ذم مع العلم ولا يحصل الا بالمعصوم  
ولانه صفة ذم يقتضي عدم اتباع من يجوز فيه ذلك وكل غير معصوم



يجوز فيه ذلك فلا شيء من غير المعصوم يمنع والامام منع والامام منع  
 الامام يمنع لا شيء من غير المعصوم بامام قوت قوله تعالى ان كنتم تحبون الله  
 هدى الله وجه الاستدلال ان هذا يدل على انه لا هدى اقوى من هدى الله  
 سوا الحق منها طريقا فلا بد ان يفيد العلم الجازم المطابق للثابت ليس  
 بمنصوص بواقعة دون اخرى وهو موجود اذا الامتناع بما ليس بموجود  
 والترغيب الى المعدوم منع ولا طريق بغير ذلك الا المعصوم اذا كان  
 الكتاب حقيقته اكثر عموما وظواهر النص المعيد لليقين لا يتحمل  
 الواقع والسنة كذلك وكان الاجتهاد لا يؤمن منه القلقل للناقص اراد  
 المجتهدين فتحجب وجود المعصوم لقوله تعالى وانما اريد منكم التوفيق  
 الاجتهاد مشترك بين الكل فمضى بعيد اليقين وليس الا المعصوم لا يقال  
 المعصوم على مذهبه مشترك ايضا انا نقول انه يدل على طريق اليقين من  
 غير الاجتهاد وهو المعصوم والفضل على المعصومين المنفرد من امرنا  
 المال له قوله عز وجل قال ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله سميع  
 العليم الكمال الحقيقى في العلم والعمل بحيث يكون العلوم الممكنة للبشر بالنسبة اليه  
 من قبل فطرى القياس ويكون نفسه في مرتبة العقل المستفاد وحيث

الجميع شاهد كما للصود في المرأة كما قاله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا  
 ويكون هذا هو الظاهر باستعمال الشرايع المعقولة بحيث لا يخل منها شيئا  
 التمس من ذلك كله جميع الطائفة وتلك جميع القبايع بحيث لا يفعل  
 فيها ولا يخل بواجب ويكون باطنه مركب من الكلمات الردية ونفسه  
 بالصورة القدسية هذا الفضل الذي يحسبه الامثال والقدرة عليه  
 المدح فلا بد من اثنائه في كل وقت فيدل على وجوده في كل وقت وهو  
 المطول ثم يخلص برحمته من بين الارحمة عظم ما قلنا من وجود المعصوم  
 على غير دليل على وجود المعصوم في كل وقت وهو المطول لقوله تعالى  
 العظيم يا ما ذكرنا من الفضل العظيم يدل على وجود المعصوم قوله  
 ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون هذا يدل على التحويل على اتباع من  
 يجوز منه ذلك وكل غير معصوم يجوز منه ذلك فلا شيء من غير المعصوم  
 يمنع وكل امام منع لقوله تعالى من لا يؤمن بالله واليوم الآخر فليعذب الله  
 الشقيين وجه الاستدلال ان هذا يدل على وجود المنقى الحقيقي وهو المعصوم  
 من ان هذه صفة مدح على المنقى في عموم ما يكون المدح اولى والترغيب  
 اكثر فلا بد من طريق الى ذلك وليس الا المعصوم فيجب وجوده ما قلنا



هذا متفق مساو لنقيض فلفظنا هذا نظام لان كل واحد منهما متعلق في  
نقيض الآخر عادة وعرفا ونظام يصدق بمحضه واحدة ونقيض الموجبة الجزئية  
السالبة الكلية فالمتقى انما يصدق حقيقة على من يخال بواجب <sup>نفي</sup> <sup>المتلف</sup>  
فبما وذلك هو المعصوم فيجب وجوده بهذه الآية لانهما يدل على رادة الله  
الحجة والمانع منق ومضى وجرت القدرية والداعي واشفا النصارى  
وجب الفعل فيجب خلفه ونضبه في كل وقت وهو المطلب <sup>الله</sup> امام ترك  
ولا شئ من غير المعصوم تركه الله ثم فلا شئ من الامام بغير معصوم اما الصغرى  
فلان اجاب اتباع اقواله وافعاله وامثال اوامره ونواهيه ونفاد حكمه  
وهيئة حكمه بعلوه من غير المعصوم بعلوه من غيرنا هذ بركيه قطعا والاما  
كذلك واما الكبرى فلقلوله تم ولا يركبكم قوله تم وان منهم لغويا يكون  
الاستقام بالكتاب لتعسونه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو  
من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون هذه  
الجمعة ذم من الامام يجرم نفيها عنه ولا شئ من غير المعصوم يجرم نفيها عنه  
فلا شئ من الامام بغير معصوم والمقدمان ظاهران مد الامام به الله  
قطعا لانه هاد للامة وانما وجب الله طاعة هدايته فلا شئ من غير

المعصوم يد به الله به لانه نظام وكل نظام لا يبدى به الله في الجملة والله لا يبدى  
القوم الظالمين بمعناه لاشئ من الامام بغير معصوم لا يقال هذا لا يتم على  
راكم لان الله تعالى يجب على عليه هداية الكمال عند العدالة فالكبر وباطلة  
وهذا قياس من الشكل الثاني وشروط اشاجه دوام احد المقدمين او  
يكون الكبرى من القضايا المنكسة سلبا في المقدمتان مطلقا عالميا  
لانا نقول اما الاول فانه لا يعني بالهداية هنا الا الهداية العامة التي منط  
التكليف لاشئ الكمال فيما بالخلق الطواف زائدة وهو من باب  
الاصح فلا يجب عليه واما الثاني فنقول الصغرى ضرورة قد دخل تحت  
الشريعة قوله تم يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وجه الاستدلال  
به من وجهين اذا امر بانقائه من النقاء ولا يمكن الا بالعلم اليقيني <sup>بوجه</sup>  
ولا يحصل الا من المعصوم فيجب لانه لا يتم الا باللفظ المقرب والمبعد <sup>وهو</sup>  
المعصوم فيجب وثانيهما ان غير المعصوم غير متق الله حق تقاته وهذا  
خطاب لا بد له من عاقل والا اجتفت الامة على الخطا لا يجوز فثبت  
المعصوم وهو المطلب وان الامام سبب امثال اوامره ونواهيه <sup>جميعها</sup>  
ومن حكمة الانفا حق النفاة فلا بد من ان يكون هو متق حق النفاة <sup>ولا</sup>



الامام مقربا الى النفاذ فلا يكون منفي عنه فلا بد ان يكون  
فيه متحققه ثم لقوله ثم ولكن منكم الله امة يدعون الى الخير ويامرون  
بالعرف ويمنون عن المنكر والملك المفلون هذا يقتضي كون البعض  
يدعون الى كل خير ويامرون بكل معروف ويمنون عن كل منكر للاجتماع  
العموم وذلك هو المعصوم قطعاً وهو خطاب لاهل كل زمان فيكون  
المعصوم ثانياً في كل زمان مطهر من الله عز وجل عن التفرق بقوله ولا  
تفرقوا واما بانهم هذا ينصب شخص عليهم على الاجتماع وليس باختيار الامة  
والا لزم التفرق المحذور منه فيكون من الله تعالى عن التفرق مطلقاً  
لا يمكن المعصوم ثانياً في كل وقت لزم تكليفه بالاطاعة والاستدلال  
والادلة والاجتهاد وفيما هو موجب التفرق اذا تيقن اجتماع المجتهدين  
فيما يادى اليه اجتهادهم فلو لم يكن المعصوم ثانياً لزم تكليفه بالاطاعة  
فالا لزم باطل فاللزوم من الله تعالى عدم التفرق والاختلاف مشروط بالعلم  
والتكليف بالشرط تكليف بالشرط فليزم التكليف بالعلم بالوقائع  
الحوادث فلا بد من نصب طريق مقبل للعلم وليس الادلة العقلية اذا  
اكثرها ظنية والعقليات في العقاب عليه جبايل هي منفية عند

والاجتهاد جبايل غير منفية في غير المعصومين

وليس المعصوم فلو لم يكن ثانياً في كل وقت لزم التكليف بالعلم الكسبي  
عدم طريق مقبل له وذلك تكليفه بالاطاعة لا يقال الذي عن الثاني  
انه يستلزم الامر بضد فلا يلزم من عدم وجوب الاجتماع ولا التفرق  
التفرق ليس بعام بل في الاصول وفي الاجتهاد وما المطلوب في الاجتماع  
خاصة لا تجيب عن الاول بان الناس اختلفوا في متعلق الذي فقال  
هائمه وانما عدمه عدم الفعل وقال الشافعية انه فعل ضد الذي عنه  
الثاني لا ينافي هذا المنع واما على الاول فلان المطهر من عدم التفرق  
اجتماع المسلمين واتفاق كلمتهم لم يحصل فوايد الاجتماع ففعل هذا مقصود  
وايهائمه لا يمنع من ذلك وعن الثاني بانه نكرة في معرض النفي وان  
المراد عدم ادخال الماهية في الوجود فلو ادخلت في وقت ما لم يحصل  
الامتناع عن اتفاق را المجتهدين في الاتفاق والادلة من طريق متفق  
واحد وليس المعصوم هذه الادلة الموجودة ليست بمنفعة واحد فلا  
غيرها وغير المعصوم اتفاقاً فلو لم يكن المعصوم ثانياً لزم التكليف بالسبب مع  
عدم السبب ذلك تكليف باطل فاعلم ان تادى السبب الى السبب  
يكون داءياً واكثر او مساوياً او اقلها فالسبب الذي يادى السبب على



احد الوجهين الاول هو الغاية الدائمة ويسمى السبب اذنا والذي يكون  
على احد الوجهين الاخرين هو الغاية الانفاقية لا السبب اما ان يكون  
مستبعدا لجميع الجهات المعقولة في الوترية فيادى الى ان لا محالة فلا يكون  
اتفاقيا وان لم يكن كذلك فهو بدور ذلك الشرط الفات استحال تاديه  
السبب فلا يكون اتفاقيا فاذا ان القول بالاتفاق باطل وتحقيق ذلك موضع  
الخط من هذا ما ذكر في كتبنا العقلية اذا تقرر هذا فنقول اتفاق المكلفين  
المجتهدين وغيرهم في ارام مسبب له سبب ذاتي وسبب اتفاقي فيادى في  
العام والاول هو خلق المعصية المعصوم ونسبه والدلالة عليه وقبول قول  
المعصوم لذلك وطاعة المكلفين له وهذا ظاهر مع اعتقاد عصمة ومبكرهم  
منه وفرضه عليهم وسلطانه وهذا سبب ذاتي يوادى الى مسببه داما في  
ادله يفيد اليقين في الخزم التام وهذا يمكن ان يكون اكثر ما فان قلبه الشهوة  
تعارضه ويخرج اكثر المكلفين من العمل به اذ لم يحصل به لم فاهر يقرب الي  
الطاعة ويبعد عن المعصية وسبب اتفاقي يادى في الغاية هو هذه الادلة  
اللفظية والعمومات خصوصاً مع وجود المعارض فانه ثم ياتى عن التفرق  
وطلب الاجتماع فاما ان يكون مع السبب الاتفاقي وهو تكليف ما لا يطاق

قطعا واما من السبب الذاتي وهو تكليف ما لا يطاق ايضا لا يفيد  
مع وجود السبب الاول الذاتي وهو الخط فيقول الذي من فعله ثم نصب  
المعصوم والدلالة عليه واجاب الدعاء والقبول على الامام ذلك والذي على  
الامام القبول وقد نفى الثاني من فعل المكلفين فاجوب الله ثم عليه فلم  
بدان يفعل الله ثم من هذه الاشياء ما هو من فعله والا لزم التكليف الخ  
يجب عليه فثبت وجود المعصوم اما المكلفين فاذا لم يفعلوا كان اشفاقا  
من جهتهم لا غير ذلك طلب الاتفاق وعدم الاختلاف من هذه الادلة هو  
ما ليس بعلة علة وهو خطأ استحيل على الله فلا بد من المعصوم به الاتفاق  
اما بما يبعد واحد من غير جميع بل اخرج او بالمتابعة بل بالاتفاق وهو  
تحقق او متباعدة واحد من جميع متباعدة من حيث الشرع لا باختيار فاما ان يكون  
معصوما او غير معصوم والثاني تحق والا لزم عدم الاتفاق او الامر بالمعصية  
فنعين الاول وهو الخط بقوله لا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد  
ما جاءهم البينات دل على وجوب الاتفاق فخرج الاختلاف ولا يتم الا  
بالمعصوم كما ذكرنا وايضا دل تكليفنا بذلك بعد البينات وهو ما تفيد العمل  
وذلك هو المعصوم وهو الخط بقوله لا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد البينات



قائمة بيلوزيات الله انا الليل وهم يجهلون يومنون بالله واليوم  
وبارون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات والالتفات  
من الصالحين هذه على المعصوم لان الامر بكل معروف والنهي عن كل  
ومشاع في الخيرات هو المعصوم وانما قلنا بالعموم لظهوره ولا ينبغي  
مساو ولا ان المصالح حقيقة اما بطلق على المعصوم وهو يدل على  
وجوده ولا قال بالفرق في قوله تعالى وما يفعلوا من خير ولن يفرقه الله  
عليهم بالتحسين لمتقين هذا غير تام على كل خبر وبدل الله على طلب  
لفعل كل خير وانما بهم بالعلم البقيني والمقرب والمبعد لا يتم ذلك الا بالمعصوم  
فوجب ثبوته بقوله تعالى وما ظلم الله ولكن انفسهم يظلمون وجب الاستدلال  
ان فعل التكليف موقوف على العلم به يقينا وعلى المقرب والمبعد ولا يتم  
ذلك الا بالمعصوم فان الله تعالى جعل التكليف مع تكليفه يكون فالكلف بالشرط  
مع اشياء الشريعة وذلك ظاهرا قال الله تعالى الله عنه وان كان مع وجود  
الشرطين ونجاوز ويكون ظاهرا انفسهم لكنه نفى الاول واثبت الثاني  
فدل على وجود المعصوم من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة  
من دونهم الا يوليكم الاعداء الذين هم غرورهم عن اتباع مناهل هو لا وغير المعصوم

يجوز كونه منهم فلا يجوز اتباعه ساقوله تعالى فليبين لكم الايات ان كنتم تعقلون  
هنا معنى اتخاذ فعل صالح لان يصلح معه العلم ولا يمكن الا بالمعصوم كما تقدم  
ما اذا قيل من منان يكون ثم فعل نصب المعصوم وهو ظاهر في قوله تعالى ثم هاهنا  
اولا لا يجوزون ولا يجوزونك ويؤمنون بالكتاب كله واذا القوم قالوا آما اذا  
خلوا اعضوا عليكم الا نامل من الغنيظ قل موتوا بغيظكم ان الله عليم بذات الصدور  
وجه الاستدلال ان الامام ليس من هذا القبيل بالضرورة وغير المعصوم يمكن  
يكون من هذا القبيل فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة بغير ان الله تعالى  
على محبة هو مع اخفاءهم حاكم غاد ذلك يستلزم الامر غير محبة من يجوز فيه  
ذلك اذا لو كان يقينا هو لا القوم وغير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا محبة  
الطاعة والاتباع اذ هي المراد والامام يجب محبة الطاعة والاتباع فلا شيء من  
غير المعصوم بامام المطهر قوله تعالى ان يسلم حنة نسوم وان نصمكم سنة  
نفرجوا بها وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من غير المعصوم  
بامام سنة قوله تعالى والله ما في السما وما في الارض يغفر لنا وبعث  
من نبينا والله غفور رحيم وصفه بالمبالغة في الغفران والرحمة يستلزم  
عدم عدله الامع قطع جميع الحجج والاهل راجع الاحكام ونصب الطرف



التي يتوصل منها الى معرفة الاحكام بقينا والطف المقرب من الطاعة  
 السجل عن المعصية وذلك كله لا يتم الا بالمعصوم فيجب موقوفه ثم وانقوا الله  
 لعلمكم تفعلون هذا لا يتم الا بالمعصوم كما تقدم وهو من فعله ثم فيجب نصبه  
 لاستحالة التكليف مع عدم خلق الشرايط التي من فعله ثم قوله ثم  
 واطيعوا الله والرسول لعلمكم ترجون والطاعة موقوفة على معرفة احكامها  
 واداره ونسبه وحكم الرسول ولا يتم الا بالمعصوم كما تقدم مرارا فيجب نصبه ثم  
 قوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السما والارض أعدت  
 للذين آمنوا وبنوا الصالحات في السرا والفراء والكافرين الغيب والعافين  
 الناس والله يحب المحسنين المسارعة الى المغفرة بفعل يوجبها وهي  
 اوامره ونواهيه الموقوفة على معرفة ذلك والطف المقرب والسجل الذي  
 هو شرط فيه وكذلك الاحسان والنفوى كل ذلك متوقف على المعصوم  
 فلم ينصبه الله لزم منه ان يكون الله ثم قد كلف مع عدم فعل شرط  
 فعله ثم وهو كلف بالمال ثم قوله ثم هذا بيان للناس وهذا  
 وموعظة للنفقين ولا يتم كونه بيانا وهذا لا بالمعصوم ذا الكثرة محال  
 فظاهره لا يفيد اليقين ولا يحصل الا بقول المعصوم فيجب نصبه وهو

ثم قوله ثم وتجد منكم شهداء الله ثم يتولى من الامنة شيئا فلا بد من حصول  
 العيالة المطلقة ثم حتى لا يتوجه الطعن عليهم بوجه اصلا النامة والعدا  
 المطلقة هي العصمة فلا بد على ثبوت معصوم في كل عصر وهو المطلق  
 وانه لا يجب الظالمين غير المعصوم ظاهرا ولا نظام لا يحبه الله ثم وكل شرع  
 لا يحبه الله ثم وكل امام يحبه الله بالضرورة سمع لاني من غير المعصوم امام  
 وهو الطاعب قوله ثم ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين  
 الجهاد الدائم افضل وهو الجهاد مع القوى الشريفة والعقبة وكسرها  
 وذلك هو موط المعصوم فيلزم ثبوته وهو المطلق ثم قوله ثم من يريد ثواب  
 الآخرة ثبوته منها والثواب في مقابل الطاعة فلا بد ان يكون له طريق  
 الى معرفة الاحكام الشرعية والاوامر والنواهي الا الهى ولا بد من اللطف المقرب  
 والمعدل ولا يحصل ذلك الا بالمعصوم فيجب نصبه على قوله ثم وسيجزي  
 الشاكرين هذا غير بعيد على الشكر ولا يتم الا بمعرفة كيفية بقينا ولا يمكن  
 الا بالمعصوم فيجب نصبه والا لزم التخصيص على شئ وعدم التمكن منه وهذا  
 باطل ضرورة فيلزم نقص الغرض والعبث وكل ذلك تم عليه ثم قوله  
 وكان من بني قاتل معه ربيون كثيرا فاهوا ولما اصابهم في سبيل الله



٣٨٧ وما عصفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين هذه الفضيلة لا بد ان  
 في كل زمان والنبي ليس في كل زمان فلا بد من شخص يقوم مقامه يكون  
 طاعته كطاعته ودعائه وذلك هو المعصوم فيجب حصوله في كل وقت هو  
 المطعوقوله ثم فانام الله نواب الدنيا وحسن نواب الامرة والله يحب  
 ولا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب ثبوته وهو المطعوقوله ثم بل الله مولى المؤمنين  
 الناصرين فيجب هذه الآية على المصالح وخلق اللطاف والتداعي على التقي  
 الشهوية والفضيلة فلا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب نصبة في قوله ثم فيفسر  
 منوى الظالمين والظالم يستحق منوى الظالمين ولا ينشئ من الامام يستحق  
 منوى الناصر بالضرورة ومع لا ينشئ من الظالم بامام وكل غير المعصوم نظام  
 صفراى للنتيجة لينتج لا ينشئ من غير المعصوم بامام وهو المطعوقوى النفس  
 ينقسم الى ثلاثة اقسام الملكية وهي التي بها الفكر والتميز وفي حقايق  
 الامور والتميز التي يستعملها من البدن الدماغ وقد يسمى هذه النفس  
 النافقة البهيمية وهو النفس الشهوانية وهي التي بها الشهوات والافعال  
 والشوق الى اللذات الحسية واليهما التي يستعملها من بدن الكبد والثنا  
 السبعة وهي التي بها الغضب والتخذه والدفع واليهما التي يستعملها من

البدن القلب وهذه الثلث متتابعة واذا قوى بعضها الآخر الاخر ونما  
 احدها فقل الآخر وقلية الاولى يحصل امتثال اوامر الشرع وانتظام نوع  
 الانسان وعلية الاخرين يحصل الاختلاف فلا بد من مقوم للاولى في  
 مانع للاخرين وليس من الامور الخارجية للمشاهد وليس الا توفيق  
 في العاجلة وليس ذلك الا من الامام المعصوم اذ غيره الاخران فيها قوى  
 واغلب فلا يصلح تقوية ضد لها وكما قال غلبت احد الضدين يستلزم  
 ضعف الاخر فاجناس الفضائل اربعة الحكمة والعقل والشجاعة و  
 العدالة والاولى انما يحصل اذا كانت حركة النفس معتدلة والثانية انما  
 يحصل اذا كانت حركة النفس البهيمية معتدلة مستفادة من نفس ناطقة  
 والثالثة انما يحصل اذا كانت حركة النفس مستفادة للنفس الناطقة والاربع  
 انما يحصل من اعتدال الفضائل الثلث ونسبة بعضها الى بعض فالامام  
 الفضائل للكل في كل وقت فلا بد ان يكون القوى البهيمية مغلوطة  
 والقوى الناطقة غالبة في كل وقت بفرض وذلك يستلزم العصمة  
 فالاجناس الرذائل اربعة الجهل والسر والخبث والمجود اذا انقر ذلك  
 فيقول الامام للدفع هذه في وقت بفرض فينتفى عنه بالكلية والا فقل



على الفهم انما انما في من احد هذه وضع اشياء السبب بنفي السبب فيلزم  
من ذلك العظمة وهو المطرب عام حصوله حصول الحكيم ان يعرف  
الوحدات على ما هي عليه ويعبر عن المعقولات بحبان بفعل وانما  
ان لا يفعل وانما يحصل ذلك بمعرفة الاحكام الالهية تقيا وانما يحصل  
تقيا من المعصوم كما تقدم وانما يتم الغرض والفائدة بفعل ذلك ولا  
الا بالمعصوم كما تقدم فيجب في انواع الحكم الدكان وهو شرع انقلح القبايح  
وسمواتها على النفس والذكر وهونيات صورة ما يحصله الفعل والوهم  
من الامور والعقل وهو موافق لمعجب النفس عن الاشياء بقدر ما هي عليه  
وانما يحصل ذلك بكمرة النفات النفس الى المعقولات بحسب نفوذ القوة  
الناطقة وقوة النفاة الى القوى البدنية البهيمية وانما يحصل ذلك  
بامثال الاوامر الالهية وانما يتم ذلك علما وعلا بالمعصوم كما تقدم بغيره  
غيره فكل العفة محدث عن القوة البهيمية وذلك اذا كانت حركاتها متعاقبة  
متفاداة للنفس الناطقة غير مبينة عليها وغاية ظهورها في الانسان ان  
شهوة تجن الرأى اعنى ان توافق الالتمية المصمجة حتى لا يعاد لها  
بذلك حسرا غير متقبل لشي من شهوة وهو فضله عظيمة مطلوبة

وانما يتم ذلك بقوى الشهوانية ولا يحصل الا بالعصوة والعفة  
بين ريتين الاولى الشريعة وهما لا يهاك في الذات والمخرج فيها عن  
ينبغي الثاني حمله القوى عن الحركة التي تسلك بها نحو الالتمية الجيلة  
بحسب حاج اليها في عز ورائه وهو ما برخصه العقل والشرع والاولى تمن  
الناس بكبر فلا بد من حافظ للشرع في كل وقت تعرف احكامه الصحيحة  
والفاسدة وما حرم من الشهوات ليخلص من النانية والكثاب الشنة  
ببيان ذلك فعين الامام ويجب ايضا هو القوة الشهوانية بحسب  
تقع في الردية الاولى فان اكثر بدا على القوة البشرية الى استعمال القوة  
الشهوانية ولا يمنع ذلك الرئيس القاهر فيجب المعصاة غير لا يصلح  
لذلك فأنواع العفة الحبا وهو انحصار النفس خوف اثبات القبايح  
والحد من الدم والسبب الصادق في الدعة وهي كوز النفس  
ههنا الشهوة مع الصبر وهو مقاومة النفس للجوى البلا سعاد للقبايح  
كالخا المتوسط في الاعصا والاحذ هو ان ينفق الاموال فيما ينبغي  
ما يسعى ويحبه انواع سند كراهة الحرية وهو فضيلة النفس كما يكتب  
المال من وجهه وينفع من الكتاب المال من غير وجهه والقناعة



وهو الناهل في المأكول والمشرب والزينة والدبابة وهي حسن انقياد  
النفس لما يجله ونسرها الى الجمال ح الأنظام والتدبير وهو حال النفس  
بعودها الى حسن تدبير الأمور وتزيتها كما ينبغي كما اهدى وهو حسن  
وهي محبة تكميل النفس بالزينة المحسنة هي المقالة مرادة محصل النفس  
عن تحاله الاضطراب فيها بالوفاء لكون النفس وثباتها عند الحركات  
التي تكون في المطالب بآل الورع وهو لزوم الأعمال الجميلة التي يكون فيها  
كمال النفس اذا عرفت هذا فنقول الامام نصب لتكميل هذه في الناس  
فلا بد ان يكون كل ما يمكن دائما في كل وقت وذلك بوجوب العصمة  
فتر الشجاعة انما يحصل بانقياد القوة السبعية للنفس الناطقة فكم  
الحركة السبعية مقبلة فلا يهيج في غير ما ينبغي ولا ينجي اكثر ما ينبغي  
وانما يظهر بحسن اعدادها للنفس الناطقة المنيرة واستعمال ما يوجب الرأى  
في الأمور الهائلة اعني ان لا يخاف من الأمور المفزعة اذا كان فاعلا  
والصبر بما يحدو واذا لم يظهر اثر انقيادها لها في الذات الحسنة والشمس  
الحيوانية المحرمة ان يظهر فعلها في الخارج ولم يكن على اصل الامام  
اشجع الناس في كل وقت بغرض الحاجة الى ذلك وهو ظاهر فلا

السبعة الناطقة العقلية في وقت من الأوقات خصوصا فيما يتعلق بالشهوات  
الحيوانية فيكون معصوماً عن أنواع الشهوات ثمانية أكبر النفس هو  
الاستمالة بالنيار والانتصار على جيل الكراهة والهوان وتزوية النفس  
عن الدمارات بآلة العبرة وهو ثقة النفس عند المخاوف بحيث لا يذأ  
رجوع عظيم الهمة وهي فضيلة للنفس بها يتبدل معادة الجسد وضالها  
حتى الشدايد التي تعرض عند الموت والصبر وهي فضيلة بها تقوى  
النفس على احتمال الآلام وعلى الأهوال والفرق بينه وبين الصبر الذي  
في العفة ان هذا يكون في الأمور المشاكلة وذلك على الشهوات الهامة  
الهامة فضيلة للنفس كسبها الطائفة فلا يكون سبعة ولا يجرها النفس  
بسهولة وغيرة السكون هو للنفس بغير كتمانها عند المحسومات والخوف  
التي تدب به عن الحرام او عن الشهوة لشدة شهوات الشهوات المحرمة على  
الأعمال العظام لا حذو الشهوة الجميلة ح الاحتمال قوة النفس يستعمل الآلات  
البدنية في الأمور المحسنة بالقرين وحسن العادة والامام لتقوية هذه  
وضعت اعدادها فلا بد ان يكون فيه في غاية الكمال وذلك بتقوية  
العصمة فطال عداله بحيث من الفضائل الثلاث المتقدمة بعضها



في بعض فضيلة هي وتامها وذلك عند صالحة هذه القوى بعضها لبعض  
 واستسلامها للقوة الشريفة ولا يتحرك تغالب ولا يتحرك نحو مطلوبها على  
 سوط طاعتها ويجذب للانسان بها فيه يختار بها ابد الانصاف من  
 نفسه على نفسه او لا تم الانصاف والانصاف من غيره والامام للرجال  
 عليها وتقوية بها فيجب ان يكون فيه من جميع الاوقات وعلى جميع الاحوال  
 وعلى جميع النقاد بر على اكل ما يمكن ان يكون وذلك العصمة من قد  
 بنا ان العدالة صفة ينصف بها الانسان من نفسه ومن غيره من  
 ان يعطي نفسه من المنافع اكثره غيره اقل وفي الضار بالعكس اي لا يعطي  
 اقل وغيره اكثر ويستعمل المساواة التي هي بناسب بين الاشياء من هذا وجه  
 يشق اسمه اعني العدل واما المجاز فيختلف ذلك فانه يطلب لنفسه  
 من المنافع وغيره نقصان منه وفي الاشياء الضارة يطلب النقصان  
 وغيره الزيادة فيجب ان ينصف حكم الكل بهذه الصفة على اكل الانواع  
 وذلك العصمة صا من انواع العدالة العبادية وهي تعظيم الله تعالى وتوحيده  
 وعجده وطاعته والاكرام اوليا من الملائكة والانبياء والرسل والائمة  
 والعلم بما يوجب الشريعة والامام الانعام ذلك والمجل عليه ولا بد ان

يكون ذلك فيه في كل زمان على الملك الانواع والوجود وهو العصمة  
 صا علم ان العدالة واسطة بين زدين الاول الظلم وهو التوصل  
 الى اكثر النفع من حيث لا ينبغي وكما لا ينبغي وهذا يكون الظلم كثيرا المال  
 يتوصل اليه من حيث لا يجب وكما لا يجب والمظالم ليس المال لا يتركه من  
 حيث يجب والعاقل في الوسط لانه ينفق المال من حيث يجب ويترك  
 من حيث لا يجب والامام يدفع الاول وتعريف طريق الوسط ليحفظ  
 الثاني فلا بد ان يكون معصوما والام ينطق بقوله وفعله فيما سمع الامام  
 هو العلم بالشرع والعمل به فلا بد وان يكون معصوما والام يتم هذه المقامات  
 ولم يحصل الرتبة بقوله ولا اجتماع والاحتجاج الى امام اخر يلزم الدلالة  
 وليس كذلك معصية فلا بد ان يكون لها عفو في مقابلها واقله  
 التقدير والتأديب ولا بد ان يكون لها معاقب غير فاعلها تخافة الفاعل  
 وربما يترك ويستوفي منه مع فعله وذلك لطف للفاعل باشارة  
 العاصي وحصول الثواب باستيفاء العقاب وغيره من المكلفين ولا  
 بد ان يكون ذلك المعاقب بولايت شرعية واستحقاق واحد والا وقع  
 الهرج فلو جاز عليه ذلك لوجب ان يكون معاقب تخافة الله تعالى اقوى



منه وبسط يدا فيجب ان يكون الامام امام اخر وهو محقق موقوف  
 على مقدمات المقدمة الاولى كل فعل له غاية فاما ذاتا وغيره والثاني  
 اما ان يكفي في حصول الغاية او يتوقف على امر غيره والثاني لا بد ان يفعل  
 الفاعل ذلك الفعل الموقوف عليه تحصيل الغاية من الفعل الاخر والا  
 لزم الجمل والا الغيب لانه اما يعلم بالتوقي او لا والثاني هو الجمل و  
 الاول يستلزم الغيب في الفعل لانه اذا كان لقائه ولا يتم تحصيله الا بال  
 الاخر فاذا لم يفعل لزم الغيب المقدمة الثانية نصب الحدود وتعر  
 الفرائض وما يحرم اما ان يكون كالفرض وهو عليه محمول لغرضه ويستعمل  
 عوده اليه فبقى عوده الى العباد اما للنفع او للضرر والثاني باطل بالضرورة  
 ففحين الاول وهو الارتداد المكلف من المعاصي وجلبه على الطاعة  
 المقدمة الثالثة ولا يتم هذه الغاية الا بحكام فاهو يستعمل عليه اهاها  
 والمراقبة ويستعمل عليه موجب الحدود ولا كان هو الداعي للمكلف  
 وذلك هو المعصوم فيلزم من نصب الحدود وتقرير الرابع نصب امام  
 معصوم في كل زمان وهو المظهر ولو لم يكن الامام معصوما لزم الترجيع  
 بلا مرجع او كون الامام غير مكلف والثاني بقسمة باطل فالقدم مثله

بيان

بيان الملازمة ان الجواب طاعة الامام ونصبه انما هو المصلحة المكلف  
 غير المعصوم واما ان يكون الامام مكلفا غير معصوم او لا الامام يستلزم  
 الترجيع من غير مرجح اذ جعل الامام بغير بعض المكلفين مصلحة لهم دون  
 البعض مع تساوي الكل بالنسبة اليه ثم ترجيح من غير مرجح والثاني اشقا  
 المجموع اما بانثاء التكليف فيلزم الامر الثاني واثنا عدم المعصية هو  
 خلاف التقدير والمطهر لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون اقل  
 رتبة عند الله ثم ومحل من المعاصي والثاني باطل فالقدم مثله بيا  
 الملازمة ان الامام مكلفا غير معصوم ولم ينصب له امام مع الجاهل الله  
 للنصب لغيره ولا يتم لزم ان يكون قد اعيى الله تم مصلحة العوام دون  
 الامام فيكون اقل رتبة من العوام لا يال هذا انما يتم على قول المعتزلة ان  
 فعله لغرض وغايتها ما على قولنا ان فعله تم لا الغرض وغاية لا يتم هذا  
 لكن قد استلزم في الكتب الكلامية والقادر عندكم يجوز ان يرجع احد  
 مقدورين كما مرجح كالحامع اذ احضره رغبان والعطشان وخضوه انا  
 واليه اربا اذا كان له طريقا وشاؤه نسبة الجميع الى المذكر كورين وهذا  
 انتم قدرة العبد وجاز ان يكون نصب الامة لطفاله ما نعام العباد

بقهره



لنصب غيره وخوف غير العقوبة وخوف العزل وغير الامام بالنفع  
 الامام وهو ترجيح بلا مرجح وان كان له اخر نقلنا الكلام اليه وليس صحيح  
 لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون الله ثم ناقض الغرضه والثاني باطل  
 فكل المقدم به الملازمة الله ثم اما طلب بالامام غير معصوم دفع المعاصي  
 من المكلفين ووقوع الطاعة فاذا كان الامام غير معصوم ولم يكن امام  
 اخر لزم نقص الغرض لان دفع المعاصي ووقوع الطاعات لا يتصور  
 الا من المعصوم فلم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله ثم ناقضا  
 لغرضه السلان الثاني ظاهر مطلقا لم يكن الامام معصوما لزم الترجيح  
 من غير مرجح اولس والثاني بضميمة باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة  
 ان نصب الامام اما هو لينفع المكلف غير المعصوم فلم يكن معصوما  
 لا يحتاج الى رئيس اخر ويقول بل علوم الله بوجوب ان لا يكون عليه  
 رئيس اخر فليس هو فينقض دينه رتبة بل علو رتبة لانه يقول الحق  
 انه لم يفعل بعرض لان كل يقع لا لغرض خوفا وكل عبث فيجوز كل  
 فعل لا لغرض صحيح فيجوز كل فيجوز لا يفعل الله عز وجل والنقص انما يلزم  
 لو عاد الغرض اليه انا الى غيره فلا واما الترجيح بلا مرجح فمع تساوي

المصلحة

المصلحة بالنسبة الى الفاعل القادر واما مع لزوم المفسدة وهو الاخل  
 باللطيف فلا سلك الاكن الجواز من حيث القدرة لا ينافي عدمه من حيث  
 الحكمة والامتناع هنا في الثاني وهو المصلحة لكن اذا كان المانع والمحال  
 للمكلف هو الامام فلم يكن ممنوعا من تحقق منعم لم كان يحصل تشدد  
 ويكون ريبا او مردوبا اذا نصب الى النجاة الاخر وبه كان الثاني اولس  
 وادخل في الاعتبار عند الله ثم وخوفه من العزل انما يمنع لو كان معصوما  
 اما اذا كان هو الفاعل لكل فلا فيحقق الخوف من العزل وايضا فان  
 من ذلك انما يتبع مع عصمتهم اما مع موافقتهم اياهم في المعاصي فلا وايضا  
 فلا خوف المكلف من المعصوم والمنع المعاصي اكثر من غيرها او منه  
 غيره اكثر وكان داعي جازي المخطا الى المعصوم والا فلانما اكثر الا باعيا  
 اخر المسئلة الرابعة من الأدلة الدالة على وجوب نصب الاول القوة  
 المدركة القوة الشهوية والمدركة والقدرة عليه حصول اللذات بقا  
 المصحح النوع وذلك مع احتساب البعض الى ما خيل الاخر او علة والعكس  
 الموجب لحسن منفع المعارضات نظام النوع لكن يلزم من هذه الاشياء  
 الفساد كان احترازة البارحة وان استلزم من اراق ما لا يستحق اراقه

المعصوم







بالنسبة الى الماهية او الملزومه وهي علة الحاجة الى العلة المساوية بالنسبة اليها  
الطرفين بل الواجبة وعلّة احتياج الامّة الى الامام وهو امكان المعاصي  
والطاعات عليهم فلا بد ان يجب العلة في الطاعات وعدم المعاصي ان لا يكون  
ذلك ممكنا لها وهو معنى العصمة الممكن محتاج الى غير من حيث الامكان  
هو الواجب فالممكن من حيث هو محتاج الى الواجب فيمكن الطاعة محتاج الى  
واجبها وهو المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً والممكن محتاج الى  
العلّة في وجوبه ولا شئ من غير الواجب من حيث هو غير واجب بفعل  
الوجوب وكل علة للممكن هو غير واجب اذا تقرر ذلك فالامام علة في فعل  
الطاعات فيجب وجودها للامام وهو معنى العصمة وهو المطلق يقال هذا  
يرد في العلة التامة الموجبة واما انتم فيه لذلّ والامام ليس من العلل  
الموجبة والامام يقع معه معصية من مكلف التبعة وايضا فان المظنّ الامام  
تقرب المكلف لا وجوب وقوع الطاعة والا لرفع التكليف وهو باطل  
فقطاً ولا يُلزم لطفاً فلا يجب وهو يرجع باطله وايضا فان المظنّ الامام  
ترجيح الطاعة عند المكلف مع امكان النقيض والامر المحتجب فيه  
ترجيح الطاعة مع امكان النقيض فلا يلزم العصمة ولا وجوبها وايضا

لو حرجت وجود الطاعة مع الامام لزم الخبر في حقه فلا يكون مكلفاً مكلفاً  
وليلزم نفى فضيلة العصمة لا نقول كل علة سواء كانت تامّة وناقصة يجب  
ان يكون واجباً في العلة فان الممكن المساوي لا يصلح للعلية فان المساوي  
من حيث هو لا يصلح للترجيح وهو ضروري وامكان لا يصلح للعلية لا يعل  
والامر وجوباً والنس وكل مدعى فلا تحقيق له في نفسه ولا يتعين ولا  
شئ مما لا بد من له ولا تحقيق بعلّة بل اشاع عليه الامكان في وجودها  
خارجي وما لا يكون به وايضا فان العلة المنقضية لا ترجح بل من وجوب  
ما يرجح ولا يفل العلية منقضية حال التساوي بالنسبة الى الله تعالى  
مسلم ما يرجع بدمع وارادة حق وجوب النقص والبالا اشاع ولا يعني العضة  
الا ذلك والامام مسلم انه ليس من العلل الموجبة بل من المرجح مع قدرته  
وعلمه وعلم المكلف وهذا يلحق اذ لو اوجبها لخرج المكلف عن التكليف  
هف والامام المطلوب منه تقرب فن جواز المكلف عصياناً ثم تنقيح  
ما يوجب بل يجوز احره بالمعصية فلا يكون مقرباً فلا يعرض كونه مقرباً الا  
مع وجوب الطاعة منه واشاع المعصية وهو المطلق وايضا فان معنى  
كونه مقرباً كونه علة ناقصة وقد تقرر ان كل ما هو علة لاس وجوبه هو



المجواب عن الثالث وأما الرابع فباطل كما لا يقول بوجود الطاعة للفقير  
بل الوجوب بالنسبة إلى الداعي الذي إلى الإمام باعتبار اللطف الزائد  
الوجوب بالنظر إلى الداعي لا يناسب مكان من حيث القدرة لاختلاف  
الاعتبار فلا خبر السابع كل مكلف بأمر بجميع الطاعات اجتماع شرط التوبة  
ومضى عن المعاصي لذلك وهذا هو العصمة مطلوبة من الكل وفانية الإمام  
التفريب منها وكل واحد من الأمة ممكن المعصية وعامة الإمام التفريب منها  
عجب كما كان يقوم يكن واجب العصمة لم يكن علة ما في سوت الممكن لما يقدر  
في العقول من وجوب العلة ح لو كان الإمام غير معصوم لزم أحد الأمرين  
أما حرى الاجتماع أو كون اللازم غاية مجامعة في الوجود للضرورة والثاني  
يقضي بطلان المقدم مثله بيان الملازمة يتوقف على مقدار متين أحدهما  
انقياد نظام النوع ودفع المخرج والمخرج علة فانية مقصود من نصب الإمام  
وثانيها انصاوات الإمام لغيرة في عدم العصمة وعدم النص علة مع  
اختلاف الأهواء وبما بين الأرباب وجوب الشائع والمخرج والمخرج وهو  
الاستبالات الأثرة الفتن وقامة المحروب لا تارى في الربايات المحقرة الملك  
فكأن مثل هذا الأمر العظيم إذا انقر ذلك فيقول لوم يكن الإمام معصوما

كما ان نصيبه إما ان يكون نصيب النبي أو الأول ولزم حرى الأجسام  
الأمة بين من يوجب العصمة والنص ومن يقيمها ولا ثالث والثالث  
خالف الأجسام وأما الثاني وهو ان لا يكون نصيب يلزم منه اختلاف النظام  
النوع وهو المخرج والمخرج وهو نظام لكن نظام النوع واضلاد ما ذكر غاية  
في الوجود للإمام فكأن نصيبه يكون اللازم علة الغاية في الوجود  
الثاني يقضي بطلان المقدم مثله بيان الملازمة يتوقف على مقدار متين أحدهما  
انقياد نظام النوع ودفع المخرج والمخرج علة فانية مقصود من نصب الإمام  
وثانيها انصاوات الإمام لغيرة في عدم العصمة وعدم النص علة مع  
اختلاف الأهواء وبما بين الأرباب وجوب الشائع والمخرج والمخرج وهو  
الاستبالات الأثرة الفتن وقامة المحروب لا تارى في الربايات المحقرة الملك  
فكأن مثل هذا الأمر العظيم إذا انقر ذلك فيقول لوم يكن الإمام معصوما



اعتباره للظلم وهذا هو العصمة وهو المطلق على الاستباح الى الاما  
هو القدرة على العصية والقوة الشهوية وعدم العصية ولم تكليف  
التكليف وحده فلا بد من ايجاب تكليف الامام من المكلفين واجبا  
طاعته له بحيث تسلط على الكل ويكون قادرا عليهم من غير ان يفر  
ذلك فقولهم بغير المعصية كذا ذكرنا زيادة في اقداره على انواع الظلم و  
المعاصي وقد بان فيما مضى وجوب الامام المقرب والمبعد مع وجود  
القدرة على المعاصي وعدم العصية ولم يكن التكليف مع زيادة  
وزيادة التمكن والى ان لا يكفى التكليف وحده وغيب الامام فكان يجب  
ان يكون مرسلا لكن رتبة اولى بالطاعة من الكمال منه ولا يكفى  
فرض امامنا اماما هفت بالا اعتبار في وجوب الامام بخصوصية التكليف  
بل الموجب وجوبه هو قدرة المكلف وعدم العصية والتكليف فلو لم يكن  
الامام معصوما لزم تحقق الموجب فيه فنوجب ان يكون للامام امام اخر  
ونبطل الكلام اليه والدور والشر محالان فنحن ان يكون الامام معصوما  
يب اما ان يجب الامام لجميع المكلفين مع عدم العصية او لبعضهم  
الواحد منهم والثاني باطل والاولى بالزم الترجيح من غير مرجع والثالث باطل

ايضا لما بان من وجوب الامام فنحن الاول فيكون للامام امام اخر مع قلة  
الثاني منافية وهو ظاهر والامامة هي علة القرب من الطاعة والمبعد  
عن العصية فلا بد ان يكون المقرب من العصية والمبعد عن الطاعة  
وتحقق احد المشافين في الآخر ويستحيل الامام المقرب عن العصية عن  
الطاعة في وقت التحقق لامامته في جميع الاوقات فيستحيل ان يكون  
عليه العصية وترك الطاعة وهذا هو وجوب العصية والامام وان لم يكن  
علة تامّة في جزا اخرى وهو ظاهر لا يجوز نقصان اللطف الواجب  
للكلف لمصلحة اخرى ولا الجاهل ومجرد مفسد مكلف لمصلحة اخرى وهو  
محال وقد بينا ان تمكن غير المعصوم زائدة اقداره له على المعاصي والتكليف  
وحده مع عدم هذه الزيادة في الاقدار غير كاف فيها ولا يعلم الكفاية  
فلو لم يكن له امام لتفقد لطفه لاجل هو مكلف اخر فيحصل محض الفساد  
للكلف لمصلحة اخرى وهذا ظلم لا يجوز ان يكون كفى غير المعصوم في اللطف لكان  
ان يكفى لنفسه ولغيره ونفسه خاصة والا لواحده منهما والاول باطل لوجوب  
احدها ان يكون كفى فاما باعتبار التكليف او باعتبار ايجاب الامامة اذا  
غيرها فظلم اجماعا والاول باطل والام لا يجتمع الى امام والثاني كما يقال محال



الغرض من الرعية وهو فتح لان سلب غير المعصوم زيادة في اقداره وممكنه  
في اعراضه لغلبة القوى الشهوية في الغلب والرعية لا فائدة لها على  
السلطان ولا غرضه فلا يتحقق خوفهم وثانيها لو كلف لنفسه ولغيره كما  
تخصيص البعض من البعض من غير حيلة موسعة مع تساويهم في واليتها  
ان الامامة لو كلفت في التقرب لنفسه لم يكن معصية اذ الامامة مقررة  
مبعدة وقد حصلت فيه بكيفية فيلزم فريضة الطاعة دائما وبعده عن  
المعاصي دائما وهذا هو العصمة ولا يمكن ان يتحقق هذا في حق الغير لان  
الغير يجوز عدم الامام به وان تقرب الامام هو باعتبار الحمل على الطاعة  
وترك المعصية بمعنى انه مع علمه وجوب التكليف منه وعلمه بعدم  
التجاوز ويوجد منه اعمى الفعل والصارف فتقرب الامام فريضة من  
العمال الموسعة وهي محققه في الامام مع عدم الشروط في غيره فيجب فريضة من  
الطاعة وبعده عن المعصية وهذا هو العصمة والثاني لما ذكرنا ويلزم  
ان يكون لطفًا فلا يكون اما ماله هف والثالث باطل امامته وهو المظ  
ولا شيء من غير المعصوم بامام بولا شيء من غير المعصوم كاف في العجايب  
طاعته في جميع ما يامر به وينهى ويقبل ويقابل لطف وكل امام ممكن

لغيره

والعجايب طاعته في جميع ذلك لطف بفتح لا شيء من غير المعصوم بامام  
المطابق لهذا من الشكل الثاني ونظرنا ما جده وام الصغرى او كون  
الكبرى منعك سلبا وعدم استعمال الممكنة الامع الضرورية او يجعل كبرى  
احد الشرطين والصغرى اما جزية اما ممكنة او قد يعلم الله تعالى ان بعض  
المكلفين غير المعصوم بامر باعتبار الامامة لا بالطاعة ولا ينهي الامن المعصية  
فيكون ممكنة لطفًا والكبرى بمنع كونها ضرورية اما البرهان عليه لا انا  
نقول اما ان يتقرر في العقول ان الامام المقرب يستحيل معصية منه  
يستحيل امره بمعصية وينهى عن طاعة ويستحيل عليه الخطا او لا يفرده  
فان كان الاول فهذا هو وجوب العصمة وان كان الثاني لزم احد الامرين  
اما امكان صيرورة المعصية طاعة فمجرد اخبار انسان غير معصوم وامره  
نقص الغرض واللازم بقسميه باطل فاللزوم مثله اما الملازمة فلا  
اما ان تجب على المكلف في نفس الامر جميع ما يامر به وان كان معصية  
ويصير طاعة ولا يجب الا ما يكون طاعة ولا يستلزم الاول وهو ظاهر  
والثاني يستلزم الثاني اذ يجوز المكلف ان لا يكون ما امر به واجبا عليه  
في نفس الامر فلا يتقيد الى فعله ويظهر الشارع وهو نقص الغرض فلا يكون



لطفها بالضرورة فقد ظهر ان الاولى ضرورة سلمنا لكن الثانية ضرورة  
 قطعاً واخذ لاط الضرورة مع غيرها في الشكل الثاني ينتج ضرورة رتبة <sup>وتنك</sup>  
 ذلك في كبتنا المنطقية <sup>ب</sup>يرمكين غير المعصوم واجاب طاعته في جميع <sup>اوام</sup>  
 من غير اجتهاد ولا نظر مفسدة ولا شيء من ممكن الامام واجاب طاعته <sup>لذلك</sup>  
 مفسدة ويلزم مما لا شيء من غير المعصوم بامام المقدمتان ظاهران مما  
 تقدم <sup>تج</sup> مما يجب طاعته لا امام لو علم انه مقرب الى الطاعة وسعد <sup>عن</sup>  
 العصية ولا الاكسب بها وذلك هو العصية بطولم يكن الامام معصوماً  
 المامومين في جواز العصية فكان تخصيص احدهم بوجوب الطاعة و  
 الرئاسة ترجيحاً لا مرجح وهو محال <sup>ك</sup> لا شيء من غير المعصوم <sup>طاعته</sup> يجب  
 في جميع اوامره سواء علم بكونه طاعته في نفس الامر او لا وكل امام يجب  
 طاعته ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصغرى فان المامورية  
 يجب مع علم المامور بكونه طاعته يستحق عليه الثواب وطلبه <sup>افديه</sup>  
 كون المامورية ديناً فان الامر قد يام بمعصية وبالميلس بطاعة مما يفر  
 المكلف عن الامثال وسعد <sup>عن</sup> عن ارتكاب منافع المكلف واما  
 الكبرى فلانه لو لا ذلك لانتف فائدته ولزم اقامه كمال الامام محتاج

البر في حفظ الشرع وتقريب المكلف من الطاعة وسعد <sup>عن</sup> من العصية  
 واقامة الحدود والجهاد وحفظ نظام النوع فيقول اما الاول فلو لم يكن  
 معصوماً لزم مساوئته لباقي المجتهدين فلا تخصيص لحفظ الشرع <sup>وهو</sup>  
 بل يقومون مقامه فيه فنعتبر احتياجهم اليه فيما الثاني فاذا لم يكن  
 معصوماً ساروا في غير طو صلح التقريب غير مع مساوئته باه الصلح <sup>لتنف</sup>  
 نفسه فلم يجتمع اليه فيه والامام زيادة في التمكن واما الثالث فيقول  
 العلة الموجبة لنسب الامام لاقامة الحدود جواز وجوبها على المكلف  
 المعلوم لعدم العصية فلو لم يكن الامام لزم احد الامرين اما الترجيح <sup>لا مرجح</sup>  
 واما الشافص والثاني بقبمية باطل فالمقدم مثله بان الملازمة ان الامام  
 لو لم يكن معصوماً وحط منه عليه نصب مقيم الحدود فيه فاما ان لا شيء  
 لاحدا فاقامة الحد عليه او شيء فان كان الاول لزم الترجيح من غير مرجح اذ  
 علته نصب مقيم عليه موجود فيه ونصبه على المكلفين <sup>للبا فدين</sup>  
 يستلزم ذلك وهو ابع خار في الاجماع وان كان الثاني فاما الرعية <sup>فقد</sup>  
 غلبت عليه عليه وهو شافص واما الرابع فاذا لم يكن معصوماً جواز المكلف  
 خطاه في وجوب الدعاء الى الجهاد فلا يبدل نفسه لعدم تيقنه <sup>بالضوا</sup>



واما الخامس فمسلط غير المعصوم بما لا يؤمن عليه احتمال النظام <sup>ظهور</sup>  
 مع عدم عصمة الامام لا يحصل شئ من هذه المناسبات فدل على ان عدم عصمة  
 الامام يناقض الغرض وتنفى فانه يفسد كماله لاني من غير المعصوم ففعله  
 حجة وكل امام ففعله حجة بنحو لاني من غير المعصوم بامام اما الصغرى فليكن  
 الدليل شرط عدم احتمال النقيض واحتمال الخطا فيه ظاهر لوجود القدرة  
 والداعي وهو الشهوة والصارف لغيره من المجتهدين اذ لا صارف الا  
 القبح والعلم بقبحه وهو منازع غير المعصوم والامامة زيادة في التكليف  
 الصارف في المجتهد الذي هو عينا ولي خوفا من الربيب واما الكبر  
 فانه قائم مقام النبي وهو ظاهره كعدم فعل القبح اما لعدم القدرة  
 عليه والعلم بقبحه مع اشغال الداعي وشبوت الصارف وقد يكون لعدم  
 نبض الفعل على الاختيار اذ الفعل الاختياري تابع للفصل التابع للعلم  
 اذ مع القدرة والمجهل بالقبح وشبوت الداعي واشغال الصارف والعدم  
 بالفعل يجب الفعل قطعاً فعدم اثبات الامام بالقبح اما لعدم القدرة  
 عليه وهو باطل لوجود القدرة والعلم بقبحه واشغال الداعي وهذا  
 اذ لم يكن الامام معصوماً تساوى فيه غيره من المجتهدين ولو زاد عليهم

تلك الزيادة لا يطلع عليها الا الشاذ النادر وداعي الشهوة موجود متحقق  
 تساوى فيه غيره وعدم ادخالي لا يطلع عليه احد في الاغلب واما الصارف  
 فليس التكليف والقوة العقلية لا يدخل لها عند الاشاعة ولا هي مانعة  
 الشهوة اذ لو صلحت الصارفية النامة اذ لم يكن معصوماً وصارفية <sup>تلك</sup>  
 لا يكفي غير المعصوم والامام يجب نصب الامام ولساواته وايضا فلا ذلك الصارف  
 اما ان يجب تخفيفه داما ولا ولا يستلزم كونه معصوماً مع انه غير  
 الاجماع والثاني لا يحصل في الاغلب لسائر المكلفين العلم بحصوله وهو ظاهر  
 وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوماً يحصل المحرم بشبوت الصارف  
 لان البحث في الصارف التام وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوماً  
 غيره في الصارف واذا ثبت تفاوت بلدركه كل واحد بل الاغلب بلدركه  
 واما عدم العلم باصل الفعل فباطل لان التقدير عليه به ولا يكون من باب  
 الاتفاق والندرة ولا يجب اذ تقرر ذلك فيقول الامام اذ لم يكن معصوماً  
 لم يكن ضله حجة على المجتهدين لساواتهم اياه في العلم ولا على غيرهم من  
 المجتهدين انما يكون حجة من عدم احتمال النقيض ولساواتهم غير المجتهدين  
 فليس ترجيحه بالتقليد اولى من العكس والامامة زيادة في التكليف



لام ولا يصلح للصارفة ومن ليس بغيره لا يصلح للإمامة لأن الإمام <sup>خليفة</sup>  
 النبي وقام مقامه كدلالة الحاجة إلى الإمام هو التكليف وعدم العصمة  
 فلو لم يكن الإمام معصوما لم يحصل اندفاع الحاجة لبوت علمها فاحتاج  
 وجود الإمام إلى إمام فلا يكون ما فرض ما ما محضاً إليه كعدم العلم  
 غلبة القوة الشهوية في كثير الناس هو سبب الخطأ والإمام مانع ومانع  
 السبب فيجوز أن يكون فلا بد من مباينة ما ومضادة ما فلا بد أن يكون الإمام  
 معصوماً كوالإمام استدراك الخطأ في الناس والزلل فلو جاز عليه ذلك  
 لا ينقص الغرض كذكر الناس على ثلاث مراتب الأولى الذين لا يجوز عليهم  
 الخطأ والمعاصي والثاني المعروف على ذلك الثالث الواسطة بينهم  
 من يجوز عليهم الخطأ نارة يفعلونه ونارة لا يفعلونه ولم يأت في الغرض  
 من أحد الطرفين والفعال عن الآخر لا يتناهي فصار رأى الإمام المقرب  
 إلى المرتبة الأولى والتباعد عن الثانية ثم إن يكون من الثانية معيناً  
 يكون من الأولى ثم إن أراد من الإمام رفع الخطأ والبعد عن المعاصي  
 فهو ملة في نقيض الخطأ والمعاصي مع علمه وقدرته وطاعة المكلف <sup>وعلمه</sup>  
 نقيض المكلف لشيء يستحيل اجتماعهما معه ولا اجتماع النقيضين <sup>والشرط</sup>

في نفسه حاصلة محتملة فيستحيل صدق الخطأ منه فيكون معصوماً  
 كقولهم لا يمكن الإمام معصوماً الزم الشاقص واللازم باطل فاللزوم مثله  
 للضرورة فلا يمكن المكلف مع اللطف المقرب والبعد اقرب إلى الطاعة  
 من العصبية من المكلف المساوي له في عدم العصمة إذا لم يكن له ذلك  
 اللطف فالمكلف الذي له إمام اقرب إلى الطاعة ويبعد عن العصبية <sup>من</sup>  
 المكلف المساوي له في عدم العصمة إذا لم يكن له إمام فاهر عليه فلو لم  
 يكن الإمام معصوماً كان المأموم اقرب منه إلى الطاعة ويبعد عن العصبية  
 لأننا الرياسة والفرز زيادة في التمكن لا ينقص منع ما يوجب القوة  
 الشهوية والعصبية والأقرب إلى اللطف أولى بالاتباع والامتثال وأمر  
 بالإمامة مما ليس كذلك وكان لا يجب عليه امتثال وأمر الإمام أصلاً والنية  
 بل لا يجب على الإمام ذلك فلا يكون من فرض إماماً إماماً أو من فرض  
 واجب الطاعة وهو باق وصواباً وإما بطلان الثاني فظاهر أن الإمام أمره <sup>وكلامه</sup>  
 دليل على العصمة من حيث أنه كلامه ولا شيء من غير المعصوم كلامه دليل <sup>قاطع</sup>  
 من حيث أن كلامه فلا شيء من غير المعصوم بإمام بيان الصغرى أن مخالفة  
 كلام الإمام مخفي قطعاً ومجمل قاله إلى أن في كلامه وكلامه ليس دليل



فقط لا يقطع بخطائه ولا يجعل قتاله واما الكبرى فظاهرة الاحتمال خطائه لا  
كلام غير المعصوم مع عدم علم فقهه مستان كلامه مع عدم العلم بصحة من  
حجة اخرى اعلى مراتبه ان يكون امارا ولا نفي من الامام كذلك سمع  
من غير المعصوم كذلك اما الصغرى فلا احتمال خطائه وكذلك لا يقطع هذا  
الاحتمال الا اذا في اعادة الصدف وكلاهما لا يوجبان الجزم لاحتمال النقيض  
معهما واما الكبرى فلان مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم  
صدقه من حجة اخرى يقطع بخطائه ويجاربه ويجعل جهاده فلا نفي من  
مخالف الامارة كذلك كلام الامام ليس بامارا بل هو دليل مفيد للعلم  
الامام امره دليل على التقريب من الطاعة والتباعد عن المعصية ولا نفي من  
غير المعصوم كذلك نفي من الامام بغير معصوم ويلزمه كالامام معصوم  
اما الصغرى فلا نفي لو اذ لك لا سب فائدة نضبه او لو هو المكلف كون  
او امره مقربة الى المعصية ونواهيه مبعجة عن الطاعة لم يحصل له التوفيق  
فلم يتوفر الدواعي على اتباعه ونفرت الخواطر عنه ولم يقطع عما يخطأ  
مخالفه ولم يعتمد على قوله في الجهاد وغيره واما الكبرى فلان الدليل  
المفيد هو العلم بشرط المفيد للعلم عدم احتمال النقيض ومع احتماله

يكون امارا كقولهم لكن الامام معصوم الزم تكليفه بالاطاعة والالزام  
فكذلك الملزوم اما الملازمة وان المكلف مأمور بالعلم بقوله والام لا يحصل  
من الطاعة والتباعد عن المعصية ولم يحصل الا بسلاله وادام الناس على  
مخالفته ومنازعة فلو لم يكن قوله مفيدا للعلم كان الله عز وجل قد  
بالعلم من شيء لا يفيد وهو تكليفه بالاطاعة وغير المعصوم يمنع التكليف  
بالعلم بمجرد قوله لاحتمال النقيض فهو مستحيل ان يفيد الا للعلم واما  
الثاني فظاهر من كتبنا الكلام له الامام ونواهيه وارشاده دليل  
على اللطف ولا نفي من غير المعصوم كذلك اما الصغرى فظاهرة ولا  
لم يكن مقربا ولم يبق الكلام المكلف به فيبقى فائدة وهو ظاهر واما  
الكبرى فلان الدليل ما يفيد العلم وادام غير المعصوم ونواهيه محتمل  
النقيض فلا يكون دليلا له مع امثال او امر الامام ونواهيه بامر المكلف  
ومحصل له الجزم بالحق والطائفة ولا نفي من غير المعصوم كذلك اما  
الصغرى فلان المكلف لا بد له من طريق الى الجزم والطائفة السنية  
والقرآن لا يحصل بهما ذلك خصوصا على القول بان الادلة اللغوية لا يفيد  
البقيع والكرها عزم وظواهر النص الدال على الاحكام قليل فيهما والوجه



عبد النبي - منقطع قلب الامام واما انه لا بد من طريق ذلك وكيفية  
وقد هي عن اتباع الظن واما الكبرى فظاهرة لاحتمال الخطأ لو كانا  
مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام كان الامام معصوماً لكل المفاد  
حق ولقد والناي مثلهما الملازمة فلا التصرف في جميع الاحكام لا بد من  
طريق الى العلم والام يقع التكليف به الاستعمال تكليفه لا يطاق السنة  
والكتاب لا يفيدان ذلك المجتهد قطعاً فحين ان يكون هو الامام واما  
بحجة حجة المقدم فلو جرينا احدهما اما ان يكون مكلفين بالحق والضم  
في شيء من الاحكام او في البعض الاخر ان لم يكن مكلفين في ذلك البعض  
فهو محال او بالخطأ وهو حق والام يكن خطأ الا لا يعني بالتصو الاما كلف الله  
به ولا ان الخطأ يستحيل التكليف به فتعين القسم الاول فثبت ما قلناه  
ثانيهما ان احكام الله عز وجل معوضه النيا والى احتسارنا ونحن مكلفون  
بها في الواقع اذا حصل عجزنا احكام الله ثم بل نحن ما موروون بذلك الحكم  
والاحتمال لا يمكنه محصل ذلك من الكتاب والسنة فتعين الامام المقصوم  
لا يفيد الامام لطف في فعل الواجب والطاعة وتجب التقيها وارتفاع  
الفناء وانظام امر الخلق وهو لطف ايضا الشرايع بان يفيها وتبين

عقلها وتوضع عن الاعتراض للنسب فيها ويكون المخرج في الخلاف الواقع في  
الدالة الشرعية عليه كالتكليف ويكون من وازر الناقلين من وقع منهم ما  
هو جاز عليهم من الاعراض عن النقل به ذلك وكان الحجة فيه اعراضنا  
القضاة عبد الجبار بان قال المكلفون انقلوب كون الامام حجة باضطرار  
واستدلال فان قلتم باضطرار وبعضهم لا يؤثر في ذلك قلنا يجوز وذلك  
في سائر امور الدين ان يعلمه باضطرار ولا يقدح البعض فيه فيقع كونه  
عن الامام وان قلتم بالاستدلال قلنا فبعضهم يمنع من قياسهم بما كفوه من  
الاستدلال على كونه حجة فان قلتم نعم لزمست الحاجة الى امام اخر وليس  
الكلام فيما كلف الامام في الامام الاول ومنع اليس لا يؤثر الامانة التي لا يتنا  
كما لا يؤثر الواحد فلا بد من القولين بان يمكنهم معرفة الحج والقيام بتصرفه  
من غير حجة فيقول مخور وامثال ذلك في سائر ما كفوه وان كان البعض  
اجاب السبل المرتضى قدس الله روحه ونور ضريحه بوجوبين ان هذا  
الامر اعراض منجى على مقدمتين احدهما ان حلة الحاجة الى الامام  
ان يعلم بما لا يعلمه عند عدمه لا غير ثانياً ما كان لطفاً في بعض التكليفات  
موجب ان يكون لطفاً في جميعها وهاتان المقدمتان باطلتان فلا اعتراض



باطل ما بطلان المقدمة الاولى فنقول انما يثبت للحاجة الى الامام الاجل  
 تعلينا ما يحمله فبعدنا بالاحتياج اليه في اشياء منها العلم ومنها كونه  
 لطفاني بجانبه الفهم ويعلم الواجب ولا يقع الاستغناء عنه ولو علمنا <sup>الكل</sup>  
 باضطرار لان الاخلال بما علمناه اضطرار متوقع منا عند فعل الامام  
 يمنع العلم بالوجوب الفاعل من الاخلال به ولان العلم ينتج من الافهام عليه  
 فان اكثر من قدم على فعل القبايح والظلم يكون عالما بنتيجة واما المقدمة  
 فلا ان اللطف لا يجب عمومته بل في الكافات العوم والخصوس المطلقان <sup>من</sup>  
 وجه فلا يجب في كون الامام لطفاني ارتفاع الظلم والبغي ولزم العدل  
 والانصاف ان يكون لطفاني كل تكليف حتى في معرفة نفسه <sup>ب</sup>  
 انه معارض بالتواب والعقاب ومعرفة الله سبحانه فانها لطف في الواجبات  
 والامتناع عن القبايح فان كانت لطفاني بنفسها حتى لا يعرف التواب والعقاب  
 ومعرفة الله سبحانه ولا يكون كذلك والاول ظاهر الفساد والثاني يقول اذا  
 جاز ان ينعن بعض التكليف عن هذه المعرفة كونه لطفاني جاز الاستغناء  
 عنها في سائر التكليف لا يقال المعرفة بالتواب والعقاب وان لم يكن  
 لطفاني بنفسها من حيث لم يصح ذلك فهي هناك ما يقوم مقامها وهو

الظن لها فلم ينعن التكليف في لطف في تكليف المعرفة وان لم يكن مما نلنا  
 للطف في سائر التكليف لا نلتفون فاقنع منا بما اقتضاه فاننا نقول ان <sup>معرفة</sup>  
 كل الامنة يستلزم ان يكون اللطف فيها معرفة الامام لان لا بد في اول الامنة  
 من ان يكون معرفة واجبة وان لم يقدم للتكليف معرفة بامام غيره وان  
 استحال ذلك جاز ان يقوم مقام المعرفة بالامام في هذا التكليف غيرها  
 ولا يجب ان يتم هذا الوجه سائر التكليف <sup>كلام</sup> نظام يجب ان يتم اللطف <sup>الحا</sup>  
 للتكليف في استلاله على الله سبحانه ومعرفة نوابه وعقابه مع علة الوجود  
 يخرج المعلول من الامكان الى الوجوب وعلة العلم غير حجة من الامكان  
 الى الامتناع والخروج الى الوجوب والامتناع لا يجوز ان يكون في حد <sup>الامكان</sup>  
 بل لا بد ان يكون واجبا ومتفعا والامام علة في الطاعات وعلم العباد  
 فوجب وجوب الاولى وامتناع الثانية وهو المطلب لظن الناس بعد النبي  
 اما من شأنه ان يكون مغبرا الى الطاعة وسبعا عن المعصية ولا يكون  
 مغبرا لغيره ولا سبعا وهو الطرف الآخر واما ان يكون مغبرا لغيره  
 وسبعا عن مغرب لغيره في هذا الزمان ولا سبعا وهو طرفي المسد  
 واما ان يكون مغبرا وسبعا وهو الوسط وكل فيه المعصومين في حكم



الوسط والطرف الأخير لأن علة الاحتياج إلى المقرب والمبعد هو عدم  
 العصمة ولوم يكن المبدأ من وجود الزم أن يكون الوسط والأخير مبدأ  
 أو هو قبح مد الإمام محتاج إليه المكلفون من جهة عدم العصمة والاحتياج  
 إليه مغاير للمحتاج من جهة الاحتياج فالإمام مغاير للزعيم من جهة العصمة  
 وكلما هو سبب من حيث عدم العصمة فهو معصوم وهو المطلب ما كل محتاج  
 فهو ناض من جهة الاحتياج وكلما له حصول ما يزيل الحاجة فالكلف غيب  
 المعصوم محتاج إلى الإمام من جهة عدم عصمة فكأله في زال هذا الو  
 فقضى رأى الإمام يحصل العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما  
 يمكن فحان لا يكون معصوماً لأن الإمام كامل في ذاته ولأن تحصل العصمة  
 لا يتصور من غير المعصوم إذا ما يلزم بالتحمل على الطاعة والمنع عن المعصية  
 يحفظ الشرع بما يشبه مب وجب نصب إمام في الجملة أما عقلاً أو عا  
 مع كون غير معصوم مما لا يخفى والأنايب فيبقى الثاني أما الثاني  
 فلأن عدم عصمة المكلفين إما أن يقضى وجوب نصب الإمام والأول  
 مستلزم إما عصمة الإمام أو ثبوت علة الحاجة معه فيلزم وجوب نصب  
 إمام آخر وليس ومعهما عصمة زالت علة الحاجة وعصمة الإمام

ثبت

ثبت الحاجة فمحتاج إلى إمام آخر خارج عن الأمة الغير المشاهي والكل  
 ظاهر الاستقلال والثاني يقضى عدم وجوب نصب إمام لا علة في  
 نصبه هو التكليف مع عدم العصمة إجماعاً المقتضى لوجوب نصب الإمام  
 إما عدم عصمة مجموع الأمة من حيث هو مجموع أو عدم عصمة البعض والأول  
 باطل العصمة بكل الأمة والثاني مستلزم نصب إمام آخر لأن إمام مع عدم  
 عصمة لم يثبت علة الاحتياج ويستلزم القول لا يقال الواجب من عدم  
 العصمة نصب الإمام فقد حصل فلا يجب آخر لأننا نقول كلام أسف علة  
 الحاجة لم يثبت الحكم فإذا كان علة الحاجة والبعض الموجب لنصب  
 في الجملة بهذا النصب وجوب آخر لا يقال فمع عصمة الإمام لا علة  
 الحاجة إليه وإلى عصمته وهو على عصمة ما في المكلفين فيلزم المحدور  
 نقول منع طاعة المكلف له وانقياده لأمره ونهيه سيف على الحاجة ولا  
 حازر من المكلف هذا فلا يلزم المحدور إمام مع عدم عصمة الإمام فلا يجب  
 مع انقياد المكلف وطاعته فلا يمكن المكلف حينئذ من جبر هذا التكليف  
 ولا يحصل اللطف بل طلب العصمة من المكلف مع عدم عصمة الإمام يكون  
 تكليفاً بالغ مد المحتاج إلى شيء من حيث هو بالقوة وإنما يحتاج في حرق

هو



القوة الى الفعل والاحتياج اليه الحاجة اليه فيه لا يمكن ان يكون له ذلك بالقوة  
 حال م بل يكون واجبا له اذا انقرد ذلك بالاحتياج الى الامام هو غير المعصوم فحصل  
 العصمة فيه فهي القوة فيجب ان يكون الامام الذي هو العلة الفاعلية  
 واجبه وهو المظنة المكلف قابل للعصمة والافاعل ونسبه الفعل الى  
 القابل بالامكان ونسبه الى الفاعل بالوجوب فيجب العصمة بالنسبة  
 الامام وهو المظنوهنا مقدمات المقدمة الاولى للفعل المرجعية ثم  
 قلنا حال الشاوي وانما يقع حال الرامية المقدمة الثانية انما  
 الامام كونه مفترضا بعدا يعني حصول رجحان بالطاعة ورجحان ترك  
 المعاصي المقدمة الثالثة انه بالنظر الى المرجح لوم يحصل الترجيح لم  
 يكن ما فرض رجحان المقدمة الرابعة العصمة ممكنة لكل مكلف  
 لان معنائها فعل الواجب والامتناع عن القبيح والله تعالى لم يكله  
 لكل مكلف بل كان ما فرض رجحان المقدمة الخامسة شرط ترجيح الامام  
 اقول المكلف لا واما الامام ونواهي وعلم مخالفته في ثبوت الثاني  
 قلنا هو ما ترجع الى المكلف بحيث لا يلزم المذهب المقدمة السادسة  
 مع وجود هذين الشرطين اما ان يجب ترجيح العصمة بالنظر الى الامام

والثاني ثم لا نفرضه رجحان وجود الشرط فكل تحقق الشرط فلو لم  
 يكن ما فرضه رجحان وان ترجح فيكون نفسه ما رجحان وفرضه  
 ان الفعل حال المرجوحة ممتنع فيكون مع وجود الامام والشرط العصمة  
 واجبه اذا انقرد ذلك فيقول لوم يكن الامام معصوما يلزم من تحقق هذين  
 الشرطين وجود الامام العصمة اذ لا يلزم من قبول غير المعصوم او غير  
 المعصوم ونواهي وجود غير المعصوم وحكمة وانقياد الناس له وجوب  
 العصمة وقد ثبت وجوب العصمة عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين  
 فلا يكون رجحان وفرضه رجحان المقدمة الاولى فرفق بين  
 وجوب الفعل على المكلف شرعا وعقلا عند القائلين به وبين وجوب  
 صدوره منه وهذا ظاهر ولا يلزم من الاول الثاني المقدمة الثامنة انما  
 وجب الامام كونه لطفامقرا الى الطاعة ومعبدا عن المعصية المكلف  
 الثالثة ليس المراد من الامام التقريب من بعض الطاعة والتباعد عن بعض  
 المعاصي بل التقريب من جميع الطاعة والتباعد عن جميع المعاصي مع  
 المكلف منه وقد تها فالمراد منه التقريب الى العصمة وعلم ذلك  
 ما من قبل المكلف لا من قبله المقدمة الرابعة لم يتم التقريب من الطاعة



من المعصية بوجود الامام وتكليفه وقبول التكليف منه والاقتداء بافعاله  
بصدور الامر والهيمنة وعلم فعله لمعصية لاقتداء التكليف به ولا يبعد  
عن انشال منه واداره وسيطه فحمله من القلوب وعدم تركه لواجب هو المحر  
اللفظ هو فعل الامام للطاعة وامتناعه عن المعاصي المدنية بحيث لا يقبل  
التكليف لامر ورعي لطف والطف واجب لا ينبغي على هذا التقدير ان يوافق  
هو ذلك وهذا هو العصمة ووجه خروج ذلك عن الخلق لا الطوائف  
بغيرها معها التكليف ذلك وترجمه وان كان بالنظر الى القدرة يتبادر  
الطرفان ولا منافاة بين الامكان من حيث القدرة والرجحان من جهة القدرة  
فمع ذلك غير مما مضى ان الامام مرجع الشرطين المذكورين في مواضع مشتركة  
ومع عدم اشتراطها يكون هو المرجع التام وفي نفس الامام لا يمكن اشتراطها  
فيكون هو المرجع التام بالنسبة اليه ويجب العصمة له والام لا يمكن ما فرض  
مرجعا غيرهما بقدر ما كل غير معصوم يمكن ان يقرب الى المعصية ولا  
من الامام يمكن ان يقرب الى المعصية بالضرورة بل لا شئ من غير المعصية  
بامام بالضرورة وهو المطلق الامام فليدبرها باشتيا انصب الله تعالى الامام  
نصب الادله عليه حج قبول الامام للامامة في احتجاج الله تعالى على المكلفين

طاعته وامثال اواره وتحليل قال من حالفه اعلامه ذلك بنصب الأدلة  
عليه وطاعته المكلفين له وامثال اواره ونواهيها والاول من فصله  
وقول الامام والثاني من فعل المكلفين فلو لم يكن الامام معصوما لا يفي  
الاول اما اولا فلا إجماع فان الناس بين قائلين منهم من قال بالنص  
فاوجب العصمة ولو لم يوجبها لم نقل بالنص فالقول مع كون غير معصوم  
خارق للإجماع والمجزم المكلف بقيامه بها فينبغي فائدة نصه اذ مع عدم  
جزم المكلف بذلك لا يحصل له داعي الى اتباعه ولا يحصل الرابع ايضا  
والام لا يمكن اجتماع التقيضين تأمع اجتماع هذه الشرايط يجب التقريب  
لوجود العلة والنظر وارتفاع المانع ولا ينافي ذلك لانفتق فائدة الامامة  
لان فائدة ما تقرب المكلف من الطاعة وسعيه عن المعصية هو العلة  
فيه مع اجتماع الشرايط فاذا لم يجب لم يكن العلة فيه بل هو منع شئ اخر  
ذلك باطل اجماعا وضرورة ايضا ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقريب  
بالممكن ما لم يجب لم يوجد وقد نفرد لك في علم الكلام والعلة في  
يقضي الوجوب الترجيح المجرد والامام مع الشرايط المذكورة علة في  
التقريب والتعبيل ولو لم يكن معصوما لم يجب التقريب معه وكل ما



يجب معه يقتضى الترجيح ايضا لاستحالة انقضاء العلة الترجيح غير  
 المانع من النقيض فلا يكون ترجيحاً للتقريب ايضا بل يقتضي معه التقريب  
 صرافة لا مكان فلا يكون عليه ومعنى فالله لاستحالة وجوده مع فحش  
 معصومات الامام مع هذا الشرط هو العلة في التقريب والتباعد فلو لم  
 يجب بذلك فاما ان يجب تبني احده او لا علة له غير ذلك والاول  
 محتمل لانقاذ الاجماع عليه فان الاجماع على ان التقريب هو الامام والثاني  
 وهو لا علة له عن ذلك محتمل والامكان اما واجبا او ممكنا متعاضدا او كون  
 الممكن مع علته ممكنا على صرافة امكانه مع الكل محتمل اذا اتبع  
 الشرط الرجعية الى الله تعالى والامام لا يسعى ان يفي التكليف عند اطلاق  
 والنية ولو لم يكن الامام معصوما لنتفى له عذر من وجهين احدهما انه جاز  
 ان يحل الامام بعض الاحكام فيكون التكليف قد يراى عذره وثانيهما ان  
 يقول انه وثوق لي بما يقول ولا اعرف صحة الامن قوله لا يبعد في العلم  
 والوثوق ينقطع الامام فيلزم الاحكام نه الامام اما ان يكون شرطاً في  
 التكليف او لا والثاني يلزم عدم وجوبه ولكن تحقق انه واجب  
 اذا شرط والاول اما ان يكون شرطاً في التكليف اشتراطه من حيث

قد

مع اجتماع الشرط يمكن ان تقرب ان تقرب والاول باطل لانه لو كفى  
 بعد اجتماع الشرط لكفى الامكان لانه يمكن ان يتقرب بمجرد سماعه في  
 الامر الالهي والوعود والوعيد فلا يكون الامام شرطاً ولا فرضاً في شرطية  
 والثاني هو المطاد مع وجود الامام والشرط الرجعية الى التكليف لو لم يكن  
 الامام معصوما لم يجب التقريب لو اللطف الذي هو مقرب الى الطاعة  
 وبعد عن المعصية الذي هو الشرط في التكليف انما هو عصمة الامام فهو  
 واجبه بالفضل الاول وانما قلنا انما هي الشرط لان الامام انما هو لطف من  
 حيث فوته العملية للعلم والعل فلا يصلح ان يشبه اليه الامكان والاسا  
 المكلفين فيه فكان الامام الحاصل لم اولى باللطيفة منه لان مكان  
 الفعل اولى بالشرط وفي التقريب من الامكان من غير الفاعل مع  
 شرطية الفعل الوجودية به لا بد وان يكون حاصلة للفاعل بالفعل والاول  
 لا يحصل الفعل ولا يبعد التقريب من الامام الا في فوته العملية للعلم والعل  
 فلو لم يكن حاصلة فيه بالفعل لم يكن مقرباً بالفعل عند الشرط الرجعية  
 الى المكلف لكنه مقرب معتمداً على الامام لا يصلح ان يكون علة تبني  
 والامام علة في قول المكلف به ولا تدعى انه علة تامة بل مع الشرط



٢٢٦  
 العائدة الى المكلف وليس ملة بوجوده وانما انبثت بل بقوة العلية بالعلم والجاهل  
 فلا يباين بحسب له وهو العمدة بطريق مجموع ما يتوقف عليه الفعل المكلف به من  
 المكلف والتكليف والعلية ونسب الامام والدلالة عليه وكذا انقياد المكلف  
 له وامره وتهيئه فعمل اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف وسعى موقوف على  
 ما يرجع الى الامام واحواله والتكليف لو كان الفعل مكنيا باق على حال  
 اما العلم بفعل من الله ثم يتوقف عليه فعل التكليف ويكون شرطاً بحسب  
 فعله عليه من حيث الحكمة والتكليف فيكون الله ثم قد اخل بالنظر الذي  
 من فعله وهو لا يجوز بان يحصل المكلف الفلاح واما من جهة المكلف  
 وقد قلنا انه قد اجتمع الشرايط واما من جهة الامام فلا يكون ما فرض تمام  
 الوقوف ملة وهو خلاف النقل برفعين ان يجب الفعل مع اجتماع الشرايط  
 العائدة الى المكلف مع توقف الفعل على ما يرجع الى الامام وانه تعاليل ولو  
 لم يكن الامام معصوماً لم يجب الجواز ان لا يامر المكلف ولا ينهاه واما مرة  
 وينهاه عن الطاعة ومع انقضاء العمدة لا يحصل تمام ما يتوقف عليه الفعل  
 ومع وجوده يحصل فيجب ان يكون الامام معصوماً وهو المحسوس بالانسان  
 اما انفاقية اكثر بما وادانية وعلية الامام لقيام المكلفين بالتكليف و

٢٢٠  
 دفع المخرج ودفع المعاسل مع انقياد المكلفين له اما الاول فيحتاج معه ومع  
 اكثر الشرايط العائدة الى المكلف الى لطف اخر لا ان انقضاء انفاقية لا يصلح  
 للترجيح ولا يجوز ان يكون من الثاني والام لا يكون تمام اللطف ففعل ان يكون  
 الثالث وانما يكون منه اذا كان معصوماً والا كان معه مكنيا فلا يكون  
 ما ساء المبدأ الذي يخرج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالقوة  
 بل يجب ان يكون بالفعل والثاني حال وجوده نقيضه منع بالنظر الى تحقق  
 نقيضه والامام هو المخرج للمكلفين في القوة العلية علماً وعلماً من القوة  
 الى الفعل في حال فرض بالنسبة الى كل واحد وترك معصية بغرض احسان الامام  
 فيها اليه وذلك حكم عام لكل واحد بواسطة قوة العلية العلية علماً وعلماً  
 فيقول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا يكون نقيضه متحققاً  
 من كل حال بالنسبة الى كل واحد واجب وقته وزلت كل معصية وهذا هو وجوب  
 العمدة سب الناس ما منع الخطا او جازبه والا واذام يكن من جهة  
 الامام لم ينجح الى الامام والثاني هو المحتاح الى الامام واما ان معنى على حاله  
 يمنع هو الاول باطل والا لم يحصل المحاصل والثاني هو المطلب وانما يمنع  
 مع عمدة الامام اذ مع علم العمدة سعى الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى حين



الامتناع <sup>في</sup> مع الامامة امامنا في الفعل الواجب من حيث هو واجب وترك  
 المعصية من حيث هو ترك المعصية او ملزومه او الامتناع له ولا يلزم ولا يلز  
 مع قطعاً بالضرورة وسببه علمه لانها علة علاقتها والعلة بنى اضافية <sup>الثاني</sup>  
 باطل والام ينسب في الامامة العدالة ولم يكن علة في واجب وترك <sup>معصية</sup>  
 من حيث هو واجب وترك معصية ما فلا يكون مقربة وعرفه رضا  
 كذلك مع فقهاء الثاني وهو المطلب انه اذا تحققت الامامة وكانت  
 لذاتها مستلزومة لفعل الواجب حيث هو فعل الواجب وترك المعصية  
 من حيث هو ترك المعاصي فيجب ان يكون ملزومه لكل الامتناع <sup>مخلف</sup>  
 العلول عن علمه منع اجتماعهما مع ترك واجب وفعل معصية كان  
 ملزوم منع اجتماعه مع نقيض لازمه فوجب العصمة وهو المطلب  
 الامامة مقربة مبعدة لانه معنى اللطف ولا نكواه لما وجب تحققت  
 في الامام فيكون رغبة للطاعة مبعدة عن المعاصي والفعل حال التساوي  
 منع فحال الرحمة اولى فيمنع تحقيق ترك واجب وفعل محرم معها منه <sup>وهو</sup>  
 المطلبه كلما كان المكلف مطيعاً للامام كانت الامامة مقربة الى الطاعة  
 مبعدة عن المعصية كان الامام معصوماً والا على تفديده عدم اختيار الاما

للمطاعة واختيار المعصية وفرد عليه بما يكن الامامة مقربة فاذا لم يكن الاما  
 معصوماً كان هذا التفدير ممكن اجتماع مع عدم الشبهة التي هي مقدم  
 فلا يكون الثاني لازماً على هذا التفدير فلا يكون الشبهة عليه لكنها كلية  
 والام يكن الامام واجباً اذ ليس المراد منه التفريق حاله الى بعض الواجبات  
 او لبعض المكلفين بل في كل الاحوال بالنسبة الى كل الواجبات لكل المكلفين  
 ولا منه تمام الشرط بعد طاعة المكلف والواجب لطف اخر بعد <sup>بطل</sup>  
 اجاباً لكن المقدم حق وهو ظاهر فالسابق مثله سودا بما كان المكلف  
 مطيعاً له في جميع احواله وافعاله كانت الامامة مقربة الى الطاعة <sup>مبعدة</sup>  
 عن المعصية او لا يكون الامام معصوماً مانعة جمع لما انفرد في النطق <sup>من</sup>  
 يستلزم اللزومية الكلية مانعة الجمع من غير المقدم ونقيض الثاني <sup>لكن</sup>  
 الاول صادق بالضرورة ففقيه كذب الثاني فيجب ان يكون الامام <sup>معصوماً</sup>  
 سراً بما لا ليس كلما كان المكلف مطيعاً فالامامة مقربة مبعدة او  
 يكون الامام معصوماً مانعة لولا ان كل مثله يستلزم منفصله مانعة  
 الخلو من نقيض المقدم وغير الثاني لكن الاول كاذب قطعاً ففقيه صدق  
 الثاني وهو المطلب انما اوجبه الامامة لرفع المصداق التي يمكن حصولها



من خطأ مكلف مع قبوله وتحصيل المصلحة المناسب من فعله المكلف  
 الأول يجوز الخطأ على شيء من المكلفين لم يجب الإمامة فلو لم يكن الإمام  
 مع وجود الإمامة لم يحصل الدافعة لتلك المفسدة والمصلحة للصلة مع  
 زيادة مفسدة فيها وهو جواز عطاء وجهه المكلف على الخطأ فالمفسدة الممكنة  
 المحصول في إعمالها ممكنة في زيادة مفسدة نفسه الواجب خلوه وجوب  
 المفسد ولو لم يكن الإمام معصوما لجاز أن يقرب المكلف إلى المعصية <sup>هنا</sup>  
 وجه مفسدة ولا مانع له إذا الإمامة لا ينافي في فعل المعاصي والألزم بها ولا  
 ريب أن إيجاب الطاعة من يجوز منه دعا المكلف إلى المعصية وبغربة  
 منها مع عدم مانع له إذ ليس الإمامة وهي زيادة في التمكين ويمكن منه  
 مفسدة لا يمكن منه إيجابا وجوب الإمامة مع عدم عصمة الإمام  
 بجمعان دأبها والأول ثابت فسمى الثاني أما الثاني فلا يجوز الخطأ  
 مكلف أما أن يستلزم وجوب الإمامة أولا والأول يستلزم نفى الوجوب  
 والثاني يستلزم العصمة والسن لا يجمع عدم العصمة بجواز الخطأ من  
 الإمام على نفسه وإن يلزم به غيره فالوجوب كذلك فاما أن يستلزم وجوب  
 إمام آخر فيلزم الشك وهو حق أو العصمة وهو المظنون فلما إذا كان يجوز

نعم

الخطأ

الخطأ لا يستلزم الوجوب نفى الوجوب لأن المنفذي ليس بالتجوز الخطأ  
 فاما من كل المكلفين وهو باطل لاستحالة اجتماعهم على الخطأ عند <sup>ن</sup>  
 يلزم ألا بالتحقق المنفذي للإمامة أو من بعضهم وهو المقصود وأما ثبوت  
 الأول فلام من وجوبها فادأبها أن يكون معصوم موجودا أو يجب  
 الإمام مانعة خلوك التكليف وتجوز الخطأ موجب للطف المقرب إلى  
 الطاعة المنع من المعصية لا ينافي ذلك في وجوب الإمامة وإنما يجب  
 على هذا التقدير وبين نقض العلة وعدم المعلول مانعة والآفة <sup>المعلول</sup>  
 عن العلة متفق فيقول كل أم يكن معصوما متحققا وجب نصب الإمام وإذا  
 لم يكن الإمام معصوما وجب نصب إمام فاما الأول فيستلزم تحصيل  
 غيره فيلزم السكت متى وجدت القدرة والداعي وأسمى الصارف  
 والآادة وجب وجود الفعل والإمام ليس المراد منه هو الحال القدرة  
 للمكلفين بل إعماله الداعي والآادة فإذا كان المعلول هو الداعي والآادة  
 وجب أن يكون الإمام معصوما لأن العلة هو الداعي للإمام إلى الطاعة  
 مع اشتغال الصارف فيكون واجبا لأن الحجاج هو جازر الخطأ حيث  
 داعية ممكن فيكون علة وهي إمام واجبا وإذا كان واجبا



ولا يلزم سوى المكلف في جواز الخطأ لم يكن داعي أحدهما أولى للشيء وبما  
في الامكان ونفرض المكلف من طاعة مساوية في جواز الخطأ ولا الخطأ  
سواء المكلف عن اتباع فاعله وسقوط محله من القلوب فتح لو كان الامام  
غير معصوم لما خشيته الامامة والثاني باطل فالمقدم مثله بان الملازمة  
ان وجود القدرة والتكليف مع عدم وجوب المقرب فيجب والا لما ثبت  
الامامة لكن الامام ليس بقرب من حيث انسانية ولما من حيث قدرة  
وتكليفه والامامة من حيث هي لا يمتاز بزيادة في التمكن ولان مطلق  
الرياسة ليس موجبا للتقريب فان بعض الروسا الدين ادعوا امامته  
كبقاياه فساق في غاية الغرور حيث لا يصح الاقدام بهم في الصلوة  
وبعضهم بقطعه بقرينه انما يكون من حيث فريضة من الطاعة وفعله  
اياها والتقرب ليس لذاته ولا من حيث التكليف ولا من حيث القدرة  
لانه غير صالح للترجيح وحده والا وجبت الامامة ولا تستلزم العصمة  
ايضا فتعين الوجوب من جهة اخرى فاما امام اخر والعصمة وهو المظ  
عد الممكن من هو محتاج الى علة مغايرة من حيث الامكان ولا يمكن ان  
يكون ذلك هو المنع فتعين ان يكون هو الواجب وداعي المكلفين هو

الحجاج الى الامام في اتخاذه والمؤثر فيه داعي الامام الى الطاعة وصار فيه  
المعاصي فيكون واجبا وعند وجود القدرة والداعي وان بدا الصار  
عجب الفعل علة الامامة لها عمود واعوان حتى فائدة انها قبول المكلف  
لا واره ونواهيها واما العمود فهو المحجة الدالة على صدقه وحجته قوله  
وفعله واجبا طاعته على المكلف وذلك اما الدالة التفصيلية على  
خصوصيات المسائل وهو حجج والام يجب ذلك الا على المجتهد لتحكيم التعريف والتفصيل  
في الامامة فتعين ان يكون على كل افعاله وافعاله من حيث هي افعاله و  
افعاله ولوم يكن معصوما يتحقق الدلالة على ذلك لقيام الاحتمال في كل  
فعل واما الاعوان فها قول وافعال اما من غير نفس النبي او الامام فقله  
او الله ثم ولوم يكن معصوما لما حسن النص عليه لوجوب طاعته في جميع افعاله  
وافعاله او من اسواله كسكته ومواظبته على العبادات ولوم يكن معصوما  
ككتاب افعاله منفردة في حال ما لكن الامام يجب ان يكون دائما مقربا حيا  
للداعي والطاعة المكلف او في نفس قوله بان يتحقق المكلف ان قصد  
بالفاظه معناه لا يقصد الاضلال ولا اغراء بالجهل وذلك لا يحصل الا  
بالعصمة وبان يتحقق المكلف صحته وكونه حجة وكذا البحث وفعله



ولم يكن معصوما لا يتحقق ذلك عموما كما يحتاج اليه في تكليل المكلف في  
قوة العملية العقلية بقوية العلية يجب يحصل له العمل بجميع احوال الوجبة  
والانتهاء عن المعاصي كلها هذا هو غاية الامام فلم يكن كاملا في هذه القوة  
لما حصل منه التكليل فيكون معصوما غير كونه الامام العصمة علة الحاجة الى  
الامام لم يكن لعلها تاتى في عدم الحاجة لان علة التقدم عدم العلة فجاء  
مع عدم ما شئت الحاجة لوجود المنقضى لها لان كل شيئين اذا نظر اليهما  
من حيث هما مما من غير اعتبار ثالثه ثالث لو لم يكن احدهما علة جاز ان كان  
احدهما عن الآخر ولو جاز ان يحتاج المكلفون الامام مع عصمته لم يجز  
تحتاج الانبياء الى الكثرة والدعاء مع ثبوت عصمتهم والعلم بانهم لا يفتنون  
شيئا من الغبايح وهو معلوم الفساد بالضرورة فتعين ان يكون علة الحاجة  
ارتفاع العصمة وجواز فعل القبيح فلا يخلو حال الامام اما ان يكون معصوما  
موانية فعل القبيح او غير معصوم والثاني باطل والا احتاج الى امام  
لحصول علة الحاجة فيه وينقل الكلام الى ذلك الامام وتبين وتقديره  
لاستيفي علة الحاجة فيحتاج الى امام اخر فلا بد من عصمة الامام اعني  
بوجوبه ان قد يقسم الكلام على ان المعصوم لا يحتاج الى امام وقولهم في ذلك

الى

او الامام فلم يزعم ان كل من ثبت عصمة لا يحتاج الى امام ولم يجوز ان يعلم  
من بعض عباده انما اذا نصب له اماما اختار الاشاع من كل الغبايح وفعل  
جميع الواجبات حتى لا ينصب له اماما لا يغير ذلك ويكون معصوما بامام لا  
لا يحتاج المعصوم مع عصمة النامة الى امام فيكون مع وجوده اقرب الى  
فعل الواجب ترك القبيح اجاب السيد المرتضى قدس سره عن آيات  
هذا التقدير الذي قلناه لو وقع لم يقدح في قولنا ان المعصوم لا يحتاج  
عصمته الى امام كما كانت بالامام عصمته لم يحتاج الى امام مع عصمته  
انما احتاج اليه ليكون معصوما فلم يستقر له العصمة بغية الامامين ولا  
الى الامام وانما يكون مفيدا لما اعتمدناه موافقتنا على المعصوم لم  
يكن عصمة نامة الى الامام او هو مع ذلك يحتاج الى امام على اننا عليه  
الدليل يقطع هذه المعارضة كما علمنا وجوب حاجة الناس الى المعصوم  
لعدم العصمة وقصنا ان من كان معصوما لا يجب حاجته الى امام وانما  
يقضي اذا سمع بخير ذلك فالجواز لا يقدح فيما قلناه انما اعتقدناه ان  
الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم وعن سبب انما فعله فيما قلنا ان  
لخل معه بالواجب يعني وكفى واذا ثبت هذه الجملة بطل ما سأل



لا العصور الذي قد علم الله سبحانه لا يختار شيئا من العباد عند ما فعله  
 الأطا الذي ليس من حليتها الإمامة هو مستغن عن امام يكون عند ربه  
 اقرب الى ما ذكره وان اقول ان هذين الاعتراضين فيما نسليم الظلانية  
 اذا كان العصور يحتاج الى امام يكون معه اقرب الى الطاعة وابعده  
 المعصية فحاجة غير العصور اولى والد اعترض فخر الدين الراسي  
 على اهل الدليل بانه منبى على ان السببين اذا لم يكن احدهما عللة في الآخر  
 جاز انفعك كل واحد منهما من الآخر وان لم تذكر واعليه حجة بل اعلم  
 الدعوى لا غير وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الوجود الا فقرابطا  
 الى البرهان لا يناقضه منقورة الى البيان لظهورها فانه ليس من السببين ان  
 يكون كل من السببين عنان في ذاته عن الآخر الا ان حقيقة كل واحد منهما  
 يقتضي ان يحصل لها هذا الوصف اعني معية الآخر فهذا الاحتمال له  
 في الوجود فان الاضافا كالبوة والنبوة وغيرها لا يوجدان الامعاء مع  
 له ليس لواحد منهما خاصة الى الآخر لان احدي الاضافتين لو احتاجت  
 الى الآخر لناظر وجود المحتاج من وجود المحتاج اليه فلا يكون معا وهو  
 انفاقا ولا نفرض الكلام في اضافتين متماثلتين كالأخوة والمائنة فانها

لما قلنا لو احتاجت احدهما الى الآخر لا احتاجت الاخر الى الاول احتاج  
 واحدة الى نفسها وهو محتمل لا يقال هذا النوع من التلازم لا يقبل الا في الاضافا  
 لا نقول لما قلنا هذا النوع من التلازم مثلا من الوجود الا فقردي  
 انحصاره في الاضافا البرهان اجاب فضل المحققين خوارج بصير الدين  
 الطوسي بان المفهوم من كون الشيء عنان عن غيره ليس الا صحة وجوده  
 الغير وكوز البيان هو الدعوى بعينه يدل على ان الدعوى واقعة  
 غير محتاج الى برهان وانما اعيد ذكره بعبارة اخرى له يقع كالتباس  
 واما المتضايفان فليس كل واحد منهما عنان عن الآخر كما طهه وليس  
 الاحتياج بينهما دايما كالتزمه بل هذا انان فادنى ثالث كل واحد  
 بسبب الاخرى وتلك الصفة هي التي يسمى مضافا حقيقيا فاذن كل واحد  
 منهما محتاج الى في ذاته بل في صفة تلك وهذا لا يكون دورا ان اذا  
 اخذ الصفة والموضوع معا على ما هو المتضايف المشهور حلت جملتان كل  
 واحدة منهما محتاجة الى كلهما بل في بعضهما الى الاخرى لا الى كلهما بل  
 بعضهما الاخير المحتاج الى الجملة الاولى وظن ان الاحتياج بينهما دايما  
 يكون في الحقيقة لذلك فاذن ليس البلازم بينهما على وجه الاحتياج



لا حدها الى الآخر كما ظنه ولا على السبيل الذي يظهر من ذلك ان  
 التي يكون بين المتضادين ليست من جنس ما تقدم بطلانه بالحق  
 عقلية منهاها وجوب نفقتهما معا وفيه نظر فان كل واحد من معلول  
 العلة اذا نظر اليه مع علية كان مستغنيا عن الآخر ولا يصح وجوده مع  
 الآخر بهذا الاعتبار وكون الداعي هو البيان مصادرة على الخط الاول  
 ولا وضوحه وقد حذر في المنطق على استعماله وكيف يصح سمي بالبيان  
 مع انه لم يستفد منه شيء والمضادات قد يعنى بها تارة الذاتان اللتان  
 عرضت الاضافتان هما الذات الاب وذات الابن وتارة نفس العار  
 ويسمى المضاف الحقيقي كالابوة والنبوة وتارة المجموع من الذات مع  
 الحقيقة ويسمى المضاف المشهور ونحسب في الاضافة الحقيقة فتعبر  
 بنا اضافتان قارة هما الابوة والنبوة وهما ذاتان وجوديان عند  
 ويستفصلان فكل واحد منهما عن الاخرى وهما معا لا يمكن بعدل احدهما  
 عن الاخرى وهما معا لا يمكن بعدل احدهما عن الاخرى في الوجود العيني  
 والدنبي ولا احتياج بينهما لانه ان كان بين الطرفين لزوم الدور  
 وان كان من احدهما كان المحتاج متاخرا والمحتاج بينهما الية متفلا

وهو بنا في المعنى الذاتية قوله دائما المتضادان الى قوله وهذا لا يكون  
 دورين بل الى الذاتين اللتين عرضت لهما الاضافة وهما ذات الاب وذات  
 الابن واحدهما منجذب عن الاضافة فانهما ذاتان افادنى ثالث هو  
 سبب الاضافة كالنوليد ذات الاب هي صفة الابوة سبب ذات الابن  
 الابن صفة النبوة سبب ذات الاخرى بان الصفات هي المضاف الحقيقي  
 فكل واحد من ذات الابن محتاج لا في ذاته بل في صفته اللاتية الاضافة  
 الحقيقة المعارضة له الى ذات الآخر وليس البحث في هذا كما في قرنا بل  
 في المتضادين وقوله اذ اخذ الموصوف والصفة معا الى قوله وجب لهما  
 معا يشهد بذلك الى المضاف المشهور وهو الذات مع الاضافة وليس  
 البحث فيما ايضا بل في المضاف الحقيقي ولم يظهر من ذلك ان المعية التي  
 بين المتضادين ليست من جنس ما تقدم بطلانه من التلازم مع عدم  
 الاستغناء والاحتياج من الطرفين لان البحث في المضاف الحقيقي  
 ولم يذكره بحكم حكيم الحق عند حان الاضافة امر اعتباري لا يتحقق له  
 خارج ولا لزوم ليس فلا يرد المعارضة به جمع الغاية من خلق الانسان هو  
 الكمال في القوة العقلية والعلمية واعلى المراتب في القوة العلمية هو العقل



واصابه

المستفاد وفي القوة العالية في العلم هو نفي ذلك ايضا الصواب في  
العمل الامتناع عن البيع وفعل الافضل ثم الانقصار على الواجب وعدم الاختيار  
ثبتي منه ولا امام لم تفصيل المرتبة الثانية والترتيب في الاول والدعاء  
اليها فيلزم ان يكون كاملا في المرتبة الاولى والام يحصل التكبير فيكون  
معصوما عطا اما شريليا القرآن في امانة الاحكام فانه لما كانت الاحكام  
غير مشاهية والكتاب مشاه فلو يمكن الجمع بينهما علم الاحكام منه ولذلك  
اخرج الى الامام كما امتنع على القرآن من الباطل كذا امتنع على الامام بتعقيفا  
للساوت من هذا الوجه فكان الامام معصوما فلو لم يكن الامام معصوما  
لزم انقضاء الحاجة اليه حال ثبوتها فلزم الشافق واللازم باطل فاللزوم  
مثله بان الملازمة انه اذا تحقق وجه الحاجة الى الشيء فمع تحقق ذلك  
الشيء انما ان ينفي وجه الحاجة او ينفي مع فرض وجوده والا اول يلزم  
يكون المحتاج اليه لان تمام المحتاج اليه ما يندفع الحاجة موجودة اذا  
ما يندفع الحاجة موجودة فليكن تمام المحتاج اليه فاما ان يكون شيئا  
ينضم اليه ولا والا اول متفهما قطعاً اذ مع فرض طاعة الكهفاني له  
جميع ما يابره وينباه يتم به الغرض ولا يحتاج الى غير في امثال اول

الزعم

الشيء والثاني بفتح الاستغناء عنه اذ مع وجوده لا ينفي الحاجة ولا بانقضاء  
غير اليه فلا يحتاج اليه قطعاً اذ ثبت وجوده وعلمه الى انقضاء الحاجة  
واحد اذ انقضى ذلك فيقول الطريق الى وجوب الحاجة الى الامام هو  
كونه لطفا في انقاع البيع وفعل الواجب وقد ثبت ان فعل البيع  
والاختلال لا يكونان الا من ليس بمعصوم وقد ثبت ان جهة الحاجة  
هي انواع العصمة وجواز فعل البيع فالتمسنا فالباقى لجهة ومعينها  
كالباطل في نفس الحاجة فلو لم يكن الامام معصوما لم يخرج عن العلة  
الى امانته ولم يندفع الحاجة بوجوده فيلزم الاستغناء عنه حال الحاجة  
اليه واما بطلان الثاني فباطل للزوم الشافق عرض بان خلاصه  
كلامه هو ان المعصوم لا يجب حاجته الى الامام وهذا يناقض قواعد الامام  
امير المؤمنين معصوم في حجة النبي وهو مع ذلك كان محتاجا اليه  
به وكذلك القول في الحسن والحسين عليهما السلام في حجة امير المؤمنين  
فان زعمنا ان امير المؤمنين لا يمكن محتاجا اليه النبي كان ذلك حرجا عن  
الدين وان زعمنا انه يمكن معصوما كان حرجا عن فاعلم ان الامام  
معصوم من اول عمره الى اخره اجاب السيد المرتضى قدس الله روحه

والزعم ان العلم بالحاجة علم حتميا وصار الاحتياج  
ارضا وجواز فعل البيع معصوما



باب انما سغه حاجة المعصوم الى امام يكون لطفاله في تجنب القبح ورفع  
 الواجب ولم يمنع حاجته اليه من غير هذا الوجه الا يرى ان كلامنا امكان  
 في تعليل الى امام يكون لطفاله في الامتناع من المقتضات ولم يكن في تعليل  
 هذه الحاجة واذا ثبت هذه الجملة لم يمنع استغناء امير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> بعصمته  
 حيوة النبي <sup>ص</sup> فيما ذكرناه وان لم يكن مستغنيا عنه <sup>ص</sup> في غير ذلك من تعليم  
 وتوفيق وما اشبههما وكذلك القول في الحسن والحسين عليهما السلام مع  
 انهما مستغنيا بعصمتهما عن امام يكون لطفاله في الامتناع عن الفجائع وان  
 جازت حاجتهما الى امام الذي ذكرناه فالوهم ان يكون الامام معصوما  
 لزوم العيب والثاني باطل فالمقدم مثله بيان اللازمة ان الغاية هو  
 ارتفاع جواز الخطا فاذا لم يرتفع ذلك لم يحصل الغاية فيكون الجواب عيبا  
 في اذ الشرع من الكتاب والسنة لا يدل بنفسها لاحتمالها ولذلك <sup>لا</sup> <sup>تقتضون</sup>  
 في معناها اضطرازا من الرسول او من امام ولو جاز خلا فم منع ان  
 ينزل الله سبحانه وتعالى في الزمان فلما بطل ذلك من حديث انه لا بد  
 من المراد بالكتاب الاحتمال الحاصل فيه وكذلك القول في الامام  
 امرض فاضي الفضات عند الجبار بان هذا مسمى على ان الكلام لا

بذلك بظاهره وقد بينا فيما بعد انه يدل وابطلنا الاقوال المخالفة لذلك  
 وبينما يلزم عننا من الفساد واجاب عنه السيد المرتضى بضلاله وجمبه  
 باننا لنا يقول ان جميع ادلة الشرع محمله غير ذلك بنفسها بل منها ما  
 ان البيان ظاهره مطابق ومحقق اللغة وعدم العلم المستدل بان المخالفة  
 به حكم وانما يجوز ان يدرك خلاف الحقيقة من غير ان يدرك عليه ولا  
 شبهه بان جميع الأدلة ادلة الشرع ليست بهذه الصفة لا نعلم ان في  
 متشابهها وفي السنة محملا وان العلماء من اهل اللغة قد اختلفوا في المراد  
 بهما وتوقفوا في الكثير مما يخصص لم طريقه وما لو في مواضع الى طريقة الظن  
 والاول فلا بد من الحال هذه لكثير من منين للشكل ومنهم من لا يرضى  
 يكون قوله حجة لقوله الرسول <sup>ص</sup> وليس ينبغي بعد هذا الا ان جميع ما في  
 القرآن اما معلوم بظاهر اللغة او فيه بيان من الرسول <sup>ص</sup> بجميع  
 المراد وان السنة جارية هذا المجرى وهذا قول يعلم بطلانه بالضرورة  
 لوحدنا مواضع كثيرة من الكتاب والسنة فلا شك على كثير من العلماء  
 واعيان المقطع فيها على شئ بعينه ولو لم يكن في القرآن الا ما خلا  
 في وجوده ولا يمكن من دفعه وهو المحل الذي لا شك في حاجته الى البيان



والابضاح مثل قوله ثم خلف من موالم صدقه وقوله ثم وفي موالم حتى معلوم  
الى غير ما ذكرناه وهو كثير واذا كان هذا لا بد من برهنة والبيان عن المراد  
فولمنا ان الرسول قد يوجب ان جميع ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف  
منه شيئا على بيان خطبته والقائم بالامر بعده على نهاية ما اقره الخصوم  
في هذا الموضع فكانت الحاجة من بعده الى الامام في هذه الوقت ثانية  
نعم ان يانه على وان كان حجة على من شاهد به وسمع به من لفظه فهو  
حجة ايضا على من ياتي بعده من بعاصره ويلحق زمانه ونقل الامة لذلك  
البيان قد بينا انه ليس بغير وري وانه غير ما مون منهم العدول عنه  
فلا بد من مع ما ذكرناه من امام مودع حجة لترجى النبي <sup>ص</sup> مشكل القدر  
وموضع عما من ذلك في ثبت الحجة الى الامام المعصوم يستلزم  
اكثر قواعد الخلفاء عترض قاضي القضاء بالمعارضة بالامام بان من عارض  
عنه اما ان يقال كلامه اليه بالتواتر والا فان كان الاول فيلزم في الرسول  
وان كان الثاني فيلزم ايضا في الرسول مثله اجاب عنه المرتضى قدس الله  
روحه بالفرق بان الامام مراع لبيان الامام بعده ما من فيه التغيير  
فخلاف الرسول بعده <sup>ص</sup> الامام يجب ان يام به ويجب القبول منه و

الانقياد له فلم يكن معصوما يوم من فيما عدا يومه وانما ان يكون فيها  
ولا يجوز تكليف الرعية للانقياد لمن هذه حاله والشرام طاعته بالاذن  
يكن معصوما لا يمنع ان يريد وان يدعوا الى الانقياد وليس بعد ثبوت  
العصمة الا القول بان لا بد من امام منصوب عليه في كل زمان واعتد  
على هذا القاضي عبد الجبار بوجوه ٣ انه انما يلزم هذا القول بوجوه  
اتباع الامام في كل شئ وليس بالامام عندنا هو اليه القيام ما شئت  
في الشرع والذي طاعته منه ما بين الشرع حسن ذلك كما روى عن ابي بكر  
انه قال اطيعوني ما اطعت الله فاذا غضب الله ولا طاعة لي عليكم وهذه  
طريقه على <sup>ص</sup> فيما كان يام به لا يقال اذا قوما الى محاربة او غيره <sup>ص</sup> لا يعلمون  
وجوبها يلزم طاعته فان ظلم نعم لزم ان يكون معصوما لانه ان لم يكن كذلك  
جاز فيما يام به ان يكون فيمعا وان ظلم لا يلزم اخامه فينبغي فائدة لا ناسو  
الواجب اتباعه فيما لا يعلم فبما وان كان لا يمنع امره بالفتح لكن فاعلم  
على حسن من حسب بفعله الاصل الوجه الذي يعم كما ان العبد مكلف ان  
يطيع مولاه فيما لا يعلم فبما على الوجه المذكور قلنا رعية الامام <sup>ص</sup> قد  
ان المأمور بالصلاة مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلواته فاسد ولا



يخرج من ان يكون مطيعا وان يجوز في صلوة الامام ان يكون فتحة لا تكلف  
 ان يلزم اتباعه في كل ما كان الصلوة ولم يكلف ان يعلم باطن فعله فذلك  
 القول في الامام وعلى هذه الطريقة يجرى الاستحكام في الفتاوى والاحكام  
 وغيرها يجب يلزم من قولهم ان لا يساعد الرغبة للام اذا لم يكونوا معصومين  
 هذه العلة التي ذكروها واذا لم يجب لاحد ذلك عصمتهم ولم يمنع ذلك  
 وجوب طاعتهم ما لم يعلم دعائهم الى المعصية فكذا القول في الامام فاجوزا  
 عن ان وجوبه الاول انه لو لم يجب اتباعه لافترس حكمه لزم احكامه  
 لان المكلف يقول له لا اعلم حسن هذا وجوب اتباعه فيما لا يعلم فتجبه  
 بالرفع وجهه المغيرة لان المصلحة انما لزم من عدم امن المكلف من امره  
 بالضيغ ويجوز ان يكتب الخطا ولا يدفع هذا لا يدفع هذا الاستحتمال ونقص  
 الممكنة الضرورة فيجب القول بامتناع الضيق عليه وهذا هو العصبية بما  
 ذكره السيد المرتضى رحمه الله ثم من ان وجوب اتباع غير المعصوم  
 لا يعلم بتجبه مستلزم امكان ان يبعد الله ثم يفعل الضيق على وجه من  
 الوجوه لا يمكن ان يكون ذلك الذي يامر به لكن ذلك تم فيلزم عصمة  
 جبر ما ذكره السيد المحقق المرتضى قدس سره ايضا وهو ان الامام هو

امام في جميع الدين واما يمكن متبعا فيه من الدين يخرج عن كونه اماما فيه  
 وهذه الجملة لا خلاف فيها فليس لا جملة ان شاع وفيها ان الشاع في هذا  
 الاطلاق خرج الاجماع واما ما رواه عن ابي بكر فلا يبعد علما ولا علما للجمع  
 امامته او لا فانه خبر واحد لا يقبل في المسائل العلمية وايضا فلا بد ان يكون  
 ان كل ما يقوله ليس بحجة فاما ان يكون شئ مما حجة فلا حجة في الخبر المذكور  
 واما ان البعض حجة ولا البعض الآخر ليس بحجة فلا يدل ايضا الجواز كونه  
 من ذلك البعض والاصل فيه ان الجزئية لا تصلح كبرى في الشكل الاول  
 قوله هذه طريقه امير المؤمنين فليس ذلك زيادة على المدعى ولم  
 يذكر رواية عنه تفضي ذلك ولا دالة لتكامل عليها والذي يؤمنه ان  
 قيام الدلالة على امامته وقيام ما على ان الامام يجب ان يكون معصوما  
 مقدما به في جميع الدين قوله الواجب اتباعه فيما لا يعلم فتجبه وان كان امره  
 بالضيغ لكن فاعله مقدم على حسن من حيث يفعل له اعل الذي يقع قلنا  
تم ان يقع الفعل فتجها على وجه من بعض الفاعلين ويقع على ذلك الوجه  
 فاعل اخر فلا يكون فتجها لان علة الفعل الوجوه والاعتبارات فالحاجة اذا  
 الامام اليها وفعلها وكانت فتجبه منه لم يصح منه لانه علم بنفسها بالان



من العلم بذلك لان التمكن في هذا الباب يقوم مقام العلم ورعية الامام  
 كانوا متمكنين في العلم بفتح المحاربة وما يعود بها الضاد في الدين فثبت  
 منهم وان لم يعلموا وجوبها في الحال فكلهم من العلم بفتحها فلا بد وان  
 يكونوا متمكنين فكيف يكون المحاربة به غير صحيحة منهم ولو سلمنا جواز  
 يمكنهم من العلم بحال المحاربة في النعم والحسن لم يقدح ايضا لان الكلام  
 فيما مكسوا من العلم بحاله من جملة ما دام الامام الى فعله ولو استقام  
 ما اراده من المحاربة لم يستقم له مثله في غيرها من امور الدين لان الامام  
 لا بد وان يكون اماما في سائر الدين مقبدا به في جميع ما كان معلوما  
 وجهه للرعية وما لم يكن على ما دللنا عليه من قبل فيلزم هذا ان لو دام  
 غير المحاربة علم يمكن المنازع ان يدعى كونه حسنا منهم ان يلزم طاعته  
 والا نقياد لآمره من حيث وجوب الاقدار به فاما العبد فلم يكلف طاعة  
 مولاه فيما لا يعمله فبما يمكن العلم بفتحها كما ما يعمله فبما يمكن العلم  
 له الى العلم بحاله فيجوز ان لا يقع منه وان يقع من المولى وليس له  
 حال الامام لان كلامنا على ما امرنا بتابعه فيه فيما يمكن من العلم بحاله  
 بل ان يكون النعم منه فبما منا وعن الثاني ان اماما الصلوة ليست

على

حقيقة لانه لم يثبت فيها معنى الاقدار الحقيقي بل كونها امامه حقيقة  
 لكن الاقدار هنا فيها التكليف فيه منوط بالظن ونعم الاقدار التخصيص  
 وازالة الاحتمال وازالة الشك والرب وعمر الثالث ان الامير مولى  
 عليه وصحة ولعنه الامام مسامحة له بخلاف من المواخذة الغلابة  
 خطأه بخبر نظر الامام به وجوده ويستدل بخلاف من لا ولا عليه  
 ولا يخاف من معاقبته احد وهو المستلط على العام وليس احد يسلط  
 عليه وايضا فان الامام ولايته مستعصمة عامة ولا يتركها خاصة قال السيد  
 المرتضى قل من الله روحه الاقدار بامام لا بد ان يكون مخالفا للمعنى العامة  
 من رجوع الى خلاف الاسم واذا كان لا بد من حرية بين الامام ومن ذكرناه  
 الامراء وغيرهم في معنى الاقدار فلا حرية يمكن اتباعها الا ما ذكرناه وفيه  
 فان الخ لا يلزم في وجوب اتباع غير المعصوم آت محظا ههنا ولا يقع هذا  
 في دفعه ولا يمنع انحصار الحرية فيما ذكرتم قل الامام له صفات آتية واحد  
 بان انه يولي نفسه ولا يولي عليه حج انه يغفل ولا يغفل د على غير هذا  
 ولا يجب عليه طاعة غير حال كونه اماما كلامه وفعله كل منهما دليل  
 واعتماد الصواب في فعله واقراره والمربع لم خطا نه زالة النص



المطلق مخالفة لجعل محاربه الى ان يرجع الى طاعته لمجرد مخالفة طاعة  
 يجب تعظيمه كتعظيم النبي صلى الله عليه وآله حتى انه حافظ للشرع بالمحاربة والمجاهدة  
 سبحانه من غير اللجوء الى دفعه الى الطاعة مقرب اليها بل مبعد عن  
 المعاصي اذا انقر ذلك فيقول هذه الاشياء منقورة الى العصية اما  
 فلان وحده بوجوب علم من يقرب الى الطاعة ومبعد عن المعاصي  
 فلا يحتاج فينبغي حلة الحاجة فيه وهو علم العصية فيه واما  
 فلا لوم لكون المجاهدة ما مونا لم يؤمن ان يؤمن من لا يحسن ولا يهمل  
 ولا يهمل سبب هلاك الدين وفساد المسلمين واما الثالث فلا لوم  
 لم يغفل من ارتكابه الخطأ واذا غلب هو جاز ان يقول الاصح في الوكلاء  
 واما ما فاجبه الى العصية ظاهر والزم احداثه ما مونا الفاحمة او كما  
 وجوب العصية في الامر او تكليف ما لا يطاق والناقض لانه ان رتب  
 طاعته فيما يعلم صوابه لزم الفاحمة لان قوله غير مجاز ان ودعوى التكليف  
 لعدم الظفر بالدليل لا يمكن ردها وان وجب مطلقا لزم امكان  
 العصية لجواز امره بها وان كان في بعض الاحكام غير معين لزم  
 ما لا يطاق وان وجب طاعته في شيء ناقض وجوب طاعته واما ما

فلا لوم لكون الخطأ عليه جازم لكن كلامه وفعله دليل او اما  
 جاز عليه الخطأ لم يحصل اعتقاد الصواب فاعماله واقواله والمزوم بعدم  
 خطئه لعل ما احتج به المزمع مع امكان النقيض لا يقال ينقص بالعبادة  
 لا انقول بنوت العبادة غير معلوم هي من انبساط الجرم واما ان  
 التصرف المطلق لا يستعمل من الحكيم ان يجعله لمن يجوز منه الظلم  
 والكفر وانواع التعدي والخطأ في الاقوال والافعال واما ما  
 عن المعصوم لمجرد مخالفة في اي شيء كان يمكن الحرم بالمجاهدة  
 والقبول لجواز كون الحق من طرف المخالف فلزم ان يكون قابلا للحق  
 او فاعله يمكن ان يجب محاربه بمجرد ذلك وهو حج بالضرورة واما ما  
 تعظيم النبي واجب في كل حال وغير المعصوم يمكن صدوره ما يوجب  
 والعقوبة منه فان لم يجب مقابلته بالعقوبة كان اغرا بالقياس وان  
 عقوبة فان بقي وجوب تعظيم السطان وان لم يجب تعظيمه  
 الحكم لوجوب تعظيمه دائما واما ان فلا من غير المعصوم لا يحصل  
 بحفظ الشرع فلا يحصل الوثوق بقوله فينبغي فائدة واما ان  
 الانسان لا يقبل نفسه ويقال عنه لا يقول من يغرق بقينا صوابا



وانه منزله منزله النبي صلى الله عليه وآله ولا يتحقق ذلك الا بالمعصية وامايب فلان  
 مقبوع الحد ولا بد ان يتقبل عليه دليل والمراد في الجسد ويستقبل  
 سب الحد والكان غير مقبوع اي لا يتحقق المقبوع فيه وامايب فلان  
 المقرب الى الطاعة لا بد ان يكون اقرب دايما اليها والمبعد عن الطاعة  
 لا بد ان يكون دايما بعدا عنها وهذا هو العصمة فله وجوب عصمة  
 النبي صلى الله عليه وآله على عدم وجوب عصمة الامام مما لا يجان والاول ثابت في  
 الثاني واما المسألة فلان الثاني محتمل عن الله تعالى ومعادى بفعله  
 وقوله ويجب اتباعه وطاعته واما ان يقتضى ذلك وجوب العصمة  
 او لا فان كان الاول وجب عصمة الامام لتحقيق العلة فيه وان كان  
 الثاني لم يجب عصمة النبي صلى الله عليه وآله واما ثبوت الاول فلان كونه حجة فيها  
 تخبر عن الله تعالى فوجب ان لا يجوز عليه ما ينقص كونه حجة من الغلط  
 والسمو وغير ذلك ولعدم الوقوف بحج بقوله وفعل فوكلا وجب  
 عصمة النبي صلى الله عليه وآله وجب عصمة الامام والمقدم حق والثاني مثله اما  
 حصه المقدم فلقوله ثم لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل  
 فلو لم يكن الرسول معصوما لكان المكلف حجة لان قول الرسول حينئذ

والعنف

ليس

ليس بدليل لاحتماله التقيض ومع انفا الدليل وان ثبت  
 الامارة يتحقق المحجة واما الملازمة فلان مع عدم امام معصوم  
 سفي المكلف حجة اذا المكلف الذي امر الرسول والمحال موجود  
 في الحال والسنة والفتاوى والاخبار وما يحتاج الى تفسير علم  
 وعدم المقرب بحج وقول غير المعصوم ليس بدليل والحال و  
 الفتاوى ليس بدليل فلو لم يكن الامام معصوما لست المحجة  
 المسماة فوكلا كان الامام افضل من رعيته وجب ان يكون  
 معصوما لكون المقدم حق فالثاني مثله اما الملازمة فلان  
 الامام لو عصى في حال ما قام في تلك الحال بعصى كل واحد  
 واحد من الناس فيقع الامة على الخطا وهو لا يتحقق في ادلة  
 الاحكام واما ان لا يعصى واحدا في تلك الحالة غير العاصي  
 افضل من العاصي فغير الامام افضل فيخرج عن الامامة فلا يكون  
 امامية مستقرة وهذا هو الفساد المتوقع للهرج والمرج يلزم  
 تخليف ما لا يطابق واما ان يكون اماما مع وجوب كون الامام  
 افضل دايما مع كونه ليس بافضل في هذه الحال وهو ناقص



واما حقبة المقدم فلاستحالة تقديم الفضول على الفاضل  
استحالة تقديم المساوي لامتناع الترجيح من غير مرجح والعلم  
بما ضروري في الامام هو الجاهل لكل من يعلمه من المكلفين  
المجازين الخطا على الحق واركانه الشريعة في كل حكم وحال فخره  
على ذلك مع إمكانية وما يقع كل مكلف من الخطا مع إمكانية دائما فلو  
اخطا وقت ما لم يكن اما لان المطلق العامة فيفسخ الدائمة  
خطاوه ملزوم للحق فيكون محالاً فقط مستقبل امكان تحقق الشيء  
مع فرض وجوده ونقيضه ولا اجتماع النقيضين والامامة  
ضد الخطا والنسيان واقرى الاشياء معانده له فيستحيل <sup>مستحيل</sup> <sup>مستحيل</sup>  
في محل واحد وفي وقت واحد وانما قلنا بالمعاندة لان الامامة هي  
البعد عن الخطا والمعاصي والمعصية السعيدة عن النسيان لعدم  
مضاده ومعانده وهذا هو العدمه فقد ظهر ان تحقيق كامل  
في محل يوجب امتناع عليه من الجرح الى الامام ليلين امتناع الخطا  
هو المعنى عنه في التقريب والتبديل ولا وجوب الخطا والا  
لزم تكليف ما لا يطاق فنفى ان يكون هو امكان الخطا التخصيص

تحقيق

علمه فالامام هو المخرج للخطا من هذا المكان الى الامتناع والا  
اقرى في المعاندة في الوجود من طلق الامتناع فمن تحقق الامامة  
يستحيل الخطا وهو المطابق لاسب الوجود الا الى الخطا مع  
اما الوجوب وهو محال مع علمها الامكان يستحيل ان يكون  
مقوما اليه فكيف يكون علة فيه واما الامكان ايضا فوجودها  
كعدمها فيكون اجابها عن امتناع الترجيح لعدم لكن رجحان  
المعنى عن الوجوب في المجاز فرض وجود المرجح مع علة  
الرجحان في وقت وعلمه في اخر فترجح احد الوفدين بالوجود  
والاخر بالعدم اما ان يكون محالاً الى مرجح او لا والثاني في محال  
جاز الترجيح بلا مرجح والاول مستلزم عدم كون ما فرض مرجحاً  
بامام رجحاناً بامامته واما الامتناع وهو المطابق معلول الامانة  
اما ترجيح علم الخطا او امتناع الخطا وانما كان يلزم الطاماً  
التقدير فلاز احد طرفي الممكن مع النسيان مستقبل وقوة  
فع المرجحية اولى واذا استحال وجود الخطا انما الى الامتناع  
وان كان الثاني فالظاهر لان العلة متى تحققت وجبت



المعلول وإذا تخلفت الإمامة امتنع الخطأ وهذا هو العصمة  
 مع كل عرض يتوقف على استعداد مسبوق باستعداد المحال له  
 والاستعداد الإمام الذي يوجد معه بلا فضل المستعد له  
 فالإمامة هي المستعد عن الخطأ والسبب عن الشيء مناف له  
 لانه موجب لبطا الاستعداد المتوقف عليه ذلك الشيء  
 فالإمامة منافية للخطأ وتنفق أحد المتأخرين مستلزم  
 الآخر فالإمامة موجبة لاستماع الخطأ وهو مطلقا بصدق  
 شيء إذا نسب إلى آخر فاما أن يكون مثله أو لا والثاني ما أن  
 يكون منافيا له فيستحيل اجتماعه معه أو لا وهذه قسمه حقه  
 مودة بين النفس والاشياء فالإمامة إذا نسبت إلى الخطأ فاما  
 أن يكون في الأول وهو حق والآخر لا الاستعداد ولم يكن  
 مطلق الخطأ والماهية من حيث هي هي غاية في وجودها وهو  
 لا أحد المتأخرين لا يكون عدم الماهية المطلقة من حيث هي هي غاية  
 في وجوده لاستحالة عدمها معه إذ يتوصل بوجوده فيلزم  
 الماهية المطلقة فكيف يطلب منه العلم واما أن يكون من

وهو حق والآخر لا يمكن معها البطلان كما يمكن اجتماعه مع الشيء فلا  
 يكون منافيا لجامع علة وجوده فلا يكون معه أبدا ويتساقط  
 فيه الوجود والعدم أو رجحان الوجود قطعا فتعين أن يكون  
 الثاني وتنفق أحد المتأخرين مستلزم استماع الآخر ولا يمكن  
 اجتماع النقيض وهو حق هذه الإمام هاديا والعاصي للشهاد  
 في الجملة فالإمام ليس بعاص ما الصغرى فانه المراد من الإمام  
 له ليس المراد منه الهداية في وقت دون آخر ولا في حكم دون حكم  
 آخر ولا البعض دون بعض واما الكبرى فلأن العاصي ضال ما  
 دام عاصيا والضال ليس هاديا مادام ضالا أصو الإمام مقيد  
 للشرع حاصل على العمل به دائما ولا شيء من العاصي كذلك  
 مادام عاصيا فلا شيء من الإمام بعاص ما الصغرى فظاهر  
 لأن الغاية من الإمام ذلك واما الكبرى فظاهرة صراحة  
 الغاية في الإمام ارتفاع الخطأ والغاية علة في هيتها ما علة  
 بوجودها فلو على أن ارتفاع الخطأ معلول للإمامة وقد  
 تحققت الإمامة فيتحقق ارتفاع الخطأ مادامت متحققه في



محلها وهو الامام فيلزم العصمة <sup>مع كل شئ</sup> اذا نسب اليه غير فاما  
ان يكون واجبا معه ومشتاعا معه او ممتزجا معه فاذا نسب الخطا  
الى الامام فعرض تحقيقها اما ان يجب وجود الخطا معها فيكون  
مفصلة <sup>متحدة</sup> وان كان معها جائزا تساوى وجودها وعدمها  
واشتفت فائدة وهو محققا وان كان معها مشتاعا ثبت المظن  
المكلف لامع الامام له نسبة الى الطاعة وارتفاع المعاصي وهو  
جواز الفعل والتترك فع الامامة اما ان يصيب المكلف اقرب  
الى الطاعة وابتعد عن العصية مع يمكن الامام منه وعلمه به <sup>والثاني</sup>  
مع والاكاز وجوده كعدمه فعين الاول وكل مكلف يتمكن  
الامام من تقربيه الى الطاعة وتبعيد عن العصية وسعيان  
يجب له ذلك فيمنع عنه الجور والامام قادر على نفسه والام  
يكن مكلفا فيجب له ذلك فيمنع منه تقيضه بحسب <sup>المعقول</sup>  
ولا يخبر وهذا هو العصمة المسماة الخامسة من الأدلة على وجوب  
عصمة <sup>لزم</sup> الامام <sup>لزم</sup> وامتناع الخطا والامامة اما ان يكون بينهما لزوم  
اول والثاني مع والامكن مع ذلك ان لا يقع الطاعة ونفع العصية

لا بد منها جازا فاذا كان معها واجبا كانت مفصلة

فينبغي فائدة الامام ان كان مع طاعة المكلف له وبمكة وفقد  
من حله على الطاعة ومنعه عن المعاصي يتحقق الطاعة <sup>بعد</sup>  
عن العصية فينبغي ان يكون بينهما لزوم فاما ان يكون الامام  
مع الشرطين المذكورين ملزوما لدفع الخطا او بالعكس او  
اللزوم من الطرفين والاول والثالث المظن والثاني مع  
الاكاز مع تحقق الامام وطاعة المكلف ويمكن الامام من تبعيد  
عن العصية وتقربه الى الطاعة فكان يمكن ان يكون المكلف  
ابتعد من الطاعة واقترب الى العصية وهو محققا <sup>لا</sup> اشتفت فائدة  
واما هنا يلزم المظن الثالث والاول لان اللزوم الامامة  
ويمكن الامام من عمل المكلف على الطاعة وتبعيد عن العصية  
وطاعة المكلف له والثالث لا يتحقق في الامام لان الطاعة  
لا يتحقق بين الناس ونفسه فينبغي الاولان وهما مصنفان  
ثبت المظن الامامة مع يمكن الامام من حل المكلف على  
الطاعة وابتعاده عن العصية وعلمه به سبب لفعل المكلف  
الطاعة وامتناعه عن العصية اتفاقا فاما ان يكون من



الاستبانة الذاتية الواجبة وهو المطلب لكل امام يجب طاعته <sup>بالضرورة</sup>  
 مادام اما ما اذ لو لم يجب طاعته بالضرورة فماذا لم يكن الله  
 ناقضا لغرضه والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان  
 الله تعالى اذا نصب اماما واجب عليه الاداء الكلامية الى فعل ثم  
 الطاعة بموجب طاعته بل قال ان شئت فقل فالتدبير  
 والطبعوه وان شئت فقل تدبيره واظفوا ان شئت فقل ان شئت فقل  
 وان بعض الغرض ضرورة واما بطلان الثاني فظاهر فلو كان امام  
 معصوم لصدق بعض الامام لا يجب طاعته بالامكان <sup>هو</sup> حين  
 امام لان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يدفع الى المعصية فان  
 وجبت وجبت المعصية حال كونها معصية متروكة وان لم يجب  
 المطلب ولو صدقت هذه المقدمة مع صدق الاول لاجتماع  
 النقصان في الحقيقة الممكنة بناقص المشروطة العامة لكن لا في  
 صادقة لما بينا فالثانية كاذبة فلزومها وهو كون الامام  
 معصوما كاذبا من مقتضيات اكمل الواجبة الله عز وجل  
 المكلف فهو واجب في نفس الامر بالضرورة لاستحالة ان يوجب الله

سجانه على المكلف ويا امره ينبغي ولا يكون قد اوجبه عليه في  
 نفس الامر ولا لكان مغرا بالجهل والقيح لان الالتزام بما ليس  
 تلازم فيجب ضرورة بكذا كان طاعة الامام في جميع الاقوال  
 والافعال التي يامر بها وينهى فيها الله تعالى على المكلف بكون  
 الامور من جهة الامام واجبا في نفس الامر كلاما هو معصية  
 لما يجب بواسطة الامام لو فرض والعباد بالله تعالى ومع ان  
 يوجب الله تعالى الالتزام المكلف بالصديق والامام هو الوقت  
 على الاحكام والشرع بعد النبي ص ومنه يستفاد احكام الشرع  
 المكلف بالتحمل مع وبن ذلك في علم الكلام ومكلف طاعة  
 الامام واجبه دائما في جميع اوامره ونواهيه لانه اما ان يجب  
 الا في جميع الاوامر والنواهي او في بعض الاوقات او في بعض  
 والنواهي ون بعض ولا يجب في شيء وبالكامل ثم سواها  
 الاولى اما الثاني والثالث فلا ذلك البعض اما ان يكون  
 او لا الثاني يستلزم المكلف بالتحمل وقد قررنا استحالة ذلك  
 اما ان يكون معينا باسمه كما يقال في الفعل الفلاني او في وقت



الغلاف وبغير ذلك كما يقال ما يظنه المكلف صوابا في وقت  
على الحال المستقيم وهو باطل لوجهين أحدهما أنه يستلزم إتمام  
إذا المكلف بقوله أنه لا يجب على أتباعك إلا فيما حصل  
في ظني بآلت مصيب فيه أو علم أو أقل من الله الظن في وقت  
أعطاك وأعطاك في الحال المستقيم وإن لم يحصل في هذا  
الظن فيقطع الإمام إذا حصل الظن والعلم من الوجدان  
التي لا يمكن إقامة البرهان عليها وأما يحصل لصاحبها  
أنه المعروف للأحكام فإذا لم يقن قوله حجة للمكلف أن يقول  
أن لا أعرف هذا الحكم وأصابتك أن لا يقول قولك بجملة  
ليس حجة عندي فيقطع الإمام أيضا ولا بد من نصب النبي  
الرابع مع قطعاً ولا لكان وجوده كعدمه فعين الأول  
وهو وجوب طاعته دائماً في كل الأوامر والنواهي مطلقاً  
إذا انفرد ذلك فيقول كلما أوجبه الله عليه من <sup>الله</sup> ~~ب~~ وكلما أوجبه  
على المكلف فهو واجب في نفس الأمر بالضرورة من أحكام  
أوجبه الإمام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الأمر بالضرورة

كان

فالإمام إذا انفرد <sup>الله</sup> ~~ب~~ أما أن يجوز عليه الخطأ والنسيان <sup>الله</sup> ~~ب~~ أو لا  
يستلزم مجازاه بالعصية فإن لم يجب في نفس الأمر ناقص  
ولزم التكليف بالجموع وإن لم يجب ممكن صدق قولنا بعض ما يؤمر  
الإمام غير واجب في نفس الأمر وهو نقيض النتيجة الضرورية  
وهو محقق فقد ظهر أن جواز الخطأ على الإمام ملزوم لمعنى يكون  
محالاً فعين الثاني وهو ما شاع الخطأ والعصيان عليه هو  
المطاع من بعض الفضلاء على هذا الدليل بأننا لا نعلم أن  
صدق قولنا نقيض ما يؤمر به الإمام غير واجب في نفس الأمر  
نائب وصدق صدق الضرورية لا ينافي إمكان صدقه لأن  
إمكان صدق قولنا نقيض ما يؤمر به الإمام غير واجب في نفس الأمر  
إمكان صدق القضية والذي ينافي أصل القضية هو قولنا  
نقيض ما يؤمر به الإمام بالفعل غير واجب في نفس الأمر بالإمكان  
ولا يلزم من صدق الأولى الثانية لأن إمكان صدق القضية  
لا يتوقف على صدق الموضوع بالفعل بل جاز أن يكون المحمول  
الموضوع بالقوة بخلاف الثانية أجاب عنه أفضل المحققين حوا



نقل الدبر الطوسي قدس سره بان هذا يجوز لو وقع ما نقلنا  
 القضية الضرورية لان إمكان صدق القضية هو جواز صدقها  
 بالفعل وصدقها بالفعل ملزوم للممكنة فان المطلق العامة  
 من الممكنة وامتناع وقوع مقابل القضية الصادقة معلوم بالضرورة  
 قوله ان إمكان صدق القضية بان يكون الموضوع والمجول بالقوة  
 باطل لان ذلك قريب من صدقها مكانها لان إمكان صدقها  
 وانما قلنا انه قريب من صدقها مكانها ولم يقل هو صدقها مكانها  
 لان صدقها مكانها يكون بان يكون الموضوع كذلك البعض بالفعل  
 والمجول بالقوة وإمكان الصدق غير صدق الامكان فان الاول  
 دون الثاني انما يعرض للقضية غير الممكنة كما يعرض للقضية الفعلية  
 كقولنا بعض ج ب بالفعل وهذه القضية من حيث إمكان  
 صدقها بقبال صدق الضرورية من حيث هي مادة ومن  
 حيث كونها بالفعل بقبال نفس القضية ولا ينافي فيها انما ينافي  
 لو كانت ممكنة بالامكان العام واذا كانت مضافا للضرورة لا  
 يمكن اجتماعها معها ثبت مطلوبنا اذ يتبع صدقها مع صدق

الغزيرية واعتراضنا ايضا بان هذا يدل على عصمته في التبليغ و  
 الاوامر والنواهي لا على عصمته مطلقا ومطلوبكم الثاني الاول والثاني  
 غير لازم من الاول لان الاول اعلم وقد ذهب الى ذلك جماعة من  
 اهل السنة في الانبياء والجواب عنه من وجهين أ انه لم يقل  
 احد بذلك في صورة الامام بل الثاني بل قائلين منهم من قال  
 بعدم عصمته مطلقا فالفرق قول ثالث باطل مخالف للاجماع  
ب المتضمن للفعل هو القدرة والشهوة وربما حلت الارادة و  
 المانع ليس الخوف من الله تعالى والتمني والتعدي برونه عن الفعل  
 ونسبه الى كل واحدة فان اتقضى المنع اتقضى الجميع وان لم  
 يوجب المنع كان الكل ممكنا ولم يوجب شيئا فتساوى عليه الجا  
 الية ووجه عليه ومعلولها لو كان الامام غير معصوم لصدق  
 كلامه يكن الامام معصوما ويجب طاعته نقيض بالعرض ويلزم  
 قولنا كلامه يجب طاعته نقيض بالعرض ويلزم قولنا كلامه لا  
 كان الامام معصوما لان اشفاا اللازم يوجب اشفاا الملزوم  
 يلزمه فل يكون اذا كان الامام معصوما لم يجب طاعته وكل



فحال لأن وجوب طاعة الإمام إذا لم يكن معصوماً يقتضي وجوب  
طاعته إذا كان معصوماً بطريق الأولى فيصير قائماً بما إذا كان  
يكون الإمام معصوماً ولا يجب طاعته ما عدا جمع ويلزمه  
مما كان الإمام معصوماً وجبت طاعته فهو ناقص النسخة  
الإمام غير معصوم كان النبي غير معصوم لأنه لو كان النبي  
معصوماً غير نقد بر عصمة الإمام كان عصمة النبي ثابتة على  
هذا التقدير وإذا كان كذلك فلا فتح أما أن يكون عصمة النبي  
لازمة لعدم عصمة الإمام وعصمة النبي ليست للملازمة بين  
عدم عصمة الإمام وكان كما كان النبي غير معصوم كان الإمام  
معصوماً لأن اشغافاً اللازم يستلزم اشغافاً الملزوم لكن الملازمة  
تصح لأن عصمة الإمام مع عدم عصمة النبي مما لا يجتمعان لأن النبي  
أولى بالعصمة من الإمام ولعدم القابل به فعلى نقد بر عدم  
الإمام قطعاً لأنه تابع له وخليفه وأما الثاني فلا لأنه إنما قلنا  
على نقد بر عصمة الإمام ولا يعني بالملازمة الأهل القليلة  
نظر لأنه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل نقد

دائماً كما ثبت عدم عصمة الإمام ثبت عصمة النبي دائماً  
ولأن على نقد بر عدم عصمة الإمام لو كان يمكن الكلف لم يرق  
إلى العلم النبوة ولا زالت إذا لم يكن معصوماً والأصل معصومة  
المخبر بنظر مامع عدمه فلا يمكن التقدير من الخطأ مطلقاً  
أصل هذا خلف لا يقال اشغافاً عدم عصمة النبي على نقد بر عدم  
عصمة الإمام لما في وهو أن النبي هو المخبر عن الله ثم الذي لا  
يمكن أن يجعله إلا النبي فلو لم يكن معصوماً لم يحصل الوتوق فخلا  
الإمام المخبر عن النبي وهو إنسان يمكن غيره الوصول إليه والعلم  
بالأحاسيس يمكن حصول الوتوق للكلف سواء المخبر عن غيره  
مخلاف النبي لأن الاستدلال يقوم لأن المانع متحقق على  
ما ذكرناه من النقد فإن الحافظ للشرع فالموسر له فإن شرط  
عصمة الوتوق شرط عصمة الحافظ والأفلاقيهما والوتوق  
بكره المخبر ينبغي كون الإمام هو الحافظ للشرع ولا لا  
بالحافظ الذي يحصل الوتوق بقوله والحرم به فيكون  
هو المجموع لا الإمام وحده وهو خلاف النقد بر هنا مفقداً



١٢١  
 الإجماع حجة لقول لا يجمع امتي على الخطأ والدلالة الإجماع  
 كما اوجب الله على الأمة الإجماع عليه وقوله وحرم التزاع  
 فيه فإنه يكون حقا جزا ووجب الله تعالى على الأمة كونه امتا أو  
 الامام كلها ونواهي وصحة اقواله وافعاله لان طاعة الخلف  
 البعض على ما تقدم مرارا فيكون جميع افعاله واقواله حقيقة  
 صحيحة ليس مني منها خطأ وهذا هو العصمة كما كان نزاع  
 الامام حراما بالضرورة مع وجوب انكار كل منكر كان الامام  
 معصوما والمقدم من حق الثاني فالناتى مثله اما الملازمة  
 لو لم يكن الامام معصوما لمكان ياتي بالمنكر فاما ان يجب  
 انكاره او لا والثاني باق وجوب انكار كل منكر والاول  
 وجوب نزاعه وهو نفي الفضيحة الاولى وكل امام تابع لكل  
 مكلف في القوة العقلية بالضرورة فلو كان الامام غير معصوم  
 لصدق بعض الاحكام يمكن ان يكون مانعا لانه يمكن ان يكره  
 المكلف الى المعصية او لا بد عوا الى الطاعة والى ترك المعصية  
 فلا يكون تابعا لكن الثانية تفيض الاولى وصدق الاولى

يستلزم كذب الثانية فيكون يلزم ما كاذبا لا ينافي من الامام  
 تضار بالضرورة وكل غير معصوم خيارا لا يمكن العام سم لا  
 من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الصغرى فلان الامام من  
 لنفع المكلف ودفع ضرورة في ان يكون ضارا واما الكبرى فلا  
 غير المعصوم يمكن ان يجادل على المعاصي واما الاشاج فلما بين  
 المنطق انه اذا كانت احدى المقدمتين ضرورة في الشكل  
 الثاني يكون النتيجة ضرورة لثبوت الضرورة باحدى المقدمتين  
 ونفيها على الاخرى بالضرورة فيكون قياسا والقياس في الحقيقة  
 من ضرورة مني او امر الامام ونواهي واقواله وافعاله سبل  
 المؤمنين لوجوب اتباعه على المؤمنين كافة وسبل المؤمنين  
 حق فكلما صدر منهم حق فينبع منه الخطأ وهذا هو العصمة  
 لا ينفقد الإجماع مع مخالفة الامام لانه كسب الأمة وسبدهم قوله  
 وحده حجة لانه يجب على الأمة كافة اتباعه ولا يعفى بالجملة  
 هذا فتولده وفعله بمنزلة قول كل الأمة وفعل كل الأمة فهو  
 بمنزلة كل الأمة معصومة فيلزم ان يكون الامام معصوما



يجب الامام لنا ان يكون واجب الخطا او ممتنع الخطا والقسمة  
 الاولى ان باطلا بفتحين الثالث اما بطلان الاول فلا يثبت  
 صح اسرها من الامنة اذ الامنة يجوز عليهم الخطا واما الثاني  
 فلا يثبت بكون مساويا للامنة في علة الحاجة الى الامام فيحقق  
 فتعين امامهم بدونه ترجيح بلا مرجح ايضا صح الامام مع عدم  
 الاجتماع في محل واحد يستلزم النفس والدور والشأن  
 او اخلال تبع بالواجب والترجيح بلا مرجح والكل باطل اما  
 الملازمة فلا فائدة منها ان الامانة واجبة اما على الله ثم عندنا  
 او على الامنة عند آخرين وعلة وجوبها جواز الخطا المكلف  
 وهو عدم العصمة فاذا لم يكن الامام معصوما اما ان يجب امام  
 اخر او لا والاول مستلزم النفس والدور وينتهي الى امام  
 فيكون هو الامام للاستغناء عن غير المعصوم وعدم الاستغناء  
 بغير المعصوم وعدم وجوب قبول قوله ووجوب قبول قول  
 المعصوم فاما ما به غير المعصوم يكون عتبا فينبغي الثاني مستلزما  
 احد الامرين اما اخلال الله ثم مع امتناعه وهو يناقض التحقيق

علة الوجوب في الامام مع عدم امام له واجتماع كل الامنة على  
 الخطا حيث لم يجعلوا له اماما فاخلوا بالواجب لكن الامنة  
 يستحيل اجتماعها على الخطا وبناقص ايضا واما عدم كون ما  
 فرض عليه وهو ناقص وان كان في غير الامام فيوجب اماما  
 وبلا امام لا يوجب له لزم الترجيح من غير مرجح لتساويهما في علة  
 الحاجة وهذا ايضا يرجع الى كون ما ليس بعلة علة لانه صح لا  
 يكون علة تاممة والدليل يتم بدونه واذا كان اجتماع الامانة  
 مع عدم العصمة في محل واحد مستلزما للصح كان محالا وانما  
 الاول فظاهر لتحقيق الامانة بامام بعينه بذكر عدم عصمة  
 الاطهار مع عدم كونه ثم ناقضا للعرض محالا اجتماعا والثاني  
 ثابت فيبقى الاول بيان الثاني ان فائدة الامام ارتفاع  
 الخطا والامر منه وثوق المكلف اذا لم يكن معصوما ثم  
 المكلف به فلم يحصل له داع الى قبول قوله فاذا اوجب الله  
 طاعة الامام لا يحصل منه العرض كان ناقضا للعرض وان  
 كان معصوما ثبت عدم العصمة واما ثبوت الثاني فظاهر



كمالا لا يكون الله ثم ناقضا للعرض كان الامام معصوما  
 والمقدم حق والثاني مثله بيان الملازمة ان كل ما يقع  
 يستلزم منفصلة من عين اي جز كان ونقيض الاخر تو  
 كمالا لا يكون الامام معصوما كان الله ثم ناقضا للعرض والثاني  
 باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه كمالا لا يمكن الامام  
 لم يحصل للكلف الموثوق بقوله بل يجوز ان يكون الهلاك  
 قوله وذلك مما يفرضه عن الطاعة فلا يحصل له داع الى قول  
 قوله والعرض من نصب الامام قول الكلف قوله وحصول الداع  
 مجرد قوله ومع عدم عصمة الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب  
 الامام غير المعصوم بعضا للعرض م كمالا كان الامام غير المعصوم  
 كان الكلف ابعد عن طاعته واقرى الى معصيته وكل ما كان  
 كذلك كان تكليفه تكليفا بالجمع سمع كمالا كان الامام غير معصوم  
 كان تكليف الكلف بطاعته والبعده عن معصيته محالا اما  
 فلان الكلف حينئذ يعقد مساواة والبعده عن معصيته  
 اما الصغرى فلا الكلف حينئذ المجتهد للرعية فيكون تكليفه

طاعة من دون العكس ترجيها من غير مرجح والترجيح من غير مرجح  
 فيعقدان تكليفه طاعة ثم وذلك يستلزم البعد عن طاعته  
 القرب الى المعصية واما الكبرى فلان تكليف نقيض الملازم  
 مع وجود الملزوم تكليف بالجمع وهو محال لامتناع الاجتماع واما  
 استحالة النتيجة فلا نصب الامام مع عدم التكليف يقرب  
 الكلف من طاعة والبعده عن معصيته ينفي فائدة الامام ونصبه  
ثم دائما اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون الكلف اقرب  
 الى طاعته وابعده عن معصيته ما نفع الجمع لان الكلف يعقد  
 مساواة له وقوله مساويا لقوله وترجيح قوله عليه ترجيح بلا  
 مرجح وذلك مستلزم بعده عن طاعته فلو كلف الله ثم الكلف  
 بذلك كان تكليفه بالجمع بين حزيني ما نفع الجمع وهو محال واما  
 تكليفه كان نصبه شيئا يرد دائما اما ان يكون الامام معصوما  
 او لا يجب الله ثم على الكلف كونه اقرب الى طاعته والبعده  
 عن معصيته ما نفع خلوا ان كل متصلة يستلزم ما نفع خلوا  
 الثاني فمقتضى بالضرورة فيكون الاول ناسا كمالا كان الامام



غير معصوم كان نضبه عبثا لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بيان  
الملازمة ان المكلف يتفقد من طاعة الترجيع بلا مرجع وذلك لما  
يفتر عن طاعته بل يحيلها فيكون نضبه عبثا واما الثاني فظاهر  
كما دائما اما ان يكون الامام غير معصوم او لا يكون نضبه عبثا  
ما نفعه جمع لان كل منفصلة يستلزم ما نفعه جمع من غير المقدم  
وبعض الثاني لكن الثاني ثابت بالضرورة فيبقى الاول كـ  
دائما اما ان يكون الامام معصوما او يكون نضبه عبثا ما نفعه  
خلو لان كل منفصلة يستلزم ما نفعه الخلو من نقيض المقدم  
الثاني لكن الثاني مشف بالضرورة فيكون الاول ناشئا كـ  
كلما كان الامام غير معصوم ترجع اجل طرفي الممكن بلا مرجع لكن  
الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه يجب متالفة  
مساواة للمكلف ولا يجب عليه طاعته المكلف مع تساويهما  
وهذا هو الترجيع بلا مرجع وبطلان الثاني ظاهر كـ كلما كان  
الامام غير معصوم فدايما اما يجب طاعته دايما ولا يجب طاعته  
دايما في وقت دون كلما ويجب طاعته دايما امكن وجوب العصمة

اجتماع النقيضين وطعام يجب طاعته دايما كان نضبه عبثا  
وليجتمع النقيضان ان يتركها ويجب في وقت دون اخرى فاما  
في وقتا صائمه او في وقت خطابه والثاني يستلزم الثاني  
والاول يلزم الفحاشية بنوع كلما كان الامام غير معصوم فدايما ما  
ان يمكن وجوب العصمة او يكون نضبه عبثا او يلزم الفحاشية  
اجتماع النقيضين والثاني باقسامه باطل فالمقدم مثله  
الصغري ان الامر لا يخرج من هذه الثلاثة على هذا التقدير  
بل هذه القضية التي هي ما نفعه الخلو بل حقيفة على نقد  
المقدم صدق الا ما ظاهره الا الكبري فلان وجوب طاعته  
دايما مع امكان امره المعصية امكن ان يجب المعصية ان  
والام يجب طاعته دايما مع امكان امره المعصية امكن ان  
المعصية ان وجبت بامره والام يجب طاعته دايما او وجبت  
المكلف الفعل ولم يجب عليه وطاها يستلزم اجتماع <sup>نقيضين</sup>  
وعدم وجوب طاعته دايما يستلزم العبث في نضبه ولام  
كونه اما ما مفتر من الطاعة وهو اجتماع النقيضين وجوب



طائفة في وقت أصابته المعلومة اما بقوله وليس محجة حتى  
 أصابته فكون عليه أصابة ملزوم للزوم المح فكون محالاً فيكون  
 الفحاشة واما باجتهاد المكلف اجتهدت ولو علم أصابته  
 انقطع فيلزم الفحاشة واما الاشاج فلما ظهر في القياس المنطق  
 كمالاً كان من اجتماع التقيضين والعيب بسبب الإمامة  
 والفحاشة وامكان وجوب المعصية محلاً فاما ان يكون  
 نصب الإمام غير واجب او يكون معصوما ما ينافي خلوه لكن  
 حق والثاني الذي هو المنفصلة المانعة خلوصاً قد ايا  
 الملازمة فلا يثبت ان عدم عصمة الإمام ملزوم لهذه الاشياء  
 فاذا كانت محالة يلزم امتناع الإمام غير المعصوم وامتناع المركب  
 مستلزم لامتناع احد اجزائه فاما ان يكون هذا الامتناع وجوباً  
 الإمام ولا امتناع عدم عصمته واما حقيقة المقدم فقد  
 يتباها فيما مضى وهي بغيره ايضا بنفسها محتاج بعض من  
 لوشبهه الي عنه ما اذا ثبت هذه الفضة المانعة الخلو فيقول  
 لكن عدم وجوب نصب الإمام باطل لما بين من وجوب نصبه

فحين ان يكون معصوماً كذا اما ان يكون الإمام معصوماً دائماً  
 او يكون الله عز وجل ناقصاً للعرض مانعة خلوه وبيع ايضا ان يكون  
 الإمام معصوماً او يمكن ان يكون الله تعالى ناقصاً للعرض او يبيع كذا  
 او يكون مكلف ما لا يطاق وايضا واما الصغرى فصدقها ما  
 الخلو واما صدق الملازمة الاولى فانه يمكن ان لا يقر بالاطاعة  
 في وقت من الاوقات فكون الله تعالى ناقصاً للإمام لا يحصل منه  
 التنبه فهذا هو بعض العرض واما صدق الملازمة الثانية فلا  
 بد ان يكون يمكن ان لا يقر في وقت عدم عصمته مع ان العرض  
 يكون مقرباً في كل اوقات امامته فيلزم امكان نقيض العرض  
 ايضا واما الملازمة الثالثة فلا ريب المكلف اما ان يميز بين وقت  
 عصمته وعدم عصمته بقوله وقوله محجة الا وقت عصمته هو لا  
 يعلم الامانة فيقطع النبي وكذا ان كان باجتهاد المكلف وان لم  
 يكن التنبه المكلف يكون مكلفاً بما لا يطاق واما الاشاج فقد  
 في المنطق فان امتناع الخلو عن الشيء والملزوم يستلزم امتناع  
 الخلو عنه وعن اللازم فاذا صدقت بهما قلنا ان التنبهين فبقوله



في الأولى كذا الله تعالى فافضل للعرض ثم فيكون عصمة الامام ثالثة  
وفي الثانية يقول كل واحد من الطرفين الاخرين ثم فحين عصمة  
الامام كذا اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يكون ليس  
بمعصوم بالضرورة ان يكون يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا  
يكون معصوما وكلما كان ليس بمعصوم بالضرورة امكن ان لا  
يكون ذلك الامام اما مع وجود النص عليه والاجماع وكلما كان  
يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون اما ما دائما ينفع دائما  
اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يمكن ان لا يكون اما ما  
دائما مانعة خلوا اما الصغرى فمضاهي مانعة خلوا ظاهر واما  
صدق الظن فلا نفي للمعصوم يمكن ان لا يدعي الطاعة دائما  
فاذا لم يكن فواضلا لم يكن اما ما والا لكانت امامته عبثا واذا  
تحققت النتيجة فيقول الثاني ثم لانه لو امكن ان لا يكون اما ما  
دائما مانع وجود النص عليه والاجماع لم يكن الكلف طريق الى  
معرفة امامه اصلا والثانية فيكون تكليف المكلف بهذه  
العرفه ثم فلا يجب فعين الاول وهو ان يكون الامام معصوما

بالضرورة كذا دائما اما ان يجب نصب الامام ويمكن ان لا يكون  
دائما بعد ان صار اماما او خوف الاجماع مانعة خلوا والضم  
الاجزاء باطلا فحين الاول اما مانع الخلو فلا ان الامام ان  
عصمة دائما ولا يجب عصمة دائما او في وقت دون الاول هو  
احد اجزاء المنفصلة والثاني يستلزم الثاني اذ عدم عصمة  
يستلزم جواز ان يقرب الى الطاعة شئ من الاوقات فلا يكون  
امام او الامكن ان يكون الله تعالى فافضل للعرض واستحالة الملزوم  
يدل على استحالة الملزوم والثالث يستلزم رتبة الاجماع و  
بطلان الامرين فظاهر من ذلك السابق كذا كان على الجماع  
نقص الله تعالى العرض عشما وجبان الامام معصوما لكن القدر  
حق والثاني مثله يار الملزومة المراد من الامام القريب الى  
الطاعة وعدم عصمة يستلزم امكان عدم ذلك منه فلزم  
امكان بعض الله تعالى العرض لان امكان الملزوم يستلزم امكان  
اللازم واما حقيية المقدم فلما بين في علم الكلام ان دائما اما ان  
يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون العبد جازا على الله تعالى



مانعة المخلوق والكل سوى الأول باطل فحينئذ ثبوت الأول اما  
صدق المنفصلة فلا بد ان يكون الامام معصوماً أولاً والثاني  
يكون الامام جازياً للخطا فجازان بدعي الى المعصية ولا يقرب  
الى الطاعة فسمى كونه لطفاً ووجه الحاجة اليه اما ان ينفي  
فيكون غنياً فهو العيب على الله ثم وان لم يبق امامه فاما ان  
يكون المكلف مكلفاً بمعرفته ذلك من طريق اليه فيكون  
مما لا يطاق وهو يستلزم امكان تكليف ما لا يطاق وان لم يكن  
مكلفاً به فذلك فيكون الله مقرباً بالجهل لان الامر بائناً  
دائماً من عدم وجوبه في الاوقات يكون غنياً بالجهل واما  
الكل غير الاول فقد نقرر في الكلام اكتمال وسبب نصب الامام  
واجبا في نفس الامر بالضرورة لان الوجوب منا اما على الله  
على كل الامنة وعلى كل واحد من التقديرين فخلافة جمع وكما  
كان الامام غير معصوم وكما امكن ابتعا الوجوب دائماً ان  
ابتعا الوجوب دائماً وكما كان الامام غير معصوم امكن ابتعا  
الوجوب دائماً وكما وجب نصب الامام فاحل الامر من لازم اما

وجه ٣

كونه معصوماً بالضرورة او امكان صدق قولنا لا يجب نصب الامام  
حين وجوب لانه على تقدير وجوب الامام اما ان يكون معصوماً  
او لا والثاني يستلزم امكان ابتعا وجه الوجوب المستلزم  
لامكان ابتعا الوجوب في عدم المخلوع عن النبي والملزوم  
يستلزم ابتعا المخلوع عنه وعن اللازم لكن صدق الثاني على  
تقدير صدق وجوب نصب الامام مع لان الوفاة المطلقة  
والوفية الممكنة متافضان وان حين وجوب نصب يستحيل  
ان يصدق امكان عدم نصبه فحينئذ على هذا التقدير صدق  
الاول فيكون معصوماً بالضرورة وهو المطلوب كلاماً بكن  
الامام واجبة امكن ابتعا وجه الوجوب في كل وقت وكما ان  
ابتعا وجه الوجوب الاستحالة وجوب العلول مع امكان  
سبب كلاماً بكن عصمة الامام واجبة امكن ابتعا وجوب نصب  
الامام فقد ظهر ان وجوب الامام لا يتجامع عدم وجوب  
لان الاول ملزوم والوجوب النصيب والثاني يستلزم امكان  
عدمه ونفي اللوازم يستلزم نيا في الملزوم والاول ثابت فينفي



يمكن  
 ثم لو لم يكن الإمام معصوماً أن يكون مقرباً إلى المعصية ومبعداً  
 عن الطاعة فكان نصيبه مفسد حسن وجوب نصيبه وكلما كان نصيب  
 الإمام واحياً كان مقرباً إلى الطاعة ومبعداً عن المعصية بالضرورة  
 مادام واحياً ولا انقضت فائدة الوجوب فيكون الوجوب عبثاً  
 ويلزم من هاتين المقدمتين مع استغناء عن مقدمتهما  
 اجتماع النقيضين لأن لو لم يكن الإمام معصوماً لم يكن الفرق  
 بين الصادق والكاذب لكن الثاني باطل فالمقدم مثله  
 الملازمة أن الإمام إذا لم يكن معصوماً يمكن أن يقرب إلى  
 المعصية ويأمر بها وينهى عن الطاعة فاما أن ينهى اماماً عن  
 هذا المنقذ فيجب طاعته أولاً والأول محتمل لأن الإمام لصد  
 ذلك والثاني إذا نفى على دعواه وحكمه ولا طريق للمكلف  
 العلم به فليست الفرق بين الصادق والكاذب في دعوى الإمام  
 لكن ذلك محتمل فقدم عصمة الإمام ثم لو لم يكن الإمام معصوماً  
 لم يعلم المكلف هل طاعته مقربة إلى الطاعة ومبعدة عن المعصية  
 أو طاعته مقربة إلى المعصية ومبعدة عن الطاعة إذا ما منعها

يمنع من ذلك لأنه غير معصوم ثم ولا طريق إلى معرفة ذلك و  
 هذا أعظم المنغرات عن اتباعه فيكون نصيب غير معصوم بعضاً  
 للفرص لو لم يكن الإمام يعلم المكلف أن اتباعه مصلحة له  
 أو مفسدة ولا طريق له إلى العلم إذا لا طريق الإمامة ومعها يجوز  
 كونه مفسدة ومع هذا يستحيل اتباع المكلف وتكلف المشقة  
 وينفي فائدة لو لم يكن الإمام معصوماً لا يمنع الوثوق  
 بوعده ووعيد و أمره ونهي وحمية كلامه وذلك من  
 أعظم المنغرات عن اتباعه فلا فائدة في نصيبه ثم لو لم يكن الإمام  
 معصوماً لكان وجوب اتباعه اما للعلم بقربه إلى الطاعة  
 وتبعده عن المعصية أو للظن واللامكان ذلك والثالث محتمل  
 والأساوي غير فكان بحسب أن كل أحد يتبع غيره مع إمكان  
 ذلك والثاني محتمل والأساوي غير من المجتهدين فكان نصيبه  
 ترجيحاً بالأمر مع انفعلين الأول وإنما يعلم ذلك بالمشاع  
 فهو معصوم كطداً ما انما أن يكون الإمام أو يمكن أن يحجب  
 العصمة حال كونها معصية على تقدير كونها وجه الحسن



واجتماع وجوه المفسدات ولم يكن الفرق بين ما يجب ابتاعه فيه  
وبين ما لا يجب ابتاعه فيه ما ينفذ خلولا نه اذا لم يكن الامام معصوما  
امكن ان يامن بالمعصية على هذا التقدير المذكور فيما فان  
وجبت لزوم الثاني وان لم يجب مع انه الحافظ للشرع وهو  
المميز بين المحلل والمحرّم لزوم الثالث اذ مجرد قوله يمكن معه  
ان يكون معصية فلا يحصل العلم به لكن القسمان الاخران  
باطلان قطعاً فحين الاول وهو المظنّ نصب غير المعصوم  
ضلال وكل ضلال يستحق وقوعه من الله تعالى ومن اجماع الا  
فستحيل نصب غلة المعصوم من الله تعالى ومن اجماع الامة  
لا يكون اماما والا ترجيح بلا مرجح واجتماع النقصين وانعقاد  
الغاية فيه وقوع المفسدات الاولى فلان نصب الامام انما  
هو للتقريب الى الطاعة والتباعد عن المعصية والتقريب انما هو  
ذلك امره بالطاعة والزامه بها ومنه عن المعصية ومجرد  
عنهما وذلك من غير المعصوم ممكن لا واجب فلو كان غير المعصوم  
اماماً لكان جعل الامكان غلة في الوجوب لكن الامكان لا يصلح

للعلية لما ثبت في علم الكلام نصب غير المعصوم فيلزم جعل ما  
ليس بعلّة غلة وهذا ضلال واما المقدمة الثانية فظاهر  
ما لو كان امكان التقريب كافياً لكان امكان التقريب في  
نفس المكلف كافياً لتساوي الامكانين والاحتياط وزيادته  
الكل في الغيرة ولو كان كافياً لكان نصب الامام واجبا  
طاعة خالفا عن لطف فيكون محالاً لانه انما وجب لكونها  
لطفاً متب لو كان الامام غير معصوم فلما بما اما ان ينسأ  
الواجب في الوجه المقضى للوجوب واجبا بشي لا  
قابلة فيه اصلاً لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بان الملائكة  
ان امكان التقريب لو كان كافياً لكان امكان التقريب  
نصب الامام وعدمه في وجه الوجوب ولما ان يكون واجبا  
لالتقريب لا غير واجبا فلزم اجاب بشي لا الغاية واما بطلان  
الثاني فقد ظهر في علم الكلام فمع كل كان الامام غير معصوم  
فلما بما اما يكون الترجيح بلا مرجح او يكون كل واحد اماما  
براسه اما على سبيل البدل او الجمع ما ينفذ خلولا نه اذا لم يكن



معصوما كان نسبة التقريب اليه بالامكان لاحتمال النقيض  
فلو كفي والامكان متحقق في كل واحد ثبت امامته من دون  
كل الناس مع تباينهم في وجه الوجوب لزوم الترجيح بلا مرجح  
وان كان كل واحد اماما على البديل ار على الجمع وبيان بطلان  
الثاني ظاهر اما الاول فضروري واما الثاني والثالث فضروري  
ايضا واستلزامه حرق الاجماع بل بطلانها ضروري ايضا لا يفتأ  
الامام من فعل الله ثم عندكم والله ثم قادر على كل مقدور الفاعل  
عندكم مجوز ان ترجيح احد مقدور به لا مرجح فكيف يمكنكم  
الحكم باستحالة الترجيح بلا مرجح هنا ثم هو سوال وارد على كل واحد  
اذ كل من اختاره من لامة الامامة يرد هذا السؤال عليه فيكون  
باطلا لانه لا بد من واحد لا نقول افعاله ثم على من بين احدها  
غير الاحكام المحضة وثانيها الاحكام المحضة فالاول مجوز فيه لا مرجح  
بلا مرجح فيه لتخصيص وقت خلق زيد به واما الثاني فلا مجوز  
منه لانها بسبب التميز بغير تنقيصه والاكثار ظاهرا وقد نفور ذلك  
في علم الكلام واما قوله سوال باطل لانه يرد على كل نقدر قلنا

بل هو سوال الحق لانه قادر على كل مقدور معد كما كان الامام معصوما  
معصوما بما اما ان يكون الوجوب شرعا محضا كما يقوله الاشارة  
او اقضى العلة معلوها في صورة دون اخرى ما يغني خلوها  
الثاني باطل فالمقدم مثله بان انه اذا وجب نصب الامام فلا  
يجب اما ان يجب بعرض او لا والثاني يستحيل الوجوب العقلي  
اما ان يجب لذاته او لغيره وكلاهما محتمل وعلم ان ثبتا على  
وعرض ولا يمكن اعتبار هذا الوجوب له غاية في الفعل اجبا  
من مثبت الغاية وانما يتحقق على قول الاشارة ان الوجوب شرعا  
محتمل ثبت الاول من المنفصلة والاول ليس الا التقريب والتعبد  
وما ينوصل اليهما ولا يتولى ان عليه اجامعا فلو كان غير المعصوم  
كذلك بالقوة المحضة كافيا لكن الكل يشارك في ذلك  
هذا هو العلة النامة في الوجوب فيلزم احد الامرين اما تحقق  
الامامة لكل واحد واحد اذ وجود العلة النامة مع مختلف  
معلوها عنها واما بطلان الثاني فلما مر في علم الكلام من ان  
الحسن والقبح عقليان واستحالة تجلief المعلول عن علته



الثامنة منه دائما اما ان يكون الامام معصوما او تعين الله  
للوحي واحد المتناوبين في الوجه المنقضي للوجوب مع عدم  
مرجحة الترجيح واجب وغيره كونه متناوبين في الوجه ما نفع  
خلو لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بان الملازمة ان الوجه  
حقيقة امكان التقريب وليس يخص بالامام بل متناوب غير  
فيه فاما ان يجب طاعته عينا فيلزم احتجاب احد المتناوبين  
في الوجه المنقضي للوجوب مع عدم مرجحة وان خشيته بين  
طاعة غيره من الخلو لزم التحيز بين الواجب وغير الواجب وهو  
باطل لما بين في علم الكلام فانه احتجاب عدم طاعته مع الاحتجاج  
عن الامانة مؤكد كمال كان الامام غير معصوم يكن اماما على  
تقدير امامته والثاني باطل لاستلزام اجتماع التخصيص <sup>المقد</sup>  
مثله بان الملازمة استعمال الترجيح بلا مرجح ولا يجب طاعته عينا  
ولا طاعة الكمال اجبا فحين ان لا يجب طاعته اليه فلا يكون  
قطعا متركلا واجب عينا فالذاتة او الصلحة لا يحصل الامانة  
والامانة ليست من الاول اجبا وهو من الثاني وكل ما كان

كذلك كان موقفا للصلوة مع قبول الكلف اذ لو تعين مكنه  
لم يكن لها بل من السبب والسبب لم يجب لم يوجد فاما غير ذلك  
خلاف التقدير والسبب ولزم استغناء الممكن عن المورد وهو  
مع ولا مصلحة في الامام لا التقريب والتعبد اجبا فحين يكون  
موقفا لهما مع قبول الكلف ومع عدم العظمة لا يكون موجبا  
بل يكون معه مكنه مؤكد فصدق مضافا من كل امام  
قبول الكلف يجب ان يكون مقرا بمبدأ ولا ينفى من غير  
المعصوم مع قبول الكلف يجب ان يكون مقرا بمبدأ مع  
ثبوت من الامام بغير معصوم وهو المطلق كمالا واجب كونه لطفيا  
ونجب تحقق اللطف عنده وكلاما يكن الامام معصوما لا يجب  
اللطف عنده ويلزم ذلك صدق اجمالا اما ان يجب الامام لا  
لكونه لطفيا او يكون معصوما ولا يجب نصب الامام وصدق  
هذه المنفصلة ما نفع خلوا ظاهر لكن الكمال سوى الثاني <sup>طلب</sup>  
فحين عصيته مط كمالا يكن الامام معصوما لم يكن عليه <sup>الحاجة</sup>  
الى المورد ولا مكان والثاني باطل فالمقدم مثله بان الملازمة



الامام اذا لم يكن معصوما كان التقرب والتعبد بالنسبة اليه  
 ممكن لا يورثهما فيه الامام والام يجب بحقه لكن لا يجب  
 امام مع والاسن وهو مع ومعه في الكل يساؤون في عملة  
 الحاجة فيلزم امام خارج والخارج عن كل ائمة غير المعصوم  
 من مع كونه اما ما يكون معصوما كونه اثباتا والطلب  
 بمقامه فيكون الامام متصفا والحاجة فلا يكون عملة لها  
 الامكان وهو المطلوب اما بطلان الثاني فظاهر في علم  
 الكلام ان اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون عملة  
 الحاجة الامكان مانعة جمع لان كل منفصلة يستلزم ما  
 جمع لا كل من يخرج عن المقدم ويقضي الثاني لكن الثاني  
 ثابت لما تبين في علم الكلام فينبغي الاول ناديا اما ان  
 يكون الامام معصوما او لا يكون عملة الحاجة الامكان مانعة  
 الخلو لان كل متصله يستلزم مانعة خلوا من نقض الفاعل  
 وعن الثاني لكن الثاني مستف من الاول وهو المطلوب  
 كما يجب كونه لطفافا اما ان يكون لطفته حاصلة له

او بالوجوب والاول غير كاف فان العقل لا يوجب امكان كونه  
 لطفافا لانه لطف بالفعل وانما يجب كونه لطفافا ان يكون له  
 بالامكان المحض بل هي بالوجوب وانما يكون كذلك اذا كان  
 معصوما فتح نسبة اللطف الى الامام اما بالوجوب وبالامكان  
 او بالامتناع والثاني فتح والامتناع وجوبه والثالث يستلزم  
 وجوبه وانه لا يكفي في وجه الوجوب ثبوت الفعل بالامكان  
 والاول هو المطلوب غير المعصوم جاز ان يكون مقربا الى  
 المعصية فلا يكون لطفافا ندنا مقدمات آثما ويجب امام  
 لكونه لطفافا وجه الوجوب متى اتفق الوجوب اذا العقل  
 يتصل بقاءه مع عدم العلة مع الضرورة واللازمة مثلا  
 لما ثبت في المنطق لا اله الا انقررة ذلك فيقول اما ان يكون  
 الامام نطفافا اما وليس بلطف دايما او يكون لطفافا في وقت  
 دون وقت او الثاني يستلزم نفى وجوبه والثالث يستلزم  
 كونه اما ما في وقت دون اخر وهو مع لما تقدم والالزام  
 تكليف ما لا يطاق اذا اتفق فائدة نفى في كل ايم ضروري



لما تقدم في حق وانما يكون ضرورياً اذا كان معصوماً وهو المظن  
 أنه كلام يكن الامام معصوماً مقرباً مبعداً او طاعة المكلفين  
 فيكون معصوماً لما تقدم وان لم يكن كذلك فاما دأبياً او في وقت  
 فتخرج عن الامامة اما دأبياً او في وقت لكن الثاني باطل فالتفكير  
 مثله هو كلام يكن الامام معصوماً لم يحرم المكلف بطاعته كونه  
 مقرباً او لطفاً بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون مفسداً له ومعنى  
 كان كذلك حصل له نفوذ عن اتباعه ولم يحصل له دأب <sup>فيجب</sup>  
 فائدة نضبه فيلزم بعض الغرض تراتباً غير المعصوم جاز ان  
 يكون منكم مفسداً والاحتمال من الضرر المتوقع واجب <sup>فان</sup>  
 الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه وطاعته وكلما كان  
 كذلك اشقت فائدة ولزم الشاقص وكلما كان الامام معصوماً  
 اشقت فائدة ولزم الشاقص لكن الثاني باطل قطعاً فكذا <sup>المقدم</sup>  
 مع كلام يكن الامام معصوماً كان اتباعه ارتكاباً بالضرر المظنون  
 امام اتباعه دفعاً للضرر المظنون فلو كان الامام غير معصوماً كان  
 اتباعه دفعاً للضرر المظنون وارتكاباً بالضرر المظنون وترك اتباعه

يكون ايضاً دفعاً للضرر المظنون ارتكاباً بالضرر المظنون فيكون  
 من اتباعه مستلزماً للنقضين وانما قلنا ان اتباعه ارتكاباً  
 الضرر المظنون فلان القوة الشهوية في الاغلب غالبية على <sup>القوة</sup>  
 العقلية في غير المعصوم وانضار ترك الطاعة وفعل المعصية  
 لان ميل القوة البشرية الى ترك الكفاية وفعل <sup>الضرر</sup>  
 التي هي المعاصي تراينا فلان كل امام يجب ان يكون اتباعاً  
 دفعاً للضرر فلا نه رسداً الى الصواب ولأنه فائدة و  
 استلزامه تركها ظاهر بما كان الامام غير معصوم كان  
 اتباعه فبما يعلم المكلف منه وفساداً حراماً لكن الثاني باطل  
 احكاماً فالمقدم مثله بان الملازمة ان اتباعه ح <sup>نهي</sup>  
 على ضرر مظنون فيكون حراماً س الامام اما ان المكلف  
 بان اتباعه ح او مفسداً ولا يحرم بواحد منهما بل يجوز <sup>لطف</sup>  
 كلاهما والثالث مستلزم اتباعاً فائدة نضبه فوجب الاول  
 وانما يكون على تقدير العصمة سا اما ان يحرم المكلف بان  
 الامام يدعوا الى الهدى او الى الضلال ويجوز كلاهما والثالث



والثالث نفي ان حصول الداعي للكليف الى ترك اتباعه الى  
مخالفة وعدم الكلفات اليه وهو باقصر الغرض في نفسه  
فغير الاول وانما يلزم ذلك على نفي العتمة ثبت كلام  
كن الامام معصوماً يجب معرفة الله تعالى بالدليل عقلاً لا بغيره  
باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان امكان وجود الشيء اما  
كان في الحرم به او لا والاول يستلزم ان يكتفى بامكان نفي  
الواجب في الحرم فلا يحتاج الى الدليل والثاني يستلزم عدم  
الاعتناء بقوله في الاصالة الا اذا كان معصوماً مع كماله الامام  
معصوماً كان الحرم بلقطة اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل مع  
علمه لكن الثاني باطل لانه من بالاعلام فلذا القدم والملازمة  
ظاهرة فلاز عدم معصيته بوجوب امكان بغيده عن الطاعة  
وتقريبه الى المعصية وعكسه كما كان الامام غير معصوماً  
اما ان يمكن وجوب العتمة بمجرد اخبار عارض لها وعدم وجود  
ما اوجه الله تعالى على المكلف والثاني بقبمية باطل فلذا انما  
بان الملازمة ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان ثبت

لزم كمال الاول والالزم الثاني لا المكلف يجب عليه طاعة الامام  
جميع ما يامر به واما بطلان الثاني فظاهر من المعصية بتفصيل  
باجزاء خاص ضرورة والثاني مستلزم الجهل به كما كان نصيب الامام  
والجواب عن علمه اشد محذوراً من وجوده في تحصيل الغاية  
بالضرورة وكلامه ان يكون معصوماً كان وجوده اشد محذوراً من  
في تحصيل الغاية منه بالامكان العام اما صدق الاول فظاهر  
واما صدق الثانية فلا يمكن ان يامر بالمعصية فان اعتقد  
وجوبها لزم مع ارتكاب المعصية الجهل المركب والالزم من علم  
الامام جواز ارتكاب المعصية ومن وجوده امكان ارتكابها مع  
الجهل المركب والغاية من الامام البعيد من امكان فعل المعصية  
ونسبة يلزم امكان فعلها مع الجهل المركب ويلزم من صدق  
هاتين القضيتين كماله كان الامام غير معصوم كان علمه اشد  
محذوراً من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلامه ان  
الامام غير معصوم كان وجوده اشد محذوراً من علمه الغاية  
منه فيكون مقدم هذه القضية مستلزماً لليقضي وهو



مع وكلما كان عدم العصمة محالاً كانت العصمة واجبة وهو المطلوب  
 وصورة القياس فيه ان يجعل مقدمة الثانية مقدماً ومقدماً ومقدماً  
 الاولى ثالثة ويصدق الملازمة بينهما والصدق قولنا اذا  
 يكون اذا لم يكن الامام معصوماً لا يجب نصبه لكن الامام غير  
 معصودا بما ان القائل بعدم العصمة قائل بمحو خطائهم وهذا  
 المحو لا يمتنع بوقت دون اخر بل لا يجازي ان لا يجب نصبه  
 في الجملة وهو باطل اجماعاً فلزم من فرض صدق هذه القضية  
 واذا لزم من فرض صدقها المحال كان صدقها محالاً فيكون نقيضها  
 حقا سوكلما كان نصب الامام واجبا كان حصول الغاية منه  
 او اطاعة المكلف واجبا وكلما كان الامام غير معصوم لم يكن حصول  
 الغاية منه او اطاعة المكلف واجبا واللازم منهما كان  
 الامام واجبا كان حصول الغاية ليس غير معصوماً لكن المقدم  
 حقا بما قلنا التالي فيكون معصوماً متراً لاشئ من الامام  
 نصبه عيب بالضرورة وكل غير معصوم نصبه عيباً لا يمكن  
 منع لاشئ من الامام بغير معصوم بالضرورة وكل غير معصوم

كل امام معصوم بالضرورة وهو المطلوب الصغرى فظاهر ان  
 العيب على الله عز وجل وعلى الاجماع لا صلال واما الكبرى فلانه  
 يمكن عدم بقرينة من الطاعة وتبعيد عن المعصية وكلما كان  
 منه الغاية منه ففعله عيب بالضرورة واما الاشاج فلانها  
 المنطق من ان اشتراط الضرورية والممكنة في الشكل الثاني  
 سمع ضرورية كثبتت الضرورية بالضرورة وانما هي من الاشياء  
 بالضرورة فيبرع القياس الى الضرورية واما لازم النتيجة فلانها  
 قد بينا في المنطق ان السالبة المعدولة المحول مستلزجة  
 للوجبة المحصلة المحول مع ويحول وجود الموضوع لكن هذا  
 الموضوع موجود بنصبه كل كان الامام مظهر الشريعة وكاشفاً لها  
 لا جاعلاً للاحكام كان معصوماً لكن المقدم بنقطة لنا مثله  
 بيان الملازمة ان الامام يجب طاعة في جميع ما يامر به واذا لم يكن  
 معصوماً لم يكن ان يامر بالامر بالمعصية فاما ان يجب ويجرم وهو  
 مع فيكون التكليف بالجماع واقفاً ولا يجب طاعته وهو خلاف النقل  
 او يخرج كونه بمعصية بامر فيكون جاعلاً للاحكام لا كاشفاً لها



وهو خلاف التدبر وأما حجة المقدم فاجابة سطره كان  
نصب الإمام واجبا كان طاعة دأبا مصلحة التكليف مقربا له  
الطاعة وسبعا عن المعصية بالضرورة وكلما كان طاعة له و  
مصلحة للتكليف فأيما ومقربا له وسبعا عن المعصية بالضرورة  
كان معصوما مع كل كان نصب الإمام واجبا كان معصوما <sup>بالضرورة</sup>  
لكن المقدم حق فالشأن مثله والمقدمان ظاهران مما نقدا  
ع أنما وجب نصب الإمام لكونه لطفا في التكليف وكلما كان  
على الله ثم لكونه لطفا في التكليف يكون التكليف موقفا عليه  
وبدونه لا يحسن التكليف وكلما كان كذلك فاما ان يقول  
فأبدنه على فعل من أفعال التكليف أولا فان كان الأول وجب  
على الله ثم اجابته على التكليف ثم اللطف وحصل المطلوب فيه  
بالضرورة وان كان الثاني ثم المطلوب فيه وكلامه بفعل الله  
او من يصدر بفعله تمام اللطف ذلك الفعل اسقى التكليف  
بالفعل على التكليف اذا انقضى ذلك فيقول ما يتوقف عليه  
حصول الغاية من لطف الإمام الذي من فعل التكليف هو

له في جميع الأوامر والنواهي فيقول اذا فعل التكليف ذلك ويدل  
الطاعة فاما ان يتم لطيفة الإمام بالضرورة أولا ولا بد من  
العصمة وكلامه يمكن القطع بنهاية لطيفة الإمام وان كان الثاني  
فيكون عدم اللطف الموقوف عليه الفعل من الله ثم ان  
الإمام فيبقى تكليف التكليف بالفعل بحيث لا يفي مكلفا بفعل  
فلو لم يكن الإمام معصوما امكن ان يخرج التكليف عن التكليف  
بالفعل مع حصول الأمر الظاهر وعدم علم التكليف بخبره عن  
التكليف بالفعل وهذا هو نفيه تكليفه بالاطاف فكلما كان  
الإمام غير معصوم لم يبق التكليف وتوقيفا تكليفه بالواجب  
الشريعة ولا طريق له الى الحرم لانه ليس الأمر واختار الإمام  
معها بحيث لم يبق تكليفه بالفعل وجاز في وجهه عنه  
وزواله اذا لم يبق له وتوقيفا التكليف وجوز ان لا  
يكون مكلفا كان من الطاعة ابعيد قال التكليف فيه  
كلفه وشقه وميل البشر الى تركه وانما تكليفه فيكون  
نصبه اكثر من مصلحته تركه عيب الإمام انما نصب لتاكيد



التكليف ولتمامه نصب غير المعصوم فلا يحصل زواله فلا يصلح للتكليف  
 حجج الامام اثبات التكليف بالفعل التكليف به وفي نصب الامام  
 المعصوم يحصل الخلل في نفس التكليف فيحصل اخلال التكليف  
 بالفعل وهذا يناقض الغاية على نصب الامام بعد اجتماع  
 المقررة في فعل التكليف التي من فعله نه غير الامام ونصب الامام  
 غير المعصوم فلا يفي التكليف كما ينبغي ولا يكون الامامة بعد اجتماع  
 الشرائط الى من فعله لا يقال هذا انما يرد على قول من يجعل الامامة  
 من فعله نه اما اذا جعلنا الامامة من فعل المكلفين فلا نقول  
 في الكلام بطلان الاول وصحة الثاني لاننا نقول بل قد ينشأ في كسب  
 الكلامية بطلان الثاني وصحة الاول ثم نقول الدليل على صحة  
 نعم فيقول الامامة بعد التكليف فلا يصلح ان يكون ناقصة ولا  
 لما كانت بعد حجة فانية الامام بفعل التكليف به ودعائه النبي  
 ان يكون سببا في صحتها لكن نصب الامام غير المعصوم فلا يكون  
 سببا في ذوال اصل التكليف فيطال القول المكلف به فيكون  
 سببا في صحتها عموما امام اخصيص الثواب المستحق بالتكليف ونصب

الامام غير المعصوم فلا يفي التكليف فلا يفي الثواب المستحق منه  
 كل امام لا تمام التكليف بالضرورة ولا شيء من الامام غير المعصوم  
 لا تمام التكليف بالتمام مع لا شيء من الامام غير معصوم مع كل  
 ذي عاقل فانه يستحيل ان يكون سببا في صحتها ذلك كما ينبغي ان يجب  
 ان يكون اماما عاقلًا كان الامام واجبا كان الامام مقربا  
 للتكليف وظهر الاثره على تقدير اطاعة المكلف له وكلما كان  
 الامام غير معصوم فقد لا يكون الامام مقربا للتكليف ولا يظهر  
 الاثره ويلزم ما قد يكون اذا كان الامام واجبا لا يكون الامام  
 للتكليف ولا يظهر الاثره وهو يناقض الاول ولا شيء من الامام  
 بمنزلة التكليف لعدم فعل المكلف به بالضرورة وكل غير معصوم  
 يمكن ان يكون كذلك ينفع لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة  
 فاما الامام تابع للتكليف وانما هو لاجله فكلما ازال لم يجب فلو كان  
 الامام غير معصوم لا يمكن ان يكون سببا في زواله فكل امام فان  
 المكلف المطيع له اقرب الى فعل المأمور به وترك المنهي عنه  
 بالضرورة فلو كان الامام غير معصوم لصدق بعض المكلف اذا اطاع



لم يكن كذلك بالامكان العام فيجتمع النفيضان وهو الممنوع  
 عدم المعصية في كل امام فانه منشا المصلحة للتكليف في الدنيا  
 بالضرورة فلو كان الامام غير معصوما لمكن ان يكون  
 المعصية فيجتمع النفيضان وهو مع المصل من ان ظاهره  
 قد لا ينفى من الامام بالمعصية وينتهي عن الطاعة بالضرورة  
 وكل غير معصوم امر بالمعصية ونهاه عن الطاعة بالامكان العام  
 فلا ينفى من الامام بغير معصوم بالضرورة فيستحيل من الله  
 ان يجعل ما يمكن ان يكون سببا للصد وغير المعصية يمكن ان  
 يكون سببا في ضد فعل التكليف به فيستحيل ان يجعل الله  
 سببا له فلو الامام اما حامل للتكليف على الطاعة وما نهى عن  
 المعصية او مكفوف اليد لعدم طاعة التكليف فله النافي  
 مانعه خلوا والام يمكن له فائدة فلو كان الامام غير معصوم  
 ان يحلوا عن الحالين فترانا وجب على الامام لكونه لطفاني  
 التكليف محضاً الى الطاعة مبعدا عن المعصية فيستحيل ان  
 يكون تضاد ذلك وغير المعصية لا يستحيل ان يكون تضاد ذلك

فيستحيل

فيستحيل ان الامام غير معصوم لا يستحيل في كل ما كان الامام  
 معصوما ينفى عنه التكليف على الله ثم لان الامام امر واجب  
 لكونه لطفاني وقت التكليف حتى يقرب التكليف الى الفعل  
 فاذا لم يكن الامام مكن ان لا يتحقق لك اللطف بل يمكن ان  
 يتعد عن الطاعة فاما ان يقع هذا الفرض بالفعل ولا يقع فأن  
 وقع محبة التكليف ظاهرة ليس فيها لبس الا بحسن التكليف الا  
 مع ذلك اللطف فاذا لم يفعل ذلك اللطف لم يجب على التكليف  
 فكل كلف به والامكان ثم تركنا للقيع تعالى الله عن ذلك علواً  
 وان لم يتحقق كان الامكان متحققاً فلم يجب التكليف بوقوع شرط  
 التكليف ولا طريق له لانه في هذا الاستعمال ولا معنى لبعضه  
 الامام فاذا لم يتحقق ان يقع وايضا فان الامام اذا جاز ان يدعوا  
 الى المعصية وجاز ان يكون ضد ذلك اللطف اتباعاً على  
 مطعون وقد امر بدفع الضرر المظنون فله في ترك اتباعه  
 لكن الثاني باطل قطعاً فالقدم مثله في كل ما كان لازماً  
 غير معصوم مشفياً كانت امامه غير المعصوم مشفياً لكن المقدم



حق فالباطل مثلها اما الملازمة فظاهر اذا انشأ، اللازم في  
 انشاء الملازم واما انشاء اللازم فلان اما غير المعصوم يستلزم  
 التكليف بارتفاع النقيضين محبان استلزام ما ذلك  
 اتباع غير المعصوم وطاعة تكايب الضرر المظنون كما بناؤك  
 اتباعه وترك طاعته لذلك والاحراز عن الضرر المظنون  
 واجب فوجب ترك اتباعه وترك ترك اتباعه ص دأبها  
 ان يكون امامه غير المعصوم مشفياً او يكون نائبه مع انشاء  
 لازمها ما نفعه خلوا ولكن الثاني مح قتب الاول بيان  
 السفلة ان امامه غير المعصوم يستلزم وجوب اتباع  
 المعصوم وخبرية لانه يشتمل على ضرر مظنون وفعل <sup>يشتمل</sup> ما  
 على ضرر مظنون حرام ترك اتباعه للإمامة واجب <sup>للمعصوم</sup>  
 وهذا اللازم مشف لا يجمع بين النقيضين فاما ان يكون  
 امامه غير المعصوم نائبه واللاحاح المحال منهما فان كانت نائباً  
 ولازمها مشف على كل تقدير ويلزم الامر الثاني وان كان  
 مشفياً لزم الاول واما استحالة الثاني فظاهرة اذ وجب

الملازم مع انشغال اللازم مح صا الامام شرط للتكليف و  
 ما في فعل التكليف به والا لما وجب فيه محيل ان يكون نفعاً  
 وغير المعصوم يمكن ان يكون ما نفعاً مح ان يكون الامام غير  
 صا الامام مقرب الى الطاعة ومبعد عن المعصية وعلة  
 الاستعداد للشيء بالذات وعلة البعد عنه والاستعداد  
 بالذات مشافيان كما يمكن اجتماعهما في محل واحد بان يكون  
 بعد الشيء بالذات ومبعد عنه او بعد الضد في الحال  
 وعدم العصمة معد لتحصيل المعاصي وعدم الطاعة مشاف  
 والنفرة فلا يمكن ان يجمع مع الامامة المعد لضدها بالذات  
 مع طاعة المكلف فلا يمكن امامه غير المعصوم مع الامامة  
 لمنع عدم العصمة مع قبول المكلف واداره ونواهيها  
 الشرط لا يكون شرطاً في الامام نفسه لان ليس له اما آخر  
 يقال يقبل وادار الامام ونواهيها ولا يتحقق امثال الانشا  
 لا وادار نفسه ونواهيها لان الامر والمأمور متغايران ولا  
 يمكن ان يقال الشرط امثاله لا وادار الله ثم <sup>هو</sup> الخ وادار



للمطاعة والالكان خاليا عن اللطف فيكون مانعة من عدم العصمة  
في حق الامام لطفاً ويستحيل تحقيق الشيء مع المانع له أو  
عدمه فبستحيل اجتماع عدم العصمة مع تحقق الامامة في  
محل واحد وهو المظهر وانما قلنا ان الامامة مانعة من فقدان  
العصمة مطلقاً لان الامامة للتقريب من الطاعة والتباعد  
عن المعصية لكل مكلف والام يجب بالنسبة الى كل طاعة  
المعصية في وقت صدقها بما ان يكون للشيء المانع  
او علة عدمه متحققان في محل واحد في وقت واحد  
يكون الامام معصواً مانعة خلوان الامامة مانعة من عدم  
العصمة فاما ان يكون الامام معصواً ولا يكون الامام  
معصواً اجتماع الشيء مع مانعة وعلة عدمه وامتناع الخلو  
عن الشيء والملزوم يستلزم امتناع الخلو عن الشيء <sup>اللازم</sup>  
لكن الاول مشافطاً وعما ينه عليه انه لو امتنع لزما  
الامر بما لو كان المانع ليس مانعاً او يكون الشيء الواحد  
مشافاً وكلاهما محققان في الثاني وهو المظهر دائماً اما ان

يكون الامام ليس معصواً ويستحيل اجتماع الشيء مع المانع  
وجوده وعلة عدم مانعة جمع اذا الامامة مانعة في عدم  
العصمة ويكون هي عليه فيه فلو كان الامام معصواً  
لم يجتمع هذان الحكمان والثاني ثابت قطعاً فيبقى الاول  
صحيحاً كما ان ناصب لغير المعصوا ما ما عبط والله ثم اكل الامامة  
يستحيل ان يكون محظياً بنصب ناصب لغير المعصوا ما ما يستحيل  
ان يكون الله ثم وان يكون كل الامامة وكل الانصبه الله ثم  
كل الامامة يستحيل ان يكون ما ما لغير المعصوا يستحيل  
يكون ما ما بان الاول ان امامه غير المعصوا يستلزم  
اجتماع الشيء مع مانعة وعلة عدمه لما تقدم وما  
الكبرى فظاهره واما المقدمة الثالثة فلان نصب ناصب  
الامام ليس الا للنص والاجتماعي حر كانه ناصب الامام غير  
المعصوا ما ان يكون ان يجعل سبباً لحد النص <sup>سبباً</sup>  
في الآخر حال كونه سبباً للنص ويمكن ان يكون مقرباً  
بالتمثيل وان يكون مكلفاً بما لا يطاق في الكل حظاً



وهو على الله تعالى وعلى الأمة جمعاً أما الملازمة فلاز في المعصية  
 يمكن ان يدعى الى المعصية فاما ان يبقى ما مضى ما بعد  
 فيكون قد جعل سبباً لحد الضدين سبباً في الآخر حال كونه  
 سبباً في الضد واما ان لا يبقى ما مضى مع ان ينقض وينصبه ولم  
 يفرقه فيكون مغزاً للقيح واما ان تكلف المكلف بعدام قبول  
 قوله وعدم الالتفات اليه في وقت عصيانه وازنكا مع  
 اننا يعلم ذلك لا بقوله لكونه وهو الحافظ للشرع والمبين  
 للأحكام ومع انه للقاهر المحام لا يمكن مخالفة فيلزم تكليف  
 ما لا يطاق وامكان الجمع محال لا يقال هذا لازم لو وقع  
 الامكان الوقوع وفرق بين الوقوع بالوقوع وبين امكان  
 الوقوع لا نأقول امكان لازم لان امكان الملووم لا  
 استعماله استلزام الجمع والالزام استعماله الممكن وامكان  
 الجمع لكن ذلك ليس يمكن بل هو جمع على الله تعالى على كل  
 قسم لا يقال دلة الاجماع دلت على عدم وقوع الخطأ  
 على استحضار استعمال الفرق بين الدائمة والضرورية فلاز

عليه

على تقدير

على تقدير كون الامام نصباً لكل الأمة لا نأقول قد بينا في الكلام  
 استعماله استناداً لنصب الامام على المكلفين بل هو من فعله  
 وايضا دلة الاجماع دلت على ان كمال فعله امانة حسن وكل  
 ما هو حسن فهو حسن بالضرورة لاستحالة الانقلاب عن حسن  
 والقيح وهما عقلتان وايضا قد ظهر في الالهي بالامر الضروري  
 والدايم قطع اذا اوجب الله تعالى طاعة الامام على المكلف في جميع  
 احواله وهو غير معصوم وله داع الى المعصية وله مانع لا يكفي  
 المعصية في المنع وهو الامر والعقل فيكون اضلال الله تعالى العبد  
 باخباره انسان غير مكلف ولا يندفع بداعي الحكمة لانه لا يندفع  
 الا بعد استعمال اسان الانسان غير المعصوم والمعصية لا غير  
 جواز الخطأ على المكلف وجهه نفيض لا بد من طريق الى التقيص  
 وعدم خلل عليه من هذا الوجه فلا يحسن من الحكمين ان يامر بان  
 يطلب هذا التقيص من مساوئه فيه وفي الدواعي التي  
 الورود لخلل مع عدم ساد لخلل هذا المساوي وعدم ظهور  
 له الى حسن هذا التقيص وفيه هذا ممنوع بالضرورة السا

ورود

سبيل



الشاذية من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الإمام كلما كان  
 الإمام غير معصوم فذاً بما أمان يكون الله ثم مكلفاً للعبد  
 كسباً من غير سب ولا كاسب أو يكون مكلفاً للعبد بما لا  
 يعتقد أنه صواب ولا طريق له إلى الكسابة والثاني باطل لأنه  
 مثله بيان الملازمة أنه لا ينجح أمان أن يكون المكلف مكلفاً  
 باعتقاد صواب فقال له وأمره ونواهيته أولاً والأول ملزوم  
 للأول إذ غير المعصوم يجوز عليه الخطأ والأمر بالمعصية فالترجيح  
 للصواب الذي لا يتوقف بعده على مرجح أمان أن يكون معلوم المعصوم  
 للإمام عند المكلف أولاً والأول يستلزم عصمة لوجوب النظر  
 عند وجوب المرجح التام وإن لم يكن معصوماً كان تكليفه بذلك  
 تكليفاً يعتقد في سب من غير حصول سببه والثاني أمان أن  
 يحصل له المكلف فيكون التكليف به تكليفاً بالحاصل لعدم  
 لزومه في وجوب طاعة الإمام وأما الجواز فيقبضه ولا  
 محال أن الأول فلما تقدم وأما الثاني فلا لطيفاً بالإمام فإن  
 من المكلف أن يثبت ذلك والثالث يستلزم المخبر الثالث

من المفصلة المذكورة لأنه ثم مكلفه بطاعة في جميع أوامر ونواهي هذه  
 فإذا جاز خطا بعضها أمكن أن يكون الله ثم مكلفاً للعبد بخطا  
 والفتح وأما بطلان الثاني بقسمته فظاهر لأن الأول تكليف بما  
 لا يطاق وتكليف بالجهل وهو فيج على الله ثم والثالث يستلزم  
 أمكان النقص عليه وهو فيج لا يقال هذا لا يرد على مذهبهم لأن  
 عندكم أن الله ثم قادر على الفتح وقادر على الأمر بالمعصية والفتح  
 والنهي عن الطاعة والأمر بما لا يطاق من حيث القدرة فإن أضع  
 من حيث الحكمة خلافاً للنظام وكل مقدور ممكن فلا يصح استثناء  
 نفس الثاني الذي هو المفصلة لا مكانها إلا أن نقول الحال أمكان  
 ذلك مع فرض الحكمة لأن وجود الممكن مع حلة علمه من هذه  
 الجهة فتح لذاته لأنه اجتماع النقيضين فلو كان الإمام غير معصوم  
 لا يمكن ذلك مع فرض وجود حكمة الله ثم بالنظر إليها لأن ثبوت  
 الملزوم على تقدير الملازمة الكلية الثانية على تقدير يمكن  
 اجتماعه مع المقدم يستلزم ثبوت اللازم على ذلك النقيض  
 وأما ما غير المعصوم مع فرض وجوب طاعته في كل حال



في كل امر ونهى لو ثبت ثبت على نقد بر حكمة والله نعم استلزمها  
 المنفصلة المانعة المخلوكتان هنا مقدمات أكثر من سبب  
 فلا بد له من سبب تام يجب عنده السبب بكل ما وجب لكونه  
 لطفاً في واجب لا يمكن ان يكون محصل ذلك الواجب الالهي ولا  
 لما وجب بكل ما وجب عنياً لكونه لطفاً في واجب لا غير ذلك  
 لم يتم غير مقامه في اللطفية في ذلك الواجب والام تبعين  
 الامام واجب عنياً لكونه لطفاً في تقريب المكلف غير المعصوم  
 من الطاعة وتبعيد عن المعصية اذا انقر ذلك فيقول عند  
 الامام على محال المكلف على الطاعة وبعد عن المعصية فعله  
 اما ان نقف السبب المرجح للفعل المتعقب له على شئ اخر  
 والثاني نعم والام يمكن مقرباً بل توقف على شئ اخر فكان  
 وعدم وجوبه يدل على عدمه والاول يستلزم الوجوب  
 عنده والا فاما ان لا يتوقف على شئ اخر فيكون ذلك السبب  
 ليس له سبب تام نعم وكلما كان الامام غير معصوم بالتحريم  
 عند اجتماع هذه الاشياء وبطلان الثاني يستلزم بطلان

فيقول عند وجود الامام والتكليف وعدم وعلم المكلف فله  
 الامام على محال المكلف على الطاعة وردعه عن المعصية وعلم الامام  
 واشفا المانع اما ان يبقى حجاب وجود الفعل وعلمه في نفس الامر  
 وموجبه الترتيب في نفس الامر موقوف على شئ اخر او لا الثاني  
 نعم لانه لا سبب غير ما ذكرنا ولا لكان موقوفاً عليه فاما ان يكون  
 هذا هو السبب التام ولا يكون له سبب تام والثاني لما تقدم  
 في الاول فتعين الاول واذا كان كذلك وجب عصمة الامام  
 لوجود الامامة وقلة الامام في صورة نفسه والام لا يمكن مكلفاً  
 فيتحقق السبب التام دائماً فيتحقق السبب ويمنع نقيضه ولا  
 يعني بالعصية الا ذلك لا يقال الامامة لطف الغير وسبب  
 صور الغير في نفسه والا لكان اما ما لنفسه وقاهر نفسه  
 لا نأمنقول الامر ولا والى والقدرة والعلم في حق الامام كما  
 اولاً فان كان الاول حصل السبب المطمأن كان الثاني فاما ان  
 يكون الموقوف عليه حاصلاً للامام ولا والثاني نعم والامر  
 الاخلاص باللطف الواجب والاول يستلزم حصول السبب





التام ايضا فان الامامة لطف عام بوجودها للامام وبعل الامام  
 وجله لغیر فاستغنى بها من غيرها ج الامامة وبعل الامام  
 لطف لكل غير معصوم في تحصيل الواجب وضع المعاصي <sup>النسائي</sup>  
 الكل في علة الاحتياج وعدم قيام غيرها مقامها والام يجب  
 وكلما كان الامام قادرا على حمل المكلف على الطاعة وابعاد  
 عن المعصية عالما بذلك وجب تحقق ذلك الامام ان يجب او  
 سفي على مرافقة الامكان او مرجح بالنسبة الى الداعي والثاني  
 جمع والا لا شئت فقل انه والثاني يستلزم الوجود والاول <sup>النقص</sup>  
 فلو كان الامام غير معصوم لكان معصوما لتحقيق ما يجب عنده  
 لا يقال فيلزم المح وهو اجتماع النقيضين وتحصيل <sup>النقص</sup>  
د لو لم يكن الامام معصوما لزم احد الامور الاربعة اما كون ذي  
 السبب اسبابا ماله او يجعل غيره ذي السبب سببا او عدم <sup>النقص</sup>  
 ما يتوقف عليه الفعل من الفعل من اللطف او بحجاب احد <sup>النقص</sup>  
 في وجه الوجوب عينا بلا مرجح من مانعة طوع واللازم باقائه  
 باطل فينبغي الملزوم اما الملازمة فلانه لا طريق للمكلف في <sup>تحصيل</sup>







۲۷۳  
 ۲۷۴